المشكلات الاجتماعية
فى المجتمع المصرى

الأستاذ الدكتور

محمد سعيد فرح

أستاذ علم الاجتماع

كلية الآداب ـ جامعة طنطا

دكتورة

درية السيد حافظ

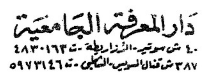
كلية الآداب ـ جامعة طنطا

دكتور

محمد ياسر الخواجه

كلية الآداب ـ جامعة طنطا





المشكلات الإجتماعية

فى

المجتمع المصرى

الأستاذ الدكتور

محمد سعيد فرح

أستاذ علم الإجتماع

كلية الآداب - جامعة طنطا

دكتورة

درية السيد حافظ

كلية الآداب - جامعة طنطا

دكتور

محمد ياسر الخواجه

كلية الآداب - جامعة طنطا

١٩٩٩

دار المعرفة الجامعية

ت ٤٨٣٠١٦٣

٣٨٧ ش قنال السويس الشاطبى ت ٥٩٧٣١٤٦

مقدمة

يعد نشر كتاب اليوثبيا فى عام ١٥١٦ بداية إهتمام الإنسان الأوروبى الحديث بالتفكير فى النظام الإجتماعى المثالى. وقد إستمر هذا الإهتمام بعد ذلك حتى هذه الفترة. كذلك إهتم المفكرون الإسلاميون بالواقع الإجتماعى فى بلدانهم. وقدم لنا الفارابى كتاب المدينة الفاضلة، فالإهتمام بالتفكك الإجتماعى والتعفف الأخلاقى، والمشكلات المترتبة على ذلك، والتطلع إلى مجتمع مثالى ينعم فيه الإنسان بالرفاهية، موضوع قديم قدم الإنسان، وقد إهتم بذلك الفلاسفة والشعراء ورجال الدين والمفكرون والمصلحون الإجتماعيون. ونشد الجميع من ذلك تحقيق نظام إجتماعى متكامل.

وهذا الإهتمام من الإنسان بدراسة المشكلات الإجتماعية، قديم قدم إهتمامه بالحياة. فنحن نهتم بفهم السلوك الذى يتنافى مع قواعد الأخلاق، ويتعارض وديناميكية النظام الإجتماعى. مثلما نهتم بتفسير الضوء والحرارة وتصنيف النباتات. بل إنه إهتمام الإنسان بمعرفة أساليب الإشباع النفسى والتكامل الإجتماعى تسبق محاولاته تفسير العمليات البيولوجية والفسيولوجية.

وقد زاد إهتمام علماء الإجتماع المعاصرين بالبحث عن المعلومات والحقائق التى ترتبط بالعمليات الإجتماعية والهندسة الإجتماعية بغية التخلص من المشكلات التى تعوق سعادة الإنسان.

وعادة ما يواجه عالم الإجتماع السؤال التالى: ما الظاهرة الإجتماعية الجديرة بالملاحظة؟

نحن نعرف أن عالم الإجتماع بإعتباره عضواً فى مجتمع يوجه جهوده عادة إلى تلك المجالات التى تهمه. إذ يهتم بتلك المجالات التى يشعر هو أن

أغلب أعضاء المجتمع المحلى يعانون منها ويؤكدون خطورتها. أو إلى تلك المجالات التى يعتقد بعض أعضاء المجتمع والهيئات أنها أمور غير مرغوب فيها. وقد يركز إهتمامه على ظاهرة إجتماعية خاصة بجماعة معينة، أو يدرس سلوك إجتماعى محلى خاص بمجتمع محلى: وقد يدرس مشكلة عامة يئن منها الكثيرون.

وتصبح القضية أكثر وضوحاً عندعالم الإجتماع المهتم بالمشكلات الإجتماعية المعاصرة والمرتبط بقضايا المجتمع المعاصر الذى يعيش فيه. وعالم الإجتماع عندما يهتم بفهم السلوك الإنسانى سواء السلوك العادى أو السلوك الشاذ، وأيضاً الظروف الإجتماعية التى تؤثر فى هذا السلوك، فإنه يهتم بدراسة مجالات الأنشطة التى ترتبط بالصعوبات والمشكلات التى تعوق تحقيق أهداف الجماعة، أى دراسة المشكلات الإجتماعية.

الفصل الأول

علم الإجتماع والمشكلات الإجتماعية

الفصل الأول

علم الإجتماع والمشكلات الإجتماعية

عندما يدرس عالم الإجتماع المشكلات الإجتماعية، فإنه يقوم بإجراء بحوث ذات طبيعة سوسيولوجية، يعتبر تفسير الظاهرة السائدة فى المجتمع، هو محور نشاطه ولا تقتصر مهمة عالم الإجتماع الدارس للمشكلات الإجتماعية، على الوصف والتفسير. بل يتعين عليه تقديم مساهمة إيجابية نحو السيطرة على الأمراض الإجتماعية ومنابعها. فهو يبحث عن أسباب وجود هذه المشكلات ويسعى إلى تقديم الحلول لحلها، كما يسعى إلى مساعدة الآخرين على فهم أفضل أسباب المشكلات، وكيف تصبح أكثر قدرة على رؤية المشكلات التى تواجه المجتمعات التى يعيشون فيها.

ونحن نعلم أن علم الإجتماع قد ظهر تعبيراً عن الجهود التى تسعى لتحقيق شئ ما لخدمة الإنسان، فليس مجال دراسة علم الإجتماع وصف ومقارنة وتفسير الظواهر الإجتماعية السوية فقط، بل إن علم الإجتماع يرتبط بالواقع الإجتماعى ويحاول نقده ويحاول أن يقدم للإنسان تفسيرات العالم الإجتماعى الذى يعيش فيه. لكى يستطيع أن يحيا حياة مطمئنة. وعالم الإجتماع فى محاولته أن يهيئ للإنسان حياة كريمة يختلف أشد الإختلاف مع رجال الإصلاح الإجتماعى الذين يقدمون حلولاً جزئية ووقتية وسطحية لأزمات الإنسان، أما عالم الإجتماع فيبحث مشكلات المجتمع بأسلوب علمى. وفى إطار البناء الإجتماعى كله. ومن ثم بدا واضحاً أن علم الإجتماع لا يقتصر على دراسة الظواهر الإجتماعية السوية. بل يدرس أيضاً الظواهر المرضية فى المجتمع.

ويقول دوركايم أنه من الضرورى أن نفرق بين الظواهر السليمة والظواهر المرضية. والظواهر السليمة هى التى تشكل بصورة يعم وجودها المجتمع، أما الظاهرة المرضية فتؤدى إلى بعض النتائج الضارة بالمجتمع. أى إلى إضطراب المجتمع، وهذا يتطلب من عالم الإجتماع أن يبحث عن إحدى العلامات الخارجية التى تقع مباشرة تحت الملاحظة لتأكيد وجود الظاهرة المرضية. ولكى يقرر عالم الإجتماع بطريق الملاحظة أو الإستبيان أن الظاهرة تعم المجتمع كله، فإنه يتعين عليه أن يستعرض جميع الظروف التى دعت إلى هذه العمومية فى الماضى، ثم ينظر بعد ذلك ليرى ما إذا كانت هذه الظروف ما زالت باقية فى الوقت الحاضر أو أنها قد تغيرت، فإذا ما تبين لعالم الإجتماع أنها لا زالت باقية على حالها، حق له أن يصفها بأنه ظاهرة سليمة، أما إذا وجد أن الظروف قد تغيرت فإنه يحرمها من هذا الوصف.

الفرق بين المشكلة الإجتماعية والمشكلة السوسيولوجية أى مشكلات علم الإجتماع:

تحدث المشكلة السوسيولوجية عندما نفسر بعض مظاهر السلوك الإجتماعى فى إطار النظرية السوسيولوجية، أما المشكلة الإجتماعية فيقصد بها بعض مظاهر السلوك الإجتماعى التى تسبب تشتت فى سلوك الناس، وتؤدى إلى شعورهم بالبؤس، وتظهر الدعوة إلى إجراء فعل إجتماعى للمساهمة فى حلها.

وإهتمام نظام الإجتماع بدراسة الظواهر السوية يعادل إهتمامه بدراسة الظواهر المرضية. فعالم الإجتماع يهتم بدراسة الأطفال السعداء مثلما يدرس الأطفال التعساء. ويدرس السعادة الزواجية كما يدرس التفكك الأسرى والطلاق، ويعطى إهتماماً للسلوك اليومى العادى مثلما يعطى إهتماماً للسلوك الغريب الشاذ والرزيلة.

ونحن يتعين علينا أن نوضح أن السلوك الخاطئ والسلوك الخارج عن المعايير ليسا وحدهما من المظاهر الوحيدة للمشكلات الإجتماعية، فالسلوك العادى والمألوف بل والمقبول أحياناً قد يعد مشكلة إجتماعية. مثل السلوك الإتكالى والإيمان بالخرافات وضعف الحاجة إلى الإنجاز فى المجتمع المصرى.

تعريف المشكلة الإجتماعية:

منذ نشأة علم الإجتماع والحوار دائر. حول تعريف المشكلات الإجتماعية، وأهمية دراستها علمياً. وهل تقتصر موضوعات علم الإجتماع على الظواهر المقبولة والمألوفة، أم تشمل أيضاً المشكلات التى تعوق تقدم المجتمع. وتزيد من شقاء أفراده وثمة سؤال يفرض نفسه علينا هل يدرس علم الإجتماع المشكلات الإقتصادية. التى يعانى منها العالم المعاصر. ظواهر الفقر والبطالة والنتائج المترتبة على إنخفاض تكاليف المعيشة أو إرتفاعها وهل يهتم علم الإجتماع بالآثار الإجتماعية للهجرة غير المنظمة من الريف إلى المدن. هل يدرس عالم الإجتماع الآثار المترتبة على سوء الخدمات الصحية أو ضعف الإدارة الحكومية، أو سوء التخطيط. تلك الأسئلة تضمنت الرأى القائل بأن علم الإجتماع علم إنسانى يهتم بدراسة الواقع الإنسانى دراسة علمية. وأنه من الضرورى أن يعطى علماء الإجتماع إهتماماً أكبر للمشكلات التى تهدد إستقرار النظام الإجتماعى وتفوق تقدمه، إذ تساعد مثل هذه الدراسات على تقديم رؤية جديدة عن طبيعة المجتمع.

ولكن هذا الإهتمام بدراسة المشكلات الإجتماعية من جانب علماء الإجتماع والذى بدأ منذ صدور كتاب علم الإجتماع والمشكلات الإجتماعية الحديثة فى عام ١٩١٠، لا يعادل فى قيمته الإهتمام الذى يعطى لدراسة موضوعات علم الإجتماع الأخرى وخاصة تلك التى تدرس الظواهر السوية منه، ويؤكد ذلك ماير أليوت. الذى يرى أن مراجعة الكتب

التى كتبت عن المشكلات الإجتماعية وموضوعات علم الإجتماع الأخرى وأيضاً ما ألف عن مكانة المشكلات الإجتماعية فى إطار النظرية الإجتماعية، يثير فينا الدهشة، بل قد يثبط الهمة، فهناك نظريات إجتماعية قليلة تهتم بدراسة المشكلات الإجتماعية كما تعتمد هذه النظريات الإجتماعية على عدد قليل من الدراسات التجريبية بالقياس إلى ما أخرجت المطابع من موضوعات علم الإجتماع الأخرى.

وقد زاد هذا الإهتمام بدراسة المشكلات الإجتماعية نتيجة زيادة الإهتمام بدراسة مشكلات الإنسان المعاصر، وأصبحت هذه المشكلات أكثر تعقيداً، وأكثر عدداً من المشكلات التى قابلها الإنسان فى العقود السابقة، فالدراسة العلمية للمجتمع، وما يطرأ عليه من تغيرات، أى أن الدراسة العلمية للبناء الإجتماعى نسق القيم والمعايير والعلاقات والسلوك، تساعدنا على فهم المشكلات المعاصرة فهماً أفضل. وقد سعى الإنسان إلى المنهج العلمى لتفسير الأشياء (الظواهر) التى يعجز عن فهمها لتبرير مخاوفه وتخفيف قلقه ولزيادة فهمه عن أحوال العالم الذى حوله وتقليل المصاعب التى يعانى منها، وتمهيد الطريق لرسم سياسة إجتماعية واضحة ترمى للتقليل من مشكلات المجتمع.

وقبل أن نعرض للتعريفات المختلفة للمشكلات الإجتماعية، نوضح المقصود بمفهوم (مشكلة)، والمراد والمقصود بمفهوم (إجتماعى). ما طبيعة المتغيرات التى تميز عصرنا الحديث عامة وحاله خاصة، وما المشكلات التى تواجه الإنسان المعاصر فى مصر والتى ترتبت على التغير الإجتماعى فى مصر. وما علاقة علم الإجتماع بالمشكلات الإجتماعية وهل ثمة جدوى تعود من وراء الدراسة العلمية للمشكلات الإجتماعية.

يقصد بالمشكلة «وجود عائق أمام الطريقة المألوفة والمقبولة والمرغوبة

للوصول إلى الأشياء أو الأهداف الإجتماعية. والمشكلة هى كل ما يعبر عن الإعتداء على الخير والحق بإعتبار أن المجتمع يضفى عليها صفات أخلاقية، كذلك تعبر المشكلة عن إحساس الناس بتفشى الأنماط الإجتماعية التى يقبلها المجتمع ويسلم بها. ومن ثم فالمشكلة تعبر عن وضع أو موقف يؤدى إلى إزعاج المجتمع إلى الحد الذى يحاول فيه أن يفعل شيئاً للتخلص من هذا الوضع.

أما مفهوم «إجتماعى» فى معناه العام فيدل كما يقول جون جيلين على المظهر الإجتماعى أو الجمعى، وعلى المجتمع فى معناه الواسع. كما يعبر عن التفاعل المباشر. وعلى حياة المواجهة. والأخذ والعطاء. وقد يتفق هذا المصطلح مع مصطلح أخلاقى. كما أكد ذلك دور كيم فى كتابه «التربية الأخلاقية للطفل» كذلك أشار كولى فى كتابه الطبيعة الإنسانية والنظام الإجتماعى، إلى أننا عندما نتحدث عن الجريمة، فإننا نتحدث عنها بإعتباها فعلاً لا أخلاقياً ولا إجتماعياً فى الوقت نفسه، ويرى نيسبت أننا نصف فعلاً ما بأنه مشكلة إجتماعية عندما يرتبط بالعلاقات الإجتماعية وبناء القيم الذى ينظم تفاعل الأشخاص ويحدد العلاقات الإجتماعية بينهم.

والمشكلات الإجتماعية كثيرة ومتعددة، فثمة مشكلات إقتصادية تتمثل فى مشكلات الفقر، وهناك مشكلة إرتفاع تكاليف المعيشة مع إنخفاض الأجور والمرتبات فى الوقت ذاته وهناك بالإضافة إلى المشكلات الإقتصادية. والمشكلات الصحية تبدو هذه المشكلات فى الأمراض المستوطنة وإنتشار الأوبئة وإنخفاض مستوى الخدمات الصحية، وأمراض سوء التغذية. فالعامل الصحى يؤثر فى مشكلة السكان، والقدرة على الإنتاج، كما يحدد متوسط الأعمال فى المجتمع.

هناك مشكلات سياسية، تتمثل فى اللامبالاة من الحكام. أو سلبية

الحكام وعدم إيمانهم بمشاركة الجماهير فى الحكم. وهناك مشكلة الحرب وما تتمخض عنه من آثار وهناك أيضاً مشكلات التنشئة الإجتماعية. وتتمثل فى التربية الإتكالية. وهناك مشكلات التعليم والتى تبدو فى أوضح صورة فى مشكلة الأمية.

وهذه المشكلات التى عرضنا لها. تبين لنا أن المشكلات الإجتماعية ليست هى المشكلات التى تنشأ نتيجة الخروج على القانون. بل هناك من المشكلات ما ينجم عن الإعتداء على معايير الجماعة، أو التمرد على المجتمع. إن الفشل فى التوحد مع القيم الأخلاقية أو القيم الإجتماعية. كما أن هناك مشكلات كثيرة تظهر نتيجة العجز عن مسايرة التغير والتوافق. فعدم إحترام الوقت مشكلة إجتماعية فى المجتمع الشرقى. وضعف الحاجة إلى الإنجاز مشكلة إجتماعية فى الدول المتخلفة، والتواكلية مشكلة خطيرة فى البلدان التى تفهم فيها وظيفة الدين فهماً خاطئاً. وفى هذه المشكلات لا نجد أى إعتداء على القانون، أو خروج على المعايير، ومن ثم فالمشكلات التى تظهر نتيجة التمرد على القانون والإنحراف فى المعايير الأخلاقية. ليست وحدها المشكلات التى يعانى منها الإنسان وتعوق تقدمه.

هناك مشكلات إجتماعية عديدة تعانى منها المجتمعات الإنسانية. تنشأ نتيجة العجز عن التوافق فى مواقف التفاعل مثل مشكلات الطلاق، والتعاسة الزوجية. وعدم تكيف العمال مع الإدارة، والتعصب، وإزدحام المناطق المتاخمة لمراكز الصناعة والهجرة من الريف إلى المدينة ورفض التجديد وإستنزاف الشعوب الغنية للشعوب الفقيرة، ونمو السكان المتزايد مع قلة الموارد، والدعارة وتعاطى المخدرات، وإدمان الخمور، وعدم كفاءة القيادات فى الدول النامية والدول حديثة العهد بالإستقلال ونزع السلاح والتذمر السياسى ومدرسة الإعداد الكبيرة. والتسرب من المدرسة الإبتدائية فى الريف المصرى،

والسوق السوداء وغش المستهلكين والإعلام والتليفزيونى الهابط.

وعندما نصف مثل هذه المشكلات بأنها مشكلات إجتماعية لها خطورتها النسبية، والتى تتفاوت من مجتمع لآخر. فهذا يرجع إلى أن كل مشكلة ترتبط بالبناء التنظيمى الذى أقامه أعضاء البناء أثناء التفاعل.

كذلك فإننا عندما ندرس المشكلات الإجتماعية فى مجتمعنا، فيجب أن ندرس هذه المشكلات فى ضوء علاقاتها بالبناء الإجتماعى، فمن الصعب أن ندرس المشكلة الإجتماعية بإعتباها مشكلة منعزلة عن البناء. كذلك ينبغى علينا عندما نتصدى لدراسة المشكلة الإجتماعية، أن نعى أن المشكلات الإجتماعية ليست نبته شيطانية فجائية توجد فجأة وتختفى فجأة، لا تعبر عن صفة وراثية بل صفة يلصقها الناس بأفعال معينة، وهى دائماً وليدة ظروف إجتماعية محددة ومحصلة إخفاق الناس فى تحقيق أهدافهم وحاجاتهم نتيجة تعقد البناء الإجتماعى كذلك فالمشكلات الإجتماعية أمر لا مفر منه ما دامت هناك حياة إجتماعية وتغير إجتماعى ولو بدرجات متفاوتة، فعندما تتعثر الجماعات عن التوافق مع التغير تعجز عن تحقيق مطالبها وحاجاتها، تولد المشكلات الإجتماعية وهى فى البداية تبدو كامنة، ولكن سرعان ما تطفو على السطح وتظهر.

بيد أننا يجب أن نوضح أنه كما أن هناك مشكلات إجتماعية لا تعتبر خروجاً أو إعتداء على القانون. فإن هناك بعض المشكلات التى يعانى منها الأفراد ولا تنشأ نتيجة العجز عن التوافق فى مواقف التفاعل، مثل مشكلة تلوث البيئة والحرب.

وقد عرف هولتون المشكلة الإجتماعية بإعتبارها تلك المشكلة التى تؤثر تأثيراً حقيقياً أو يحتمل أن تؤثر ف يعدد كبير من السكان بطريقة عامة/ ولكن يمكن القضاء عليها قضاء كلياً وإذا كانت المشكلة الإجتماعية لا

توجد صدفة فإنها لا توجد منعزلة عن المشكلات الأخرى. فمشكلة الزيادة فى السكان ترتبط بالدخل القومى وقلة الموارد الإقتصادية. تلك مشكلة إقتصادية، كما ترتبط بضعف الحاجة إلى الإنجاز وتلك مشكلة نفسية أو قد ترتبط بمشكلة عدم قدرة القيادة السياسية على وضع خطة قومية للنهوض بالمجتمع، أو عدم إلتزامها جماهيرياً. وتلك مشكلة سياسية. كما يمكن أن تفجر هذه المشكلة مشكلات أخرى فى مجالات التعليم والترفيه. ويصف هولتون المشكلات الإجتماعية التى تصاحب التغيرات الإجتماعية بأنها نوع من الأمراض التى تصيب البناء الإجتماعى. وتعبر عن ظهور أعراض كثيرة متباينة لمظاهر فشل الإنسان فى التكيف فتظهر هذه المشكلات عندما لا يشعر اللأفراد بمسئولياتهم تجاه أفعالهم.

ويقول جون جيلين أن التقدم الحضارى فى القرن العشرين. كما تبين ذلك فى مجالات الإختراعات والإكتشافات. قد أدى إلى إزدياد تعقد الحياة الإجتماعية وتعدد المصالح الإنسانية وتكاثرها. بل وتضاربها وتعارضها فى مواقع كثيرة. وصور العلاقات الأولية وإزدياد العلاقات الثانوية. والتى حلت محل العلاقات الأولية ولم تعد الأخلاق التقليدية التى سادت فى المجتمعات الصغيرة صالحة فى مجتمع المدينة الكبيرة كما لم تعد القيم والمثل والمعايير الأخلاقية التى كانت سائدة فى الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن، صالحة لتوجيه سلوك الأشخاص، وتنظيم العلاقات فى الربع الأخير من القرن العشرين. وقد ظهر التباين والإختلاف بين معايير العمل والمعايير الأسرية كما أصبح الفرق كبيراً بين القيم والمثل التى تحكم علاقات الصداقة وعلاقات السوق. ولذا فإن الدراسة الجدية والمثمرة بل والعلمية للمشكلات الإجتماعية تتطلب دراسة هذه المشكلات فى ضوء بناء القيم عامة وصراع القيم خاصة كما فعل[٧] فولر ماير.

وقد فرق فولرماير بين المشكلات الأخلاقية والمشكلات التى تنجم عن تحسين الوضع. والتى تظهر أثناء تغير البناء الإجتماعى عامة ونسق القيم خاصة ومن ثم فالسلوك الذى يعد فى موقف ما مشكلة إجتماعية. كان يعبر عن قيم راسخة أو معايير تنظيمية هامة وضرورية لإستمرار المجتمع فى موقف سابق وكما بين فالتغيرات الإجتماعية يصاحبها عادة مشكلات إجتماعية.

ويقول لامارت أنه يصعب ترتيب المشكلات الإجتماعية وفقاً لأولويتها، أو حسب أهميتها، لأننا لا نستطيع أن نحدد هذه الأولوية أو هذه الأهمية بالإسترشاد بآراء الإحصائيين وحدهم، ذلك لأننا نتعرف على هذه المشكلات من تقديرات الناس للقوانين والمعايير التى تضبط الظروف الضرورية للحياة الإجتماعية. ويتفق لامرت مع هبرتون على أن تعريف المشكلة الإجتماعية يتضمن تحيزات ضمنية أو مستترة. وقيم وإفتراضات الأخصائيين. ويقول هبرتون أن سوء تغذية الأطفال مشكلة إجتماعية تعادل قيمتها مشكلة قتل الجنود الأسرى فى الحروب أو تكوين تنظيم سرى إرهابى يغتال رجال الدولة. فكل هذه المشكلات تعبر عن تصرفات معينة وتعكس الإعتداء على قيم معينة أى أنها ترفض قيمة حق الحياة وقيمة الإنسان كإنسان. نحن فى تقديرنا لهذه الأفعال الثلاثة نفرق بينها ونضعها فى درجات متباينة متأثرين فى ذلك بقيم ومعايير الباحث.

وقد أشار لامرت إلى المشكلات الإجتماعية بإعتبارها إحباطات وظيفية لعناصر البناء الإجتماعى. وينبثق هذا الرأى من إفتراضات مؤداها أن الضروريات الوظيفية للحياة الإجتماعية تساعد الأبنية الإجتماعية على أداء وظائفها وتدعم كل منها الأخرى وتحقق الحاجات النفسية للأفراد كما تساهم فى تحقيق تكامل المجتمع. أما الأنشطة والعمليات التى تحدث ضد

هذه اللزوميات الوظيفية والتى قد تؤدى إلى تعطيل العلاقات التنظيمية بين عناصر البناء، والتى قد تحبط حاجات الأفراد، فتعرف بإعتبارها إحباطات وظيفية. وإستناداً على ذلك يصف بعض علماء الإجتماع المشكلات الإجتماعية بإعتبارها إحباطات وظيفية. لأن المشكلات الإجتماعية مهما تفاوتت خطورتها تعوق البناء الإجتماعى على الإستمرار فى الأداء وظائفه وتعوق الأفراد على إشباع رغباتهم.

وقد بين كات أن المشكلة الإجتماعية ليست فعلاً فردياً ولكنها محصلة ظروف إجتماعية. وتعبر عن جانب من جوانب العقل الجمعى، رغم أن الأفراد لا يعوا بها وتعكس هذه المشكلات عادة الوجه الآخر للعقل الجمعى وأن هناك أسباباً موضوعية وضرورية تتداخل فى تشكيل المشكلة الإجتماعية.

أما أجبرن فقد أرجع المشكلة الإجتماعية إلى ظاهرة التخلف الثقافى التى تظهر نتيجة العجز عن تحقيق التلائم بين التقدم التكنولوجى والنظم اللامادية، ولسنا فى مجال الحكم على ظاهرة التخلف الثقافى بأنها لا تتحرر من أحكام القيمة، وأنها تؤيد موقف التعارض بين الثقافة المادية والثقافة اللا مادية.

ويرى جون جيلين أن المشكلات الإجتماعية التى يعانى منها المجتمع، وتؤدى إلى إحباط الأفراد عن إشباع حاجاتهم، هى نتائج القصور فى التطبع الإجتماعى وتقصد بذلك عجز الأفراد عن التكيف مع مطالب الجماعة. أى إخفاقهم فى تحقيق التوافق بين أعراف وقيم ومثل وعادات الجماعة وبين سلوكهم، وبعبارة أخرى يؤدى عجز الأفراد عن تحقيق التوافق مع المطالب التى تعرضها الجماعة على أعضائها إلى ظهور المشكلات التى تعانى منها الجماعة.

وقد تكون هذه المشكلات مشكلات فقر أو جريمة أو سوء خدمات أو زيادة فى السكان مع نقص الموارد. ينشأ هذا العجز عن التطبيع الإجتماعى.

إذا لم تتوافق أنماط السلوك السائدة فى المجتمع مع قدرات الأفراد. وعجز التنظيمات الإجتماعية عن النهوض بأعباء أفراده. وإتاحة الفرصة لتحقيق مطالبهم وحوافزهم الأساسية الإجتماعية بطريقة إجتماعية مقبولة. ويرى جيلين أن هناك عوامل عديدة تتداخل فى تحديد المشكلة الإجتماعية وظهورها. وأهم هذه العوامل تلك التى تؤدى إلى العجز عن التكيف والتى ترتبط بالأساس الثقافى للشعب، أى تلك العوامل التى ترتبط بالعادات والتقاليد والآداب الشعبية والعرف. ولذا يجب عند القيام بعمليات التخطيط الإجتماعى أن نأخذ فى الإعتبار هذا العامل.

وقد أشار جيلين إلى أثر الظروف الجغرافية والطبيعية بإعتبارها عوامل هامة تساعد على ظهور بعض المشكلات الإجتماعية فى أنحاء متفرقة من العالم. ويؤكد جيلين أن العجز فى تقدير آثر الظروف الجغرافية فى تحقيق التوافق الإجتماعى هو السبب فى القصور عن رسم سياسات واضحة للنهوض بالمجتمع وتجنب مشكلاتها، ويؤيد أهمية العوامل الجغرافية فى ظهور مشكلات معينة. رد بعض الإجتماعيين فى مصر جريمة الأخذ بالثأر إلى نظام رى الحياض. بجانب العوامل الجغرافية. وهناك عوامل إقتصادية تعد عوامل هامة حاسمة فى ظهور المشكلات الإجتماعية. كما أن عدم تحقيق توافق الأفراد فى المجتمع كذلك فهناك بعض العوامل السياسية والإدارية قد تؤدى إلى ظهور المشكلات الإجتماعة التى يعانى منها أعضاء المجتمع وتحبط الأفراد عن إشباع حاجاتهم. وتمنعهم عن تحقيق مطالبهم وفقاً للأساليب الشرعية المتفق عليها. مما يدفع الأفراد إلى البحث عن أساليب لا شرعة وغير مقبولة من الجماعة لتحقيق حاجاتهم.

ويرى ميرتون أن المشكلة الإجتماعية تعبر عن الصعوبات التى تعترض طريق الأشخاص وأن هذه المشكلة وليدة ظروف المجتمع. والصراعات

الإجتماعية وتعبر فى الوقت نفسه عن تشابه القيم والمعايير الإجتماعية أمام الناس. ولهذه المشكلة الإجتماعية نتائجها التى تمثل فى ضحايا الأنظمة الإجتماعية من الأشخاص. ويرى ميرتون أن المعانى الشائعة بين العامة عن المشكلة الإجتماعية لا تتطابق تماماً مع المعانى العلمية لهذا المصطلح عند علماء الإجتماع. ويجب علينا أن ندرس تحديد تعريف علماء الإجتماع للمشكلة الإجتماعية. كما ينبغى علينا أن نعى عندما ندرس المشكلة الإجتماعية أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه ولكن على عالم الإجتماع عندما يتصدى لدراسة أية مشكلة إجتماعية أن يبحث عن المسائل المترابطة التالية:

١ - المعيار الأساسى للمشكلة الإجتماعية. أى التميز بين المعاير الإجتماعية والواقع.

٢ - البحث عن الأصول الإجتماعية لهذه المشكلة الإجتماعية.

٣ - موقف المقمين من المشكلة الإجتماعية، أى معرفة رأى هؤلاء الناس الذين يعرفون المشكلات السائدة فى المجتمع.

٤ - تحديد المشكلات الواضحة والخفية.

٥ - تحديد الإدراك الإجتماعى للمشكلة.

٦ - بيان مدى إمكانية إصلاح المواقف غير المرغوبة التى تؤدى إلى ظهور المشكلات.

وتبين لنا الآراء السابقة أنه ثمة إختلاف فى تعريف المشكلة الإجتماعية بيد أننا يمكن أن نقول إستناداً إلى رأى فريدمان أن تعريف المشكلة الإجتماعية يتأثر بآراء هؤلاء الذين يشغلون مواقع قيادية فى بناء السلطة والقوة ويتحملون مسئولية كبيرة فى تقرير السياسة الإجتماعية. ولكن تراكم

الأحكام هو الذى يقرر كما يقول ميرثون لماذا يعتبر فعل ما مشكلة إجتماعية وأيضاًتجدد تراكم الأحكام الأهمية النسبية لكل مشكلة داخل المجتمع.

✻ تحديد المشكلة:

وإذا ما أراد العالم الإجتماعى أن يحدد أية مشكلة إجتماعية، فإنه يتعين عليه أن يتبع القواعد نفسها التى يتبعها الفيزيائى أو عالم الأحياء عند دراسة موضوعات أبحاثهما.

وتتطلب الدراسة العلمية للمشكلة، الوصف الدقيق لموضوع البحث، وإعطاء صورة شاملة عن الظاهرة، مثلما يشخص الطبيب المرض. بيد أن الأمر فى العلوم الإجتماعية يختلف عن العلوم الطبيعية لصعوبة الوصف الملائم للظاهرة التى تخضع للبحث. ولكن قبل بداية الدراسة يتعين على الباحث أن يحدد مفاهيمه. ويبين ما المقصود بالفقر، وما المقصود بالإنحراف.

ويتفق أغلب الإجتماعيين على أن صعوبة الوصف، وتحديد المجال الإجتماعى، إنما يرجع إلى عدم إتفاق العلماء على تعريفات محددة للظواهر موضوع البحث، كذلك فهناك مشكلات عديدة لم ينتبه إليها علم الإجتماع بطريقة منظمة. كذلك مما يصعب من دراسة المشكلات الإجتماعية أن يدرس الباحث مجموعات من الأفراد لا تمثل المجتمع تمثيلاً صادقاً.

ولذا فالشرط الأساسى للبدء فى أية دراسة علمية للمشكلة الإجتماعية، هو وصف الظاهرة موضع البحث فى مجال إجتماعى يمثل المجتمع تمثيلاً صادقاً. ويلى خطوة وصف الظاهرة. تحديد المتغيرات التى تسبب الظاهرة موضوع البحث. أى وضع الفروض وتقرير الإحتمالات المختلفة لدى المشكلة الإجتماعية لملاءمتها. ثم جمع البيانات التى تثبت هذا الفرض أو تدحضه وإستخلاص النتائج. ثم الإستفادة من هذه النتائج فى تحسين الظروف

الإجتماعية والتنبؤ بأحداث المستقبل.

بيد أن عالم الإجتماع أثناء دراسة المشكلة الإجتماعية يواجه عادة مشكلة قلة المعلومات المتاحة التى تدحض فرضه أو تثبته، كما يواجه مشكلة تفسير الظاهرة موضوع البحث إستناداً على عامل واحد أو إستناداً على تعدد العوامل، من أجل السيطرة على المشكلة وتفسيرها. فهل يرجع الفقر مثلاً إلى سوء النظام السياسى أو الإقتصادى أو إلى الحروب، أو إلى الخمول والكسل أو العجز عن أستغلال الموارد. أو ينشأ عن كثرة الناس مع قلة الموارد أو يرجع إلى ظروف الإستعمار، أو يرجع إلى البطالة وكثرة عدد العاطلين. والسؤال الهام هل يفسر الفقر إستناداً إلى عامل واحد فقط أو إلى مجموعة من العوامل أو إلى هذه العوامل كلها. وهذه الأسباب التى تفسر الفقر. تؤكد لنا أن الرغبة فى إرجاع المشكلة الإجتماعية إلى سبب واحد أمر مرفوض. فهناك أسباب عديدة تتجمع وتتراكم وتحدث المشكلة الإجتماعية.

ومن أجل تحديد المرجع المناسب للتحليل الإجتماعى للمشكلات يتعين على عالم الإجتماع أن يدرس القيم الأخلاقية والمعايير الموضوعية للمجتمع المحلى، ومن مسئوليته أن يدرس ويصف ويحدد كلا النمطين. وأن يقيس السلوك الفعلى والظروف السائدة ومدى إنحرافها عن القيم والمعايير.

ولكن كيف نقيس المعايير؟ هناك طرق عديدة لتحديد المعايير المتفق عليها أهمها: الحصول على أدلة ملائمة تؤكد عدم ترابط الإستجابات اللفظية للأشخاص أو الحصول على أدلة تؤكد إختلاف الأقوال على السلوك الفعلى، وقياس السلوك الفعلى للأشخاص فى الظروف التى يعيشون فيها، أو دراسة المنظور التاريخى لمعرفة عدم الإستمرار البنائى ويعتبر منظور الحكم على السلوك إستناداً على المعايير منظوراً أساسياً ولكن نؤكد إطار المرجع العلمى عند تحليل وفهم المشكلات الإجتماعية. أى معرفة الإنفصال الواضح بين

السلوك الفعلى ومعايير المجتمع المحلى.

فالباحث يواجه حينئذ مهمة تحديد مظاهر عدم الإستمرار والتفكك وأثر ذلك على أداء النسق الإجتماعى لوظائفه، أى معرفة الأثر البعيد لهذا التفكك على النظام الإجتماعى. وقد تتعقد المشكلة نتيجة ضرورة تحديد ما إذا كان أساس المشكلة الإجتماعية هى الظروف الخاصة للمجتمع المحلى أو السلوك ذاته، أو المعايير التى إنحرف عنها السلوك. ومن ثم يمكن أن نقول أنه من السهل إدراك أية مشكلة إجتماعية بإعتبارها سلوكاً غير مرغوب فيه. ولكن حتى ولو تكررت أنماط السلوك المنحرف وعرفها الناس، فستظل قضية الأهمية النسبية التى يضفيها الناس على أنماط السلوك المنحرف. فى حاجة إلى تفسير.

وقد يعبر عالم الإجتماع فى تقديره النقدى لخصائص المشكلة الإجتماعية عما يفترض أنه يمثل آراء المجتمع، وعما يعتقد أنه نتيجة تأثير الإنحراف على أداء المجتمع لوظائفه، بيد أن ميرتون يرى أن تكرار الإنحراف ليس كافياً لقياس التباين بين المعايير والسلوك الواقعى إذ يعطى الناس عادة تقديرات مختلفة للقيم الإجتماعية والمعايير المرتبطة بها.

فمثلاِ يعرف كل فرد منا أن حادث سرقة شيء تافه ضئيل القيمة يختلف فى قيمته الأخلاقية والإجتماعية عن حادث القتل، كما يختلف العقاب الذى ينزل على السارق عن العقاب الذى ينزل على القاتل. ولكن كيف يقارن بين سلوك منحرف يمثل مشكلة إجتماعية وسلوك منحرف آخر يعبر عن مشكلة إجتماعية. هل تعادل جريمة القتل بعشرة أضعاف سرقة رغيف العيش. هل تتكافىء جريمة التلاعب فى المواد التموينية أو سرقة أموال الشعب مع جريمة سرقة سيارة أو مع تصرفات الموظف الذى لا يبالى بعمله، أو

بسلوك الأم – المؤمنة بالخرافات، أو جريمة إغتصاب فتاة بحادثة مغازلة فتاة فى الطريق العام.

بإيجاز شديد نستطيع أن نقول أنه لا توجد أسس متفق عليها فيما يتعلق بتقدير المشكلات الإجتماعية. ولكن القيمة التى يسقطها الناس الذين يشغلون أوضاعاً مختلفة فى المجتمع هى التى تحدد الأساس الكافى للأهمية النسبية التى تضفى على المشكلة الإجتماعية. ويرجع تباين تقديرات الناس للمشكلات الإجتماعية إلى تباين المعايير والقيم التى يتوحدون بها وتفاوت توقعات الناس من الآخرين بإختلاف المواقف، وإختلاف الأشخاص.

بيد أنه من الضرورى لكى يؤدى النسق الإجتماعى وظائفه أفضل أداء، أن يتكيف النسق مع سلوك الأغلبية، وأن تحترم آراء الأقلية وإتجاهاتهم وقيمهم. ولذا فى أحداث لبنان أفضل مثال يكشف عن أسباب عجز البناء الإجتماعى عن أداء وظائفه.

وهذا الإنحراف قد يكون محصلة طبيعية للنظم الإجتماعية المستقرة والعاجزة على تلبية وإشباع حاجات الناس، أو نتيجة التغير الإجتماعى السريع، أو نتيجة تباين السلوك الفعلى عن الأفكار المعيارية. بيد أنه من الضرورى خلق حالة دائمة من التوازن لإستمرار المجتمع ليتسنى على المجتمع أدائه لوظائفه، وليتسنى تقديم الإختراعات، وتغيير ظروف وإدراك المجتمع، بل وتغيير سلوك الأفراد، أو قد يظهر الإنحراف نتيجة عجز النظام عن تحقيق الرغبات الطبيعية للأفراد وتحقيق تطلعاتهم أو نتيجة عجزه عن كبح شهوات الناس.

نسبية المشكلات الإجتماعية:

هل المشكلة الإجتماعية ظاهرة عامة فى كل زمان وكل مكان، وهل

توضع المشكلات الإجتماعية كلها فى مرتبة واحدة، أو ترتب وفقاً لمبدأ محدد؟.

ــ هناك مشكلات إجتماعية ونفسية كثيرة ومتعددة. مثل تعاطى المخدرات والأخذ بالثأر والبغاء والطلاق والإضطرابات النفسية، وإنحراف الأحداث وتكدس السكان فى الأحياء الفقيرة. والهجرة غير المنظمة من الريف إلى المدينة. وهجرة أصحاب المؤهلات إلى البلدان الأوروبية. والصراعات الطائفية والحرب وكل مشكلة من هذه المشاكل لها خطورتها الخاصة والواضحة. بيد أن خطورة هذه المشكلات تتفاوت من مجتمع لآخر، كما تتباين الأساليب الإجتماعية التى تفجرها، وتوجدها، وهذه المشكلات التى أشرنا إليها ليست هى المشكلات الوحيدة التى تعانى منها المجتمعات الإنسانية. ولكنها قد تكون المشكلات الأكثر إلحاحاً فى بعض المجتمعات فضعف الحاجة إلى الإنجاز ليس مشكلة فى المجتمع الأوروبى الصناعى. ولكن مشكلة فى كثير من الدول الأفريقية خاصة والمتخلفة بعامة. ولا يعد الإنتحار مشكلة فى المجتمعات الإسلامية. ولكنه مشكلة إجتماعية خطيرة فى المجتمعات الرأسمالية. وإذا كانت جريمة الأخذ بالثأر تعد سلوكاً يتندر به بين المتعلمون فى القاهرة والإسكندرية وإذا كانت جرائم التزوير والرشوة أفعال ظاهرة فى العاصمتين، وبعض المدن المصرية، كما تؤكد ذلك الإحصاءات الرسمية، فإنها أفعال تكاد تختفى فى مجتمع القرية المصرية. وإذا كانت زيادة السكان تعد مشكلة إجتماعية فى مصر فإن قلة السكان تبدو مشكلة إجتماعية فى العراق وليبيا. وإذا كانت هجرة أصحاب العقول المتعلمة تعد مشكلة المشاكل فى البلدان النامية، فإن أمريكا أغنى دولة فى العالم تعانى من مشكلة التفرقة العنصرية بين البيض والسود وخاصة فى ولايات الجنوب. كذلك قد يصف الشخص المسلم الإنسان المتدين بأنه يعبر عن ظاهرة معتلة على حين يصف الباحث المتدين ظاهرة الإلحاد بأنها أشد

الأمراض الإجتماعية خطورة. وأيضاً قد يصف الرأسمالى الإشتراكية بأنها ظاهرة معتلة والعكس صحيح.

ومن ثم فعندما نصف ظاهرة ما بأنها معتلة فلايكفى أن نقوم بملاحظة أشكال هذه الظاهرة فى أغلب المجتمعات. بل ينبغى أن نلاحظ هذه الظاهرة فى مجتمعات معينة فى مرحلة معينة من مراحل تطورها. فالظاهرة التى قد تعد ظاهرة معتلة فى المدينة ليست كذلك فى القرية. وما قد يعد مشكلة إجتماعية فى مجتمع زراعى لا يحسب على هذه الصورة فى المجتمع الصناعى.

التفسيرات المختلفة فى تفسير المشكلات:

هناك آراء عديدة لتحديد أسباب المشكلات الإجتماعية. فالبعض يردها إلى أسباب بيولوجية وإتجاه ثان يفسر المشكلات إستناداً على تفسيرات نفسية. وفئة ثالثة تفسر المشكلات الإجتماعية بأسباب بيئوية.

أولاً: التفسيرات البيولوجية:

يركز هذا الإتجاه إهتمامه على تفسير المشكلات السائدة والإنحرافات إستناداً على العوامل البيولوجية والعناصر الكيميائية التى تشكل الإنسان. ويهتم أنصار هذا الإتجاه بالفروق التكوينية التى تؤثر فى الظروف التى يستجيب بها الأفراد إلى معايير المجتمع. وقد يرجع الإنحراف إلى التخلف العقلى والإضطرابات النفسية أو إلى الأمراض المتوطنة أو إلى تشويهات الخلقة.

ويؤكد فريدمان أن المغزى الإجتماعى لهذا التفسير لا يجب أن يتجاهله الإجتماعيون المهتمون بالمشكلات الإجتماعية.

ثانياً: التفسيرات النفسية:

يرى أصحاب هذا التفسير أن علم النفس قد يساهم فى تقديم تفسيرات علمية للمشكلات الإجتماعية. وفى الأهمية لنا أن نعرف أهمية مدرسة التحليل النفسى فى إلقاء الضوء على مشكلات مثل العصاب والمخدرات وإدمان الخمور. وإنحراف الأحداث بل وبعض الأمراض الإجتماعية مثل اللامبالاة وقد أرجعت مدرسة التحليل النفسى كل مظاهر الإنحراف إلى تجارب سنوات الطفولة الأولى بيد أننا يمكن أن نقول أن بعض أنصار التحليل النفسى قد غالوا فى تفسيراتهم. عندما أرجعوا الإنحراف والمشاعر العدوانية نحو المجتمع إلى مظاهر الإحباط التى يعانى منها الشخص.

أما أصحاب إتجاه علم النفس الإجتماعى فأرجعوا ظهور المشكلات الإجتماعية إلى عدم إحترام الأفراد للمعايير الإجتماعية. وعدم تدعيمهم لها، إذ يعتمد تحقيق التوافق بين الأفراد والجماعة. وبين الجماعات بعضها البعض داخل المجتمع على خلق إضطرابات محددة لأنماط السلوك والعلاقات. ويحدد هذا الإطراد الإجتماعى إطار المجتمع التنظيمى، كما يعرف الحدود التى يجب ألا يتجاوزها الأفراد، ويؤدى الخروج عن هذه الحدود إلى تعدد المشكلات الإجتماعية.

المدخل البنائى لتفسير المشكلة الإجتماعية:

إهتم علماء الإجتماع دائماً بالعلاقة بين سلوك الأفراد ومحصلة هذا السلوك وبين الخصائص البنوية للنسق الإجتماعى. ويرجع هذا الإتجاه إلى دراسة دوركيم عن الإنتحار فى القرن الماضى. وقد بين فى دراسته للإنتحار أن هذه الظاهرة تزداد فى أوقات الكساد وأوقات الرخاء الإقتصادى السريع ويرى دور كيم أنه إذا كان النظام الإجتماعى غير مستقر، ويتميز بإفتقاد التوافق والتماسك بين الجماعات الإجتماعية وزيادة

الصراعات بين الجماعات، فإن إحتمال ظهور أشكال الإنحراف، وإتساع نطاقه، أمر وارد.

وقد إستخدم مفهوم دور كيم عن إفتقاد التكامل والتماسك (الإنحراف عن المعايير) إستخداماً واسعاً بين علماء الإجتماع النظريين فيما بعد، مما أدى إلى اللبس فى معناه وقد وسع ميرتون من مفهوم «إنحراف المعايير» ليميز بين أساليب متعددة للإستجابة الإجتماعية للدور. وحدد مصطلح الأهداف الثقافية بتلك التطلعات والتوقعات التى يتعلمها الإنسان. أثناء حياته فى مجتمع له مجموعة خاصة من القيم والمعايير تحدد الوسائل التى يمكن أن يقتدى بها شرعياً للوصول إلى تلك الأهداف.

وقد إستعمل مفهوم التوتر البنائى ليصف التمييز بين الأهداف الثقافية لأعضاء المجتمع والوسائل المرتبطة بها لتحقيق تلك التوقعات، وبعبارة أخرى عندما لا تنتشر الوسائل التنظيمية بطريقة تسمح لإعطاء جماعة معينة أو أفراد مجتمع محلى الإستفادة منها فإن فى ذلك إتاحة الفرصة لإمكان إحلال أفعال أخرى محلها.

ومن وجهة النظر البنائية يتوافق سلوك إعضاء المجتمع عندما تتطابق الأهداف الحضارية مع الأساليب التنظيمية المتاحة، ولكن الإنحراف يحدث عندما لا تتطابق الأهداف الثقافية مع الوسائل التنظيمية، وقد حدد ميرتون وديوين بدائل التوافق كما أشاروا إلى عدد من النتائج وأساليب السلوك التى تؤدى إلى ظهور المشكلات الإجتماعية أو الإنحراف وتتجلى هذه النتائج عندما يجهل الأفراد الأهداف الثقافية، أوعندما تتصارع أو تتشابه هذه الأهداف، أو عندما نفتقد الوسائل التنظيمية لبلوغ هذه الأهداف.

وقد حدد لنا ميرثون نماذج السلوك التى يتجلى فيها الإنحراف وهى:

أ - **التجديد**: مثل جرائم أصحاب الياقات البيضاء والطلبة الذين يغشون

فى الإمتحانات. فهؤلاء جميعاً يؤكدون الهدف الثقافى السائد وهو النجاح. ولكنهم جميعاً يرفضون الوسائل التنظيمية لبلوغ هذه الأهداف. أما نتيجة العجز عن الحصول على الوسائل المتاحة أو إفتقاد الوسائل المحددة لبلوغ هذه الأهداف.

ب - **الطقوسية**: يلاحظ ذلك عند الزشخاص البيروقراطيين الذين يتبعون القواعد الموضوعة دون إعتبار للغايات. أو عند الأشخاص الذين يتوافقون توافقاً زائداً مع الوسائل التنظيمية على حساب عدم التوافق مع الأهداف الثقافية.

جـ - **الإرتدادية**: ويمثله المريض النفسى الذى يرتد من الموقف نتيجة سرعة التغير وهجر الوسائل التنظيمية والأهداف الثقافية معاً.

د - **المتمردون**: وهؤلاء يسحبون الولاء من الثقافة والنسق الإجتماعى بل وتحمل لهم الظلم الإجتماعى. وهم فى الوقت نفسه يبحثون عن بناء إجتماعى جديد له مجموعة جديدة من الأهداف واللزوميات الإجتماعية لإدراك هذه الأهداف.

وهذا التفسير البنائى مفيد لدراسة المشكلات الإجتماعية لأنها تتضمن السلوك الفردى وأنساق الضبط الإجتماعى.

وهنا يثار السؤال الآتى: هل المشكلات الإجتماعية ظواهر موضوعية أم ظواهر فردية؟ وما دمنا قد قبلنا التفسير البنائى للمشكلات الإجتماعية فإن أسباب المشكلات العديدة توجد خارج الفرد. ومما يؤكد موضوعية هذه المشكلات وأنها أشياء، تقع خارج ذواتنا وإعتمادنا على المنهج العلمى فى وصفها وتفسيرها. ويؤكد علماء الإجتماع بجامعة شيكاغو هذا التفسير بتأكيدهم أن المشكلات الإجتماعية تعبر عن عمليات إجتماعية مستمرة تولد هذه المشكلات فازدحام المناطق المجاورة لمراكز الصناعة. وعدم تكيف المهاجر إلى المدينة وإرتفاع معدل الطلاق. والتزوير فى الأوراق الرسمية، كلها

مشكلات تظهر فى مناطق حضرية معينة. وتنتشر فى إطار النمو الأيكولوجى والتغير الإجتماعى.

ويرى روبرت ومارث بار أنه تكشفت لنا خصائص عامة متعددة بعد دراسة مشكلات إجتماعية عديدة:

١ - أنها تؤثر فى عدد كبير من الناس بطريقة ما.

٢ - أنها تؤثر تأثيراً سلبياً فى تفضيلات القيم عندهم وحيث تعبر القيم عن أوضاع مقبولة.

٣ - يعتقد الناس أن هذه المشكلات يمكن أن تحقق فعلاً معيناً وتعنى هل هناك ضرر يلحق المجتمع يعود إلى هذه المشكلات؟ أن بعض هذه المشكلات أمر واضح ويمكن القضاء عليه بإتباع المنهج العلمى السليم والبعض الآخر منها كامن. يسرى فى المجتمع سريان النار فى الهشيم، ويمتص طاقة أعضائه - ويعوق من تقدمه، رغم عجز الأفراد عن التقدم لمحاولة فهمها. ولكن يمكن بإتباع المنهج العلمى أن ندرس المشكلات التى تواجهنا ليتمتع كل فرد بثمرة الحضارة الإنسانية الحديثة وليجد الفرصة ليحقق التكيف الإجتماعى المطلوب.

ويساعدنا فهم أسباب وطبيعة المشكلات الإجتماعية على فهم المشكلات الإجتماعية الظاهرة فهماً أفضل، وعلى تفسير معنى الأفعال تفسيراً مناسباً، كما يساعدنا على القيام بدور أكثر فاعلية فى تخطيط البرامج الإجتماعية ولا صعوبة أمامنا فى معرفة أسباب المشكلة الإجتماعية، ولكن المشكلة الحقيقية كما يرى جون جيلين هى تحقيق التوافق بين النظم الإجتماعية والتكيف بين أعضاء النسق لنستطيع أن نستفيد من الحضارة وتتهيأ فرصة أكبر للتقدم.

الفصل الثاني

المنظور السوسيولوجي لفهم المشكلات الإجتماعية

الفصل الثانى

المنظور السوسيولوجى لفهم

المشكلات الإجتماعية

أصبح الوضع ملائماً لحل مشكلات المجتمع وإزالة الظروف التى تحول بين النسق الإجتماعى وبين أدائه لوظائفه، نتيجة لإهتمام علماء الإجتماع بدراسة المشكلات الإجتماعية وظواهر الحياة الجماعية. ولكن علماء الإجتماع يختلفون فى تحديد مجال دراساتهم بل وتحديد المشكلات التى يوجهون إليها إهتماماتهم. كما يختلفون فى آرائهم إزاء العالم الإجتماعى الذى يعطى إهتماماً إلى هندسة المشكلات، أى إلى العالم الذى يطوع المعرفة العلمية ويستفيد منها عند التطبيق المباشر للمعرفة العلمية وحل المشكلات الإجتماعية.

١ - فهناك فريق من الإجتماعيين يرى أن الخطوة الأولى فى علم الإجتماع هى صياغة نظريات عامة للسلوك الإنسانى، على المستوى المجرد، وأن تكون هذه النظريات ملائمة لفهم كل مظاهر الحياة الإجتماعية.

٢ - فريق يركز جهوده للحصول على مجموعة من المعلومات التحليلية والوصفية والتى تستند على الدراسات الإمبريقية، وعندما يثار النزاع حول الفائدة الأخيرة لهذه الجهود، فإنهم يدعون بقوة أنه إستناداً على هذه المجموعة من المعلومات المتاحة يمكن لنا أن نستنتج تعميمات عن السلوك الإنسانى.

٣ - يقابل هذا الفريق آخرون يركزون إهتمامهم على مشكلات أقل تجريداً، ويهتمون أساساً بتطور نظريات خاصة تفسر أجزاء من الحياة الإجتماعية ويعرف هذا الإتجاه عند ميرتون بإتجاه أصحاب المدى المتوسط، وتعرف

أيضاً بأصحاب النظريات الخاصة، والتى لها ملائمة متوسطة على فهم الموقف المعاصر، أو بعض جوانبه، ويشجعون على ظهور أساليب تسمح بإجراء أبحاث معقولة.

٤ - كما أعطى إهتمام لأساليب بحث هذه المشكلات، وأيضاً الإهتمام بتقييم أساليب التغير ومناهج التفاعل الإجتماعى. سواء أكانت تعتمد على التفكير العلمى أم لا.

٥ - وهناك فريق يهتم بتطبيق إطار المنهج السوسيوتاريخى عند دراسته للتاريخ الإجتماعى للمشكلات. بينما يركز آخرون إهتماماتهم حول الجوانب المعاصرة للحياة الإجتماعية. ولكنهم فى الوقت نفسه ينشدون مجموعة محددة صغيرة يدرسونها وقد إنقسم هؤلاء إلى فريقين، الفريق الأول يركز إهتمامه على دراسة مجتمع حضرى أكثر تعقيداً، ومظاهر الحياة الحضرية فى هذا المجتمع والمشكلات التى نجمت عن التحضر. يقابل هؤلاء فريق آخر يدرس مجتمعات إنسانية فى ظروف إجتماعية أقل تعقيداً وأكثر بساطة.

ويرى جيلين أنه إذا كان غرض علم الإجتماع هو دراسة المجتمع دراسة علمية ووصف التغيرات الإجتماعية وتفسيرها. وأيضاً دراسة أشكال المجتمعات والأنشطة الإجتماعية ووظائف الإنسان، فإن غرض العلم الأساسى هو فهم المجتمع أولاً. ثم وضع برامج وسياسات إجتماعية تترجم هذا الفهم العلمى للمجتمع إلى حركة إصلاح إجتماعى ولذا يتعين أن تهتم الدراسات الإجتماعية بدراسة المشكلات. هذا يتطلب من علماء الإجتماع ضرورة الإهتمام بالبحث والتجريب عند إجراء أية دراسة علمية لفهم المشكلات ولرسم سياسة إجتماعية واضحة بدلاً من الإعتماد على التأمل فالدراسة العلمية للمشكلات هى محاولة من المجتمع لحل هذه المشكلات، أى حل

مشكلة عدم توافق الأفراد فى المجتمع. وعلى عالم الإجتماع أن يستند فى فهمه للمشكلات على علوم كثيرة ... هذه المشكلات الإجتماعية محصلة عدم تكيف الأفراد مع الظروف التى تحيط بهم. ونتيجة عجز الأفراد عن التكيف مع الظروف الجديدة، أو إخفاق التنظيمات الإجتماعية فى أن تحقق الطمأنينة اللازمة للإنسان.

وعندما يدرس عالم الإجتماع المشكلات الإجتماعية، فإنه يأخذ الفرصة لدراسة المجتمع الإنسانى فى ظروف متغيرة ومختلفة. وتساعده هذه الدراسة على إستنتاج مبادئ تساعده على فهم المجتمع ووضع برامج التخطيط الإجتماعى. فليس علماء الإجتماع رجالاً نظريين مكتبيين كما يدعى البعض، بل عليهم أن يفهموا الواقع ويعملوا على تغيره. وهذا الفهم ليس إنفعالياً، بل يتم فى ضوء النموذج النظرى والمنهج العلمى.

وقد وجه ميرتون الإتهام إلى بعض علماء الإجتماع لعدم إهتمامهم بالمشكلات الإجتماعية الجارية فى العصر الحديث. وتساءل هل ثمة جدوى تعود من تطبيق المنهج العلمى عند دراسة المشكلة الإجتماعية. وإقامة نظرية علمية تختص بمشكلات المجتمع. ويرى ميرتون أن علماء الإجتماع عندما حبسوا أنفسهم فى وصف السلوك الإنسانى وتفسيره واستخدموا مناهج ومفاهيم لاتتوافق بسهولة مع حاجات السياسة الإجتماعية، وجدوا أن تصنيف سلوك الفقراء أسهل من إجراء البحوث التى تقضى على الفقر.

ولذا يتعين عند دراسة المشكلة الإجتماعية للحد من خطورتها، أن نلاحظ هذه المشكلة فى علاقاتها بالبناء الإجتماعى، وعلاقة هذه المشكلة بمراحل تطور المجتمع ليسهل تقديم التفسيرات الملائمة. فالمشكلات تتفاوت بين الريف والحضر، كما تتفاوت خطورة المشكلات نفسها. فهناك

مشكلات خطيرة تساعد على تقويض البناء الإجتماعى. وهناك مشكلات بسيطة عابرة.

ويرى نيسبت أن علم الإجتماع له طريقته المميزة لفهم المشكلات الإجتماعية. فعلماء الإجتماع يختلفون عن رجال الصحافة والدين والقانون فى دراسة المشكلات الإجتماعية، فهم لايبغون العرض الدرامى. ولايتطلقون من موقف أخلاقى. ولايريدون القمع أو الإدانة فالهدف الأول لعلم الإجتماع هو أن يكشف عن أسباب المشكلة ويبحث عن البيئات التى تحدث فيها هذه المشكلات. وأثر هذه البيئات فى ظهور المظاهر المتعددة للسلوك الإجتماعى. كما أن عالم الإجتماع يعطى السلوك الإجتماعى المرضى أو الشاذ نفس القدر من الإهتمام الذى يعطيه إلى السلوك الإجتماعى الطبيعى. لما كان عالم الإجتماع يبحث عن أسباب السلوك موضوع البحث. فهو يعزف عن تقديم النصيحة، وعرض الجزاءات العقيمة. إلا إذا كانت هذه الإستجابات متضمنة فى طبيعة المشكلات الإجتماعية التى يهتم بها. إن كل ماينشده العالم الإجتماعى هو معرفة الظروف المحيطة بالمشكلة وكيف أدت هذه الظروف إلى تكوين المشكلة حتى صارت على ماهى عليه، كما ينقص العوامل الحاسمة التى أدت إلى ظهورها، فالعالم الإجتماعى لايبحث فى الفعل ذاته. بل عن الفروض والتى هى أحكام عليا واضحة قابلة للتحقق. أو هى الأسباب التى أدت إلى ظهور الفعل.

إهتمام علماء الإجتماع بدراسة المشكلات الإجتماعية :

ويمكن لنا أن نقول أن الإهتمام بالمشكلات الإجتماعية. صار جزءاً مكملاً للإتجاه الرئيسى فى علم الإجتماع. كما أن التأكيد على دراسة المشكلات الإجتماعية أمر له قيمته فى الوقت الحاضر. وكما يقول روبرت ميرتون فالإزدواج موجود بين علم إجتماع المشكلات الإجتماعية وعلم

الإجتماع التطبيقي. يقول نيسبت أن علم الإجتماع النظرى قد نشأ نتيجة الإهتمامات الواقعية لعلماء الإجتماع الكبار. تلك الإهتمامات التى توازى إهتماماتهم النظرية. ثمة كتابان كلاسيكيان أثرا تأثيراً قوياً فى تقدم النظرية الإجتماعية. هما كتاب الإنتحار لدوركيم، وكتاب الفلاح البولندى لتوماس وزنانيكى. وكانت نقطة البدء عند دوركيم هى المشكلة الإجتماعية التى فرضها إرتفاع معدل الإنتحار فى المجتمع الأوربى، أما توماس وزنانيكى فقد بدأ دراساتهما بملاحظة الإرتفاع الناشئ فى معدل الجريمة والإنحراف بين السكان البولنديين المهاجرين إلى مدينة شيكاغو.

ونحن نقيم كل دراسة من هاتين الدراستين الهامتين ضمن الإتجاه الرئيسى فى علم الإجتماع بدلاً من إعتبارهما ضمن ماكتب فى المشكلات الإجتماعية. ولاشك أن هذا التقييم يعد تقديراً للنزعة العلمية عند العلماء. بيد أن النقطة الأساسية هى : أنه لما كان كل عمل من هذين العملين يهدف إلى توضح المشكلة الإجتماعية القائمة وكما يؤكد فى الوقت نفسه البحث عن أسباب واقعية لمشكلتين تؤرقان المجتمع الأوربى والمجتمع الأمريكى، فإنهما كانا يهدفان إلى إجراء تحليل نظرى للنظام الإجتماعى والشخصية الإجتماعية ومظاهر التفاعل الإجتماعى والمعايير الإجتماعية. كما كان لهاتين الدراستين تأثير كبير على الدراسات اللاحقة للنظم الإجتماعية، والتفكك الإجتماعى، بل والنظرية الإجتماعية ذاتها. مثلما كان لهما تأثير كبير على الدراسات التطبيقية فى علم الإجتماع. وربما كانت الوقائع الموضوعية التى تكمن فى هذين العملين هى التى رفعت المشكلة الإجتماعية من مستوى المنظورات العادية والعقيمة التى كانت توجد فيها المشكلة دائماً وربطتها بقوة مع التيارات السائدة فى المجتمع الأوربى مثل الفردية والدنيوية والتحضر والتصنيع.

وهناك أمور لاتقبل الجدل عند دراسة المشكلة الإجتماعية أهمها :

أولاً : أننا نجد عند مراجعة تاريخ علم الإجتماع، أن هناك إهتماماً متزايداً عند الرواد مثل لبلاى ودوركيم وماكس فيبر وتوماس وكولى بالمشكلات الإجتماعية. وقد اهتم هؤلاء الرواد بتفكك الأسرة والإنتحار والإنحراف عن المعايير، وقدموا لنا كثيراً من الأسس التى أقيمت عليها فى البداية الصلة الوثيقة بين المشكلات الإجتماعية التى يعانى منها المجتمع والنتائج النظرية لعلم الإجتماع.

ثانياً : حتى يتحدد اليوم الذى يُقيّم فيه علم الإجتماع بجهده مجموعة من الحقائق الإمبريقية والمنهج الملائم والنتائج المحققة تحقيقاً تجريبياً والتى تفصله وتميزه عن الخدمة الإجتماعية وحركات الإصلاح الإجتماعى فإن علماء الإجتماع فى دراساتهم للجريمة والفقر والإنحراف يتبصرون المعانى المتضمنة فى طبيعة السلوك الإنسانى.

الأسس المختلفة لتحديد المشكلات الإجتماعية:

أولاً : الأساس الأخلاقى:

يحكم الناس عادة على الأفعال بأنها خير أو شر، معتمدين فى ذلك على التراث الدينى والميراث الثقافى للأديان السماوية. باعتبار أن هذه الأفعال تعارض المثل والقيم التى تبشر بها هذه التقاليد، وكان الإعتداء على المعايير أو الخروج عن تعاليم الكتب السماوية يعد فعلاً مشكلة.

بيد أن هناك من يرى أن التعريف الأخلاقى للمشكلات الإجتماعية، يعوق علم الإجتماع وتطور الدراسات العلمية للمجتمع. باعتبار أن القيم الأخلاقية نسبية كما أن تعريف الأفعال إستناداً على القيم الأخلاقية وحدها، يؤدى إلى تصعيد الوضع اللاهوتى. ويرى البعض، أى أعداء هذا الإتجاه أن المعايير الأخلاقية غامضة وتفتح المجالات لتفسيرات مختلفة إجتهادية للمصلحين الإجتماعيين الهواة.

ومن الواضح أنه فى المجتمعات الكبيرة، تتطلب الرؤية الأخلاقية للمشكلات الإجتماعية قبول مجموعة خاصة من القيم وولاء مجموعة القادة والخبراء لهذه القيم كما تتكشف فى السلوك الإجتماعى فى مواقف التفاعل. بيد أن الإجماع حول هذه القيم يعد أمراً مستحيلاً.

بيد أن الإجتماعيين الذين يعارضون الأساس الأخلاقى للمشكلات الإجتماعية لاينكرون الأخلاق فهم يؤكدون أن البحث العلمى للمشكلات الإجتماعية تفيده التفسيرات الخاصة للأخلاق التى توجه تقييم الباحث للسلوك والأوضاع الإجتماعية باعتبارها مشكلات إجتماعية. ولكنهم فى الوقت نفسه يؤكدون أن قبول الأحكام الأخلاقية فى كل الأبنية ينجم نتيجة قبول ضغوط لتحقيق توافق فى المجتمع.

وبإيجاز فإن المدخل الأخلاقى لتعريف المشكلة الإجتماعية يعرفها باعتبارها سلوكاً للأفراد أو وضعاً داخل المجتمع يهدد القيم الأخلاقية الراسخة كما يمكن أن يؤدى إلى تحسن المجتمع أو الإبتعاد عن السلوك الإجتماعى الملائم من جانب المجتمع. إلا أن هذه الإتجاه الإضافى لتحديد المشكلة الإجتماعية قد رفض باعتباره مدخلاً يفتقد الروح العلمية ويعارض الحياة الأخلاقى المطلوب لتحديد خصائص كل ظاهرة ويميز كل عالم.

ثانياً : المدخل الموضوعى :

لاينكر الإجتماعيون الذين يرفضون الوضع الأخلاقى الحاجة إلى الإرتباط بنسق توجيه القيم أو السلوك الإجتماعى. ولكنهم يلحون على أن تحليل الفعل أو السلوك إستناداً على الأخلاق وحدها أمراً متحيزاً يأباه العمل العلمى فى علم الإجتماع. وهم يرون أن مهمة عالم

الإجتماع ليست إصدار الأحكام القيمية. مثل أن القتل أسوأ أو أفضل من فعل آخر، فتلك ليست مهمة عالم الإجتماع. وعليه أن يتحمل مسئولية ذلك.

وعندما يتصدى عالم الإجتماع لدراسة القيمة، فإنه يدرسها كموضوع علمي. فى حدود ذلك الإطار المرجعي تحدد المشكلات الإجتماعية باعتبارها ظروفاً إجتماعية قائمة، أو باعتبارها تعبيراً عن سلوك جماعات أو أفراد تعارض المعايير الواضحة لأعضاء المجتمع والذى يناضل أغلبية أفراده عادة لتصحيحها بإجراء أفعال جمعية. وليست المشكلة الإجتماعية إعتداء على القيم أو التقاليد الموروثة بل سلوك إجتماعى كلى يتميز بالخروج عن السلوك المألوف المقبول.

وإذا كانت السيطرة على الإنحراف فى المجتمع البدائى أمراً سهلاً، مادام أعضاء الجماعات الأولية يثبتون النظام الإجتماعى، فالأمر يختلف فى المجتمع الحضرى. ولايؤكد المدخل الموضوعى لدراسة المشكلات الإجتماعية على أنماط السلوك غير المرغوبة، أو على إستجابات أعضاء المجتمع لهذه الأنماط السلوكية.

ويفترض الإتجاه الموضوعى أن أعضاء المجتمع يعرفون ماهو صالح لهم وتقوى هذه القضية بتأثير حقيقة مؤداها أن المعايير لاتعكس بالضرورة الإنفاق الجماعى لأعضاء المجتمع، أو حتى أغلبية الأعضاء، وإنما تشير هذه المعايير إلى توقعات جماعة أو أكثر فى موقع السلطة ومن ثم لاتعبر هذه المعايير عن توقعات الأغلبية وهذا الإتجاه الموضوعى إتجاه محافظ، ويلغى الوظيفة الأساسية للعلوم أى تحقيق توافق الإنسان مع البيئة.

مدخل السياسة الإجتماعية:

إزداد التخصص فى السنوات الأخيرة فى علم الإجتماع، ونشأت تخصصات جديدة. كل تخصص منها يهتم بدراسة الظروف الموجودة فى بيئة معينة لها خصائص محددة. وأيضاً يدرس السلوك المرتبط بهذه الظروف، كما يعطى إهتماماً إلى الطريقة التى تنحرف بها هذه الظروف عن مجموعة المعايير. ويعطى كل فرع من هذه الفروع الإجتماعية إهتماماً متزايداً إلى دراسة الضغوط والصراعات.

وقد ظهرت مشكلات إجتماعية عديدة فى مجالات معينة، وبقدر ما أعطى من إهتمام لدراسة الظواهر العادية أعطى إهتمام مماثل لدراسة الظواهر المرضية التى تعكس ظاهرة الإنحراف وسلوك المنحرفين بيد أن دراسة المشكلات الإجتماعية ليست مجالاً رئيسياً فى هذه الدراسات التخصصية داخل علم الإجتماع. بل على العكس فكل إتجاه يطبق مفاهيمه ويعطى إهتماماً متزايداً للموضوع الأساس الذى يدرسونه ولكنه عندما يدرس الإنحراف فإنه يدرسه دراسة هامشية.

أما مدخل السياسة الإجتماعية فإنه لايتبع الرؤية التقليدية التى تؤكد أنماط معينة من السلوك على حساب أنماط أخرى، أو يهتم بمنهج بحث معين غافلاً منهج آخر. إذ تعطى هذه الرؤية التقليدية للمشكلات الإجتماعية إهتماماً متزايداً أساسياً للتمييز بين الموجود فعلاً والمعايير المختلفة، لما ينبغى أن يكون وتنظر فى الوقت نفسه إلى عدم الإستمرار باعتباره إحباطاً وظيفياً للنظام الإجتماعى ويرى فبرمان أن دراسة المشكلات الإجتماعية من خلال إطار مرجع السياسة الإجتماعية كما يدعى فريمان تعد مدخلاً لعلم الإجتماع، لأنه يعطى تأكيداً للتمييزات وعدم الإستمرار، يماثل الأهمية التى يعطيها للتماثلات وحالات الثبات.

ولما كان هذا المدخل يعتبر مدخلاً حقيقياً لفهم الحياة الإجتماعية، فإنه

يركز دراساته على البناء الرسمي والتقاليد الثقافية والحاجات النفسية، وعلاوة على ذلك، فالإستفادة من مدخل السياسة الإجتماعية يستند على أسس عملية، تساعد على فهم الظاهرة السوسيولوجية.

وهذه الرؤية التى تعتمد على السياسة الإجتماعية تعترف بالأسس الأخلاقية التى يقوم عليها السلوك الإجتماعى، ولاتنكر الأسس الموضوعية للظواهر، ولكنها تؤكد بقوة أن المدخلين الأخلاقى والموضوعى غير كافيين لتحديد مجال بحث المشكلات الإجتماعية سواء باللجوء إلى مجموعة من القيم الأخلاقية أو معرفة رد الفعل الشعبى إزاء سلوك معين.

وعلى عكس ذلك يدعى علماء الإجتماع المهتمين باتجاه السياسة الإجتماعية أنه ينبغى أن تكون لهم يد فى تحديد موضوع البحث، وأيضاً تحديد درجة الإهتمام التى تعطى لمشكلة معينة داخل مجتمع معين دون غيرها. وعلاوة على ذلك ينبغى أن يكون عالم الإجتماع مسئولاً مشاركاً فى الهندسة الإجتماعية التى ينبغى أن تتبع لتحسين الظروف السائدة، أو منع ظروف معينة من الإستمرار. والتخلص من السلوك غير المرغوب فيه.

ولكن ينبغى أن نعى أن عالم الإجتماع غالباً ما يكون ابن المجتمع الذى يدرسه، ويرتبط بقيمة، ملتزماً بها. ولذا فمن الصعب أن يتحرر من القيم التى نشأ عليها وتوحد بها فعالم الإجتماع إنسان يشارك فى الحياة الإجتماعية التى يدرسها، وعضو فى كل مجتمع يسعى إلى تحسينه، فهو عضو فى مجتمع يؤدى فيه أدواراً متعددة. ويحتل وضعاً غير عادى كعضو مسئول فى مجتمعه. وقد اكتسب هذا الوضع وذلك الإمتياز نتيجة إدراكه ووعيه بذكائه الإجتماعى تعقدات الحياة الإجتماعية، ويعمل باعتباره عضواً مشاركاً فى السياسة الإجتماعية على تحقيق التغير الإجتماعى المطلوب.

وأصبح المجتمع يتطلب كثيراً من عالم الإجتماع، كعالم إجتماع، بعد

أن إزدادت مظاهر القلق والإضطراب والحيرة والبلبلة التى تسود المجتمعات المعاصرة، وترتبط بالمشكلات التى تواجه أعضاء المجتمع. وعالم الإجتماع فى دراسته للمشكلات الإجتماعية.

الأسباب المحددة للمشكلات الإجتماعية المعاصرة:

ترجع أغلب المشكلات الإجتماعية فى المجتمع الحديث إلى عمليات التغير التى تحدث فى المجتمع الحديث. وقد أصبحت هذه العمليات أسباباً محددة للمشكلات الإجتماعية ولاريب أن هذه العمليات العامة تتضمن البيئات الإجتماعية الكبرى والتى تتحقق فيها التجمعات الإنسانية، مثل أنساق القرابة والمجتمعات المحلية والقوانين الخلقية والوظائف الإجتماعية للسلطة وأنماطها ، وولاء أفراد التنظيم أو عدم ولائهم وعلاقة المعايير بالسلوك الإنسانى. ومن وجهة نظر علم الإجتماع نرى أن التاريخ الكلى للحضارة هو تاريخ المتغيرات المتكررة فى هذه الأنساق والوظائف والأبنية الإجتماعية. بيد أن التاريخ الإنسانى يتضمن أمثلة لا حصر لها للإستقرار الإجتماعى والإستمرار المنتظم. وقد أخذت أشكال كثيرة من المشكلات الإجتماعية شكلها الحالى نتيجة العجز عن حل الصراعات الناجمة بين الجديد والقديم الذين يعيشان جنباً إلى جنب داخل البناء الثقافى.

ويرى (نيسبت) أننا نسير باستمرار إلى التحضر والتكنولوجيا باعتبارهما أكبر قوتين أدتا إلى التفكك الإجتماعى فى المجتمع الغربى. ورغم أننا نجد بعض الحقيقة فى هذا الرأى، فإننا ينبغى أن نفهم فهماً واضحاً ماذا نعنيه بهذا الكلام، فلا المدينة وحدها ولا التكنولوجيا وحدها، السبب المباشر وراء إيجاد ظواهر مثل الجريمة والإنحراف والإضطرابات الشعوبية. وهناك أمثلة كثيرة للسلوك الثابت والمستقر فى الأماكن الحضرية والصناعية أكثر من الأمثلة التى تعبر عن السلوك المنحرف. وبالتأكيد لايوجد سبب يربط

التكنولوجيا بالتفكك الإجتماعي أو الإغتراب، غير السبب الذى يربط هذه الظواهر المعتلة بالحياة الريفية. فالمشكلات الإجتماعية موجودة فى المدينة كما هى موجودة فى الريف، الإختلافات بينهما ليست إختلافات أساسية فى النوع. ولكنها إختلافات فى الكم. وقد أكدت بعض الدراسات أن هناك مظاهر ملحوظة تعبر عن التفكك الإجتماعي موجودة فى البيئات الريفية. ويرى نيسب أنه رغم أن الحقائق الفيزيقية للتكنولوجيا والمدنية لا يتضمنان بالضرورة أساس المشكلات الإجتماعية فثمة عمليات إجتماعية ترتبط إرتباطاً تاريخياً يمكن أن تسبب التفكك وتفجر المشكلات الإجتماعية.

ويمكن لنا أن نوضح كمثال لهذه العمليات أربع عمليات إجتماعية لها أهمية خاصة فى المجتمع الحديث وهى :

أولاً : الصراع بين النظم :

يرمز كل نظام إجتماعي مثل الأسرة والمجتمع المحلى والجمعية التعاونية والنقابة والمسجد أو الكنيسة، لنمط له غايات ووظائف وسلطات ويتطلب درجات مختلفة من ولاءات الأعضاء. ومن المحتمل أن يكون كل نظام قادراً على أن يؤكد ذاته بطريقة كاملة تقريباً، على أعضائه، وأن يسيطر على مظاهر وجودهم. فهناك مجتمعات تمارس فيها العائلة السيادة على جميع الأعضاء، وتحوى الكل داخلها، وتؤدى كل الوظائف الإقتصادية والدينية والسياسية من خلال الجماعة الأسرية. لايوجد نمط منافس للسلطة العائلية كما أن ولاء الأفراد للعائلة ، لاينازعهم فيه أحد.

أما فى المجتمع الحديث ، فقد قامت الدولة التى تباشر سلطاتها على الأفراد كما تعددت الأنساق الإجتماعية التى تقوم بالوظائف الإجتماعية والإقتصادية والتربوية. ولكل نسق وظائفه وسلطته كما أن كل نظام يحدد

وجود الأنظمة الأخرى، ويتفاعل معها. ويكون كلها معاً النمط الأكبر للسلطة والوظيفة والولاء الذى يعرف المجتمع.

ونحن لايمكن أن نتجاهل تعدد الأنظمة الإجتماعية عند دراستنا لأسباب المشكلات الإجتماعية الحديثة، فتعدد الأنظمة أساس الصراعات ومظاهر الإنحلال التى تكون مادة السلوك المنحرف.

وتتضح هذه الصراعات أكثر ما تتضح عند الناس المهاجرين من بلد لآخر أو عند صراع العناصر الثقافية، أى بين العناصر الدخيلة والثقافات القومية ويتضح هذا الصراع أثناء تحول المجتمع من المجتمع الريفى الزراعى إلى المجتمع الصناعى، أو إذا تباينت قيم الكبار عن قيم الشباب. أو عند ظهور قيم إجتماعية جديدة مثل نقابات العمال، أو الأحزاب السياسية، أو إنشاء مناطق عنصرية جديدة أو إذا تعددت النظم الإجتماعية مما يتيح المجال لظهور التنافس، بل حتى الصراع فى الغايات والوظائف.

وينعكس هذا التنافس والصراع بين النظم على عقول الناس وشخصياتهم وأثناء فترات التغير تظهر مدى إستجابات الناس للتغير، ومدى تمسكهم بالقديم وملاءمته لهم ومدى تقبلهم للجديد. وسواء أكانت نتائج التغير مبهمة أو واضحة، فإن التغير يصير واقعاً، عندما تدمج نتائج التغير مع شخصيات الأفراد، ويظهر تأثيره على أعراض الناس، وقد يبدو الصراع بين العادات الراسخة والقيم الجديدة، أو بين السلطة القديمة، وبين السلطات الجديدة. وقد يبدو التغير عنيفاً وصعباً. فلكل نظام نسيج من الوظائف والولاءات والمعانى التى تدمج فى شخصيات الأفراد وتؤثر فى حياتهم. ويؤدى التغير فى أحد النظم سواء بصور إحدى وظائف هذا النظام التى تعد حيوية لوجوده، أو إضافة وظائف جديدة إلى تغير مقابل فى بناء النظم الأخرى. ومن ثم يؤدى هذا التغير إلى تغير إستجابات متعارضة فى عقول الأفراد.

ثانياً : الحراك الإجتماعى [(1)]:

يرتبط حراك الأشخاص أو الجماعات، والذى يعد صورة ثورية فى العصر الحديث إرتباطاً وثيقاً بالصراع الإجتماعى بين النظم والثقافات هناك نوعان من الحراك :

١ - الحراك الأفقى، ويقصد به الإنتقال من مكان إلى آخر.

٢ - الحراك الرأسى، وهو الأهم ويتضمن تغيرات لا حصر لها فى مراكز الأشخاص ومراكز الأسر. ويؤدى الحراك الرأسى إلى تغيرات فى العلاقات بين الطبقات الإجتماعية وتغير الأوضاع القانونية والإقتصادية والإجتماعية للجماعات والسلالات، كما يؤدى إلى تغير أنماط السلطة والمكانة والقوة فى المجتمع، فثمة تأثيرات كثيرة قد أخلت فى أحداث هذه العملية مثل التجارة والتى تبغى الحصول على ثروات جديدة ومغانم كثيرة والتصنيع والذى أثر تأثيراً قوياً فى المجتمعات المستقرة والمراكز الإجتماعية والقوة السياسية، مما أدى إلى ضمور القوى التى تؤثر فى السلطات المحلية. وظهور الديمقراطية التى تسعى من أجل تحقيق مزيد من المساواة الإجتماعية. وقد إرتبطت كل هذه القوى مع العمليات الشديدة التى تؤدى إلى الحراك.

وقد أدى الحراك إلى تخفيف حدة الإنعزال الإجتماعى والثقافى، وإذا كان ثمة عزلة فى العالم القديم، فى عزلة جغرافية، و إذا كان هناك عزلة طبيعية فى العصور الوسطى، فثمة نزعة قوية للأديان، والجماعات الصغيرة والسلالات والمجتمعات المحلية وطوائف الصناع لأن تحافظ على تفوقها على الآخرين، بقدر الإمكان، وأن تحمى ثقافتها وقيمها الخاصة، ودائماً ما كانت تفرض هذه العزلة على الجماعات مثلما يحدث للأقليات الدينية أو الشعوبية،

(١) راجع: جون ركسى: مشكلات أساسية فى النظرية - الإجتماعية - الفصل الثانى ورأيه فى الدراسات الإمبريقية فى الحراك.

يحرم عليهم التشبيه بالأغلبية بقوة القانون والتقاليد.

ونتيجة لإرتفاع معدل الحراك، والمناداة بمبدأ المساواة أمام القانون، ونمو الصناعة، وإنتشار المبادئ الإنسانية، عند آلاف الجماعات، حدثت تغيرات إجتماعية كثيرة. فقد أدى عدم وضوح معالم الطبقات الإجتماعية التقليدية وعدم إقتصار المميزات الإقتصادية والشرعية على طبقات معينة، إلى تغير ملحوظ فى بناء المراكز الكلية فى المجتمع الحديث. وقد صار النضال فى المجتمع الحديث من أجل الحصول على مركز معين أمراً عادياً ومألوفاً عند عدد كبير من الناس.

والصراع من أجل النجاح، ومن أجل الإنتماء ومن أجل بلوغ السلطة، تكمن كلها وراء الإنجازات الملحوظة فى كل مجال فى المجتمع الرأسمالى بيد أن الصراع لبلوغ الأهداف العليا فى المجتمع الحديث، قد حطم حياة الناس إذ سعى الناس لتحقيق أهدافهم وأغراضهم وغاياتهم والتى يقبلها المجتمع، وراء وسائل لا يقبلها المجتمع. والشباب فى المجتمع الحديث، مثلهم مثل الكبار، ينشدون الأمان، إينما يجدونه، حتى لو وجدوه فى بيئات لا شرعية، أو لا أخلاقية. ويتضح لنا من ذلك أن الحراك يولد أشياء منبوذة وإنجازات مقبولة.

ثالثاً: الفردية:

تعد درجة الإستقلال القانونى والأدبى والتى يتمتع بها الأفراد أحد الفروق الأساسية بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدى فالمجتمع الحديث لا يقوم على الجماعات المحلية التى تسعى للنفع والتى تميز الجماعات القرابية والجوار والطوائف.

ولقد لفت كثير من علماء الإجتماع الإنتباه إلى التناقض بين المجتمع الحديث والمجتمع القديم، ومن بين هؤلاء (هنرى مين) والذى بين الفروق

بين مجتمع المكانة ومجتمع التعاقد، ودور كيم الذى ميز بين المجتمع الآلى والمجتمع العضوى وتونيز فقد أوضح الفروق بين المجتمع التقليدى والمجتمع الصناعى وقد رأى هؤلاء جميعاً أن هناك فروقاً قوية فى المجتمع الحديث تقود إلى تحركات بعيدة عن مركزية الجماعة الإجتماعية الأصلية بما تتميز به خصائص تضفيه على المركز الإجتماعى الذى يقوم على الوراثة والعلاقات الوطيدة وتفضيل الفردية، وتمجيد علاقات التعاقد اللاشخصية ولقد أكد تونيز الضعف التاريخى لروابط المجتمع المحلى، مثل الروابط المألوفة للأسرة والقرابة والطائفة والزيادة الكبيرة للعلاقات الآلية المتنافرة واللا شخصية فى المجتمع الصناعى.

ولقد أهتم زميل بدراسة تأثير قوة إقتصاد السوق الدائم والمنعزل وما يترتب عليه من إنعزالية نتيجة ضمور الأخلاق التقليدية والأنماط الإجتماعية. وقد رأى تعدد مصادر التأثير على البيئات المستقرة للمراكز والأخلاق نتيجة التحول السهل لكل القيم وعلاقات المراكز إلى علاقات مرنة تقوم على التعاقد ويحكمها المال.

وقد بين دور كيم أن أهم ما يميز التطور الحديث والتطور الصناعى، هو أنه حطم تحطيماً متعاقباً كل البيئات الإجتماعية المستقرة. وقد إختفت هذه البيئات الواحدة تلو الأخرى سواء بتأثير الحركة البطيئة للزمن أو بتأثير الثورات القوية ولكن فى مقابل ذلك لم يتطور شئ ليحل محل هذه البيئات المستقرة.

ومن السهل كما يقول نيسبت أن نعطى قيمة مبالغاً فيها لعملية الفردية. بيد أن ضمور العائلة والطوائف التعاونية والطبقية التقليدية والأشكال الإجتماعية الأخرى فى المجتمع التقليدى، لم يكن أبداً ضموراً كلياً، لقد ظهرت روابط جديدة فى أجزاء جديدة عديدة فى المجتمع لتحل محلها. وتعكس نقابات العمال والمدرسة ومشروعات العمل الأشكال الحديثة للنظم والتى تستطيع أن تؤثر تأثيراً قوياً فى الحياة مثلها مثل الجماعات القديمة.

ومن الحق أن يقال أن هناك مجالات كثيرة لم تثبت فيها أن الأشكال الجديدة للروابط مثل الصداقات، أنها أشكال منجزة. وأن الروابط التقليدية صارت أكثر ضعفاً مما كانت عليه، ويمكن أن يفسر قدر كبير من السلوك فى هذه المجالات وفى إطار الدافع نحو المعنى الوظيفى والعضوية الوطيدة والمركز الواضح. أما السلوك الذى لا يوصف بأى معنى من هذه المعانى، فيوصف بأنه سلوك منحرف أو مرضى، مما هو الحال فى إنحراف الأحداث وإدمان الخمر.

رابعاً: إنحراف المعايير:

كان دور كيم أول من إستعمل إصطلاح الإنحراف عن المعايير ليشير إلى المظاهر المتعددة للمشاركة الإجتماعية عندما تختفى الظروف الضرورية من أمام الإنسان ليحقق ذاته ليدرك السعادة وهناك شروط تعنى أن السلوك ينبغى أن تحكمه المعايير وأن هذه المعايير تكون نسقاً متكاملاً يخلو من الصراعات، وأن يشارك المرء مع الاخرين مشاركة أخلاقية.

وقد قرر دور كيم أنه فى حالة وجود معايير غامضة ومتصارعة وغير متكاملة يفتقد فيها المرء العلاقات الأخلاقية الهامة مع الآخرين أو حيث لا تقام حدود لإدراك السعادة يسود التفكك.

ولقد إستعمل ميرتون الإصطلاح نفسه ليشير إلى الحالة التى لا تتوافق فيها الأهداف الإجتماعية المكتسبة مع المعايير والتى تحكم تحقيق الأفراد لهذه الأهداف. وقد أرجع ليوسرول إنحراف المعايير إلى إختلاط الأهداف أمام الشخص وغياب الروبط الإجتماعية.

ويرى البعض أن الشواهد على وجود إنحراف المعايير قد توجد فى الجماعات الحضرية الحديثة، والتى تتكون من المهاجرين النازحين من مناطق ريفية، والذين رفضوا معاييرهم وقيمهم التقليدية. ولم يمتصوا بعد الحياة

الإجتماعية والثقافية فى المجتمع الحضرى غير المضاف.

وقد أثارت مجموعة التغيرات التى حدثت فى طبيعة القيم الأخلاقية والعلاقات بين هذه القيم الجديدة والقيم السائدة. أثارت الإنتباه فى المجتمع الذى يتجه نحو التصنيع. لكل سلوك إنسانى سلوك معيارى موجه نحو غايات وتحدد معانيه فى إطار هذه الغايات وعندما تقبل القيم الأخلاقية قبولاً واسعاً فى المجتمع. فإنها تكون فى الوقت نفسه الأساس الذى يحقق التكامل والإتفاق بين هذه القيم. وهذه القيم ضرورية أيضاً لتحقيق تكامل الفرد وأدائه الوظيفى الناجح ولكن فى فئات التغير. تبدو هذه القيم مختلطة معاً مبهمة. وعندما تتصارع معاً تفقد وضوحها مما يؤثر فى سلوك الأفراد ودرجة تماسك النظام الإجتماعى.

وقد أدى نمو الرأسمالية وظهور الفردية والديمقراطية والإنفتاح على الثقافة الغربية إلى تغير المضمون الإجتماعى للقيم التقليدية. وظهور قيم جديدة تعبر عن النظام الإجتماعى الحديث أحسن تعبير. ومن الصعب وهناك مشكلتان يعتقد بوتومور أنهما حظيا بالإهتمام الأكبر، المشكلة الأولى هى الجريمة والجناح إلى الإرتفاع المستمر فى معدلاتها وإلى تناقص أهمية مشكلات أخرى فى البلدان الرأسمالية ويبين فحص إنجازات البحوث السوسيولوجية فى هذا المجال أن هذه البحوث تشير إلى إثنتى عشر عاملاً يمكن أن ترتبط بالجريمة أو الجناح وهذه العوامل هى:

١ - حجم أسرة الجانح.

٢ - وجود جانحين آخرين فى الأسرة.

٣ - عضوية الأندية.

٤ - التردد فى أماكن العبادة.

٥ - سجل العمالة.

٦ – المكانة الإجتماعية.
٧ – الفقر.
٨ – إشتغال الأم خارج المنزل.
٩ – التغيب عن المدرسة.
١٠ – تصدع الأسرة.
١١ – المستوى التعليمي.
١٢ – الحالة الصحية.

بيد أننا لا نستطيع أن نحدد أى عامل من هذه العوامل بإعتباره سبباً بالمعنى الدقيق للجناح.

ويؤيد بوتومور رأى بربارا ودنى بأن القيمة الحقيقية حتى الآن، فيما يتعلق بالأمراض الإجتماعية – هى رفض الآراء الشائعة خاصة وأن هناك نقصاً شائعاً واضحاً فى توافر شواهد موثوق بها عن إرتباط العوامل التالية بالجريمة والجناح والأمجاد وعدم العناية بنوادى الشباب، والحياة فى نطاق أسرة تعانى مشكلات، أو أنشغال المرأة فى العمل.

أما المبدأ الثانى لتوحيد أن الصراع الصناعى فى المشروعات العامة وعلى النطاق القومى بالإضافة إلى بحث المعوقات الإجتماعية الأخرى للكفاية الإنتاجية مثل إرتفاع معدلات الغياب والمرض ودورات العمل وقد ظهرت فى هذا الميدان أيضاً نفس الصعوبات التى واجهت دراسة الجريمة والجناح. ولكن هناك صعوبات أخرى ترجع إلى تشعب المشكلات الصناعية.

ويعتقد بوتومور أن بحث هاتين المشكلتين سوف يجعلنا نسلم بوجود نماذج مختلفة للمشكلات الإجتماعية سواء من حيث أهميتها، أو إمكانية التوصل إلى حلول لها، فهناك بعض الشرور الإجتماعية نستطيع التخلص منها إلى حد ما عن طريق الضوابط الإجتماعية والجزاءات العقابية، والتى

تؤدى أيضاً إلى تحطيم بعض القيم الإجتماعية الراسخة وربما نستطيع تفسير إرتفاع معدلات الجريمة والجناح فى المجتمعات الصناعية الحديثة، بأنه يشير إلى الضعف النسبى للضبط الإجتماعى فى هذه المجتمعات. وبالمثل تفسير إرتفاع معدلات الطلاق بأنه نتاج لسعى الأفراد نحو تحقيق غايات أخرى مثل الحرية الشخصية والحب الرومانسى كذلك يمكننا أن ننظر إلى كثير من المشكلات الإجتماعية التى تعانى منها المجتمعات المتخلفة فى الوقت الحاضر بوصفها تصاحب التصنيع والتحضر التى تؤدى إلى إضطراب النظام القائم. على أن ذلك كله لا يجب أن يجعلنا نخلص إلى نتيجة مؤداها. أن البحث السوسيولوجى فى هذه الحالات عديم الجدوى. إذ أن الدراسات السوسيولوجية قد تشجع على ظهور إتجاهات أكثر واقعية نحو هذه المشكلات وتحول دون الأحكام الأخلاقية المتطرفة التى غالباً ما تبالغ فى الصعوبات. كما قد تساعد هذه الدراسات فى إقتراح أساليب القضاء على هذه الشهور دون أن يؤثر ذلك تأثيراً سيئاً فى القيم الأخلاقية الأخرى. وتقدم طرفاً أكثر فعالية لمواجهة النتائج المترتبة على ذلك.

وهناك مشكلات إجتماعية أخرى يمكن حلها، أو هى تمثل خطراً داهماً على المجتمع الإنسانى بحيث يتعين التوصل إلى حل جذرى لها. نجد فى الفئة الأولى منها مشكلة الفقر فى البلاد المتخلفة إقتصادياً. هنا يتطلب الحل من عالم الإجتماع أن يبدأ أولاً: دراسة الوقائع، لكى يتمكن من كشف عامل أو مجموعة عوامل التى تسبب المشكلة. وقد يكون من العسير فى حالات أخرى معرفة الأسباب، لأن البحث العلمى للمجتمع سوف يساعد على الأقل فى القضاء على الأسباب القائمة على معتقدات خاطئة. وتقديم وصف كاف لموقف المشكلة، بحيث يرشد ذلك فى علاجها. أما الفئة الثانية من المشكلات الدائمة فى العصر الحديث. كما يؤمن بوتومور فهى مشكلة الحرب ولن يقدر عالم الإجتماع أن يقدم حلاً لهذه المشكلة.

ولكن من الممكن أن يسهم عالم الإجتماع فى معرفة الأساليب المؤدية إلى مواقف التوتر والصراع العالمى. وتساعد على نشوب الحرب. وبالتالى تساعد القادة والمسئولين على تجنب الحروب. كما يتعين على علماء الإجتماع نتيجة لذلك أن يبذلوا جهد غير عادى فى بحث مشكلات الحرب والسلام، وأن ينشروا نتائج بحثوهم على أوسع نطاق ممكن. ومن المؤسف حقاً أن فئة قليلة منهم هى التى أهتمت بهذا العمل، ورغم الصعوبات التى تواجهها، فإنها عرضة للتأثر بالنزاع السياسى.

الفصل الثالث

التفكك الإجتماعي والسلوك المنحرف

الفصل الثالث

التفكك الإجتماعي والسلوك المنحرف

عرفت المشكلات الإجتماعية بأنها تعارض غير مرغوب فيه بين الأشياء الموجودة في المجتمع، وما ترغب الجماعة الهامة في أن تحققه، ويتأثر مجال هذا التعارض إما بمحاولة إتقاء المعايير وإما بتدهور الظروف الإجتماعية، وأحياناً ما يكون التعارض محصلة هذين الأسلوبين معاً ولا يوجد في هذا القول أي تناقض إذ أننا نجد أن بعض المجتمعات الصناعية الكبيرة تقوم على خطة فهدف رفع مستوى الحياة المادية والتقدم السريع للقيم الثقافية. ويمكن رغم ذلك أن ينظر إليها بإعتبارها مجتمعات تعاني من المشكلات أكثر من مجتمعات أخرى أقل منها في دخلها القومي، وأكثر منها تخلفا في الجانب المادي، كما أن ثقافتها أكثر منها بساطة. مثل كل شئ في الحياة الإجتماعية.

فالتعارضات بين المعايير الإجتماعية المشتركة والظروف الواقعية في مظاهره الذاتية والموضوعية.

المشكلة الإجتماعية بين التفكك والإنحراف:

ويرى ميرتون أن الإهتمام بمشكلات التفكك الإجتماعي بإعتبارها مشكلات متميزة عن مشكلات السلوك المنحرف يعد في حد ذاته تغيراً إجتماعياً كبيراً وهذا الإهتمام إلى حد كبير محصلة تراكم التكنولوجيا الفيزيقية. ويقسم ميرتون وبيست المشكلات الإجتماعية إلى نوعين كبيرين من المشكلات:

النوع الأول: يوصف بأنه تفكك إجتماعي.

النوع الثاني: يوصف بأنه إنحراف إجتماعي.

وهذا التقسيم تقسيم تحليلى. وليس تقسيماً مجرداً، كما أنه ليس تقسيماً محسوساً ملموساً. وهذان النوعان من المشكلات لا يصنفان فئات الأحداث فى كل تراكيباتها الواقعية ولكنهما يشيران إلى المظاهرة المختارة والمنتقاة منها.

ولهذا السبب فنحن نجد فى كل مشكلة إجتماعية محسوسة. مثل تفكك الأسرة والسلوك الإجرامى. والصراع فى المجتمع، الدليل على وجود التفكك الإجتماعى والإنحراف الإجتماعى ولو فى بناء إجتماعى متباين ورغم ذلك فإنه من المفيد أن نميز فى كل مشكلة إجتماعية من العناصر التى تعبر عن التفكك وبين العناصر التى تظهر السلوك المنحرف، ذلك لأن السلوك المنحرف كثيراً ما يتداخل مع التفكك فى ظروف خاصة، ولكن ما المقصود بالتفكك الإجتماعى والإنحراف الإجتماعى.

معنى التفكك الإجتماعى:

إستعمل علماء الإجتماع مفاهيم كثيرة. يدل كل منها عن معنى التفكك، ويرى ميرثون أن تعريفه للتفكك الإجتماعى يقترب كثيراً من المعنى الشائع والمتداول بين الناس ويعبر التفكك الإجتماعى عنده إلى عدم التلائم بين المراكز، أو فشل المراكز والأدوار المكونة للنسق الإجتماعى فى أن تحقق الأغراض الجماعية والموضوعات الفردية، كما هو الحال فى نسق مقابل تؤدى فيه هذه المراكز والأدوار وظائفها أداء طبيعياً. كذلك فتحديد التفكك الإجتماعى أمر نسبى، ولا يرتبط بمستوى مجرد، ولكن تحقيق التفكك أمر محتمل وممكن فى ظل ظروف واقعية محددة. ويتضح التفكك فى أوضح صوره، عندما نرى أن بناء المراكز والأدوار لم يعد منظماً تنظيماً فعالاً فى أى مجتمع محلى أو أى جماعة محددة أو فى أى تنظيم إجتماعى، كذلك يوصف التنظيم أو الجماعة بأنها مفككة عندما يلاحظ أن العناصر

المكونة للنسق الإجتماعى لم تعد متماسكة. على أن هذا لا يعنى أبداً عدم القدرة على إعادة بناء المجتمع أو الجماعة التى تفككت فالتنظيم الواقعى للحياة الإجتماعية، قد يتحسن فى ظل ظروف خاصة، ويدفع إلى تحقيق أكبر للأغراض الجماعية والفردية بيد أن إيجاد الدليل على هذا التحسن ليس عملاً سهلاً، وأيضاً إذا ما تعطل بناء العلاقات المكونة للنسق الإجتماعى عن أداء وظائفه أو إختلطت العناصر المعيارية، أو تكشف عدم موائمة بناء العلاقات عن مواجهة طلب أو أكثر من المطالب الوظيفية للنسق الإجتماعى. فعندئذ نوصف هذه الحالة لأنها تفكك إجتماعى. ما دامت الأنماط الإجتماعية للسلوك قد أخفقت فى أن تؤكد وجودها.

ويكشف التفكك الإجتماعى عن درجة فشل الأنشطة الإجتماعية عن مواجهة مطلب أو أكثر من المطالب الوظيفية للنسق، سواء أكان هذا النسق تنظيماً، أو نظاماً، أو جماعة كبيرة معقدة أو جماعة صغيرة، كذلك يرتبط التفكك الإجتماعى عادة بعدم ملائمة وسائل الإتصال بين الناس داخل النظام الإجتماعى بيد أن عدم ملائكة أساليب الإتصال عند أداء الوظائف المطلوبة منها لا يعنى أنها المصدر الوحيد للتفكك الإجتماعى، فقد أثبتت أبحاث تجريبية كثيرة أن الإتصال الخاطئ يؤدى إلى التأكد حتى لو غابت المصالح أو القيم المتعارضة بين هؤلاء الناس.

وعندما يعجز التنظيم الإجتماعى عن تقديم أساليب تمتص أسباب الصدام والصراع بين أصحاب المصالح المتعارضة من العمال وحاملى الأسهم وأعضاء مجلس الإدارة تظهر بوادر التفكك، ويصاحب ذلك ظهور جماعات تؤكد المصالح المشتركة لأعضائها، ولا خيار لها إلا فى إطار مصالحها الخاصة، فصراع المصالح يؤدى إلى التفكك. وإن كان لا يستلزمه دائماً.

وثمة مصدر آخر للتفكك، يبدو فى الإنحراف عن أساليب التنشئة

الإجتماعية، والإبتعاد عن الإتجاهات والقيم والمهارات والمعارف التى إكتسبت فى الطفولة والتى يحتاج إليها المرء لأداء أدواره الإجتماعية. كذلك يؤدى الحراك الإجتماعى إلى التفكك الإجتماعى. لأن الحراك الإجتماعى يتم دون تحقيق الملائمة المطلوبة بين الأشخاص المتحركين، ويترتب على ذلك أن هؤلاء الأفراد المتحركين لا يعرفون كيف يؤدون سلوكهم فى المواقف الجديدة، ولا يعرفون الحدود غير الرسمية عند تطبيق السلطة المحددة تحديداً رسمياً.

وينشأ التفكك الإجتماعى أيضاً نتيجة الإتفاقات الخاطئة حول المطالب الإجتماعية المتبادلة بين الناس الذين يشغلون مراكز إجتماعية متباينة. إذ أن عدم إتفاق الناس يتيح الفرصة لحدوث الإصطدام بين مراكز متعددة والتى يدعو كل منها إلى سلوك متعارض مع المراكز الأخرى. عندما يفشل النسق الإجتماعى فى تحقيق الأولوية المشتركة للإلتزامات المتصارعة الممكنة، يعانى الأفراد الخاضعون لهذه الإلتزامات من التوتر، ويصعب دائماً التنبؤ بسلوكهم ويوصف النسق الإجتماعى بأنه متفكك.

فالتزامات العمل والبيت ومطالب الأخلاق المحلية والقانون المدنى والإلتزامات التى تدعو إليها الأديان. والنظرة العلمية إلى مشكلات الحياة اليومية، والتزامات التوقعات الخاصة بمطالب الأصدقاء، والمطالب العامة للبيروقراطية. هذه الإلتزامات النمطية، والتى تكشف عن التعارض بين الالتزامات، كثيراً ما تحدث التفكك، وذلك عندما يعجز النسق الإجتماعى عن تحديد الأولويات المشتركة التى يلزم بها جميع الأفراد والخطأ الذى يحدث فى هذه الحالة بالمعنى الموضوعى لا بالمعنى الأخلاقى يكمن فى التنظيم غير الملائم للإلتزامات المتصارعة والمتعارضة. لا فى عدم تكيف الناس الذين يواجهون هذه الصراعات.

وبوجه عام، تنشأ المشكلة الإجتماعية المتضمنة فى التفكك نتيجة الخطأ الناجم عن تنظيم المراكز الإجتماعية فى نسق إجتماعى متماسك تماسكاً طبيعياً. لا نتيجة تصرفات الناس الذين يفشلون فى الإرتفاع إلى مطالب المراكز الإجتماعية. كما هو الحال فى السلوك المنحرف. وبدلاً من توافق الأدوار التى تقود الناس إلى تحقيق أغراضهم المتعددة والجماعية، يندفع الناس إلى معارضة أساليب الآخرين.

وبإيجاز فالمشكلة الإجتماعية التى تعبر عن التفكك الإجتماعى تنجم عن التصدع فى عناصر النسق الإجتماعى، كما أن النسق الإجتماعى يعمل بكفاءة أقل مما يجب فى الواقع تبعاً للإنحرافات التى تنتج عن مواجهة المطالب الوظيفية للبناء الإجتماعى.

ويرى ميرتون أن منابع التفكك الإجتماعى كثيرة متباينة، ولا زال الكثير منها غامضاً ويحتاج إلى البحث والتقصى. ولكن مهما كان مصدر التفكك، فالتفكك يعنى أداء الناس لأدوارهم فى الموقف وفقاً لأهداف متعارضة. حتى ولو توافق هؤلاء الناس مع أدوارهم داخل النسق الإجتماعى، وتصبح النتيجة متباينة تبايناً حقيقياً لما يتوقع أو يرغب فيه الكل الإجتماعى وهى (السلوك الإجتماعى).

السلوك المنحرف:

ويمثل السلوك المنحرف الوجه الآخر للمشكلة الإجتماعية، فبينما يشير التفكك الإجتماعى إلى أخطاء تواجه التنظيمات أو عقبات يصطدم بها المرء عند أداء الدور أو شغل مراكز إجتماعية.

أما السلوك المنحرف فيعبر عن السلوك الذى تباعد تباعداً كبيراً وخطيراً عن المعايير التى تحدد للناس ما يجب أن يفعلوه فى مراكزهم الإجتماعية. وقد يفسر السلوك نفسه بإعتباره سلوكاً منحرفاً أو سلوكاً طبيعياً، ويرد ذلك

إلى طبيعة المراكز الإجتماعية التى يشغلها الناس الذين يقومون بأداء السلوك وأيضاً مراكز المحكمين الذين يحكمون على سلوك الغير. وتوازى هذه الحقيقة الفكرة السوسيولوجية التى تقول أن كل مركزاً إجتماعياً، يتطلب مجموعة خاصة من الإلتزامات المعيارية، وعندما يؤدى رجل ما سلوكاً يشبه سلوك إمرأة، أو عندما يسلك الطبيب أو المهندس سلوك الدهماء. فكل منهما يؤدى سلوكاً منحرفاً، بيد أننا يجب أن نعى تماماً أنه لو قامت النسوة بأداء السلوك الذى قام به الرجل المتشبه بالمرأة، أو لو قام رجال من الدهماء بالسلوك الذى أداه الطبيب أو المهندس، فقد يعد السلوك طبيعياً بطبيعة الحال، ولهذا السبب لا يجب أن نصف السلوك المنحرف وصفاً مجرداً، بل ينبغى أن يرتبط بالمعايير التى تضفى عليه الصفة الإجتماعية.

ويستعمل علماء الإجتماع مصطلح السلوك المنحرف عادة بإعتباره مصطلحاً تخصصياً أكثر منه مصطلح أخلاقى، ولا يعنى السلوك المنحرف معارضته لمبادئ الأخلاق عند الإجتماعيين وإنما يعنى فشل المنحرف فى الإرتفاع إلى مستوى التوقعات المعرفة تعريفاً إجتماعياً عند هؤلاء الذين يرتبط بهم بعلاقة إجتماعية مباشرة، ويجعل هذا الفشل حياته صعبة. فهم قد لا يقيمون له وزناً، رغم أنه ينبغى ذلك فى الواقع. وسواء أريد ذلك أم لا، فالسلوك المنحرف يتعارض مع مقياس التنبوء الذى تتطلبه العلاقات الإجتماعية. وما الشخص المنحرف إلا شخص توحد مع المعايير الأخلاقية التى إعتدى هو عليها وعندما نقوله أن السلوك المنحرف يعنى الإنحراف عن المعايير التى تحدد مراكز معينة، فإننا نضمن هذا القول أن هذه المعايير يضعها هؤلاء الذين لديهم القوة الشرعية. يتبع ذلك أن السلوك المنحرف ينبغى أن يعرفه أعضاء النسق الإجتماعى وخاصة هؤلاء الذين يشغلون مراكز السلطة فالجزاءات تطبق تطبيقاً رسمياً على جميع الذين يخرقون القواعد الإجتماعية، بيد أنه فى بعض المجتمعات وخاصة الرأسمالية نجد بعض الفروق

التى تكشف عند تطبيق العقوبات على المخالفين للقواعد الأخلاقية والإجتماعية وتحدد هذه الفروق مقاييس أهمها الوضع الطبقى والسلالة والجنس والسن وبإختصار فالسلوك المنحرف يتضمن ما فعله المنحرف. وما يرى أعضاء السلطة الرسمية أنه قد فعله.

ويرجع الفرق بين التوافق مع المعايير والسلوك المنحرف، إلى أن التوافق نوع من السلوك المسموح به فى إطار ما يحدده المجتمع وتؤمن به السلطات الرسمية. أما السلوك المنحرف فسلوك يعكس الإعتداء على القواعد الأخلاقية والإيمان بأن ثمة إعتداء وقع على هذه القواعد.

والسلوك المنحرف نوعان: الأول سلوك منحرف واضح. مثل البغاء والإنتحار، والنوع الآخر إنحراف مستتر، ويبدو ذلك فى الإعتداء المستمر على المعايير دون أن يعى أحد ذلك، مثل المقامرة القانونية وتركيز الشهوة الجنسية على أعضاء معينة فى الجسم، وتجارة الصور الجنسية الفاضحة والكتب الداعرة.

ويتفق معظم الإجتماعيين على أن الجزاءات الإجتماعية لن تشرع ولن تنفذ مالم يلاحظ السلوك الذى خرق القاعدة بطريقة محددة فالنسق الإجتماعي لا يستجيب إستجابة نمطية للأفعال المنحرفة مثلما يفعل عالم الإجتماع. فعالم الإجتماع درب على التمييز بين حالات السلوك المنحرف الواقعي ومعرفة أن الأشخاص الذين أدوا هذا السلوك منحرفون. وعلى النقيض من ذلك تنزع الأنساق الإجتماعية إلى تعريف الشخص الذى يقبض عليه متلبساً بأداء سلوك منحرف بأنه يعبر عن نمط إجتماعى. مثل المجرم والحدث المنحرف والسارق والمرتد عن الدين والسجين والخائن لوطنه.

ويرى اريكسون أن الإفتراض الشائع القائل أن اللمنحرف لا يعالج

إفتراض خاطئ. إلا أن هذا الإفتراض يقرر دائماً وبإقتناع أنه يجد الحقائق التي تثبت صوابه.

ويرى ميرتون أن السلوك الشاذ يعد نوعاً من السلوك المنحرف ومن أمثال هذا السلوك الدعارة وتعاطى المخدرات. كما يقسم السلوك المنحرف عادة إلى نوعين من السلوك، يميز بينهما إستناداً على أثار كل منهما في البناء الإجتماعى وأيضاً إستناداً إلى المعايير التى تحكم البناء. ونعرف النوع الأول السلوك غير المتوافق. كما يعرف النوع الآخر باسم السلوك الشاذ. ويساعدنا هذا التمييز على تحديد الإختلافات الأساسية لأنواع السلوك المنحرف والذي يبتعد عن السلوك الذى تحدده المعايير الإجتماعية.

ويختلف نمط السلوك غير المتوافق عن نمط السلوك الشاذ فى مظاهر كثيرة أهمها:

أولاً: إن الشخص غير المتوافق يعلن صراحة إنشقاقه ومعارضته للمعايير ولا يحاول أن يخفى معارضته عن المعايير الإجتماعية مخالفاً فى ذلك الشخص مرتكب السلوك الشاذ ويؤكد الشخص المعارض للنظام السياسى أو العينى معارضته بإشهار رأيه أمام الذين يسمعونه أو يشاهدونه. أما الشخص الشاذ فينشد تجنب الأضواء ويسعى الإبتعاد عن الرأى العام.

ثانياً: يعترض الشخص غير المتوافق دائماً على شرعية المعايير الإجتماعية ويعترض على تطبيقها فى مواقف معينة أحياناً، وخير مثال للسلوك غير المتوافق المعارضة المنظمة للتفرقة العنصرية فى المطاعم والمدارس فى الولايات المتحدة، وأيضاً معارضة الإتكالية والشعوذة فى القرية المصرية - أما مرتكب السلوك الشاذ، فهو على نقيض ذلك، يعرف شرعية المعايير التى يعتدى عليها، قد يجد الحيلة أو ما يبرر له عقلاً الإعتداء عليها، ولكنه لا يستطيع أن يثبت أن السرقة حق وأن القتل فريضة.

ثالثاً: يهدف الشخص غير المتوافق إلى تغيير المعايير التى ينكرها تغييراً علمياً ويريد أن يستبدل بما يعتقد أنه غامض ومتشابه فى معايير ذات أساس إجتماعى واضح. أما مرتكب السلوك الشاذ، فعلى النقيض من ذلك يحاول أن يضرب من الجزاءات التى تعرضها المعايير الموجودة، ولا يقترح بدائل عنها فى الوقت نفسه وإذا نما وقع أحدهما تحت طائلة الجزاء، يحتكم غير المتوافق إلى الأخلاق العليا والقيم النبيلة والتى قبلها أسلوباً للأداء أما مرتكب السلوك الشاذ فلا يفعل ذلك، بل يستغيث طالباً تخفيف الجزاءات.

رابعاً: يعرف الشخص غير المتوافق، وربما على مضض، عند أعضاء النسق الإجتماعى العاديين، لأنه إنسان يرفض المعايير السائدة لأغراض ما، ولا من أجل المصلحة الشخصية، أما مرتكب السلوك الشاذ، فيفترض أنه إنحراف عن المعايير ليخدم مصالحه الخاصة ورغم أن قانون الدولة لا يقيم تفرقة رسمية بين غير المتوافق والمنحرف فى هذه الناحية، فإن أعضاء المجتمع يفرقون بينهما كما أن نتائج السلوك غير المتوافق تتباين تبايناً شديداً عن نتائج السلوك الشاذ.

خامساً: يستطيع الشخص غير المتوافق فى مناشدته الأخلاق العليا التى يتذرع لها فى ظل ظروف ملائمة، تاريخياً أن يدعو إلى المعايير الشرعية والتى تحدد القيم الأساسية. بدلاً من المعايير الخاصة بهذا المجتمع كما يحاول أن يقرر عدالة الحقيقة بدلاً من الأسطورة التنظيمية السائدة وهو فى دعوته إلى شرعية مطالبة حر أصيل، لا يتظاهر، وهو يبغى إعادة ترتيب البناء الإجتماعى لتقديم فرص حقيقية متكافئة لكل الناس لينمى مواهبه، ولا يسمح لصور زائفه عن المساواة الإجتماعية أن تنحرف عن البيئة الحقيقية، وفى كل هذه الحالات يساء عادة فهم عدم توافقه مع

القيم الأخلاقية المرفوضة. وعلينا أن نعى أن عدم التوافق ليس نبذاً كاملاً للواقع الإجتماعى، ورفضاً له، بل يعبر عن حركة تنشد أخلاق جديدة ومعايير جديدة وواقع جديد وهى لنا أن نقول إستناداً على ذلك أن الشخص غير المتوافق يختلف إختلافاً كبيراً عن الشخص مرتكب السلوك الشاذ الذى ليس لديه جديد لإضافته، أو شيئاً قد يعاد تقييمه، وهو لايبحث إلا عن مصالحه الخاصة ولا يعبر إلا عن رغبته الخاصة.

ويرى ميرتون أن بعض علماء الإجتماع قد أعطوا إهتماماً لدراسة السلوك الشاذ أكبر من الإهتمام الذى أعطوه لدراسة السلوك غير المتوافق ولكن علينا أن نكون حذرين فى تقييم السلوك غير المتوافق، فما يعد عدم توافق مع جماعة ما، يعد سلوكاً متوافق مع معايير جماعة أخرى.

أما لامرت فقد تساءل هل الإنحراف الإجتماعى محصلة ظروف إجتماعية، أم تمرد ضد المجتمع، أم محصلة تراكم السببين فى الموقف، وأنصارهما معاً، وهل الأسباب التى تؤدى إلى الإنحراف تؤدى إلى التفكك؟

يقول لامرت أن علماء الإجتماع قد إهتموا بدراسة الإنحراف والتفكك بيد أن علم الإجتماع الحديث قد أعطى إهتماماً متزايداً لدراسة الإنحراف منذ عام ١٩٥٠ وقد ميز علم الإجتماع فى نظر لامرت بين الإنحراف والمشكلة الإجتماعية. قد إعتبر علماء الإجتماع الإنحراف إعتداء على المعايير ورفض التوقعات الإجتماعية. أما المشكلة الإجتماعية فيعنى بها الصعوبات التى تعترض طريق الأشخاص، وترمز إلى التباس القيم وغموض المعايير أمام أفراد المجتمع، هذا الإلتباس والغموض الذى يوصف عادة بأنه أزمة العصر. وقد أرجع لامرت منابع الإنحراف على الإنحراف عن المعايير، والتى تعبر عن حالة التوتر وعدم التماسك بين القيم والمعايير المكونة للبناء الإجتماعى والتى يفترض أنها متماسكة، وينشأ الإنحراف عادة نتيجة تغيير الأفراد للغايات

الثقافية المحدودة التى تدفع سلوكهم بوسائل متباينة تسهل تحقيق مرادهم.

ويرى لامرت أن السلوك المنحرف يمكن توصيفه، أى وصفه، ويرمز عادة إلى السلوك الشائن والفاسد والحقير والبغيض الذى يستحق عليه الجزاء والعقاب. ويعبر السلوك المنحرف عن حالة معينة تسود المجتمع. إلا أن المجتمع لا يقف منها موقفاً سلبياً ولا يستسلم لها بل يقاومها غالباً، إى يرى المجتمع دائماً فى السلوك المنحرف إعتداء على القواعد الإجتماعية المتفق عليها، أى إعتداء على القيم والمعايير الإجتماعية.

والسلوك المنحرف ليس سلوكاً فردياً، بل من صنع المجتمع والجماعات. ذلك لأن المجتمع هو الذى يفرض القواعد والنظم والمثل التى إعتدى عليها هذا من جانب، ومن جانب آخر، فالمجتمع هو الذى يفرض هذه القواعد ويؤكدها ويعلن علانية أن ثمة إعتداء قد حدث على هذه القواعد. كذلك فالسلوك المنحرف. لا يحدث فجأة، تلقائياً بل ينشأ الموقف الإجتماعى أثناء عملية التفاعل الإجتماعى، وإستناداً على ذلك يرى لامرت أننا لن نفهم عملية الإنحراف ونصفها ونفسرها إلا إذا درسنا القوانين والقيم والإجراءات الإجتماعية المتفق عليها والتى أدت إلى فرض هذه القيم والعادات ودرسنا أيضاً تعريفات الناس للموقف الذى يشكل سلوكهم، إذ أن فهم السلوك لا يجدى إلا فى إطار ما يفعله الناس. ولذا فعلى أصحاب النظريات الإجتماعية التى تدرس الإنحراف أن يركزوا على التفاعل الإجتماعى الذى يحدد السلوك المنحرف ويشكله وينظم تطبيق الجزاءات على الأفراد.

ولما كان السلوك المنحرف لا يتم إلا فى مواقف التفاعل، فإنه لا يحدث صدفه، ولا ينشأ نتيجة أفعال إجتهادية وفنية. بل ينبغى عند دراسة السلوك المنحرف بإعتباره عملية إجتماعة نفسية يخلق بواسطتها الأفراد أوضاعاً تهدف إلى التمسك بالقيم وأساليب السلوك الراسخة ومنع القيم

الجديدة من الظهور، أو تأكيد قوة جماعة جديدة، بعد أن فشلت الهيئات التقليدية فى فرض وسائل الضبط الإجتماعى التقليدية على الجماعة، مما يؤدى إلى حدوث حالة يمكن أن نسميها حالة التخريب الإجتماعى.

النظرية البنائية للإنحراف:

يقول لامرت أن منظور ميرتون عن المجتمع مثله مثل منظور بارسونز ودوركيم يقدم لنا أهمية رئيسية لمفهوم البناء. ويرى ميرتون البناء بإعتباره منبعاً متغيراً لكافة الضغوط والتوترات، ونوصف نتائج هذه الضغوط بإعتبارها متغيرات، ووفقاً لنظرية ميرتون يتكون المجتمع من البناء الإجتماعى والبناء الإجتماعى والبناء الثقافى وكل منهما متغير يختلف عن الآخر. فالبناء الثقافى يتكون من مجموعة منظمة من القيم والمعايير. أما البناء الإجتماعى فيتكون من مجموعة منظمة من العلاقات الإجتماعية. وينشأ الإنحراف عن المعايير عندما يفصل البناء الإجتماعى عن البناء الثقافى ويتباين عنه. ويبدو الأمر واضحاً فى حالة البناء الإجتماعى، الذى يفيد سلوك بعض أفراده، أى يتيح لبعض أفراده التعاون والعمل وحرية الحركة، ويمنع الآخرين، إذ يعتدى الأولون بالمعايير التنظيمية التى يفرضها البناء الثقافى. أما الآخرون فيتبعون قيمهم الخاصة.

ويؤدى هذا التباين فى إتباع المعايير التنظيمية، إلى ظهور أنماط السلوك المنحرف. ولذا يعتقد لامرت أن السلوك المنحرف عند ميرتون يدل على مواقف يحتدم فيها مجموعة من المطالب والقيم المتصارعة، وينتهى الصراع غالباً بإتباع نماذج سلوكية تحمل فى طياتها مخاطر الإنحراف. كذلك نقد لامرت الفكرة البنائية للبناء عند ميرثون إستناداً على أنها تقوم على أفكار مادية عن الثقافة والضبط الإجتماعى. كذلك فإرتباط الغايات بالوسائل رغم أنها فكرة صائبة عند تحليل الإنحراف فى المواقف والمجتمعات التى لها قيم

نمطية، فهى غير صحيحة فى مجتمع يتميز بتعدد القيم، وفى المجتمع الكبير.

ويرى لامرت الإنحراف بإعتباره محصلة للسلوك الإنسانى، ومن ثم يربط السلوك المنحرف بالوضع الطبقى بالولايات المتحدة، وأشار إلى أن نماذج الإنحراف توجه بين الأفراد فى الطبقة الدنيا أكثر مما توجد عند غيرها من الطبقات الأخرى. ويؤكد لامرت قدرة الإنسان على القضاء على المشكلات وتجنبها وتغييره للظروف الإجتماعية.

ويقترب لامرت كثيراً من جيلين عندما يؤكد أن الإنحراف محصلة عدم التوافق بإعتباره مظهراً أو حالة تعبر عن التمسك بالمعايير القديمة، بعد أن وطدت المعايير الإجتماعية الجديدة من وجودها. وتغلب على القديم أو تدل على حالة تعبر عن التمسك بالمعايير القديمة، بعد أن وطدت المعايير الإجتماعية الجديدة من جودها. وتغلب على القديم أو تدل على حالة تعبر عن التطلعات إلى المستقبل فى زمن تسود فيه العلاقات التى تحكمها القيم التقليدية.

وقد قدم لنا لامرت رأيه فى موضوعات أساسية تشغل إهتمام علماء الإجتماع وهى:

١- كيف يظهر الإنحراف.

٢- كيف يرتبط السلوك المنحرف بالأشخاص.

ويرى لامرت أن الإنحراف يحدث فى مواقف التفاعل بعد أن تعجز وسائل الضبط الإجتماعى عن السيطرة على سلوك الأفراد ويرجع التباين فى معدلات الجرائم أو أشكال السلوك المنحرف، إلى الفروق فى الوسائل التى تحددها السلطة لبلوغ الأهداف وإذا ما أكتفينا بالنظرة السريعة السطحية العابرة، يصعب علينا فى بعض المواقف، أن نميز بين السلوك المنحرف

والسلوك العادى. ولكن إذا ما عرفنا القواعد التى تنظم سلوك الأفراد، والتى تحدد التفاعل بينهما، سهل تحديد الإنحراف وتمييزه عن السلوك العادى. ويتزاد مظاهر السلوك المنحرف عادة فى فترات التغير عندما تتشابه القيم والأهداف، وتختلط أمام الناس وتتعدد القيم والمعايير، وتظهر قيم جديدة جنباً إلى جنب مع القيم القديمة، أو عندما يبشر بقواعد ومثل وقيم جديدة تتعارض مع المعايير المتفق عليها أو عندما يتعارض السلوك المتفق عليه مع أشكال السلوك الجديدة. وفى مثل هذه المجتمعات التى يوجد فيها القديم جنباً إلى جنب مع الجديد، يوجد نوعان من أساليب الضبط الإجتماعى. إذ تسود أساليب الضبط الإجتماعى الإيجابية الفعالة، كما تمارس أساليب الضبط الإجتماعى السلبية نشاطها.

وتعبر أساليب الضبط الإجتماعى السلبية عن مظاهر التوافق مع المعايير والسنن التقليدية وتؤكد فى الوقت نفسه بقاء النظام الإجتماعى وإستمراره، أما أساليب الضبط الإجتماعى الإيجابية فتعمل على تحقيق الأهداف والقيم الجديدة وهى تعبر عن عملية مستمرة لإختيار القيم.

وقد عرض لنا لامرت عدداً من نماذج السلوك التى تكشف الإنحراف عن السلوك المتفق عليه، مثل التجارة فى السوق السوداء بأسعار أكثر من الأسعار المحددة. والإساءة إلى الناس عند بيع السلع المغشوشة، والتحريض على إبتزاز أموال الناس، والهروب من الضرائب، فرض إتفاق بالقوة، وإختلاس الأموال. وأيضاً هناك جرائم تقليدية تعود عليها الناس، تمثل كل أشكال السلوك المنحرف وعدم توافق الأفراد مع قيم المجتمع، ويعارض لامرت رأى مرتون فى أن الإنحراف محصلة عدم توافق الفرد، إذ أن هذا الرأى تنقصه الدقة الإمبريقية.

ويرى لامرت أن الإنحراف محصلة إحتمالات متعددة تتصارع فيها

الوسائل والغايات) وأرجع لامرت الإنحراف إلى أسباب متعددة، مثل البناء الطبقى المتغير والتقدم التكنولوجى السريع، وطبيعة التفاعل الإجتماعى بين الجماعات وأيضاً إلى القيود البيولوجية والعوامل النفسية، فالفروض البيولوجية والنفسية منبعان هامان لظهور الإنحراف والمشكلات الإجتماعية)

والمسئولين على تجنب الحروب وكما يتعين على علماء الإجتماع، نتيجة لذلك أن يبذلوا جهداً غير عادى فى بحث مشكلات الحرب والسلام. وأن ينشروا نتائج بحوثهم على أوسع نطاق ممكن. ومن المؤسف حقاً أن فئة قليلة منهم هى التى إهتمت بهذا العمل برغم الصعوبات التى تواجهها فهو عرضة للتأثر بالنزاع السياسى.

يتضح لنا من كل ما سبق إختلاف علماء الإجتماع حول إعلاء معنى موحد متفق عليه للمشكلة الإجتماعية. ورغم عدم الإتفاق على تعريف للمشكلة الإجتماعية، فإنها تفرض نفسها على الواقع الإجتماعى. عندما يختلف الأفراد فى موقف معين على وضع محدد وتتضارب فيه مصالحهم وحاجاتهم. وقد حددت بربارا وونسن على سبيل المثال المشكلات بأنها أمراض إجتماعية وتضم كل الأفعال التى يتم من أجل تحريمها إنفاق الأموال العامة أو التى يعاقب من يرتكبها أو كل ما يحتاج علاجه إلى إنفاق عام. ويوضح ذلك تباين الأفكار الذاتية حول ما ينظر إليه بإعتباره مشكلات إجتماعية وقد تجاهل هذا التعريف الأفعال التى تعوق عملية التنمية الإجتماعية والإقتصادية فى البلدان النامية. إذ أن بربارا وونسن إهتمت بمشكلات الدول الصناعية الرأسمالية، وأغفلت مشكلات الدول النامية فى أفريقيا وآسيا كذلك يعاب على هذا التعريف أنه إستبعد ضروب السلوك مثل الفقر والصراع بين العمال وأصحاب العمل والحروب.

وعلى كل فعالم الإجتماع يستطيع أن يدرس المشكلات الإجتماعية

ويتجلى إسهامه فى مهارة البحث الإجتماعى وتأكيده الطريقة العلمية فى تحديد أسباب المشكلة تحديداً لا يفصلها عن علاقاتها بعناصر البناء الإجتماعى.

وينبغى أن نعى أن عالم الإجتماع عندما يتصدى لدراسة مشكلة إجتماعية. فإنه لا يدرسها فى ضوء نظرية وحيدة تضم المشكلات كلها، والتى تساعدنا على تفسير كل مظاهر المشكلات الهامة. فهذه الدعوى بوجود نظرية واحدة ترجع إلى هؤلاء الإجتماعيين الزائفين أو المدعين بالإنتساب إلى علم الإجتماع، والذين يهتمون بالتحليل الكمى وحده. ونرى أن التقسيم الكامل لجمع مظاهر السلوك الإنسانى والنظم الإجتماعية يتضمن قدراً من الإفتراضات النظرية والتى ينبغ أن تتلائم مع موضوع الدراسة.

وإذا كانت هناك نظرية واحدة شاملة تدرس المشكلات الإجتماعية فى ضوئها، فثمة إتجاه عام إزاء المشكلات الإجتماعية متداول بين علماء الإجتماع، ومتفقون عليه. ينعكس إنعكاساً واضحاً فى كتاباتهم. هو معالجة المشكلات الإجتماعية سواء أكانت أفعال أو مواقف. من منظور سوسيولوجى، تنبثق منه كل الأسئلة والفروض التى تخطر للباحث والتى يسعى للحصول على إجابات واقعية لها.

وتكشف لنا دراسة موقف علم الإجتماع من المشكلة الإجتماعية، أن المشكلة الإجتماعية ليست الأفعال اللاقانونية وحدها، إذ يتفق أغلب علماء الإجتماع على أن المشكلة الإجتماعية. هى كل سلوك لا يتفق مع المعايير السائدة، أو أنه كل سلوك ينجم عن عدم التوافق فى الموقف، أو كل سلوك أو موقف أو إنحراف الأحداث أو ممارسة البغاء هى المشكلات الإجتماعية وحدها، فهناك مشكلات لا ترتبط بالقانون أو الإعتداء عليه، فمثلاً أليست القيم التى تؤكد التواكلية وتعوق سياسة التنمية مشكلة، أليست التربية

الإتكالية مشكلة فى المجتمع الصناعى، ألا تعد ضعف الحاجة إلى الإنجاز مشكلة إجتماعية، هل التثبيت فى العمل والإثراء غير المشروع وكراهية العمل الجماعى مشكلات تعطل من تقدم المجتمعات الفقيرة.

لا شك أن أشكال السلوك المنحرف التى عرضنا لها تعبر عن مشكلات إجتماعية جديدة، ظهرت نتيجة تغير القيم، وترتبط كلها بتغير المركز الإجتماعى الذى يغير من إدراك الفرد لمسئوليته إزاء الوسائل التى يحقق بها غاياته.

الفصل الرابع

مشكلة الهجرة

الفصل الرابع
مشكلة الهجرة

تعتبر مشكلة الهجرة من المشكلات الإجتماعية والإقتصادية الهامة التى يحبط عمليات التنمية الحضرية، مثل مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة، والهجرة الخارجية. والهجرة نوعان:

أولاً: الهجرة الداخلية، وهى الهجرة من ريف مصر إلى مدنها. سعياً وراء العمل وحياة أفضل.

ثانياً: الهجرة الخارجية، وهى هجرة المصريين سواء أصحاب الكفاءات أو الحرفيين إلى الدول العربية أو أمريكا وكندا وإستراليا.

وتختلف فئة المهاجرين الأولى عن أفراد الفئة الثانية كما تتباين آثار الهجرة الداخلية عن آثار الهجرة الخارجية. فالهجرة الخارجية تتمثل فى هجرة أصحاب المؤهلات والحرفيين إلى الدول الغنية. وهى هجرة من حيث الحياة الصعبة إلى الحياة السهلة، ومن حيث الرزق الضيق إلى الرزق الأوسع فى بلدان النشط. وإذا كان الإنسان فى الماضى هاجر من الصحارى والقفار إلى وديان الأنهار والشواطئ. فإن الإنسان المصرى هاجر من وادى النيل إلى الصحراء حيث النفط والثروة. وهذه الهجرة تؤثر تأثيراً سيئاً على أضعاف القوى البشرية المنتجة القادرة على العطاء وعلى تغيير مجتمعنا وتجديده.

أما الهجرة الداخلية فيعبر عنها غالباً بهجرة العمال الزراعيين من القرية إلى المدينة.

والحقيقة أن ثمة أسباب إقتصادية وسياسية وإجتماعية بل ودينية قد تدفع الأفراد إلى ترك مواطنهم الأصلية، من أجل البحث عن أماكن عمل جديدة،

إذ من العسير أن يقتلع الأفراد أنفسهم من بيئتهم. ويتركون الأهل إلى أماكن جديدة إلا إذا فقدوا الشعور بالأمن والطمأنينة وإنتابهم الخوف من المستقبل ووجدوا الكثير من المعوقات التى تعوق حركتهم وهذه الأسباب لا يؤثر كل منهم مستقل عن الأسباب الأخرى، بل كثيراً ما تتداخل هذه الأسباب وتتشابك معاً، كذلك فهذه الأسباب ليست أسباباً ذاتية، توجد عند الأفراد أنفسهم، بل توجد هذه الأسباب فى البناء الإجتماعى، وتسبب ضغوطاً على الأفراد تجعل حياتهم صعبة وقاسية، أمام المغريات التى توجد أمامهم فى خارج مواطنهم الأصلية.

والهجرة الداخلية غير المنظمة من الريف إلى المدينة، وقد تبدو أمام المهاجرين حلاً للضغوط السكانية فى القرية، وتعكس ما يشعرونه من قلق ولكن الهجرة الداخلية غير المنظمة رمز لمشكلة إقتصادية، وتعبر عن عدم التوافق مع البيئة المحلية، وهذه الهجرة إلى المدينة لا تحل مشكلات القرويين. بل تزيد من مشكلاتهم ومشكلات المدينة النازحين إليها. فتكثر مشكلات المدينة وتتشابك وتتعقد الحياة فيها، وتظهر مشكلات الفقر والترفيه والإسكان والمواصلات والبطالة وجرائم الأحداث، ويبدأ الناس فى المعاناة من الظروف الإجتماعية السائدة. وهكذا يخلق الهاربون من مشكلات القرية أغلب المشكلات المدينة.

وأحياناً ما تهدف الهجرة التى تقوم على سياسة محددة رفع مستوى المعيشة فى الأجل الطويل وزيادة إمكانيات النمو الإقتصادى. بتأثير عاملين أساسيين:

العامل الأول:

كون سياسة الهجرة إلى البلاد تسمح فى ظروف معينة بزيادة أسرع فى

معدل إنتاجية العمل القومى إذا لم تتم الهجرة. ذلك لأن قلة عدد السكان قد لا تسمح بإقامة بعض الصناعات. ذات الإنتاجية العالمية. ليس فقط لقلة الأيدى العاملة اللازمة، ولكن لأن وجود السوق الدولية يمكن أن يكون مستحيلاً عملياً بالنسبة لإنتاج هذه الصناعات ذات الإنتاجية العالمية عندما يزيد عن الإحتياجات الداخلية.

العامل الثانى:

كون سياسة الهجرة إلى البلاد تؤدى إلى إعادة تركيب السكان حسب السن والجنس مما يساعد على تحقيق عملية التنمية تحقيقاً أفضل مما يكون عليه الحال لو لم تحدث الهجرة.

حركة الهجرة إلى المدن:

وفى الحقيقة تلعب الهجرة الداخلية دورها فى إختلاف معدل النمو السكانى لأنها قليلة التكاليف، كما أن العقبات التى تقف أمام الهجرة الداخلية قليلة ومحدودة كذلك فإن هناك عوامل هامة تجذب القرويين للتحرك من القرية إلى المدينة أهمها فقر القرية المصرية وإزدياد البطالة بها وبريق الحياة الحضرية فى المدينة. ويؤكد الجدول التالى حركة الهجرة إلى مدينة القاهرة.

تعداد مدينة القاهرة

	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦
عدد سكان مدينة القاهرة بالألف	٢١٣٨	٣٣٤٩	٤٢٢٠
عدد سكان ضواحى القاهرة بالألف	٢٤٠٢	٣٩٧٢	٥١٤١

صافى الهجرة بالألف

	٦٠/٤٧	٪	٦٦/٦٠	٪
الهجرة إلى القاهرة بالألف	٢٣٦	٧,١	٣١٥	٧,٥
الهجرة إلى الضواحى بالألف	٢٠٤	٣٢,٧	١٣٤	١٨,٩
الهجرة إلى القاهرة الكبرى بالألف	٤١١	٨,٦	٤٩٩	٨,٢

وتكشف الدراسات الإحصائية أن الزيادة فى مدينة القاهرة ترجع إلى الهجرة الداخلية وليس الزيادة الطبيعية ويقصد بصافى الهجرة إنتقال مجموعة من الأفراد من جهات مختلفة سواء من المناطق الحضرية أو الريف. كما تتنوع خصائص هؤلاء المهاجرين كالمهن والحالة التعليمية، والحالة العلمية والثقافية والدخل والحالة الزواجية. وتبين الدراسات أن أكثر أشكال الهجرة فى مصر هى الهجرة إلى القاهرة وللأفراد فى العمر ما بين ٢٠ - ٤٩ كما أن الهجرة إلى ضواحى القاهرة هى المكان الوحيد لجذب المهاجرين لأنها المكان الجديد لإقامة المنشآت الصناعية الكبرى التى ظهرت فى بداية الخمسينات وإستمرت حتى الستينات خاصة تلك التى أقيمت فى شبرا الخيمة، وما صاحب ذلك من إنشاء وحدات سكنية أمتصت العدد الأكبر من أسر العمال المهاجرين.

كذلك يرى المهتمون بالدراسات السكانية، أن الهجرة الداخلية تلعب دوراً هاماً بعد الزيادة الطبيعية فى نمو السكان بمدينة الإسكندرية كما يكشف لنا الجدول التالى:

حركة الحركة إلى الإسكندرية ومنها

السنوات	عدد السكان	الهجرة إلى الإسكندرية	من الإسكندرية	المهاجرين عدد السكان
١٧	٤٤٤٦١٧	١٥٦٣٧٢	٣٨٢٠٠	٢٦,١
٢٧	٥٧٣٠٦٣	٢١٤٤٤١	٣٦٠٣٤	٣١,١
٣٧	٦٨٥٧٣٦	٢١٦٢٧٦	٥٠١٩٤	٢٤,١
٤٧	٩١٩٠٢٤	٢٨١١٢٩٦	٦٩٣٢٥	٢٣,١
٦٠	١٥١٦٢٣٤	٢٣٠٦٣١	١٠٠٣١٣	٢١,١

وتكشف هذه البيانات أن عدد المهاجرين إلى مدينة الإسكندرية يبلغون ٢١ ٪ من جملة عدد سكان المدينة فى عام ١٩٦٠ كما تبين لنا البيانات الموضحة فى الجدول السابق أن نسبة المهاجرين دائماً مرتفعة وعالية.

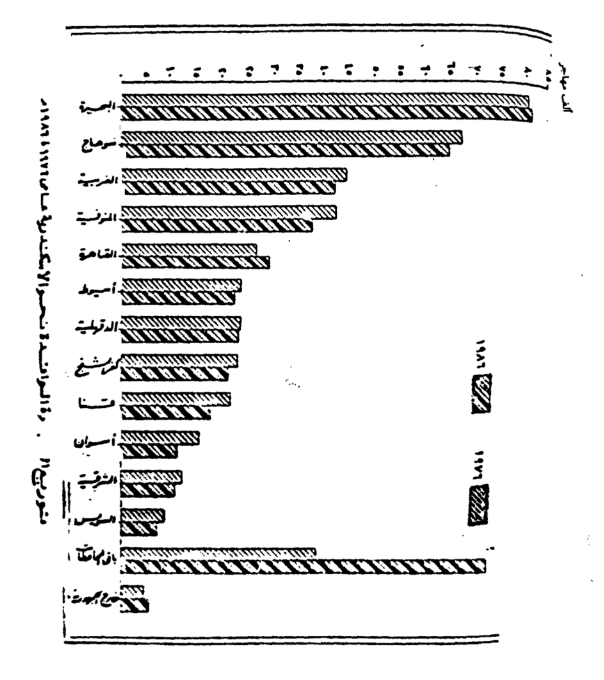
أما إذا تحدثنا عن معدل الهجرة من محافظات الوجه القبلى، فإن محافظة سوهاج هى أولى محافظات الجمهورية فى حجم الهجرة الصافية إلى الإسكندرية. ويمكن أن يضاف إلى ذلك أن منطقة مصر العليا تطرد معظم المهاجرين إلى الإسكندرية، بينما يقل عدد المهاجرين من منطقة مصر الوسطى، فبينما يصل عدد المهاجرين من مصر العليا إلى ٤٠ ٪ من جملة الهجرة الصافية إلى الإسكندرية، نجد أن منطقة مصر الوسطى تسهم بنسبة أقل من المهاجرين تبلغ ٣,٢ ٪ من جملة المهاجرين. وتؤكد لنا الدراسات أن معظم المهاجرين إلى الإسكندرية من منطقة مصر العليا لا الوسطى.

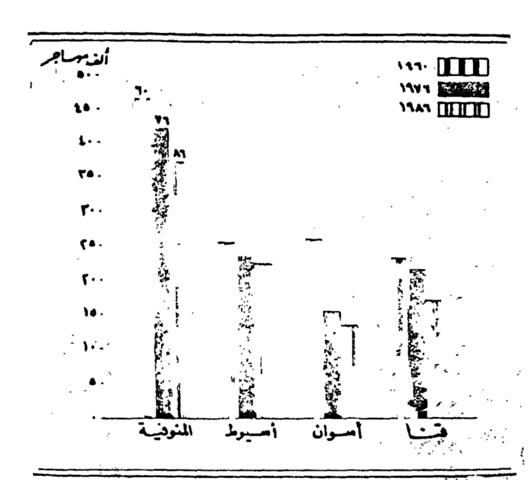
وتجذب الإسكندرية مثلها مثل القاهرة المهاجرين من الأعمار المتوسطة، سواء من الذكور أو الاناث. ويلاحظ أن هذه الظاهرة تتمشى مع النمط المعروف في الهجرة فى أن المهاجرين يكونون دائماً الأعمار المتوسطة، أو العناصر الشابة.

والسؤال الآن هل الهجرة إلى العاصمتين وغيرهما فى عواصم المحافظات كعنصر من عناصر نمو السكان، ظاهرة مقيدة أم ظاهرة مطلقة وهل وفرت القوة العاملة والخبرات الفنية فى هذه الأماكن التى جذبتها أم أنها ظاهرة قاهرة أحدثت فائضاً من القوة البشرية، وضغوطاً إقتصادية وأنشأت مشاكل إسكان وتعليم ورعاية صحية، وزادت من سوء حالة المسكن.

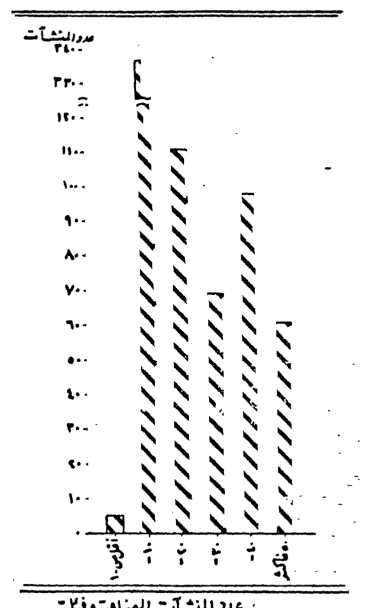
لا شك وأن الوجه الثانى للهجرة هو ما حدث فى مجتمعنا، ما دام إستبطان المهاجرين فى المناطق الجديدة عملة غير منظمة.

ولكن كيف نجد فى الهجرة إلى المدينة: أن ذلك يتوقف إلى حد كبير على إدخال الأساليب الزراعية العصرية، وتغيير الأحوال فى المناطق الريفية، أى تنمية الريف إقتصادياً وإجتماعياً ويتمثل ذلك فى الإقلال من الزراعة، والإكثار من الحرف وتنويعها وأيضاً إنتشار الأفكار العصرية وأساليب الحياة الحديثة، وما دمنا عاجزين عن تطوير القرية، وما دمنا عاجزين عن كسر جمود القرية. فعلينا أن نتوقع هجرة القرويين إلى المدن سبباً وراء عمل أكثر إستقراراً وحياة أفضل وهم فى تحركهم من الريف إلى المدينة قلما يجدون الحياة سهلة بل ويساعدون على خلق مشكلات كثيرة تظهر نتيجة عدم التكيف مع المدينة.


الجيزة
سوهاج
الغربية
المنوفية
القاهرة
أسيوط
الدقهلية
كفر الشيخ
قنا
أسوان
الشرقية
السويس
باقي المحافظات



تطور حركة الهجرة العائدة من الإسكندرية لأبناء بعض المحافظات في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٨٦م



: عدد المنشآت الصناعية وفئات المشتغلين بالإسكندرية عام ١٩٨٧

ويؤكد الباحثين فى الدراسة السكانية أن نمو السكان السريع ناتج عن تضافر قوتين هما:

١ - إرتفاع معدلات الزيادة الطبيعية.

٢ - إرتفاع معدلات إعادة توزيع السكان.

أى زيادة عدد المهاجرين إلى المدينة عن عدد المهاجرين منها. ويفترض عادة منذ البداية أن هذه الزيادة راجعة إلى خروج الناس من المناطق الريفية داخل البلد نفسه. وأنها تشكل، أساساً، ظاهرة غير مستحبة. وتؤدى لا إلى النمو المرضى فى المدن الرئيسية فحسب. بل تخلق أيضاً متاعب وصنوفاً من الحرمان للمهاجرين أنفسهم كما تولد فى المدن المستقبلة للمهاجرين مشاكل عديدة مثل نشأة الجرائم والرذيلة والبطالة.

وتؤكد جانيت ابولند أن النمو الحضرى الناتج عن الهجرة فى الشرق الأوسط أمر:

(أ) محتوم.

(ب) وضرورى للنمو الإقتصادى.

(ج)ومتفق مع الأهداف القومية فى العدالة الإجتماعية والتكامل القومى.

(د) وذو فائدة من حيث أنه يهيئ للمدن وسيلة لـ النواقص المتولدة عن النمو على نمو لا يهيئه النمو الناتج عن الزيادة الطبيعية فى عدد السكان، ولكننا نعارض جانيت فى تصميم هذا الرأى قد يصدق على بلدان مثل بيروت ودمشق وحلب والموصل وعمان وبغداد والرياض. وكذا لا يصدق على القاهرة.

فالنمو الحضرى الناتج من الهجرة ليس ضرورياً للنمو الإقتصادى، ولا يتفق مع الأهداف الإقتصادية القومية. وليس مفيداً للمدن. بقدر ما يسبب لها من مشكلات.

والسؤال هل يرجع النمو الحضرى فى القاهرة إلى الهجرة أم «الزيادة الطبيعية» فالهجرة كما أوضحنا. هى السبب الأساسى لزيادة عدد السكان فى مدينة القاهرة بخلاف الأمر الحادث فى بلدان الشرق الأوسط الأخرى. والقاهرة مثل بغداد إجتذبا أكبر قسط من الهجرة. وأصبح فى القاهرة مهاجر واحد على الأقل لكل إثنين مولدين فى العاصمة أما فى بغداد فالحال أخف وطأة، نجد واحدة فقط لكل ثلاثة من المولدين فى العاصمة أو ضواحيها. إلا أن الهجرة إلى العاصمة المصرية تؤدى إلى أن وجود نسبة عالية من القوة العاملة فى العاصمة تصل إلى الثلث تعمل فى وظائف خدمات، الكثير منها مشكوك فى فائدته أو ذو قيمة هامشية للإنتاج الحقيقية.

وترى جانيت ابولند أن إفتراض بقاء هؤلاء المهاجرين فى قراهم وعدم مغادرتهم لها. يمكن أن يؤدى إلى المساهمة فى الإقتصاد إسهاماً هامشياً أكبر. ولكن الأمر فى نظرها خلاف ذلك، فرغم خطورة الهجرة من الريف إلى المدينة وما قد تؤدى إليه فى ظهور أنواع من المساكن السيئة. فإن الأمر يتطلب أن نفصل بين مسألة تراكم المتاعب، وأسباب ظهور هذه المتاعب إذ أنه رغم إنتشار الأحياء الفقيرة الحضرية ومدن الصفيح - والمساكن المشيدة من الطين واللبن. والتى تؤكد إنخفاض مستويات المعيشة لساكنها، فالواقع يبين أن هذه الظاهرة تمثل فى أحيان كثيرة رفعاً لمستويات أدنى، كانت غير واضحة نسبياً لوجودها فى المناطق الريفية. لذا ينبغى أن نلتمس عن معايير أخرى هى عدم تحقيق العدالة الإجتماعية والفوارق الكبيرة فى مستوى الدخل بين الحضر والريف وبين الريف والمدينة. وأن هذا المعيار قد يدفع إلى التحرك من الريف إلى المدينة.

ومن المشكلات الهامة التى تعانى منها المدينة نتيجة ازدياد النمو الحضرى

الناجم عن الهجرة الزيادة الكبيرة فى الإحتياجات السكنية فى كبريات مدن الشرق الأوسط وتؤكد الدراسات أن الطلب على المساكن أكثر من المعروض منها، الأمر الذى أسفر عن إرتفاع مطرد فى معدل الكثافة السكنية للمنزل الواحد، وهكذا نجد مثلاً أن متوسط عدد الأشخاص فى المساكن الموجودة حالياً فى القاهرة ٢,٨ من الأشخاص للغرفة الواحدة مقابل ٢,٤ قبل ١٣ عاماً. ونتيجة لإزدحام المدن ظهرت مستوطنات عشوائية أى مدن الصفيح والأحياء الفقيرة القائمة فى أطراف المدينة دون نظام وغالباً ما يكون ذلك على أرض إحتلها ساكنوها بوضع اليد وفى القاهرة لا نجد ظاهرة مدن الصفيح ظاهرة كما تقول جانيت ابولند، ولكنها محاطة ببيوت ذات طابع قروى، كما أصبح بها الآن ما بين ١٠٠٠٠ أو ٢٠٠٠٠٠ شخص يقيمون. بلا إذن، فى مناطق المقابر الشاسعة التى تمتد إلى الشرق وإلى الجنوب فى المدينة نفسها. وهذه الظاهرة ظاهرة سكان القبور التى إنتشرت فى مدينة الإسكندرية أيضاً.

وتقول جانيت أن الوضع فى العراق أسوأ ما فى المنطقة، حيث يقيم مئات الآلاف من سكان بغداد فى بيوت غير حضرية أكواخ من اللبن على أطراف المدينة أو على الأرصفة والسدود المقامة لمقاومة الفيضان.

أما أسباب إزدياد الكثافة السكانية فترجع إلى ما يلى:

١ - إرتفاع معدل بقاء الأطفال على قيد الحياة، مما يؤدى إلى زيادة متوسط الأسرة مالم يتم تحديد حجم الأسرة، فإذا كانت أحجام الوحدات السكنية ثابتة فإن الناتج عن الزيادة الطبيعية من شأنه أن يزيد الكثافة السكنية.

٢ - مقدار إشتراك الأسر فى السكن الواحد، أو وجود أقارب آخرين مع الأسرة فى نفس المسكن، وبينما نجد أن إشتراك أكثر من أسرة مسكن

واحد أقل حدوثاً فى المناطق الحضرية منه فى المناطق الريفية، فإن من الظواهر الشائعة فى مدن الشرق الأوسط سكنى المعالين من الأباء والأمهات والأخوات، بل وأحياناً من الأقارب الآخرين، مع الأسرة فى نفس المسكن. ولما كانت هناك أقلية كبيرة من السكان الحضريين تتألف من المهاجرين من الأرياف إلى الحواضر، فإن إحتمال وجود أشخاص إضافيين يقيمون مع الأسرة، بصورة دائمة ومؤقتة، يزداد لأن المهاجرين المستقرين يساعدون عادة على إيواء المهاجرين الجدد.

٣ - إنتقال الأسرة الزواجية للمهاجر كلية إلى الموطن الجديد. وهذا بدوره قد يؤدى إلى زيادة الكثافات السكنية فى المدينة فى زيادة كبيرة.

ويعتبر إنتشار المستوطنات العشوائية على أطراف المدن، دليلاً على عدم كفاءة المساكن المتاحة ويشير إلى وجود حاجة حقيقية وملحة إلى توفير منشآت سكنية إضافية وخاصة إيجارات منخفضة. وتشير الدراسات التجريبية القليلة التى أجريت فى هذا الموضوع إلى أن هذه المناطق غالباً ما تكون مناطق سكنى ثانية للمهاجرين من الأرياف إلى الحواضر. وتعتبر بمثابة محاولة متضافرة من جانبهم لتخفيض كثافة سكناهم عما كانت عليه أولاً عندما إستوطنوا الأحياء الفقيرة داخل المدينة، وهى غالباً ما تمثل إضافات، مشيدة بسواعدهم، على عدد المساكن الموجودة ولولا لكانت الكثافات الإجمالية أعلى حتى مما هو حاصل الآن، وتهدف هذه المساكن إلى توفير الحد الأدنى من المأوى لعدد كبير من المواطنين ولكنها تقصر عن تحقيق الهدف المنشود. وثمة مشكلتان أساسيتان تظلان دون حل، الأولى أن موقع هذه المستوطنات يختار بطريقة عشوائية لا تمت بسبب إلى النمط الإجمالى للتوسع الحضرى المرغوب فيه، كذلك فالمشكلة الثانية وتتمثل فى نوعية البيوت، وكذلك البيئة المحيط بها (الكثافة العالية، ونقص الخدمات الضرورية

تؤكد عدم مناسبة الحياة الحضرية، وأن هذه المستوطنات لو وجدت فعلاً أصبح تغييرها أمراً عسيراً تماماً.

وأهم ما يميز المناطق المتخلفة وما تتميز به من إنحطاط ملموس فى مستوى المعيشة:

١ - إرتفاع الكثافات نتيجة إكتظاظ الأرض بهذا النوع من المساكن، فبينما توجد وحدات مماثلة فى المناطق الريفية، فإن هذه الوحدات لا تتكدس بنفس الطرقة التى تتكدس بها فى المدن، وبذلك يمكن أن تنتشر الأمراض وتتفشى بسهولة أكثر مما يحدث، فى الأوساط الريفية، كما تزداد الفضلات والأوساخ والقمامة.

٢ - إخفاء المستوطنون فى المناطق المتخلفة فى التحكم ببيئتهم الإجتماعية المباشرة، وحتى فى الحالات التى تظل فيها معدلات التنقل منخفضة. وهى حالات كثيرة مثل هذه المستوطنات فإن وفود مستوطنين جدد وملء الفجوات الخالية بطريقة عشوائية يؤديان على مر الوقت إلى زيادة التنوع فى تكوين السكان فى هذه الظروف نجد ميلاً كبيراً إلى تفشى العداوات الفردية وتحولها إلى نزعات بين المجموعات وإلى تضاؤل قدرة مؤسسات المجتمع الفرعى عن أداء وظائف الرقابة الإجتماعية وتنظيم العمل المشترك وتحقيق العون المتبادل - تلك الوظائف التى تخفف من وطأة المحن الإجتماعية فى المدينة.

الهجرة الخارجية كمشكلة إجتماعية:

ونحن نعتبر الهجرة الخارحية إلى دول النفط مشكلة إجتماعية كامنة تعوق التنمية، رغم ما تدره علينا من عملات أجنبية. بعد ما أصبحت مصر منطقة طاردة لأولادها وتحتل مكانة واضحة على خريطة التدفقات العمالية الواسعة التى يشهدها العالم العربى بعد حرب أكتوبر وإرتفاع أسعار النفط،

وأصبحت مصر تصدر عمالة من كافة المستويات إبتداء من أساتذة الجامعات مروراً بالأطباء والمهندسين والمدرسين وإنتهاءاً بالعمالة المدربة حتى تصل إلى أدنى مستوى من العمالة أو ما نطلق عليه العمالة المبتدئة.

والحقيقة فإن التقديرات الرسمية عن حجم الهجرة من مصدر غير دقيق، لتعدد المصادر، وتباين التقديرات فى مصر، فهناك مصدر يقول أن حجم الهجرة ٣/٤ مليون نسمة، ومصدر ثان يقول أن حجم الهجرة يتجاوز ٣ مليون نسمة، تدل بعض الإحصاءات على أن الحجم الكلى للعمالة المهاجرة من مصر[١] خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٤ حوالى ٤ ملايين ونصف منهم مليونان وثمانمائة ألف من العاملين تقريباً.

وهذا يعنى أن معدل النشاط الإقتصادى بين المهاجرين كان ٨٠٪، ويعنى ذلك فى الوقت نفسه إنخفاض نسبة العمالة بين المصريين فى الخارج، فالعامل المهاجر يترك أسرته فى أغلب الأحيان فى مصر، واضعاً فى إعتباره، جمع أكبر قدر من المال فى أقل فترة. فالأسرة التى هاجر كل أفرادها قليلة العدد نسبياً، وبجانب من حمل معه الزوجة والأولاد، أو ترك الأبناء والزوجة فى مصر، هناك الأعزب الذى يسعى فى البلاد الواسعة طمعاً فى حفنة من الدولارات لجمع صداق الزواج وشراء سكن الزوجية.

وثمة أماكن كثيرة لجذب المصريين للعمل أهمها السعودية والكويت والعراق والأردن وليبيا والإمارات وقطر وعمان والبحرين واليمن والظاهرة التى تستحق الإنتباه أن الأردن واليمن تصدر الآن أولادها للعمل فى الخارج، وتفتح أبواب الهجرة للمصريين ولكن مجالات عمل المصريين فى اليمن لا

---

(١) راجع بمزيد من التفصيل دراسة نادر الفرجانى «سعياً وراء الرزق». مركز دراسات الوحدة العربية.

تملأ الثغرة التى تترتب على هجرة اليمنيين ولكنهم يعملون فى المجالات التى يندر فيها التخصصات اليمنية.

وأكثر البلدان التى يجد فيها المصريون سوقاً للعمل هى العراق والسعودية وتأتى فى المرتبة الثالثة الكويت ولقد إنخفض نصيب الأردن وليبيا فى العمالة المصرية وهذا يتمشى مع الأحداث السياسية والعالمية ويرجع السبب فى إنخفاض عدد المهاجرين المصريين إلى ليبيا إلى سوء العلاقات السياسية بين السلطات وتحديد نسبة تحويلات المصريين من ليبيا إلى مصر. أما الهجرة إلى الأردن فتعكس حالة الإنكماش الإقتصادى فى دول النفط العربية وإحلال العمالة الأردنية محل العمالة المصرية الوافدة.

وغالبية المهاجرين من الذكور. وتبلغ نسبتهم ٩٥ ٪ من جملة المهاجرين الذين تقع أعمارهم فى الفئة العمرية ٢٠ – ٦٠ وتبلغ متوسط أعمارهم ٣٢ عاماً، أى أن أكثرية المهاجرين فى سن العمل والصحة والقوة والعطاء فى سبيل جمع المال.

وتبين البيانات المتاحة أن حوالى $\frac{١}{٣}$ المهاجرين من الاثنيين والخمس $\frac{١}{٥}$ تقريباً حصل على مؤهل ثانوى وحوالى ١٨ ٪ يقرأون ويكتبون وحولى ١٠ ٪ من أصحاب المؤهلات العليا.

وحوالى ربع المهاجرين لم يتزوجوا بعد، كما تبلغ نسبة المتزوجين ٦١ ٪ وتبلغ نسبة من عقد قرانهم أو قرأ الفاتحة ١٠ ٪ من عدد المهاجرين.

ويمكن أن نقول أن الهجرة من مصر إلى الخارج بدأت من العواصم الحضرية. ثم إمتدت بعد ذلك إلى الريف المصرى. ولكن ثمة فرقاً بين سوق العمل للقادمين من الريف والقادمين من الحضر، كما أن سوق عمل المتعلم يختلف عن سوق عمل الأمى. والهجرة إلى دول النفط ليست بلا قيود، ولكنها عملية إنتقائية يؤثر فيها المؤهل والمهنة. وهناك تزايد لأعداد المتعلمين

تعليمـاً فنيـاً وإنكمـاش لـعـدد الأميـين الذين يعملـون فـى الأعـمـال المدنيـة.

والمهاجر إلى الخارج لا يهاجر سعياً وراء الراحة فهو يترك الموطن والأهل سعياً وراء العمل والمال، ويخضع للمهاجرين عامة لسوق العرض والطلب مثل أى سلعة، ففى فترة بناء البنية الأساسية والتوسع الحضرى فى دول النفط إزداد الطلب على عمال البناء التشييد وساعديهم، قبل ذلك عملية إنتقائية سالبة لمن كانوا يعملون فى قطاع الخدمات والتجارة.

وتكشف البيانات المتاحة زيادة تمثيل الأحوال الزراعية والريفية فى قوة العمل المهاجرة على حساب هبوط أعداد الصفوة، ويتفق هذا مع متطلبات سوق العمل الخارجى فلقد تركز الطلب على العمالة الوافدة فى العراق والأردن فى قطاعات المهارة والتأهيل الفنى والتعليم المتوسط. ويمكن القول أن الهجرة إلى دول النفط لم تقتصر على قوة العمل الأكثر تأهيلاً أو أصحاب المؤهلات العليا وحدهم إذ أن غالبية المهاجرين كانوا من غير المؤهلين ولكنهم كانوا من الحرفيين. وأن أكثر من $\frac{٣}{٤}$ العاملين كانوا يعملون المهن الزراعية والعمالة العادية.

وإذا ما تأكد لنا أن حوالى $\frac{٣}{٤}$ المهاجرين كانوا يعملون قبل الهجرة لدى الغير كأجراء. وأن مايقرب من ١٨٪ يعمل لحسابه. وأن كان صاحب عمل لتبين لنا أن الهجرة كانت هجرة فقراء مستضعفين. والحقيقة أن حركة الهجرة خارج مصر بدأت بطيئة ولكنها تزايدت نسبياً فى الفترة من ٧٤ - ١٩٨٤ بعد حرب أكتوبر وإرتفاع أسعار النفط عالمياً. ثم بدأت عودة المصريين ابتداء من ١٩٨٥ وكانت نسبة العودة الكبيرة من العراق ثم ليبيا.

ماذا تعنى العودة ؟

تعنى العودة بالنسبة للمتعاقدين وغير المعارين من موظفى الحكومة البطالة لفترة زمنية قد تطول أو تقصر.

ولكن لماذا هاجروا ؟

نحن نرفض السبب الوحيد لتحديد المشكلة الاجتماعية فهناك مجموعة من الأسباب وراء مشكلة الهجرة. وهناك أكثر من دافع يدفع المواطن المصرى لترك بلده وتدور معظم الأسباب حول صعوبة الحياة فى مصر. بالنسبة للفرد المهاجر.

وقد أشار نادر الفرجانى إلى مجموعة من الأسباب نوردها على النحو الآتى، ويهمنا أن نؤكد أن المهاجرين حددوا أكثر من عامل وراء الهجرة.

الدافع إلى الهجرة	٪ من المهاجرين
عدم وجود عمل بمصر	٢٧,٦
عدم كفاية الدخل فى مصر	٥٨,٧
الضيق من ظروف المعيشة فى مصر	٢٩,٤
الضيق من ظروف العمل فى مصر	٩,٣
سداد ديون	٦,٩
توفير الزواج	٣٦,٧
توفير الحصول على مسكن	٢٢,٥
توفير الزواج من الأبناء	٧,٧
توفير تعليم الأبناء	١٢,١
توفير شراء قطعة أرض	٦,٤
توفير شراء سلعة	٤,٠
توفير القيام بمشروع	٥,٦
تأمين ضد الشيخوخة	١,٩

ولقد كان عدم كفاية الدخل هو الدافع الأول الذى احتل المرتبة الأولى يليه فى المرتبة الثانية الضيق من ظروف المعيشة بعد مازادت نفقات المعيشة وزادت أسعار مايستهلك قرابة ٣ أمثال فى الفترة من ١٩٧١/٧٠ إلى ١٩٨١/٨٠ وإرتفاع الأسعار فى الريف عن أسعار الحضر وإرتفاع تكاليف المعيشة وتتعلق هذه النفقات بتوفير المسكن وتأثيث المنزل وتعليم الأولاد وأسعار المواد الغذائية. وكان توفير نفقات الزواج هو دافع هجرة من لم يتزوج ويأتى بعده فى المرتبة الثانية الحصول على ثمن المسكن.

وتكشف هذه البيانات أن غالبية المهاجرين سعياً إلى العمل فى دول النفط بغية تحسين معاشهم هم. ولم يسعوا إلى تكوين ثروة للمشاركة فى مشروعات اقتصادية فالأغلبية سافرت ولم تخطط لجمع قدر من المال. ولكنها سعت إلى السفر بغية إدخار قدر من المال المطلوب فى فترة يحددها ظروف العمل. فالأغلبية سافرت وتعلم مقدماً الخانات التى سيملؤها المال العائد أى تعلم مقدماً أين ينفق المال العائد.

وتكشف لنا المشاهدة والمعايشة أن أجر المهاجر يتراوح مابين ألفى وثلاثة آلاف ريال سعودى للعامل ويرتفع إلى ١١ أو عشرين ريالاً للأستاذ الجامعى وهم نخبة المهاجرين وإذا ماتبين لنا أن هناك من ادخر حوالى ٦ آلاف جنيها. وهو ليس بالمبلغ الضخم، لتبين لنا كثرة عدد الكادحين غير المؤهلين وغير الفنيين بين المهاجرين والذين يقعون أحياناً فريسة الإبتزاز والإستغلال ابتداء من يوم كتابة العقد إلى يوم العودة، فلقد اقترض الكثيرون من العمال عند محاولة الهجرة. كما اضطر البعض لبيع ممتلكاتهم لتغطية تكاليف الهجرة.

وإذا كان هذا حال غير المؤهلين فالوضع يختلف بالنسبة لأصحاب المؤهلات وأصحاب الخبرات الفنية النادرة، ومن يترك بلاده تحت صفة

«معار» فهؤلاء مغنمهم المال الشخصى كبير.

ولا ريب أن المهاجر المصرى ترك بلده إلى بلد أكثر رفاهية، وأكثر غنى، وهو يترك بلداً يتميز بسوق محدودة إلى بلد تتنافس فيه الدول الرأسمالية والإشتراكية لتوزيع منتجاتها، كما يترك بلداً أكثر تقدماً وتطوراً من الناحية الثقافية والمهنية إلى بلدان أقل تطوراً.

والمهاجرون أنواع منهم من كان يعمل فى قطاع الزراعة ومنهم من كان يعمل فى قطاع التشييد والبناء، ومنهم من كان يعمل فى قطاع الخدمات وقطاع النقل وهناك من كان يعمل فى المهن الفنية كالطب والتدريس والإدارة.

وتكشف البيانات المتعلقة بالعمالة المهاجرة هبوط الكفاءة المهنية للمهاجرين فى بلد المهجر، كما تبين البيانات أن ثمة حراكاً مهنياً بين بعض المهاجرين العائدين فنلاحظ إرتفاعاً ملحوظاً فى نصيب قطاع التشييد وإنخفاضاً فى قطاع الزراعة، وإزدياد النصيب النسبى لقطاع التجارة، وإنخفاض نصيب الخدمات. ويعنى هذا تحول غالبية من كانوا يعملون بالزراعة وجزء ممن كانوا يعملون بقطاع الخدمات قبل الهجرة إلى العمل فى قطاع البناء والمعمار أو فى قطاع التجارة.

ويكشف هذا الحراك عن نشوء ظاهرتين أساسيتين :

الظاهرة الأولى : إنخفاض المستوى المهنى لكثير من المهاجرين.

الظاهرة الثانية : تحول عدد كبير من العاملين فى الزراعة فى بلدان المهجر إلى العمل فى قطاعات البناء والخدمات.

ولكن ماصلة المهاجر بأسرته ؟ هنا تظهر أول المشكلات المترتبة على الهجرة. يتصل المهاجر بأسرته كتابياً أو بالهاتف لو تيسر وجود هاتف فى بيته.

ولكن إذا كان هناك كسب مادى لكل الحالات، فهناك ضرر وقع على بعض الأسر التى تركت الزوجة والأولاد فى مصر.

ولقد تعرضت العلاقات الأسرية للضعف والتفكك لغياب العائل بالمهجر. كما ترتب على غياب المهاجر مشاكل عادت على الأولاد. وأهم هذه المشكلات تربية الأبناء إذ بدأت الأم تحل محل الأب فى إدارة شئون الأسرة وظهرت الأم كمسؤول أول عن إدارة شئون الأسرة وظهرت الأم كمسؤول أول عن رعاية وتربية الأولاد وبغياب الأب فى المهجر لجمع المال، فقد الأبناء الأب كقدوة ومثال وظهرت ظاهرة تأنيث الأسرة، دخلت سلطة الأم محل سلطة الأب، وعجزت الأم عن تسييس الأبناء الذكور. وأحياناً ما دب الخلاف بين الزوجين ورفضت الزوجة الشابة المال وسعت إلى الطلاق خشية من الفتنة. وهناك حالات مهاجرة فشل أولادهم فى الدراسة.

كما صاحب الهجرة بعض الآثار النفسية والإجتماعية ولقد إعترف المهاجرون بإحساسهم بالغربة والوحشة بعد عودتهم إلى مصر، وعن المجتمع المحلى، وعن أسرهم وقد لازمهم هذا الأمر بالغربة حتى بعد عودتهم إلى مصر. وثمة تناسب طردى بين الشعور بالغربة ومدة البقاء بالخارج.

كما أفاد كثير من العائدين عن مواجهتهم لمشاكل كثيرة بعد العودة إلى مصر وأهم هذه المشكلات قصور مرتباتهم وأجورهم عن تلبية مطالب الحياة اليومية نتيجة إرتفاع الأسعار. وهذا يعنى أن المهاجر العائد من بلاد الوفرة بعد ما يرجع إلى بلده يواجه نفس المشكلات التى تركها قبل الرحيل، كما يواجه مشكلات صنعها وسببتها الهجرة ومن أهمها التضخم.

ومن المشكلات الهامة التى ترتبت على الهجرة نقص الأيدى العاملة الماهرة من الأسواق، وإرتفاع أجور من بقى منهم مع قلة خبرته، ومن الناحية العددية فإن ظهر لنا أن سوق الحضر يكسب من الهجرة والريف يخسر، فإننا

نواجه فى صورة كامنة نقص الخدمات وتدهورها فى الحضر، ونقص العمالة الزراعية فى الريف. وكثيراً ما إعتبرت الهجرة خارج مصر أحد أسباب تردى الإنتاج الزراعى وإرتفاع أجر العامل الزراعى.

كما تكشف الدراسات أن ثمة ظاهرة تصاحب العودة من بلاد النفط. وهى ظاهرة الحراك المهنى يمتد بعض من يعملون فى نشاط إقتصادى مثل الزراعة والكهرباء والنقل فبعض هؤلاء يتحولون للعمل فى التجارة والنقل وهى القطاعات التى يميل العائدون إلى الإستثمار أموال الهجرة فيها. وهذا يعنى زيادة عدد أصحاب الأعمال ومن يعملون لحسابهم بين العائدين، وتعد نسبة من يعملون لدى الغير، والرغبة فى الإنسحاب من العمل الأجير مقابل الإنضمام لأصحاب الأعمال. وكانت مشروعات صغيرة غالباً ما تكون فى مجالات الإستهلاك ولا تخدم خطة التنمية.

ولكن هل ساهمت الهجرة فى تنمية قدرات ومهارات المهاجرين. وساعدت على صقل قدراتهم فى مجتمع الهجرة وتوطيد مكانتهم فى مجتمعهم بعد العودة. قلة هى التى إكتسبت مهارات وخبرات جديدة فى أعمال التشييد فإكتساب مهن جديدة كان أمراً عارضاً فى فترة الهجرة إلى دول النفط.

وثمة سؤال يطرح نفسه بقوة. لأن الإجابة بالإيجاب عليه تفجر مشكلة من أهم المشكلات المترتبة على الهجرة.

والسؤال هو:

هل تستثمر تحويلات المصريين العاملين فى الخارج بشكل منتج وفعال فى البلدان المصدرة للعمالة، هل تساهم فى مشروعات تنموية؟

تبين الإجابة الصادقة والأمينة على هذا السؤال أن التغير فى أنماط الإستهلاك هو أهم الأخطار التى تنجم عن الهجرة.

فالمهاجر فى بلد المهجر يعيش فى مجتمع مفتوح تحكمه الوفرة، ويعتمد كثيراً على السلع المستوردة والتى تناسب كل الدخول. وليت الأمر يقتصر على سلعة تباع وتشترى بل الأهم أثر هذه السلعة على الذوق العام. والحاجات والأفكار والشعور بالإنتماء إلى الوطن الأم وإن لم تتجاوز الحقيقة أثر للسلع مجتمع الوفرة على الشعور بالرضا والقناعة والعفة وطهارة اليد وعادات الإستهلاك الجديدة.

ويسعى المهاجر إلى إقتناء كل ما يجده فى السوق من أجهزة كهربائية لتوفر المال فى يديه، كما يشبع حاجاته إلى التغذية والمبس بكل ما يجده فى الأسواق من سلع مستوردة مهما تفاوت سعرها. ويتعود المهاجر على هذا النمط الإستهلاكى طوال تواجده فى المهجر. وعندما يعود يبحث عنها.

فالمهاجر يتعود فى بلدان النفط على سلع لا تنتج فى مصر. كما يتعود على إستخدام الأجهزة الكهربائية على مجال واسع إبتداء من الراديو والمسجلات لرفض أثمانها ثم التليفزيون ويأتى فى المؤخرة الفيديو ثم تأتى الغسالات والثلاجات والبوتاجازات والمراوح الكهربائية وسخانات المياه وأجهزة التكييف، وهذا يعنى الإستمرار فى إصرار على إستخدام السلع الكهربائية ونتيجة ذلك يعنى المزيد من إستهلاك الطاقة الكهربائية.

ولكن هل التغير فى نمط الإستهلاك إبتداء من حقبة السبعينات يعود إلى الهجرة وحدها أم يرتبط بعصر الإنفتاح وما تبعه من مظاهر الثراء، ثمة إتهام أن تحويلات المهاجرين ساهمت فى زيادة الإستهلاك، إذ إرتفع ما ينفق على الإستهلاك فى ١٩٧٣ من ٢.٥ مليار جنيه إلى ١٥,٦ مليار جنيه عام ١٩٨٥ وهناك من يرى أن تعاظم الإستهلاك بدأ أو صاحب فترة الهجرة. إلا أن الهجرة واكبها عصر الإنفتاح وتبين الدراسات أن المهاجر ينفق أكثر على الملبس ثم المأكل بينما ينفق غير المهاجر على الغذاء أكثر ثم الملبس وتتقارب

نسبة ما ينفقه كلاهما على الصحة والتعليم، كلاهما ينفق على الحاجات الأساسية الأكثر أهمية.

كما سعى العائدون إلى إستغلال أموالهم فى شراء الأراضى سواء أراضى البناء أو الأراضى الزراعية والتهافت على شراء الشقق، وقد أدى ذلك إلى إرتفاع أسعار الأراضى والمضاربة الواسعة على الأراضى بأسعار فلكية زادت من أزمة الإسكان. ويرجع ذلك لعدم وجود مجالات غير المضاربة فى الأرض لاستثمار الأموال العائدة.

كما اتجه العائدون من المهجر إلى إنفاق جزء من مدخراتهم فى تحسين المسكن سواء بتحويل المسكن الريفى القديم المبنى من الطوب اللبن إلى سكن عصرى مبنى من الطوب والأسمنت المسلح يرتفع على طابقين أو ثلاثة طوابق، ويمد بالكهرباء والمياه الصالحة للشرب أو إجراء تعديلات بالمسكن الحضرى ابتداء بالطلاء مروراً بتغيير الأرضيات أو إعادة بناء دورات المياه والمطابخ بالسيراميك.

ماذا يعنى ذلك ؟ وأين ذهبت مدخرات العاملين ؟ إلى أين ؟ هل ذهبت إلى قنوات استثمار شرعية تعود بالرخاء على البلاد. أم ذهبت فى الإنفاق على السلع الإستهلاكية.

يمكن لنا أن نقول أن أجور العاملين المهاجرين إلى بلاد النفط أدت إلى تكوين نمط إستهلاكى جديد يتسم بالإسراف الشديد والمظهرية، وإمتلاك أجر ما تقدمه المصانع الأوربية والإشتراكية من إنتاج سلعى فى مجال الإستهلاك الخاص به ولعل أهم هذه العادات الإستهلاكية التى تكونت فى السنوات الأخيرة هى التوسع فى إقتناء السلع المعمرة إبتداء من السيارات والإقبال على شراء الأجهزة الكهربائية.

وقد ساعدت إرتفاع أجور المهاجرين فى بلاد الذهب الأسود على ظهور

هذا النمط الجديد فى الإستهلاك بعد ما تأثروا بالمناخ الإستهلاكى السائد فى مجتمعات تغرقها السلع الإستهلاكية. تلك السلع التى لم يتعودوا على رؤيتها فى الموطن الأصلى فالتواجد فى بلاد النفط التى يسودها مناخ إستهلاكى مجنون وإطلاع على السلع الحديثة. ومشاهدتهم الإعلانات أثناء جلوسهم أمام جهاز التليفزيون الملون، جعلهم يتبنون أنماط الإستهلاك السائدة فى البلدان النفطية. كما ساعد هؤلاء المهاجريون على نقل ونشر أنماط الإستهلاك الترفى بين مواطنى بلدانهم عن طريق تغذية الإنفاق على هذه السلع أو جلبها معهم كهدايا واستتبع ذلك تقليد مواطنيهم لهم. ولعل تعدد وتنوع السلع المستوردة التى تمتلئ بها الأسواق فى مصر لخير دليل على إرتفاع الطلب على هذه السلع وكثرة الطلب عليها من المواطنين والحصول على هذه السلع يعنى استنزاف جزء من المدخرات والموارد للحصول عليها. إن التورط فى دوامة الإستهلاك، وتبديد المدخرات القابلة للإستثمار يؤدى إلى تخريب وهدم أو حدوث شرخ فى القاعدة الأساسية لبناء صرح البناء الاقتصادى.

ولكن الفرق فى بحر الإستهلاك ساعد عليه عدم وجود قنوات ووسائل مأمونة لاستثمار الأموال وكان الطريق الأسهل لاستغلال الأموال هو المضاربة فى شراء الأراضى، أو سداد ديون السفر وتوفير نفقات الزواج وشراء السيارات الأجرة ونصف النقل أو إيداع الأموال فى شركات إستثمار الأموال أو تبديل العملة الصعبة فى السوق السوداء لصالح تجار السوق السوداء.

وإذا كانت هجرة أحد أفراد الأسرة قد عادت بالفائدة عليه وعلى أسرته ورفعت من مستوى معيشة الأسرة، أو تحوله من معدم إلى صاحب ثروة، فإن عدم توجيه مدخرات المهاجرين إلى القنوات الشرعية عاد بالضرر على الاقتصاد القومى.

فإذا ما أعدنا تكرار السؤال أين تذهب تلك المبالغ النقدية التى تحتاج إليها الحكومة فى مشروعات التنمية أى أين تذهب أجور العاملين فى الخارج وما دورها فى عملية التنمية ؟

كما نعلم أن النقد الأجنبى المحول نتيجة عمل المصريين فى بلاد النفط يعد أحد الروافد الأربعة التى تنهل منها الحكومة العملة الصعبة. وهذه الروافد الأربعة هى السياحة وقناة السويس والبترول وتحويلات أجور العاملين.

إلا أن تحويلات العاملين بالخارج لاتذهب إلى خزينة الحكومة رغم أنها دخلت إلى البلاد. إلا أن دخولها للبلاد لم يترتب عليه زيادة الإنتاج القومى، بل لم توجه إلى زيادة الإنتاج بقدر ماذهبت إلى أيادى تجار السلع المستوردة، كما ساهمت بقسط كبير فى مجال تنشيط الإستيراد بدون تحويل عملة.

والحقيقة أن التحويلات القادمة من الخارج والتى دخلت إلى مليار جنيه أثرت تأثيراً معيباً على النسق الاقتصادى ، وسواء دخلت إلى البلاد مع الأفراد وعائلاتهم فى قنوات شرعية أو لا شرعية، فإنها وصلت فى النهاية إلى أيدى تجار العملة فى المدينة أو المراكز أو القرية الذين ساهموا مساهمة غير مباشرة فى إنخفاض قيمة الجنيه المصرى وتلك أم المشكلات التى ترتبت على الهجرة.

ضرر أخير ترتبت على الهجرة، هو تقلص الوعى الطبقى عند العمال العائدين، فقد أضعفت الهجرة من شعور ونضوج مفهوم الطبقة عند العمال كما أن العامل العائد أصبح يرفض بعد العودة العمل لدى الغير، ويفضل أن يؤسس متجراً يديره يترتب عليه العودة إلى المؤسسات الصغيرة والتى لا تستطيع أن تواكب التغير التكنولوجى الضخم.

وهكذا نقول أن الهجرة من بلد الذهب الأبيض إلى بلدان الذهب الأسود غيرت من الأوضاع الإقتصادية، فالتحويلات النقدية لم توجه إلى الإستثمار

بل إلى الإستهلاك ولم تكن هذه التحويلات ركيزة عقلانية للسياسة الإقتصادية. كما عصفت الرياح ببعض العلاقات الأسرية، وضعف الشعور بالإنتماء إلى الطبقة العاملة

الهجرة وتحركات السكان وأثرها على التنمية :

الهجرة ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، إذ وجدت الهجرة منذ وجد الإنسان، ويعد البحث فى موضوع (ظاهرة) الهجرة فى الأصل جزءاً من علم السكان. ولكنه يتعلق فيها بالتاريخ، وتملأ كثيراً من كتب التاريخ حركات للهجرة التاريخية. ويتعلق بحث الهجرة بالإقتصاد، حيث يوجد علاقات متشابكة بين الهجرة والإقتصاد. كما يتعلق بالسياسة، فقد تكون دواعيها وآثارها سياسية. وكذا يتعلق بعلمى النفس والإجتماع لأن لها أسباباً ودوافعاً وآثار نفسية وإجتماعية، كما يتعلق بعلوم أخرى كثيرة... وترتبط الهجرة بالإنسان (السكان) ضمن إطارى الزمان والمكان، وبالتالى فهى ترتبط بالمجتمع الإنسانى فى إطار تطوره ونموه.

وقد ظن الباحثون منذ منتصف القرن ١٩ أنهم يستطيعون أن يضعوا قوانين أو نظريات عامة للهجرة حينما قام رافنستين Ravenstein بدراسة ظاهرة الهجرة فى إنجلترا وعدد من المجتمعات الأخرى عام ١٨٨٥م، ولخص نتائج دراسته فى سبع قضايا «كنماذج أو أحكام أو قوانين» تعد مشتقة من الواقع فى إطار الزمان والمكان وتتناسب معه فى ذلك الحين، وهى:

- أن أغلب المهاجرين يؤثرون الأمكنة القريبة وكلما نأت الشقة قل المهاجرون.
- يهاجر بعض الناس إلى المدن الكبيرة - الذين هم على مقربة منهم- حين تزدهر الموارد الإقتصادية فيها، والفراغ الذى يتركونه فى أعمالهم يملوءه مهاجرون ريفيون يأتون من الأماكن القاصية فى البلاد.
- كل تيار هجرة يقابله تيار معاكس يعدله.

- أهل الحضر أقل إندفاعاً نحو الهجرة من أهل الريف.
- كلما كانت الهجرة قريبة - مكانياً - أربى العنصر الأنثوى فيها على الذكور.
- تقدم الصناعة يزيد من معدلات الهجرة.
- رغبة الناس فى تحسين أحوالهم الإقتصادية أقوى حافز لهم على الهجرة. هذا إلى جانب حوافز أخرى كثيرة غير مؤثرة.

ولقد مر مايزيد على مائة عام على بيان تلك العلاقات، وما زال أكثرها يعد سليماً وإن كان غير حتمياً حيث إن الأمور والظواهر الإجتماعية وعلاقاتها إنما هى وهن التغير الدائم خلال الزمان بتغير الأحوال، فهى «لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر» كما يقول ابن خلدون.

وقد حاول كثير من العلماء فى إطار تأثرهم بما كتبه نيوتن فى النصف الثانى من القرن ١٩ إيضاح ظاهرة الهجرة بالتقريب بينها وبين قانون تجاذب الكتل سواء كانت مغناطيسية أو غيرها، على إعتبار أن الكتل هى (المدن والأرياف) وزعموا أول الأمر أن تيار الهجرة يتناسب طردياً بين كتلتى قطبين من السكان أو مركزين لهم، والكتلة هنا عدد السكان فى كليهما، ويتناسب عكسياً مع مربع المسافة، وقاموا بوضع نموذج رياضى بذلك... إلخ من النماذج للقياس والتوقع الرياضى للهجرة.

ولكن فى إطار علم السكان فإن مجمل القول بأن عدد المهاجرين بين منطقتين تابع طردياً لقوة النبذ فى الموطن الأصلى، ولقوة الجذب فى المكان المقصود، وتابع عكسياً للبعد الجغرافى - المسافة المكانية - أو لعدد الوظائف المعروضة أو المتاحة فى الطريق وهو ما يمكن تسميته بالبعد الإجتماعى.

هذا وقد تم توصل العلماء لكثير من القضايا والأحكام العلمية كنتائج

وبحوث لدراسات وتعد حديثة وتتعلق بالهجرة أبان القرن ١٩ وأوائل القرن ٢٠ ، حيث إنطلق تدفق الهجرة من العالم القديم إلى العالم الجديد، وحين طفق الإستعمار يكتسح بعض جوانب العالم القديم. وكذا في العصر الحديث، وبإيجاز فإن أهم العوامل التي أمكن تعيينها في مختلف الهجرات يمكن تصنفها إلى : عوامل إقتصادية.

عوامل ديموجرافية، وجغرافية.

عوامل ثقافية وإجتماعية وسياسية.

وذلك في إطار عوامل النبذ التي تدفع بالناس إلى ترك مواطنهم الأصلية، وعوامل الجذب التي تغريهم بالقدوم إلى مواطن أخرى. فالنبذ والجذب يتحكمان في تيار الهجرة في إطار المتغيرات الثلاثة الآنفة.

ولا شك أن العوامل الإقتصادية تعد أهم دواعي الهجرة. ولكن بعض الهجرات في التاريخ يرجع سببه المباشر إلى طبيعة غير إقتصادية، كموجات هجرة العرب قديماً بسبب خراب سد مأرب. كما كانت الحروب منذ العصور القديمة دافعة إلى الهجرة، وكذا إضطهاد الأقليات لمختلف الأسباب كان حافزاً كبيراً لها على الهجرة. ولكن حيث لا تكون هناك إضطرابات إجتماعية. ولا حروب ولا كوارث طبيعية يكون سبب الهجرة الرئيسي الرغبة في تحقيق مستوى حياة أفضل. وقد غلب في العصور الحديثة بروز العامل الإقتصادي على غيره ولو أن للعوامل الأخرى بعض الأهمية وفي الوقت الحاضر أصبحت الهجرة الدولية تخضع إلى حد بعيد لتنظيم الدول وإتفاقياتها.

هجرة العقول «العلماء المتخصصين والمفكرين»:

وهو تيار من الهجرة يتسم بحداثته النسبية وجديد وفريد في نوعه، حيث يتم (يندفع) إلى البلاد المتقدمة الغنية، حيث إن البلاد المتقدمة بسبب تقدمها

المطرد السريع بحاجة ماسة وملحة إلى العماء والمتخصصين ولانكاد تسد الجامعات والمعاهد العلمية تلك الحاجة المتزايدة، كما أن نفقات إعدادهم وتخصصهم كبيرة باهظة . ثم إن عوامل التنافس بين الدول الصناعية المتقدمة تقتضى الإعتماد على الكفايات العلمية الكبيرة. ولهذا أصبحت تلك الدول تجتذب تلك الكفايات بالمغريات المادية والمعنوية، ولا سيما ف يبلدان العالم الثالث.

وفى حقيقة الأمر فإن هذا التيار يندفع من مختلف البلاد (متقدمة ومتخلفة على السواء) بحسب الإغراء المادى والظروف الملابسة. ولكن نسبة الكفايات الفكرية المهاجرة فى مجموع السكان لدى بعض البلدان النامية أعلى منها لدى البلدان المتقدمة. فمثلاً نجد أن بعض الكفايات العلمية فى إيطاليا وفرنسا وإنجلترا وغيرها تهاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، على حين أن كثير من العناصر الفنية العلمية تهاجر من بلدان العالم الثالث إلى مختلف نواحى العالم المتقدم.

وقد زادت حاجة الدول المتقدمة إلى العلماء وإشتدت فى السنوات الأخيرة بسبب مقتضيات النمو والإنتاج، وكذلك نجد أنها حققت أرباحاً كبيرة فى المال وفى الوقت من وراء هجرة العقول إليها مما ساعد على تعزيز ذلك التيار وتدعيمه. وكل زيادة فى جانب (الدول المتقدمة) يقابلها خسران فى الجانب الآخر (الدول النامية).

والذى يسترعى الإنتباه إزدياد عدد الإختصاصيين الذين يهاجرون من البلدان العربية إلى أوروبا والولايات المتحدة. وهذه الزيادة ناشئة عن قوتى نبذ وجذب كما هو شأن تيارات الهجرة عامة. كضآلة الرواتب والأجور والأحوال الإجتماعية وقلة المختبرات وضآلة فرص العمل فى المجال العلمى وإنخفاض المردود فى البحث وعدم وجود ميزانية تدعم الباحث وتزوده بالعناصر الضررية

فى بحثه وإنتاجه...إلخ فى موطن الباحث والعالم المتخصص الأصلى، على حين يقابل كل ما سلف فى البلاد المتقدمة عكس ما ذكر.

وهذه الهجرة التى تجتاح البلاد الأصلية تستنزف خيراتها وتعوق مواردها وتقدمها، وهى تمثل هدية من فقير معدم إلى الميسر الثرى، ولا سيما أن هؤلاء العلماء قد كلفوا بلادهم نفقات باهظة، وأن قمة إنتاجهم وإسهامهم يتم فى سنى حياتهم المنتجة التى يهاجرون فيها[1].

وبالتالى فإن هذه المشكلة وإن كان لها جانب كمى، إلا أنها تتعلق أكثر بالجانب الكيفى... وتقتصر على هجرة العقول من الوطن العربى لا إلى دول النفط العربية فقط بل إلى البلدان المتقدمة.

ولا جدال فى أن العلماء والمهندسين العرب كم لا يستهان به، وإن قوتهم وكفاءتهم البشرية الفنية المتخصصة تكفى لتحقق تكاملهم فى تخطيط وتنفيذ عمليات التنمية على المستوى القومى والعربى، ولكن نزيف العقول من الوطن العربى يجعل هذا الحلم بعيد المنال، فهناك ٥٠٪ من العلماء والمهندسين الحاصلين على درجة الدكتوراة قد هاجروا بالفعل ويمثل ١٠٪ منهم هجرة دائمة. ويمثل المهاجرون من العلماء والمهندسين المصريين أعلى نسبة من المهاجرين من الوطن العربى بمتوسط ٥٠٪ من العلماء العرب المهاجرين، موزعة ٧٠٪ درجة الدكتوراة، و ١٧٪ درجة الماجستير، وقد هاجر خلال (١٠ سنوات) ٦٦ - ١٩٧٦م أكثر من ٣٣٠٠٠ عالم ومهندس ٤٠٪ منهم على أرقى مستوى تخصصى - على سبيل المثال.

---

(١) أ. د/ عبد الكريم اليافى، الهجرات وتحركات السكان، مجلة عالم الفكر، تصدر عن وزارة الإعلام بدولة الكويت، المجلد الخامس - العدد الرابع، ١٩٧٣م، ص ١٥ - ٨٩٩ - ٦٣ - ٩٤٧.

ويرى بعض المحللين أن المهاجرين من العماء والمهندسين العرب يمثلون فئة فريدة، منهم لم يهاجر بحثاً عن مستوى مادى أفضل أو لأسباب سياسية بل أغواهم بالفعل النمط الأوربى لأسلوب الحياة وقد حقق أغلبهم قدراً كبيراً من التعليم والثقافة واليسر، وبذلك تكون هجرتهم خسارة مزدوجة لبلدانهم. فنية وإقتصادية.

وبذلك فإن تحقيق تنمية إقليمية أو قومية يعد أمراً صعباً، بينما القوى البشرية المفكرة والمبدعة فى أغلبها مشتت، وثمة عوامل متعددة وراء ذلك. ولكن يجمع الكثيرون أن العلاج يكمن فى توفير عوامل الجذب وتجنب عوامل الطرد، ولا يشترط أن تكون عوامل الجذب مادية - بقدر ما هى ضرورية - فقد يكفى عند بعضهم أن يتيقن من توفر الحرية فى المناخ الفكرى والسياسى، وصدور تشريعات إجتماعية وإقتصادية تحمى مسيرة التنمية وتحقق أعلى قدر من العدالة تهيئ للأكفاء منهم الفرص المناسبة للعمل... إذ ليست المشكلة مجرد أفراد ودرجات علمية، فجوهر الأمر هو وجود قيم إجتماعية وثقافية وفكرية تدفع هؤلاء الأفراد إلى مزيد من المعرفة والرغبة الصادقة فى توظيفها لصالح بلدانهم(١).

ويعتبر الصراع القائم بين المعوقات الديموجرافية ومسيرة التنمية العربية من أخطر التحديات التى تواجه العالم العربى بعد مشكلة الصراع العربى الإسرائيلى. وقد يبدو أن كل مشكلة منفصلة عن الأخرى، إلا أن ثمة علاقات تربط بين نوعى الصراع، يتبلور أهمها فى تحريك الصهيونية والقوى المتحالفة معها لوسائل وأساليب عسكرية وإقتصادية وإعلامية لعرقلة إنجازات

---

(١) أ. د./ صلاح عبد المتعال، مستقبل التنمية نحو «بديل حضارى إسلامى»، سلسلة الإسلام دين الحياة - الكتاب السادس، القاهرة، دار الشرق الأوسط للنشر - مدينة نصر، ١٩٩١م، ص ٨٥ - ٨٦.

التنمية العربية وضرب مشروعاتها فى مهدها.

ولا تقتصر المتغيرات الديموجرافية على الأبعاد البيولوجية أو الحيوية والإقتصادية أو المادية فقط بل إن أى عنصر فيها - مواليد، وفيات، خصوبة، هجرة - قد يتصل بطرق مباشرة أو غير مباشرة ليس فقد بالأبعاد الإجتماعية والثقافية بل كذلك بالسياسة. والعلاقات بين الدول والشعوب.

ويمكن أن نضرب فى ذلك مثلين:

أولهما أنه ليس من منطق الأمور أن يشجع الشعب الفلسطينى الذى هجر بالقوة من أرض أن يحد من نسله بدعوة رفع مستوى المعيشة لأفراده وهم فى شتات، فى الوقت الذى تلزم له كثرة عددية مؤهلة لإستمرار مسيرة الكفاح.

ولا يحتاج الأمر فى المثل **الثانى** إلى تفسير بطء عمليات التنمية وبرامجها فى البلاد العربية - خاصة دول المواجهة - وذلك بسبب المخصصات الفائقة للتسليح وتحسبات الغدر الصهيونى، هذا فضلاً عن أن غرس إسرائيل فى الكيان العربى قد جعل منها معوقاً دائماً لإستمرار التنمية المتكاملة.

كما لا يخفى فى هذا السياق العلاقة الموجبة التى نشأت بين تدفق الثروة النفطية بعد إرتفاع أسعار النفط عقب حرب ١٩٧٣م، وبين التيارات المتدفقة للهجرة المؤقتة إلى البلاد النفطية، والتغيرات التى أحدثتها الكثافة السكانية فى كبرى مدن البلاد العربية المصدرة والمستوردة للعمالة، وماترتب على ذلك من نتائج إيجابية للقيام بمشروعات تنمية فى البلاد المستوردة للعمالة، مقابل نزيف القوى العاملة الماهرة فى البلاد المصدرة مما أثر بشكل سلبى فى إنجازات التنمية فى تلك الدول. كما أدى هذا النزيف أيضاً إلى حراك سكانى داخلى من الريف إلى الحضر للإحلال بدلاً من العمالة

المهاجرة والإلتحاق بمشروعات عمرانية عالية الأجر أنعشتها حركة تحويلات العملة من الخارج وسياسات الإنفتاح الإقتصادى التى حدثت فى مصر بوجه خاص.

ويلعب الحراك السكانى أو الهجرة دوراً هاماً وفعالاً فى عملية التغير الديموجرافى ذاتها كخفض معدلات الخصوبة فى حالة الهجرة المؤقتة وإعادة توزيع السكان وتركيبهم العمرى. وقد يلبى الحراك السكانى الذى يتم بشكل تلقائى نحو مصادر الرزق وفرص العمل حاجات وتطلعات الأفراد ولكن قد يصاحبه مشكلات تدنى مستوى الإسكان ونقص الخدمات الصحية والتعليمية وتعرض المهاجرين للإستغلال وإهدار حقوقهم وتسرب قيم جديدة هابطة تعوق الإنتاج وتثبط من عزيمة العمل.

ويجدر التنويه إلى أن مفهوم الهجرة بين الدول العربية مفهوم نسبى، فهو بين أبناء دولة وأخرى يمكن أن تكون خارجية، وفى إطار العالم العربى هو هجرة داخلية.

وقد إستحوذت الهجرة المؤقتة على أعلى نسبة من مجموع المهاجرين والتى تمثل ظاهرة ديموجرافية فاقت آثارها كل التوقعات عندما كان السبب الرئيسي وراء تيارات الهجرة بين البلدان العربية هو تدفق الثروة النفطية، وقد أدى ذلك إلى إقامة جسور بشرية من العمالة العربية تربط بين الدول النفطية والدول المصدرة للعمالة، وقد يكون ذلك عنصراً من عناصر التكامل الإقتصادى المرتقب، بأسلوب أملته الحاجة الإقتصادية والإجتماعية أكثر من المطامح والشعارات السياسية، وقد أدت هذه التيارات من الهجرة إلى تعرض سكان الدول المصدرة وكذا المستوردة للعمالة إلى تغيرات ديموجرافية وإقتصادية وإجتماعية وقيمية.

وقد ترتب على ذلك تدفق الثروة النفطية خلال السبيعنات – نهضة

إنمائية فى الدول النفطية العربية خاصة فى المجال العمرانى والمرافق الأساسية وبعض المشروعات الإستثمارية والتوسع فى الخدمات التعليمية والصحية وبرامج الرعاية الإجتماعية، وكان لإرتفاع أجور العمل بهذه المشروعات عوامل جذب للعمالة العربية خاصة إلى الدول النفطية، ومن دول المواجهة مع إسرائيل التى إستشرت فيها عوامل الطرد نتيجة لإنخفاض الدخول وتعثر مسيرة التنمية نتيجة حالة الإستنفاد العسكرى التى إستمرت أكثر من ثلاثين عاماً وإستنزفت موارد هذه الدول لتعزيز قواتها الدفاعية، وهذا يعنى أن العمالة العربية تنازعتها قوتان: إحداهما جاذبة فى دول النفط وأخرى طاردة من الدول غير النفطية، ودول المواجهة، ومن هنا كانت محاولة التدخل لتنظيم هذه الهجرة مقصورة على المؤسسات الحكومية إلى حد ما، أما غير ذلك فلم يستطيع أحد أن يقف ضد تيار الهجرة.

وقد كان لوطأة الهجرة على الدول المصدرة للعمالة نتائج سلبت مجتمعات هذه الدول الأيدى الماهرة منها وعدداً لا يستهان به من عقولها وصفوتها المفكرة، ولم تقتصر الخسائر على نفقات هذه الدول وعلى مواطنيها المهاجرين منها قبل رحيلهم. بل كانت الخسارة أيضاً فى القوى الديموجرافية وأهمها قطاع الشباب المنتج الذى إتخذ من بلدان النفط العربى قبله لتحديد مصيره وطموحه الإقتصادى، وبالرغم من إرتفاع مستوى الدخول والمكاسب المادية التى يحصلون عليها إلا أنها لا تعوض خسائر بلادهم، فضلاً عن أنهم أضافوا المزيد إلى رأسمال دول المهجر. ويبدو هذا أشد وضوحاً بالنسبة للعقول المهاجرة والأيدى الماهرة، وقد بدت الآثار المادية لهذهالخسائر فى الريف المصرى المهمل وعزوف كثير من الفلاحين المصريين عن الزراعة بعد عودتهم من المهجر.

أما الخسائر المعنوية أو الأخلاقية والقيمية فقد إنعكست فى ضروب السلوك الإجتماعى، ليس على مستوى العائدين من الهجرة بل على مستوى

فئات عريضة باتت تنتظر الإستفادة من عائد العمل فى الدول النفطية، وإستقطاب هذا العائد إلى إستثمارات وهمية أو أخرى ليس لها وزن يذكر فى تنشيط عمليات التنمية، ويكفى أن نذكر ما أصاب الناس فى ترسيخ وإنتشار قيم الإستهلاك المفرط، وتدهور قيمة العمل والإنتاجية بعد العودة من الهجرة، بل يصل الأمر إلى وهن الإعتزاز بمنتجات الصناعة الوطنية والإقبال المتدهور على المنتجات الأجنبية مما يعرقل مشروعات التنمية الوطنية.

وإذا إعتبرنا الهجرة المؤقتة ونتائجها السلبية معوقاً ديموجرافياً يهبط بأداء التنمية، فإن نتائجها الإيجابية يمكن أن تكون محفزاً للنمو الإقتصادى ورفع مستوى المعيشة للمهاجرين وأسرهم ومهماً بفاعلية فى تدعيم التنمية القطاعية أو الشاملة. وأول ما يلفت النظر هو إسهام العاملين فى المهجر بتحويلاتهم المالية التى تزيد زيادة سريعة كالوضع فى مصر - والتى قاربت نحو مليار جنيه مصرى سنوياً فى السنوات الأخيرة - بحث أصبحت تمثل حجماً له شأن فى ميزان المدفوعات المصرى كعوائد النفط ودخل قناة السويس، ولقد بذلت محالات لتوجيه هذه التحويلات نحو الإستثمار المنتج بدلاً من الإستهلاك الترفى، ولكن ما زال حجم التحويلات المستثمرة يشكل منتجاً ضئيلاً إذا قيس بالإحتياجات الكبرى فى خطة التنمية، ولكن رغم أن مزايا هذه التحويلات محدودة إذا ما قيست بإحتمالات الإنتكاس الناتج عن خسارة مصر لعناصرها البشرية العاملة ذات الكفاءة، فإنها على الأقل تخفف العجز الذى تعانى منه البلاد من العملات الأجنبية. وإذا تدرجنا من المستوى القومى إلى المستوى المحلى فإن مزايا التحويلات النقدية تتضح فى أثر الإدخار بالنسبة للإستثمارات الريفية أو الزراعية وشراء الآلات الحديثة الإنتاجية وتحسين مستوى الإسكان والمرافق الأساسية. وهذا من أشد الأمور وضوحاً بالنسبة للبيئات المحلية فى لبنان، كما يمكن أن يلاحظ فى بلدان العالم الثالث وأيضاً فى البلدان العربية المصدرة للعمالة دور التحويلات النقدية لرفع

المعاناة عن أسرة المهاجر وتحسين ظروف المعيشة ورفع المستوى التعليمى لأفراد الأسرة الذين لم يهاجروا.

ويمكن في ضوء السياسات السكانية والإجتماعية أن تلعب الهجرة كمتغير ديموجرافى دوراً لا يستهان به فى عملية التنمية حيث قد تلبى الهجرة الداخلية المرشدة والهجرة الخارجية المنظمة بعض إحتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وغالباً ما يؤدى هذا النموذج إلى إنحسار أشكال المعاناة الإقتصادية وإتفاع مستوى المعيشة وتدعيم قيم إيجابية بناءة تنشط عملية التنمية كالإنتماء والتضامن والإتجاه نحو المشاركة الفعالة فى الإنتاج والخدمات (١).

الهجرة الريفية الحضرية

حيث تمثل الهجرة عاملاً له فعاليته فى تغير السكان، وهى تأخذ طابع العملية السكانية المؤثرة والمتأثرة. وقد تزايدت معدلاتها فى عالم اليوم على نحو ملحوظ نتيجة لتغير نظام العمل والإنتاج فى أغلب مجتمعاته، ومن نظام فى الإنتاج الزراعى يقوم على إستقرار مجتمعاته، وأصبح عاجزاً عن أن يوفر العمل لجميع السكان إلى نظام فى الإنتاج يقوم على التصنيع والخدمات، حيث تجذب فرص العمل التى يوفرها أعداداً كبيرة من السكان فتضطرهم إلى التنقل السكانى أينما توجد هذه المنشآت الصناعية.

ومن هنا ينظر إلى الهجرة بإعتبارها علامة بارزة على التغير الإجتماعى طالما كانت عملية التصنيع تصاحبها حركات سكانية من الريف إلى الحضر ومن مدينة إلى أخرى فى نفس البلد ومن مجتمع إلى آخر. ولقد علق على

(١) أ. د./ صلاح عبد المتعال، مرجع سابق، ص ٧٠، ٧١ - ٨٢ - ٨٤.

هذه الحركات السكانية أهمية كبرى مع بداية هذا القرن وفى مختلف بلاد العالم الأوروبى والأمريكى والأفريقى والأسيوى.

ولهذا حددت الهجرة بأنها «عملية إنتقال أو تحول أو تغير فيزيقى لفرد أو لجماعة من منطقة إعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود بلد واحد أو من منطقة إلى أخرى خارج حدود هذا البلد. وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغى إرادتهم، أو لهدف خططه المجتمع، وقد تكون عملية الإنتقال والتحول فى المكان المعتاد الإقامة من منطقة لأخرى، على نحو دائم أو مؤقت وهكذا... ».

وبناء على هذا التحديد فإن المهاجرين Migrants يختلفون عن المتنقلين Movers: لأن نقل مكان الإقامة فى حالة الهجرة يترتب عليه بالضرورة نقل حياة المهاجر برمتها، أما الذى ينتقل بين مسكن وآخر قد يظل يمارس حياته كلها فى مكان السكن الأول.

كما أن الهجرة تختلف عن التنقل الإجتماعى، حيث أن الأخير يعتبر من قبيل تغيير المركز الإجتماعى والإقتصادى بما يتم داخل منطقة واحدة فى المجتمع دون الحاجة إلى الإنتقال إلى منطقة أخرى، أما الهجرة تعتبر تغير جذرى فى حياة المهاجر وتنطوى بين طياتها على عملية تنقل إجتماعى، ذلك لأن المهاجر قد يحقق أثناء إقامته فى منطقة المهجر مستوى من الحياة الإجتماعية ويصل إلى بعض المراكز، ويتمتع بمكانة إجتماعية إقتصادية لم تكن له فى منطقته الأساسية الأولى (١).

وبشكل أكثر دقة، فإنه توجد علاقة ما بين عمليات التنمية والتحدث «كإنتشار التصنيع والتعليم وإتساع نطاق التحضر»، وبين نمو الحراك

(١) أ. د/ على عبد الرازق جلبى، علم إجتماع السكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٤م، ص ٢٨٧ - ٢٨٩.

الجغرافى والمهنى والإجتماعى حيث:

يقصد بالحراك الجغرافى إنتقال الناس فى المكان على شكل هجرات دائمة أو مؤقتة أو موسمية... فردية أو جماعية من مجتمع لآخر،

ويقصد بالحراك المهنى تغيير الناس لأعمالهم من العمل الزراعى إلى العمل الصناعى أو العمل فى مجال الخدمات والعكس، أما الحراك الإجتماعى فيشير إلى تغير فى المكانة الإجتماعية أو الوضع الطبقى الذى يشغله الشخص سواء إلى أعلى أو إلى أسفل،

وقد كشفت بعض الدراسات عن أن هذه الأنواع من الحراك تزيد بمعدلات سريعة مع تزايد معدلات التنمية الإقتصادية والإجتماعية داخل المجتمع (١).

ويمكن تصنيف الهجرة الداخلية إلى: هجرة من منطقة لأخرى داخل الدولة الواحدة يحملان نفس الصفات الثقافة والحضرية، وهجرة ريفية حضرية وهى أشهر أنواع الهجرات.

ويمكن تقسيم أو تحديد دوافع الهجرة إلى : هجرة العمل، وهجرة الطلبة، وهجرة الإناث للزواج، والهجرة بسبب التقاعد، والهجرة الإجبارية... إلخ من دوافع (٢).

ويوضح جورج بالأندير G. B alaneir فى دراسة له عن برازافيل Brazzaville تزايد حجم الهجرات الريفية الحضرية مع إنطلاق النمو الإقتصادى داخلها، وقد قسم فيها دوافع هذه الهجرة إلى قسمين أساسيين هما:

---

(١) أ. د/ نبيل محمد توفيق السمالوطى، مرجع سابق، ص ٣١، ١٩١.

(٢) أ. د/ على عبد الرازق جلبى، مرجع سابق، ص ٣١٢.

- الدوافع الإيجابية التى تجذب السكان من سكان المناطق الريفية المتخلفة إلى المدن، نتيجة لتوافر فرص أحسن للعمل فى ظل ظروف معيشية أفضل ورعاية متقدمة وأجور أعلى.
- الدوافع السلبية التى تشجع أهالى تلك المجتمعات على ترك مجتمعاتهم والهجرة إلى المدن، وتتمثل هذه الدافع فى سوء الأحوال الصحية والإجتماعية والإقتصادية وإنتشار ظاهرة البطالة المقنعة داخل المجتمعات الريفية فى الدول النامية.

فحركة النمو الإقتصادى داخل الريف فى أغلب الدول النامية لم تواكب حركة النمو السكانى، الأمر الذى أدى إلى تدهور الأحوال المعيشية لسكانها وإلى تفاقم ظاهرة البطالة المقنعة، يضاف إلى ذلك أن الكثير من السلع الحرفية التى تنتج داخل تلك المجتمعات يقل الإقبال عليها نتيجة لمنافسة السلع الأحسن والأكثر رخصاً الواردة من المدن.

ويقول جيرالد بريز أن الهجرة فى بداية الثورة الصناعية كانت تعنى إنتقال أناس من مناطق ذات دخل منخفض إلى مناطق ذات دخل مرتفع، كما تعنى مزيداً من التحسن، والراحة فى ظروف العمل.

ولكنها فى العالم الثالث تحدث من مجتمع زراعى ذى دخل منخفض إلى مجتمع حضرى ذو دخل محدود. ولايحدث قدر كبير من التحسن فى ظروف العمل. وهذا يعنى نقل كثير من ظروف الفقر والجهل والمرض وإنخفاض مستوى المعيشة، وبالتراكم تتفاقم هذه الظواهر فى المدن لتخلق ما أطلق عليه التحضر الحدى أو تحضر الكفاف Subsistence Vrbanization، وهو يشير إلى ظروف لا يتوافر للمواطن فيها الضرورات، وحتى هذه

الضرورات قد يصعب الحصول عليها فى مجالات معينة (١).

فحالة عدم الأمن التى غالباً ما تدفع الناس إلى الهجرة إلى المدن» كما حدث فى الهند نتيجة سياسات التنمية الزراعية» معناها أن النمو الحضرى يحدث فى ظروف غير ملائمة، وبمقارنة ذلك بظروف التحضر الأوروبى «كما فى حالة لندن» يتبين وجود مناطق ريفية وحضرية - لندن وظهيرها الزراعى - يقوم بينها تعاون متبادل إلى جانب أن النمو الحضرى فيها كان يعنى أنها عملية مصحوبة بنمو سريع لمهن جديدة (٢).

وقد كشفت بعض الدراسات - مثل دراسة روبرت بارك R. Park فى مصر - عن وجود ظاهرة تحضر زائد أو مفرط .Over - UR، وينتشر هذا النوع من التحضر داخل العديد من المجتمعات النامية، وهو تحضر غير صحى. ويشير هذا النوع إلى أن معدلات التحضر أعلى بكثير من معدلات التنمية الإقتصادية. بمعنى أن زيادة نسب سكان المدن لا ترجع إلى تزايد الحاجة إلى عمالة داخلها نتيجة لظهور مشروعات صناعية وإقتصادية وإجتماعية جديدة تستدع وجود المزيد من الأيدى العاملة داخلها، وإنما ترجع إلى سوء أحوال المناطق الريفية والمحلية المجاورة للمدن نتيجة لتزايد السكان بها وعدم وجود فرص للعمل والإرتزاق لهم، الأمر الذى يدفعهم دفعاً إلى الهجرة إلى الحضر أو المدن المجاورة بحثاً عن فرصاً أفضل.

وتكون النتيجة مزيداً من المشكلات سواء بالنسبة للمهاجرين أنفسهم أو بالنسبة للمدن المهاجر إليها، ومن أهم ما يترتب على هذه الهجرات غير الصحية وغير المخططة وغير المطلوبة، مشكلات سوء التوافق وتفكك الأسرة والفردية واللاتثبت، وإنعدام الشعور بالأمن وإنحراف الأحداث وظهور أوكار

---

(١) أندرو وبستر، مرجع سابق، ١٨٢.

(٢)أندرو وبستر، مرجع سابق، ص ١٨٢.

الجريمة والسلوك الإجرامي والإدمان. إلى جانب مشكلات الإحتقان الحضرى، وظهور الأحياء المتخلفة داخل المدن وظهور البطالة المقنعة فى الأعمال غير الماهرة وظهور أزمات الإسكان والمرافق والمواصلات والمواد الغذائية [1].

وتشير ظروف وأوضاع الريف المصرى فى الوقت الراهن إلى إستمرار مظاهر التخلف فى كل مظاهر الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ولعل جانب كبير من هذه الأوضاع المتردية يقع نتيجة لتحديات ومعوقات عديدة منها - على سبيل المثال - سرعة التضخم السكانى، ومنها ما إرتبط بخطط التنمية ذاتها، تلك التى ترتب عليها مايطلق عليه بالتنمية الخاطئة Misdevelopment ، ونتج عنها تراكم مظاهر التخلف ليس فى القطاع الريفى، بل وعلى مستوى المجتمع المصرى بوجه عام، الأمر الذى جعل المجتمع الريفى مكاناً طارداً لسكانه. لذلك تحمل إتجاهات الهجرة بين طياتها الرغبة فى التخلص من مشاكل الفقر وتدنى مستوى الخدمات والحصول على عمل أفضل ورفع مستوى المعيشة بوجه عام[2].

وإذا كان ثمة لوم أو إدانة لعملية التضخم السكانى الناتج عن الزيادة الطبيعية كمعوق للنمو أو التنمية، فإن لوماً آخر أو إدانة توجه نحو الهجرة الداخلية كعامل ديموجرافى مسئول عن مشاكل المدن. وإذا كان هذا النوع من الحراك يتصف غالباً بالعشوائية فى البلاد النامية والمتخلفة فإن ذلك يؤدى إلى عدم القدرة على إدارتها أو تنظيمها وبالتالى يخلف تشوهات فى الحضر، وضمور فى قوة العمالة الزراعية.

---

(١) أ. د/ نبيل توفيق السمالوطى، مرجع سابق، ص ١٨٩.

(٢) أ. د/ مريم أحمد مصطفى عبد الحميد، الجماعات والمجتمعات الجديدة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١م، ص ٩٦ - ٩٧.

وإذا كانت دلائل الإدانة كثيرة ودافعة عن مسئولية هذا النوع من الهجرة العشوائية لإعاقة مسيرة التنمية، فثمة وجهات نظر مقابلة مؤداها أن زيادة الهجرة الداخلية إلى المدن مظهر لمشاكل التنمية أكثر من أن نكون سبباً لها، فهى تسهم فى تنفيذ نماذج غير عادلة من التنمية القطاعية أو الإقليمية التى تفضل إنشاء المناطق الحضرية عن الريفية أو على الأقل تضع لها الأولوية فى البدء بتنفيذ مشروعات إقتصادية - عمرانية أو صناعية - تعتمد على عمالة مؤقتة ذات أجور ضعيفة . وهذا يؤدى ككل إلى التغيير فى منظومة تقسيم العمل، ويزيد من التنوع المهنى ويضم عدداً وفيراً من النساء إلى قوة العمل المأجور.

وثمة قول أنه يجب ألا نحمل الهجرة مشاكل المدن، إذ أن النمو العمرانى والإقتصادى فى المدن يسهم بطرق مختلفة فى عملية التنمية القومية، هذا فضلاً عن أن فائدتها المباشرة هى تقليل معدل البطالة المتزايد فى منطقة ما عند إنتقال مهاجرين إلى مناطق أخرى بها فرص عمل متاحة.

ورغم هذا القول فإن الهجرة الداخلية تتحول من مجرد مظهر لمشاكل التنمية إلى سبب لها عندما تتحول الهجرة المؤقتة إلى هجرة دائمة يستقر فيها هؤلاء المهاجرون فى المدن ويصبحون معهم مشاكلهم الصحية والثقافية فى أحياء سكنية عشوائية متخلفة، مما يؤدى حتماً فى غياب الضوابط القانونية والإجتماعية فى خلل فى معدلات الإنتاج وهبوط مستوى الخدمات.

ولذا يتعين إذا أريد البدء فى تنفيذ مخططات التنمية فلا بد من معالجة هذه التشوهات النتجة عن الهجرة العشوائية وإصلاح وتعديل حالة المرافق الأساسية التى لم تعد تصلح لخدمة أربعة أضعاف العدد للسعة المقدرة لها من السكان، والعمل على تطبيق سياسات للتنمية تراعى الحد من الآثار الجانبية للحراك بين الريف والمدن الصغرى إلى الحضر والمدن الكبرى، ومواجهة

مشاكل الفقر بجدية وفاعلية فى المناطق الريفية والمحلية وتوفير الخدمات ورفع مستوى الأداء بها وتوفير فرص عمل تتناسب وحاجة البيئة بما يحقق التكامل بينها وبين المناطق الحضرية «أى بين القطاع الزراعى والصناعى» ورفع مستويات المعيشة بوجه عام فى هذه المناطق [1].

ويفاد من التحليلات العلمية للجداول السكانية فى مصر، أن الأنماط البنائية للهجرة الداخلية «ريفية – حضرية، وريفية – ريفية، حضرية – حضرية، حضرية – ريفية» تشير إلى:

-أن النمط الأساسى والذى ساد تاريخاً، كان نمط الهجرة من الريف إلى الحضر.

- أنه يمكن التمييز بين تيارات الهجرة الأساسية، التيار الذى ساد تاريخياً من جنوب الوادى (صعيد مصر) خاصة من قراة متجهاً إلى القاهرة أو أحياناً الوجه البحرى خاصة الإسكندرية وبعض مدن القناة.

- أن أكثر المحافظات طرداً لسكانها تاريخياً، هى المنوفية فى وسط الدلتا (الوجه البحرى) ومعظم محافظات صعيد مصر.

- خلل توزيع الموارد الأساسية بين المحافظات الطاردة والجاذبة.

- تنتشر ظاهرة عمال التراحيل وتركزهم فى المناطق الطاردة.

- تدلل الدراسات على أن ٦٠٪ من فقراء الريف المصرى توجد فى محافظات الصعيد «بنى سويف. المنيا. أسيوط. سوهاج»، أما فقراء الريف فى الوجه البحرى فهم يتركزون فى محافظات «المنوفية، الشرقية، الدقهلية» وهى المحافظات الأكثر طرد للسكان – هناك عامل تاريخى، إجتماعى سياسى أثر فى موضوع الهجرة الريفية الحضرية، وهو فى

(١) أ. د/ صلاح عبد المتعال، مرجع سابق، ص ٨١، ٨٢.

عمقه يعبر عن بعض أوضاع بنية المجتمع المصرى المترتبة على خلل توزيع الثروة والسلطة، وتركزها عند مستوى قمة القوة الإقتصادية، والسلطة السياسية.

فالهجرة كمابينت بعض التحليلات الإجتماعية للحركات الفلاحية فى مصر، كأنه أسلوباً من أساليب صراع الفلاحين المعدمين، مع السلطة المركزية كما حدث فى زمن الفراعنة، ومحمد على.

- يستخلص من هذه الدراسات، أن العوامل التى ساعدت أيضاً على زيادة الهجرة الداخلية رغم الجهود الإصلاحية لثورة يوليو ١٩٥٢م - لعلاج قضايا الريف المصرى - كانت تنمية غير متوازنةلصالح العاصمة بالدرجة الأول والتى تركزت فيها الصناعات والجامعات والمعاهد ومؤسسات الثقافة... إلخ.

- إن التناقضات التى تركتها الثورة، خاصة ترك الحرية للقطاع الخاص التجارى والعقارى، والطبقة الجديدة من العسكريين والبيروقراطيين أبقت على مسيرة الفائض الإجتماعى، الذى كان ينتقل من الريف إلى المدينة، فأبقى على الهوة الكبيرة بين الأرياف والحواضر المصرية.

- الهجرة نتيجة الإنفتاح الإقتصادى داخل المجتمع، بل وحتى داخل الوحدة المحلية الواحدة، من جهة أخرى، أو ما يسمى بالحراك المهنى، فعمال الزراعة تحولوا إلى أعمال البناء والنشاطات الهامشية، ومتوسطوا وكبار المزارعين اتجهوا نحو النشاطات الطفيلية الربوية، مما إنعكس على بنية القوى العاملة وخصائصها.

- أن الهجرة إلى الدول النفطية أثرت فى نظرة المهاجرين للعمل الزراعى، كما أثرت على حجم العمالة الزراعية، فزاد الطلب عليها بسوق العمل فى القرية، فإرتفعت أجورها.

- إن الهجرة ساعدت على إنتشار الأعمال الهامشية وصور المضاربة، وبالتالى إنحسرت الإضافة الحقيقية إلى إنتاج الإجتماعى.
- إن هذه الهجرة ساعدت فى إنتشار الأنماط الإستهلاكية.
- أن هذه الهجرة أسهمت فى خلق مشكلات إجتماعية وإقتصادية جديدة بالقرية المصرى١.
- أن معظم إستثمارات المهاجرين تتم من خلال النشاطات العقارية والمالية والمشروعات والأعمال الهامشية التى برزت على السطح خلال حقبة الإنفتاح.
- صاحب هجرة الأباء، خلل فى بعض وظائف الأسرة القروية، خاصة وظيفة التنشئة الإجتماعية.
- وقد أظهرت نتائج أحد الدراسات الحديثة، إلى جانب وجود ضغط السكان على الخدمات الضرورية فى المدن الكبرى، وظهور المناطق المتخلفة، تغير كثافة الأقسام الإدارية بهذه المدن، وظهور الجيوب الريفية والتى تؤدى إلى التناقض الحضارى والثقافى داخل المدينة وبروز لظاهرة تريف المدينة بدلاً من أن يكون الجهد التنموى نحو تحضر الريف.
- كما تدل هذه الدراسات على إرتباط الهجرة عكسياً بالسن، إن الريفيين أكثر ميلاً للهجرة عن المشتغلين بمهن أو نشاطات أخرى، أن الرجال أكثر ميلاً للهجرة الريفية الحضرية من النساء، وأن غير المتزوجين أكثر ميلاً للهجرة من المتزوجين، وأن الأميين قد يكونوا أقل هجرة من غيرهم فى حين أن من يعرفون القراءة والكتابة فقط هم أكثر الفئات التعليمية ميلاً للهجرة (١).

---

(١) أ. د/ عبد الباسط عبد المعطى - أ. د/ غريب محمد سيد أحمد وآخرون، السكان والمجتمع - سلسلة علم الإجتماع وقضى بالإنسان والمجتمع - المكتب الثقافى، الإسكندرية- دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧م،ص ٢١٠ - ٣٨٥.

الفصل الخامس

مشكلات المجتمعات المحلية الريفية والحضرية

الفصل الخامس

مشكلات المجتمعات المحلية الريفية والحضرية

يواجه المجتمع الريفي في مصر عدد من المشكلات المعقدة ذات التاريخ الطويل أسهمت في تخلفة ، وجعلت الفلاح رغم اشتهاره بالكدح والدأب والذكاء يعيش في فجوة وتخلف القرية المصرية وجمودها، والناجمة عن التاريخ الطويل المعقد الذى فرض على الريف والاستنزاف المستمر عبر العصور. وهذه المشكلات تعد نسبياً حيث أن المجتمع الريفى رغم أنه يتسم بالجمود وبطئ الحركة ونمطية الحياة، إلا أنه قد مر بالعديد من التغيرات خاصة عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ - سيان كانت تغيرات إيجابية أم كافة سلبية - إلا إنه يمكن القول أنه على الرغم من إهتمام الثورة بأمور المجتمع الريفى، إلا أن هذا الإهتمام لم يتوج بدراسات علمية متكاملة علاوة على ضعف وضآلة المخصصات والإعتمادات التى وجهت للنهوض بالريف، وقد يكون طبيعة الظروف التى مر بها المجتمع المصرى من حروب إستنزاف وغيرها من ظروف أخرى داخلية قد ساهمت فى إهمال الريف المصرى لفترات طويلة وإن كانت توجد عوامل أخرى بجانب ذلك كأنخفاض معدلات الطموح الريفى فى الماضى علاوة على عدم إهتمام أبناء الريف الذين قدر لهم فى ذلك الوقت بأن ينالوا قسطاً من التعليم وخطو خطوات متقدمة على طريق النمو الفكرى والنبوغ الذى لم يوجه إلى النهوض بمجتمعاتهم الريفية التى إنبثقوا منها وشغلتهم عنها طبيعة الحياة العصرية بالحضر وكافة أمورهم العملية والحياتية.

وبصفة عامة يمكن القول بأن التخلف - النسبى حالياً - الشديد سابقاً - قد أثرت فيه العديد من العوامل ذات الصفة التاريخية - وقد يكون بعض

هذه الجوانب أصبح حاضراً ذو تأثيراً ضعيف، ومنها ما أصبح فى طريقة للتغير والتلاشى، بحيث تم إستحداث وزارة للتنمية الريفية فى التعديل الوزارى الأخير ١٩٩٧م علاوة على وجود إهتمام فى حدود الأمكانيات المتاحة بالمجتمعات الريفية من كافة الوزارات المتخصصة إضافة إلى نمو طموح أبناء الريف ووعيهم بحقوقهم فى ظل ثورة وسائل الإتصال الحديثة - وغيرها من التغيرات الإقتصادية والتى كان لبعضها تأثيرات إيجابية على قطاع الزراعة وتربية الحيوان وإستصلاح الأراضى الصحراوية ... إلخ.

وعموماً من هذه العوامل التاريخية التى أثرت فى الريف المصرى مايلى:

- النظام الإقطاعى الذى سيطر على المجتمع الريفى المصرى قروناً طويلة، والذى إستنزف كدح وجهد وثمرة عمل الفلاح، وأثر بالسلب فى قيمة.
- إقتصار الريف المصرى على حرفة الزراعة كمصدر أساس للإنتاج ومايترتبط بها من أعمال مساعدة كتربية الحيوان والصناعات البدائية كمصادر إنتاجية ثانوية.
- زيادة السكان عن طاقة الأرض الزراعية، وعدم زيادة هذه الأرض أفقياً أو رأسياً لمقابلة حاجات المجتمع المتزايدة إلى العمل والإنتاج والغذاء.
- سيادة بعض القيم السلبية وتأثيرها على الحياة الإجتماعية الريفية، والقناعة بالفقر.
- إعتماد الحكومات المفروضة على الأراضى الزراعية كمصدر أساسى للدخل، وفرض سياسات تسويقية غير متكافئة، وعدم تحديد حد أدنى لأجر العامل الزراعى أو ساعات العمل حتى قيام الثورة.
- إهمال الحكومات السابقة القيام بإصلاحات للمجتمع الريفى مبنية على دراسات علمية دقيقة، والإكتفاء بإصلاحات مظهرية لاتمس

منبع أو جوهر المشكلات الريفية ومصدرها الحقيقى وهو علاقات الإنتاج.

- عدم مراعاة إقتصاديات العمل الزراعى، ذلك بالإكتفاء بمحاصيل زراعية تقليدية وإستعمال أدوات وطرق بدائية، وتسخير حيوانات الألبان واللحوم فى العمل الزراعى بدلاً من توفيرها لإنتاج اللبن والتكاثر.
- عدم الإهتمام بتنمية قوى الإنتاج العاملة فى الريف برقع مستوى الأفراد المادى والفعلى بالبيئة الإجتماعية فى الريف بما يؤدى إلى زيادة إمكانياتها المادية والبشرية.

وقد تراكمت كل هذه العوامل سنوات طويلة وخلقت التركة المثقلة للمجتمع المصرى التى أدت إلى تخلفه عن ركب الحضارة، ومن هنا كان مايعانى منه الريف المصرى من مشاكل تجعله متخلفاً عن المجتمع الحضرى المصرى وكذا عن المجتمعات الريفية الأخرى فى الدول المتقدمة[1].

وقد تركت هذه العوامل أثرها على موقف الفلاح من العالم المحيط بعاملة الخاص، حيث أدى ذلك إلى:

- ضعف الثقة فى الحكومة والريبة فى ممثلى السلطة وبما يساعد على تعميق فجوة الثقة بينهما. وذلك نتيجة الوعود الكثيرة برفع مستويات المعيشة التى لم تتحقق بعد.
- أدى حرمان الفلاح عبر تاريخه الطويل من التعليم، وإعتمادة على الأدوات البدائية والأساليب الإنتاجية المختلفة وعدم إتاحة الفرصة له فى التعرف على العالم الخارجى والقدرة على تغييره والتحكم فيه - مما أدى إلى الإعتقاد فى الخرافات والسحر والدجل وكذا أدى إلى ضرب من الحكم غير الواعى والتفسيرات الغيبية فى معالجة كثير من

شئون حياته وزيادة التباعد بينه وبين العلم الحديث.

- عدم المشاركة فى المسائل العامة عن تكامل أو عدم رغبة منهم فى تحسين أحوالهم، وأنهم لايشاركون إما نتيجة للخوف من المشاركة أو لإحساسهم بأن المشاركة لن تغير أو تؤثر فى الواقع كثيراً(١).

ويمكن بإيجاز عرض أهم مشكلات المجتمع الريفى فى الآتى:

أولاً: ضعف مستوى المعيشة:

لقد أكدت الدراسات والإحصاءات أن متوسط دخل المواطن المصرى ٢٤٠$ فى السنة أى حوالى ٨٠٠ جنيهاً مصرياً، وإذا كان العاملين فى الزراعة فى مصر حوالى ٦٠٪ من المصريين، وأن نسبة ٩٤٪ منهم يمتلكون مزارع تتراوح بين بضعة قراريط وأقل من خمسة أفدنة وتبلغ نسبة أراضيهم حوالى ٥٢٪ من إجمالى مساحة الأرض الزراعية، كما تؤكد المؤشرات إنتشار نسبة البطالة الموسمية بين العمال الزراعيين على مدار السنة، كما أن نصيب الفرد من ملكية الأراض الزراعية فى تناقص متزايد على الرغم من الجهود التى بذلت فى إقامة السد العالى ومشروعات الرى والإصلاح الزراعى، وذلك بسبب التزايد السكانى بصورة أسرع من زيادة الرقعة الزراعية. حيث أن نصيب الفرد الواحد ١٣ .٠ من الفدان وهذا النصيب يعتمد عليه الفلاح فى كل شئون حياته من مأكل وملبس وعلاج وتعليم علاوة على تكاليف الزراعة.

وقد ترتب على ذلك إنخفاض مستوى الدخل - والقوة الشرائية فى ظل التغيرات الإقتصادية السريعة فى المجتمع المصرى - بالنسبة للمواطن الريفى - الأمر الذى أدى إلى خلق مشكلة الترويح والهجرة من الريف المصرى إلى المدن، وماترتب عن ذلك من النتائج التالية:

تروح أعداد كبيرة من الأيدى العاملة القوية المشتغلة بالزراعة إلى المدن

مما يحرم العمل الزراعى من العناصر المنتجة.

- نقص الإنتاج الزراعى رغم إزدياد الحاجة إليه بسبب أزدياد عدد السكان مما رفع أسعار المواد الغذائية.
- تغير بناء المجتمع الريفى حيث يزداد فيه المسنون والأطفال والنساء والضعفاء القانعون بمادون الكفاف.
- إيجاد فئات فى الريف لاتعمل إعتماداً على دعم أبنائها المهاجرون لها بمساعدات دورية مما يخلق بطالة تشكل عبئاً على الإقتصاد الريفى.
- زيادة التخلف للريف بسبب نزوح الفئات المتعلمة الممتازة منه إلى المدن تلبية لنداء الطموح وجاذبية الحياة المدنية، فتزداد الفجوة بين الريف والحضر ويزداد الريف إنغلاقاً. وبالتالى يزداد الضغط على الخدمات والمرافق بالمدن ويؤدى كذلك إلى نمو العشوائيات بالمدن.
- إرتفاع الأجور فى الريف خاصة فى مواسم الحصاد والجنى ومقاومة الآفات، وبالتالى إرتفاع أسعار المحاصيل دون وجود سلع كافية تقابل الطلب عليها مما يؤدى إلى حرمان المدن من الإنتاج الريفى الذى كان يتدفق عليها فى الماضى وقد لايكفى الآن الإستهلاك الريفى المحلى.

وإن كان إنفتاح المجتمع الريفى على الحضر بسبب تغير ثقافة أبنائه النازحين وعوامل الإحتكاك الثقافى قد دفع المجتمع الريفى إلى الإهتمام بالتعليم وتوجيه الأبناء نحو الأعمال الحضرية بدلاً من الأعمال الريفية التقليدية وكذا تفضيل المهاجرين للزواج من البلدان التى إستقروا فيها الأمر الذى أدى إلى إرتفاع سن الزواج بالنسبة للبنات فى القرى التى يزيد فيها عدد المهاجرين الذكور(١).

ثانياً: ضعف المستوى الصحى:

نتيجة الفقر وإنخفاض مستوى المعيشة بالريف إضافة إلى إرتفاع نسبة الأمية والذى ساعد على إنخفاض مستوى الوعى الصحى بين الريفيين، وإنتشار الأمراض المتوطنة وأمراض سوء التغذية، والأهمال للمؤسسات المسئولة عن الجانب الصحى بالريف لفترات طويلة ... الخ. الأمر الذى ساعد على ظهور الأمراض وخاصة المتوطنة كمشكلة دائمة وخطيرة فى المجتمع الريفى[١، ٢].

ثالثاً: ضعف المستوى الثقافى:

إن إنخفاض مستوى المعيشة وجمود العلاقات الإنتاجية علاوة على ظروف الأهمال التاريخى للريف - فإن ذلك أدى إلى عدم الإهتمام بالتعليم من جانب الفلاح وكذا إهماله إقتناء الأجهزة التى تعمل على نمو الثقافة والوعى (كالراديو والـ T.V) لفترات طويلة، مما جعل حظ الفلاح من المعارف العامة ضئيلاً، وساعد على ثبات الإعتقاد بالقيم التقليدية والعزوف عن التغيير والخضوع لكثير من الفكر الخرافى وإهمال المستقبل والقناعة السلبية من جانب الفلاح[١، ٢].

رابعاً: ضعف مستوى الإنتاج:

بمقارنة إنتاج الفدان فقد أدى محصول من المحاصيل الزراعية المصرية بمثيلة فى الدول المتقدمة نجد ان إنتاجية الفلاح المصرى أقل وذلك لسبب العوامل الثلاثة السابقة علاوة على عدم قدرة الفلاح فى مصر على شراء واستعمال الآلات والأساليب الحديثة فى الزراعة، وإعتماده على الطرق التقليدية والجهد العضلى فى الإنتاج الزراعى، الأمر الذى ساعد على تزايد فجوة الغذاء واتجاه الدولة إلى الإستيراد من الخارج. الأمر الذى أدى كذلك إلى هبوط مستوى الفلاح المصرى فى كثير من الأحيان عن المستوى اللائق

فى حياته. ونخلص من ذلك إلى أن المجتمعات الريفية المحلية تواجه العديد من المشاكل الإجتماعية والإقتصادية - فى تفاعلها - والتى تقف عقبة فى سبيل تنفيذ برامج التنمية الريفية كذلك.

وعلى الرغم من وجود خصائص عامة تشترك فيها المجتمعات النامية، إلا أن هناك تبايناً فيما بينها وإختلافاً فى نوعية المشاكل التى تتعرض لها المجتمعات الريفية التقليدية بها. وبصفة عامة يمكن القول بأن مشاكل المجتمعات الريفية المحلية فى الدول النامية تتلخص فى الآتى:

(١) بالنسبة للظروف الإقتصادية:

- يعمل الجزء الأكبر من السكان فى قطاع الزراعة، الذى لا يستوعب كل هذا العدد الهائل من السكان مع عدم وجود فرص عمل بالقربة خارج هذا القطاع. وبالتالى توجد مشكلة البطالة المقنعة أو الجزئية بها.

- ضآلة وقلة رأس المال الفردى، وانخفاض مستويات المعيشة للكفاف، وعدم وجود مدخرات لدى الغالبية من السكان مع تركز هذه المدخرات على أصحاب الأراضى الزراعية والذين لا يوجهون هذه المدخرات فى الإستثمارات التجارية الصناعية الزراعية. كما ينفق الجزء الأكبر من الدخل فى الغذاء والاحتياجات الضرورية.

- كما تعانى القرى من عدم كفاءة وسائل المواصلات والنقل والمرافق والإسكان بصفة عامة.

- إضافة إلى نقص المهارات الزراعية، وإنخفاض المستوى الفنى للإنتاج وعدم توافر وسائل زيادته، وكذا إستنفاذ التربة لخواصها وعدم المحافظة على خصوبتها، وصغر حجم الحيازات الزراعية.

- عدم وجود مراكز التكوين المهنى والتدريب مع قصورها إن وجدت إلى جانب إنخفاض المستويات التكنولوجية.

(٢) بالنسبة للظروف الديموجرافية:

- ظهور الكثير من المشاكل الناتجة عن ارتفاع معدلات الخصوبة بين السكان، وبالتالى زيادة النمو السكانى المصاحب لإنخفاض الخصائص الكافية والرعاية والمستوى الصحى، مما يؤثر فى التركيب السكانى ومن ثم فى إنخفاض القوى المنتجة.

- إضافة إلى المشاكل المرتبطة بسوء التغذية وعدم الإهتمام بمستويات الصحة العامة وعدم كفاية خدماتها.

(٣) كما توجد مشاكل إجتماعية:

ترتبط بالعادات والتقاليد القديمة الموروثة التى تحدد سلوك الغالبية العظمى من السكان، وعدم الإهتمام بالمرأة، وصغر حجم الطبقة المتوسطة، واتجاه الأبناء للتعليم وترك الزراعة(١).

ومن أهم المشكلات التى ترتبط بالمجتمعات الريفية المحلية فى مصر:

(أ) المشاكل الزراعية والإنتاجية:

وتنحصر هذه المشاكل فى نظم الحيازة ومساحة الأرض، حيث نتج عن زيادة السكان صغر حجم الحيازة وتفتتها وبالتالى صعوبة تنظيم الأستغلال الزراعى، ونظام الدورة الزراعية، ومكافحة الآفات الزراعية. ويرتبط بهذه المشاكل أيضاً صعوبة إستخدام الوسائل والأدوات التكنولوجية، وإعتماد المزارعين على الوسائل التقليدية المستنفذة للجهد. والصعوبات التى تقف حائلاً دون التوسع فى ميكنة الزراعة كتفتيت الحيازة ووفرة الأيدى العاملة فى الزراعة وعدم توفر الفنيين لإدارة والآلات، وعدم توفر مجالات العمل غير الزراعى، وضعف القدرة المالية للفلاحين لحيازة هذه المعدات وضعف الأجهزة التعاونية لشراء وتشغيل هذه الآلات، بالإضافة إلى ضعف إنتاج العامل الزراعى.

(ب) المشاكل الأسرية والإستهلاكية والمعيشية:

وترتبط هذه المشاكل بالأسرة من حيث زيادة حجم الأسرة، الزواج المبكر، صعوبة توفير إحتياجاتها المتزايدة، كما يرتبط أيضاً بمشكلة الإستهلاك من حيث توفير المواد الغذائية الكافية لغالبية الأسر الريفية، حيث تتضح هذه المشكلة فى سوء التغذية وما يصاحبه من إنخفاض الكفاءة الإنتاجية.

وتتضح أيضاً هذه المشاكل فى إنخفاض المستوى المعيشى للأسر الريفية، وضآلة نصيب الفرد من الدخل القومى وزيادة نسبة الإعالة، وعدم توفر المسكن الصحى، وإنخفاض المستوى الصحى والتعليم للأسرة. وكذا فى نسب الوفيات، وإنتشار الأمراض المتوطنة، وعدم توافر المرافق العامة والمنافع الضرورية كالمياه النقية والمجارى والإضاءة الجيدة ..... إلخ.

وترتبط بهذه المشاكل الأسرية مشكلة البطالة الموسمية والمقنعة بالريف مع عدم وجود أو إمكانية التحول والتدريب والتكوين المهنى التى يمكن أن تؤهل للإنتقال إلى أعمال أخرى غير زراعية.

(جـ) مشاكل ترتبط بالحكم المحلى والخدمات والهيئات:

وتظهر هذه المشاكل عند محاولة إختيار قيادات ريفية ممثلة لكل فئات المجتمع لتكوين المجالس القروية على أسس سليمة كى يتسنى لها القيام بدور فعال فى برامج التنمية المحلية.

وتتضح أيضاً هذه المشاكل فى ضعف الخدمات التعاونية من حيث عمليات التسويق التعاونى والهيئات التدريبية وعدم توفر المبانى لها، وعدم ملائمة المناهج الدراسية للظروف البيئية.

وكذا قصور الخدمات الصحية والعلاجية والوقائية، ونقص الهيئات والمؤسسات الأهلية كالأندية الريفية وجمعيات تنمية المجتمع ... الخ من

الخدمات والمرافق الهامة لمجتمع القرية.

وبذلك فإن المشكلات التى تواجهها المجتمعات الريفية المصرية تنحصر فى مشاكل إجتماعية وإقتصادية عديدة شأنها فى ذلك شأن كثير من المجتمعات النامية، وإن كانت تختلف من حيث النوعية وحدة المشكلات ومدى شيوعها من مجتمع لآخر[1]. فقد أضعفت الهجرة من شعور ونضوج مفهوم الطبقة عند العمال كما أن العامل العائد أصبح يرفق بعد العودة العمل لدى الغير، ويفضل أن يؤسس متجراً يديره يترتب عليه العوده إلى مؤسسات العمل الصغيرة والتى لا تستطيع أن تواكب التغير التكنولوجى الضخم.

وهكذا نقول أن الهجرة من بلد الذهب الأبيض إلى بلد أن الذهب الأسود غيرت من الأوضاع الاقتصادية، فالتحويلات النقدية لم توجه إلى الاستثمار بل إلى الاستهلاك، ولم تكن هذه التحويلات ركيزة عقلانية للسياسة الاقتصادية. كما عصفت الرياح ببعض العلاقات الأسرية، وضعف الشعور بالإنتماء إلى الطبقة العاملة.

د- «مشكلة الفقر»

الفقر فى مصر من أهم المشكلات الإجتماعية المسلمه والتى تتطلب من علماء الإجتماع المساهمة فى معرفة أسباب وجود هنا، وتقديم السياسة الإجتماعية والخطط التى تمكن من القضاء عليها. والحق أن الفقر ليس مشكلة مصر وحدها. بل يكاد يكون ظاهرة مشتركة فى البلدان النامية التى تتصف بهبوط مستوى دخل الفرد، ورداءه المسكن وسوء التغذية وإنتشار الأميه وزيادة نسبتها.

(١) أ.د محمد الفاروق محمد حموده، مرجع سابق «تنمية المجتمعات المحلية»، ص (٢٣-٣١).

(٢) أ.د. محمد عبد الفتاح محمد، الخدمة الاجتماعية فى مجال تنمية المجتمع المحلى «أسس نظرية ونماذج تطبيقيه»، الاسكندرية، مطبعة سامى، ١٩٩٤م، ص ٦٣ - ٧٤.

ويعد إنخفاض الدخل القومى عامة ودخل الفرد خاصة فى مصر مشكلة إجتماعية وإقتصادية تشغل إهتمام الإجتماعيين والإقتصاديين والمشرعين، ويعرف رجال الاقتصاد دخل كل فرد بأنه أقصى قيمة يمكن للفرد فى أى مجتمع أن يستهلكها خلال فترة زمنية معينة، ويظل مع ذلك يتوقع أنه لن يكون أكثر غنى ولا أشد فقراً فى نهاية هذه الفترة أى أنه لا يتوقع المحافظة على توفير إحتياجاته. ويتفق الاقتصاديون عامة على انخفاض الدخل فى الدول النامية فى آسيا وأفريقيا. ويرجع ذلك فى اعتقادهم إلى ان هذه البلدان لم تأخذ بأساليب التقدم المادى إلا مؤخراً. فدخل الفرد فى الميلايو ٥٥ دولار سنوياً. وفى ساحل العاجل ٥٠ دولار سنوياً.

ويعتبر الاقتصاديون مصر بلدا متخلفا ويتمثل ذلك فى أن قوة الانتاج ليست قوية وليست شاملة لكى تغطى كل الاستجابات والمطالب. بل أن معدلات الاستهلاك تزيد عن معدلات الإنتاج بمقدار ٥٠٪ كما يقول وزير التخطيط المصرى. وبذل يمكن أن نقول أن مصر تعانى من أنخفاض الدخل وأن أغلب أفرادها يعيشون فى مستوى الفقر ذلك لأن الدخل باعتباره المؤشر الحقيقى الأساسى للطلب المستمر على المصادر المادية والقدرة على شراء سلع وخدمات جديدة يعد منخفضاً بالنسبة لبلدان أخرى مثل بلدان غرب أوريا وآسيا وحوض البحر الأبيض المتوسط.

ويرى بعض الاقتصاديين أن الأسرة التى تتكون من أربعة أفراد فى الولايات المتحدة ويبلغ دخلها ٣,٠٠٠ دولار سنوياً تعد أسرة فقيرة، وبذا يرى هؤلاء أن الدخل هو أساس تحديد الفقر وتحديد المستوى الأدنى لحياة الإنسان، ويتفق هؤلاء الاقتصاديون على ان انخفاض الدخل والوصول إلى حافة الفقر، تعبير عن عدم وجود المال اللازم لتحقيق مستوى لائ من الحياة المعيشية وتوفير الضروريات الأساسية للأسرة.

ويقول الامريكى هربرت همفرى. انه إذا اتفقت الأسرة الأمريكية ٦٥ سنتاً يومياً فانها تنفق ١٠٠٠ دولار سنوياً على الطعام. فماذا عن إيجار المسكن والملبس والتعليم والمواصلات والترفيه والعلاج الطبى. وبالمثل فاننا نقول إذا صرفت أسرة مكونة من زوجين وأربعة أولاد يومياً على شراء الخبز خمسة وأربعون قرشاً فإنها تنفق شهرياً على شراء الخبز وحده عشر جنيهات و ٣٥٠ قرشاً بالإضافة إلى إيجار المسكن وأسعار الطعام الذى يضم الخضر والحبوب. ولن نقول الأسماك واللحوم ومنتجات الألبان والفاكهة. فالسؤال كم تنفق الأسرة المتوسطة الحال فى مجتمعنا على الطعام وحده بجانب المسكن مع ارتفاع الأسعار بمعدل يزيد عن الضعف فى الفترة من ٦٩ – الآن مع بقاء الأجور والمرتبات شبه ثابته تقريباً خلال تلك الفترة وإذا ما أضفنا نفقات العلاج والمواصلات والملابس فكم تنفق الأسرة المتوسطة الدخل على مدار السنة.

ويمكن لنا ان نقول أن تعريف الفقر أمر نسبى وموضع خلاف بين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وهناك من يعرف الفقراء بانهم أولئك الناس الذين لا يحافظون على مستويات الحياة اللائقة بهم فى المجتمع الذين يعيشون فيه وهم أولئك الذين تعجز مواردها الاقتصادية عن توفير الغذاء الضرورى والكساء اللازم والمنزل الصحى والعلاج الطبى. أى هم أولئك الذين تعجزا إمكانياتهم المادية عن إشباع حاجاتهم الأساسية.

ويرى صموئيل منتشر ان الفقر يعنى العجز المادى فى ضوء الامكانيات المتاحة للدولة وأيضاً يدل على العجز عن تحقيق الرفاهية الاقتصادية والإجتماعية للمجتمع كله.

والاشخاص المحتاجون فى الدول المتخلفة هم هؤلاء الذين لاتيسر لهم

وسائل المعيشة وفق المستوى السائد الذى يعيش فيه أغلبية أعضاء المجتمع، أو أعضاء المدينة فى ظروف وقيتة. اما فى الدول الغنية فيقصد بالمحتاجين هؤلاء الناى الذين تعجز دخولهم عن توفير جميع الاحتياجات والمطالب والتى تزداد دائماً بازدياد الدخول.

ويؤكد صموئيل منتشر ان معايير الفقر تؤكد عدم الكفاءة الاقتصادية كأطار مرجعى للفقر. ولذا نعنى الفقر فى الدول المتخلفة يختلف عن معناه فى الدول الغنية، كما أن الحرمان والفقر فى الدول المتقدمة قد يؤدى إلى التغيرات الإجتماعية. وترجع خطورة الفقر إلى أنه يؤدى إلى حرمان أفراد كثيرين من الرفاهية الاقتصادية بل قد يؤدى حالة الفقر إلى حرمان البعض من توفر الحد الأدنى الضرورى للإعاشة.

أما تونسد فيرى أن الفقر يعنى وجود عدد من الأسر التى تعجز مواردها عن تحقيق الحد الأدنى الضرورى لتحقيق الحاجات الفيزيقية الضرورية مثل الطعام والغذاء والطاقة. بل وتعجز أيضاً عن تحقيق تكاليف شرائها. ويرى هذا الباحث أن أبعاد الفقر ثلاثة.

١- مستويات الدخل.

٢- توزيع الانفاق.

٣- الأولاد الذين دون سن السادسة عشر. ويعيشون دون الحد الأدنى للحياة.

وغالباً ما يكون رب الأسرة الفقيرة مريضاً أو عاطلاً أو مسناً ويعيشون فى بيئة لا توفر له الضمان والتأمين الإجتماعى. كما ينتشر الفقر بين الأسر التى تعول عدداً كبيراً من الأولاد. ولايكفى دخل الأب فيها عن اعالتهم.

ويقول تونسد إن قياس الفقر على أساس إنخفاض مستوى المعيشة مفهوم مضلل، ويفتقد الموضوعية علمية فمفهوم الفقر ليس ثابتاً وليس حالة مطلقة

ولكنه تعبير عن الحرمان النسبى الذى يعانى منه افراد مجتمع معين الذى نشأ نتيجة التغير الإجتماعى ذلك الحرمان الذى يشعر به الأفراد نتيجة ظهور التزامات جديدة وحاجات جديدة ترتبت على التغير. ولكن تعجز مواردهم فى الوصول إليها.

ولكن من السهم أن نعى أننا عندما نقيس الفقر فاننا نعى تماماً ان الاعتماد على مقياس واحد لقياس الفقر أمر مرفوض. ولكن هناك معايير كثيرة لقياس الفقر. فهناك الذين يعانون من إنخفاض الدخول وفئة ثانية تعانى من الحرمان النسبى وفئة ثالثة كما يقول رونترى تعيش فى مستوى أقل من مستوى متوسط الدخل. وقد قسم الفقر إلى نوعين:

١- الفقر الأولى: وهم الذين لاتفى دخولهم لتحقيق مطالب الحياة.

٢- والفقر الثانوى: وهم الذين تكفى مواردهم على اشباع الحاجات الضرورية.

ويرى تونسد ان مشكلة قياس الفقر تتركز حول قضيتين أساسيتين:

١- تحديد اطار نظرى واضح للفقر.

٢- استخدام أدوات صادقة وميكنة لجمع وتنظيم معلومات مناسبة عن الفقر.

واذا ما تساءلنا هل الفقير ومن يقل دخله عن متوسط دخل المجتمع، فاننا نجد من يجيب أن الفقر عامل مستقل عن الدخل. وهذا الاعتراض مشيب. ولذا فان طريقة المعيشة وطريقة التغذية. وهل الطعام الذى يتناولونه لا قيمة غذائية له، ام له قيمة صحية. كما ان تحديد الفقر على أساس الدخل وحده أمر مرفوض. نتيجة لتباين الاسعار من منطقة لأخرى، واختلاف عدد الأسرة وأيضاً تباين الأعمار. ولذا فان تحديد الدخل المطلوب لشراء الأطعمه أمر محفوف بالمخاطر دائماً.

ولذا يمكن أن نقول أن قضية الفقر ترتبط بقضايا هامة هى:

١- المساواة ٢- الرخاء ٣- الاعاشة

هل لهؤلاء الفقراء ثقافة خاصة بهم كما يقول أوسكار لويس. تعطى لهم ذاتية خاصة، ومركز معين، أى هل لهؤلاء الفقراء طريقة الحياة الخاصة بهم والتى تتوارث من جيل إلى جيل. يقول أوسكار لويس: آن الفقر فى الدول الحديثة ليس فقط حالة من الحرمان المادى، أو التفكك أو افتقاد شئ معين، ولكن الفقر يعنى شيئاً إيجابياً، للأبناء ويبرز عقلانيا. كما أنه له حيلة الدفاعية، لا يستطيع الفقر أن يعيش بدونها وبايجاز فالفقر طريقة حياة مستقرة استقرارا دائماً وملحوظا. وينتقل الفقر من جيل لآخر. كما آن الثقافة للفقر نماذجها الخاصة ونتائجها الإجتماعية والنفسية على الأعضاء. والفقر عامل ديناميكى يؤثر على مشاركة الأفراد فى الثقة الكلية، كما أنه يعبر عن ثقافة خاصة لمن يعانون منه.

ولاتنسب ثقافة الفقر إلى المجتمعات البدائية، وليست مرادفة لطبقة العمال أو الفلاحين، فهذه الطبقات يتمايز مستواها ومركزها الاقتصادى فى بلدان العالم المختلفة فالعمال فى الولايات المتحدة مثلا يعيشون فى مكانة الصفوة فى بعض البلدان الافريقية والاسيوية. بل يرى البعض أن مساكن الفقراء فى المناطق المتخلفة فى بعض البلدان الامريكية تضاهى بعض مساكن حى جاردن سيتى القاهرة. ولكن يقصد عادة بثقافة الفقر هؤلاء الذين يعيشون فى قاع المجتمع، ويعانون أشد المعاناة فى حياتهم الاقتصادية والإجتماعية. فهم قد يكونون فقر العمال، أو الفقر الفلاحين أو يكونون مجموعة غير متجانسة من الباعة المتجولين والإداريين.

ويسكن الفقراء عادة فى مناطق متخلفة فى مساكن مشيدة من الصفيح أو جذوع الشجر والنخل، أو الأكواخ المبنية من الطين، وعادة ما يتكون

السكن من غرفة واحدة يعيش فيها جميع أفراد الأسرة. وأحياناً ما تكون هذه المناطق المتخلفة فى قلب المدينة أو فى الأطراف.

يد أن حياة الفقراء عادة ليست متبلدة الحواس، وأن تميزت بالعنف والمعاناة والحرمان، وأحياناً بالفساد الخلقى. كما تكشف الدراسات أيضاً عن نزعة هؤلاء إلى المرح وشدة المشاعر الانسانية والدفء الانسانى المتبادل بينهم. كما ان بينهم من يناضل من أجل حياة أفضل. كما يتميز البعض منهم برغبة الاخرين فى مشاركتهم فى القليل الذى يملكونه.

كما تتميز المناطق التى يعيش فيها الفقراء بالازدحام والعنف والايذاء البدنى للأولاد وكثرة تداول الاشياء الممنوعة، والا أن اهم ما يحدد ثقافة الفقراء هم ارتباطهم القوى بالحاضر وعدم الاهتمام بالتخطيط لمستقبل. فهم يعيشون حياة فردية تماماً يستسلمون فيها للافدار تعبث بهم كما تشاء كما تخلو حياتهم من كل مظهر من مظاهر الحياة الديمقراطية، بل ان اهم ما يغلب عليهم هو استعدادهم القوى لتقبل الديكتاتورية والإيمان وارتفاع مكانة الذكر عن الانثى.

كذلك تتميز المناطق التى يسكنها الفقراء، بارتفاع معدل الوفيات وارتفاع معدلات الافراد الذين فى الفئة العمرية الصغيرة. وانتشار ونقص الخدمات العلاجية وزيادة عدد العاطلين والمسنين وقلة مظاهر الرفاهية واشتغالهم فى المهن الحقيرة، وقلة المدخرات وانخفاض الأجور وأنتشار ظاهرة تشغيل الصغار وزيادة الديون، وشراء الملابس المستعملة.

ويؤكد أوسكار لويس فى كتابه فيبدأ أن طريقة الحياة والقيم وأنماط لسلوك تمثل جوانب مميزة للنسق الاجتماعى. وان أفراد الطبقات الدنيا يؤكدون عادة فى سلوكهم الانحراف فن الاهداف الثقافية والقيم بدلا من تأكيد الأهداف التنظيمية. ويرى والترميلر ان الثقافة الخاصة بالطبقات

الفقيرة تكونت منذ قرون بعيدة وأنها ثقافة متكاملة بذاتها.

ونحن عندما ندرس الفقر كباحثين إجتماعيين، نجد ان ما يهمنا بجانب الحرمان المادى وهو طبيعة العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الفقراء. والمعوقات النفسية التى تحول بين الفقراء وبين التقدم، وأسباب افتقاد هؤلاء للمهارات وأسباب فتورهم من المجتمع الأكبر. ووقوفهم موقف اللامبالاة من الثقافة. والبحث عما اذا كان هؤلاء الفقراء كما يدعى البعض يتوافقون مع ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية. ويسلمون بها تسليما دون ثورة أو تمرد، أو حتى ابداء الرفض للواقع التى يعايشونه وهل يرضى الفقراء بحالتهم.

كذلك نتساءل هل يمكن القضاء على الفقر، بتجديد الوسائل التنظيمية وتنمية الأهداف الثقافية، لاجدال ان الإجابة على ذلك الأسئلة حتما تكون بالإيجاب، ولكن بعد احداث تغيرات جذرية، تدعم الجديد وتستبدل بالقديم وسائل تنظيمية جديدة الادراك الأهداف الثقافية الجديدة.

وثمة دراسة أجريت على منطقة عشش محفوظ فى مدينة المنيا وعشش محفوظ منطقة مختلفة بالمشكلات مثل جميع المناطق المتخلفة فى العالم. وتعكس منطقة عشش محفوظ مشكلات المجتمع الحضرى الذى يعانى من التفاوت الطبقي. وسوء توزيع الدخل وسوء استغلال الموارد الاقتصادية وعجز النظام الاقتصادى عن توفير المطالب الأساسية لأفراده، وعدم اندماج أعضاء هذه المجتمعات المتخلفة فى نظام الانتاج الحديث فسكان هذه المنطقة، وان كانوا يعيشون فى المدينة فهم اما عاطلون واما يمارسون لحرف يدوية، أو يعملون أعمالا بسيطة أخذه فى الاندثار، أو يقومون بأعمال لا تحتل إلى مهارة تستدر العطف والرثاء لقلة دخلها وتموضع اصابها فى مراكز إجتماعية لا تخطئ بالهيبة والاحترام من أفراد المجتمع.

وهؤلاء الفقراء لا تتاح لهم طريقة الحياة الكريمة التى يتمتع بها

كثيرون فى المجتمع فهم اميون يحصلون على دخول ضئيلة، ولا يرجع ذلك لانهم كسالى متواكلون، بقدر ما يرجع إلى قلة الدخل وإلى ندرة فرص العمل وعدم اقامة مشروعات انتاجية. وهم يعيشون فى مساكن سيئة ضيقة، مكتظة بالأفراد تنعدم فيها ضروريات الحياة اللازمة.

وسكان هذه المنطقة لم يتزحوا إلى المدينة من أعماق الريف، ولكنهم قدموا إلى المدينة من أماكن شبه حضرية، سعيا وراء العمل، وهم يعانون من الحرمان المادى – بسبب عدم الكفاءة الاقتصادية، وقلة الموارد الاقتصادية المستغلة.

ولكن هل لهؤلاء الفقراء ثقافة خاصة بهم يتوارثونها جيلا بعد جيل، تجعل منهم جماعة مغلقة، تحتل مراكز أدنى من غيرها فى المجتمع الكبير، وتفصل بينهم وبين الثقافة العامة لهذا المجتمع وتحدد لهم طريقة للحياة وتعزلهم عن غيرهم وتحدوا بوم إلى رفض التجديد وعدم الرغبة فى تغيير الظروف الإجتماعية.

أن الحرمان المادى الذى يعانى منه معظم الفقراء لا يقودنا إلى الاندفاع إلى القول بأن لهؤلاء الفقراء قيمهم الخاصة، وأسلوب الحياة المميز لهم المتوارث منذ قرون سحيقة، والذى يفصلهم عن الثقافة الكلية فى المجتمع. فهم أميون يعزفون عن الحاق أولادهم بالمدارس. ولكن الأمية ليست سمة ثقافية أساسية عند هؤلاء الناس فهم يرفضون التعليم، رغم اتاحة الفرصة لهم لعجزهم المادى، ورغبة فى الحاق أولادهم بأعمال يحصلون منها على قروض معدودة أو مقابل الطعام والشراب. وهم وان كانوا سلبيين ومنعزلين وينقصهم الطموح، ويفرقون بين أبنائهم وبناتهم، فتلك السمات لا تميز وحدهم، فأهل الريف فى مصر، أيضاً يتميزون بالامبالاة، والتواضع، والتمييز بين الأبن والأبنة وقد تكشف لنا أن قيم هؤلاء ليست بالقيم المتوارثة منذ أجيال

بعيدة، اذ تبين أن بعض هؤلاء الفقراء توحدوا بالقيم الجديدة فى المجتمع، فقبلوا فكرة تنظيم الأسرة ونفروا من تعدد الزوجات واقتصروا على زوجة واحدة، وآمنوا بالحراك الإجتماعى للأبناء والمساواة بين الأبن والأبنة.

وقد أظهرت البيانات أزدواج اتجاهات بعض هؤلاء الفقراء ازاء تنظيم الأسرة والتطلعات الوالدية نحو مستقبل الأولاد، فالاتجاهات الوالدية ليست متماثلة بل متنافرة فهناك الأب العاجز عن تحديد موقفه من مستقبل ابنه لعجزه المادى. وهناك الأب الذى يشقى ويكد مقابل ان يجتاز ابنه مراحل التعليم، وهناك الزوج أو الزوجة الذى يقبل مبدأ تنظيم الأسرة ولكنه لا يمارس تنظيم الأسرة. وتلك الظاهرة لا تميز الفقراء وحدهم فى مدينة المنيا، فهذه الظاهرة موجودة فى كل المجتمعات المتغيرة. وقد تبين التباين القيم حتى عند أطفال مدينة الاسكندرية، وتوحد هؤلاء بقيم متشابهات غير محكمات.

الفصل السادس
مشكلة الفقر

- التعريف بالمشكلة.
- الفقر كمشكلة اجتماعية.
- دراسة ميدانية فى بعض المناطق بمدينة طنطا.

ولكن السؤال الذى يفرض نفسه فى المجتمعات المتخلفة هو، هل تؤدى جهود التنمية والتغيير إلى التغلب على مشكلة الفقر والتخفيف من حدتها وآثارها، أم أن كل من يولد فقيرا يعيش ويموت فقيرا، واذا كان الجواب على السؤال الثانى بالإيجاب، فهل للفقراء خصائص مميزة لهم، لاتتغير أبداً، وهل لهم طريقة حياة خاصة بهم، تجهض عائد كل جهود التنمية والتغيير من أجل حياة أفضل لهم، بمعنى هل هناك ثقافة للفقر تحدد طريقة حياتهم وأسلوب تفكيرهم تتوارث من جيل إلى جيل وتمنع جهود التغيير؟ وهل هم عاجزون تماما عن أخذ مبادرة التحسين؟ وهل يكرر الأبناء طريقة حياة والديهم، والتبزيرات العقلانية والحيل الدفاعية التى ينفردون بها عن غيرهم، والتى تعتبر مميزة لهم؟ وهل طريقة الحياة هذه راسخة مستقرة ولا تتغير أبداً وتنتقل من جيل إلى جيل؟ كما يردد بذلك كثير من الانثروبولوجيين وعلماء الإجتماع فى الغرب.

ونقصد بالفقراء هؤلاء الذين يعيشون فى مستوى منخفض ويعجزون عن اشباع حاجاتهم الأساسية، ونحن لانعرف كم عدد الفقراء فى مجتمعنا. فالبيانات الاحصائية ليست كافية، ومقاييس تحديد الفقر وتعريف الفقراء لم يتفق عليها، ولكننا نهتم بهم لكونهم يعيشون بيننا والتزاماً منا بقضايا مجتمعنا، والتى تفرض علينا الاهتمام بالفقراء وعدم تجاهلهم. فهم يتعاملون معنا ونشعر بمعاناتهم ونواجههم يوميا ابتداء من صبى الكواء وصبى السباك ومطاردة بائع اليانصيب لنا وانتهاء بمساكن الفقراء التى نمر بها يومياً فى طريقنا إلى عملنا. ولذا فنحن ندرسهم لفهم الأسباب الحقيقية وراء تردى مستواهم.

ولقد انقسم العلماء فى تفسير الفقر وسلوك الفقراء إلى اتجاهات

مختلفة فريق يرجع الفقر إلى عجز دخول هؤلاء عن اشباع الحاجات والمطالب التى تتزايد عاما بعد عام، وعدم قدرتهم على ان يعيشوا معيشة لائقة وهذا التعريف الاقتصادى يتمركز حول الظروف الخارجية، كما تتمثل فى المعاملات الاقتصادية التى تؤثر على تشكيل سلوك الفقراء والتى تحرمهم من شراء العناصر الاستهلاكية والحصول على الخدمات الإجتماعية والإنتاجية. ويرى هذا الفريق ان ازدياد الطلب على السلع والخدمات هو مقياس القضاء على الفقر.

والفريق الثانى يرى ان سلوك الفقراء محصلة الظروف والضغوط البنائية فى المواقف المختلفة، وان البناء الإجتماعى الكبير هو الذى يحدد الظروف التى يعيش فيها الفقراء حيث يلعب غير الفقراء دوراً قياديا فى توزيع الثروة والقوة والخدمات لصالحهم.

والفريق الثالث يركز حول الاتجاهات الداخلية وانماط السلوك التى يؤديها الشخص الفقير، وانصار هذا الفريق يهتمون بالبحث عن أسباب الفقر فى طباع الشخص الفقير وخلقه واتجاهاته، ويسمون الفقراء بالتبلد والفساد الخلقى، ومن الخصائص الأخرى التى يسقطها هذا الفريق على الفقراء، الإيمان بالعجز عن تغيير البيئة، والإيمان بأن خصائص حياتهم شكلتها قوى خارجية لايمكن السيطرة عليها، والاحساس بالدونية ازاء الذين يسيطرون على المجتمع، واستحالة التخطيط وتقبل الاشياء كما هى، والعجز عن اتخاذ قرارات مصيرية، والعجز عن تحديد خطط عقلانية. ويرى هذا الفريق أن الفقر يضفى على هؤلاء الفقراء طابعاً مميزاً تخلده عملية التنشئة الوالدية.

ان القول بوجود ثقافة خاصة للفقراء يكشف عن التناقض المنطقى بين القول بوجود ثقافة عامة للمجتمع كله، وهى نسق فى بناء عام يتغير باستمرار والقول بوجود ثقافة جزئية خالدة خاصة بالفقراء لاتقبل التغير،

وتحدد هذه الثقافة الجزئية مجموعة جاهزة من الحلول لكل المشكلات الانسانية التى تواجه الفقراء، كما تستخدم كوظائف توافقية هامة لمواجهة الضغوط التنظيمية.

وبالمثل فالقول بوجود ثقافة خاصة بالفقراء قول تعوزه الدقة العلمية لأن الفقراء جزء من المجتمع، يشاركون الكل فى نسق الافكار والقيم، ويتأثرون بالتغيرات الإجتماعية والثقافية التى تعم المجتمع والتى تنعكس على سلوكهم وأفكارهم. ولذا تهدم نظرية ثقافة الفقر من أساسها باعتبار أن الفقراء يشاركون فى نسق القيم المتغير مع باقى أفراد المجتمع، ولاينعزلون عنهم.

إن مفهوم الفقر مفهوم نسبى، لذا لايصح ولايجوز من الناحية الموضوعية أن نعمم آراء ونتائج دراسات أجريت فى مجتمعات تختلف عنا فى نظامها الاقتصادى وتقاليدها ودينها وظروفها التاريخية وأوضاعها السياسية.

ولقد استقرأنا من معايشة بعض أنماط من الفقراء ان هناك تباينا واضحا بين الكبار والشبان ازاء مشكلات مجتمعهم وان هناك ثنائية فى أساليب التفكير والحلول التى تقترح لهذه المشكلات، وهناك ازدواجية فى الاتجاهات ازاء التعليم وتنظيم الأسرة والعمل والادخار. ونحن لانستطيع أن نصفهم جميعاً بالعجز والقصور وعدم القدرة والاستسلام للواقع وعدم محاولة التغلب على الظروف التى تحيط بهم.

ولقد بينت لنا المعايشة أن الفقراء انماط، وليس الفقير هو من يعيش فى قاع المجتمع ويعمل عملا يثير الاشمئزاز والاحتقار فقد ظهر لنا نمط جديد من الفقراء هو نمط الموظف المحدود الدخل الذى يعانى من الظروف التى تحيط به لعجزه عن توفير مطالب اسرته.

وهم يعيشون الحاضر فى أشخاصهم ويسعون لجمع المال لتغيير طريقة

حياتهم، كما يؤمنون بالتغيير فى شخص أولادهم، فهم يخططون للمستقبل من خلال تعليم الأبناء، وتحسين مستواهم التعليمى الذى يؤدى إلى تحسين المكانة المهنية للأبناء.

ولانستطيع أن نساير أنصار ثقافة الفقر ونقول ان كل الفقراء بالكفر عاجزون عن مواجهة مطالب الحياة وانهم ليسوا مؤهلين لأخذ مبادرة التحسين. فثمة مظاهر عديدة تدل على عدم الاستسلام للواقع منها: الوعى بالتفاوت الطبقى بالمجتمع، وهو ليسوا متبلدى الحواس، كما يصفهم أوسكار لويس، لأنهم يعون بالأحداث التى تحدث حولهم على المستوى المحلى والمستوى القومى والمستوى العالمى، كما يعون بإستغلال أصحاب العمل والتجار لهم، والتطلع إلى تجنيب الأبناء مما عاناه الآباء، ويتأكد ذلك فى الاهتمام بتعليمهم وان تباينت النظرة من تعليم الابن والابنة، والحراك المهنى وسعى الابناء إلى العمل فى مهن تخالف مهن الاباء، والحراك التعليمى، فلم يعد الأبناء يرثون أمية الوالدين، والمنطقة مملوءة بحالات لأباء أميين حصل أولادهم على مؤهلات عالية، والذين تركوا المنطقة إلى مناطق أخرى. والحراك الاقتصادى نتيجة زيادة الدخل وتحول بعض الأجراء إلى أصحاب عمل، والسعى إلى تحسين الخدمات والمرافق بالمساهمة المالية، والسعى إلى الاشتراك فى التأمينات الإجتماعية، وتقبل الأفكار الجديدة مثل تنظيم الأسرة وتوظيف الابنة وتحويل وظيفة المسجد من مكان للعبادة إلى مركز لتقديم الخدمات، الاقبال على شراء السلع والكماليات وخاصة الراديو والتليفزيون والادوات المنزلية ولو بالأجل، والشكوى من الأوضاع القائمة وهى صورة من صور رفض الواقع والتبرم به، تفند انهم متبلدون وانهم مستسلمون لايتذمرون. وتعكس الثورة المكبوتة عند بعضهم، والإيمان بالطب وزيادة استهلاك الدواء، والسعى إلى الهجرة لتغيير الأوضاع.

ومن مظاهر التحسين والتغير ان المال أصبح قيمة عليا، الكل يسعى إلى

المال، ولكن السوق يمتص كل مايجمعونه، ويدخرونه لتغيير أوضاعهم، من حولهم إلى طبقة تؤمن بالاستهلاك، لتعوض سنوات الحرمان، وهم يبررون هذا السلوك بأنهم يريدون «ان يعيشوا كما يعيش الناس».

ولكن هناك خصائص لاتميزهم وحدهم مثل الاتكالية، فتلك سمة تخص المصريين. وترتبط بعقيدتهم الدينية، هناك تصرفات لاتعود إلى خلقهم وطباعهم مثل الفشل أو التسرب من المدرسة، فالفشل الدراسى لايرجع إلى انخفاض ذكائهم ولايرجع إلى قيم الفقراء، بل إلى قصور نظام التعليم نفسه، ونوعية المدرس الذى يعلم أبناء ساكنى المناطق المتخلفة، ورغم محاولات اجهاض ثمار مجانية التعليم، فان ابناء المناطق المتخلفة يتفوقون على الظروف المحيطة بهم، وعلى ظروف المسكن الذى يخلو من اماكن مخصصة لاستذكار الدروس، فهم فد يستذكرون دروسهم فى المسجد أو يخرجون إلى اطراف الكفر لمراجعة دروسهم فى الخلاء، أو يسهرون الليل بجوار مصباح خافت. وأكم نجح من هؤلاء من ثابر حتى وصل إلى أعلى المكانات. فالطبقة الفقيرة، فى مجتمعنا ليست طبقة مغلقة على أفرادها.

وقد كشفت لنا الدراسة أن كثرة منهم تؤمن بالمشاركة فى حل مشكلات الكفر، فهم لا يفتقدون الفاعلية المؤثرة ولا الرغبة فى المساهمة مع الآخرين فى تذليل العقبات الخاصة والعامة. وابسط صور المشاركة هى المشاركة فى جمع المال، رغم حاجتهم اليه «قليل القليل يجمع». ولقد ساهموا فى جمع أموالاً عمرت بعض المساجد دون قسر أو اكراه، وهم يؤمنون بأن مشكلاتهم لن تحلها الجهود العشوائية الفردية، بل يتطلب الأمر تنسيق التعاون بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية من أجل تحسين المرافق والخدمات بالكفر. فالواقع المتردى أكبر من جهود أفراد. الا ان هناك فئة لا تؤمن بالقدرة على التغيير الا اذا حدث هذا التغيير من قوة عليا. ومن النماذج المشرفة للمشاركة وعدم السلبية، جهود البعض فى العمل السياسى

وحل بعض مشكلات الحى، وهذه الجهود التى بذلت من خلال المشاركة فى العمل السياسى لخدمة الكفر تطرح تساؤلات عن الدور الذى يمكن ان يقوم به المتعلمون من أبناء هذه المناطق، وعن نوعية القيادات التى يمكن ان تفرخها هذه المناطق، وهل أفضل القيادات فى الاحياء المتخلفة هى التى تنشأ بها ام الغريبة عن الحى ومشكلاته والتى تصل إلى مكانة القيادة بقوة المال والاعلام؟ اذ ان هناك شعورا قويا بأن من يختارونهم كثيرا ماينسلخوا عنهم، ولماذا لا يلتزم أبناء الكفر الذى يتحركون مهنيا واجتماعيا و تعليميا بالكفر الذين نشأوا به؟، ولماذا يستحون من الاعتراف بالانتماء إلى الكفر.

كذلك يشكو سكان الكفر من نقص حاجاتهم من السلع وسوء الخدمات وتدهور المرافق، فهل يرجع ذلك إلى نقص امكانياتهم أم إلى الثقافة الخاصة بهم ان السمات الثقافية السائدة بينهم لاتفسر العجز المالى لهؤلاء، ولا تبرر سوء الخدمات ونقص المرافق، فهل يرجع ذلك إلى سوء توزيع الثروة وعدم عدالة توزيع الخدمات، اذ ان الاحياء الراقية التى يسكنها من يملكون قوة المال وقوة السلطة هى التى تحصل على أفضل الخدمات بينما يحرم الآخرون منها.

وقد بينت لنا الدراسة رفض مظاهر التخلف والرغبة فى التحسين ولكنهم يختلفون فى أفضل الوسائل لبلوغ مستوى حياة أفضل، هل التحسين يبدأ بالتكالب على جمع المال الذى ييسر وسائل الحصول على مافى السوق من منتجات ويوفر الحصول على الخدمات وتوصيل المرافق أم يبدأ التغيير بالتطلع إلى تعليم الأبناء وتوفير الخدمات الطبية بالحى، أو تحسين المسكن أم تغيير العمل أم ترك الوطن والعمل بالبلاد الآخرى أم التحول من عامل أجير إلى صاحب ورشة صغيرة ذات الطابع التقليدى المألوف؟ وهل يمكن ان تحقق هذه الورشة الصغيرة تنمية اقتصادية فى عصر الإنتاج الضخم، ان عدم الاتفاق على طريقة التغيير يعنى عدم تكامل الثقافة الخاصة لهؤلاء حول

مجموعة من السمات، وعدم التماسك الوظيفى للحياة الثقافية الخاصة بهؤلاء الناس، فأهل الكفر يفتقدون الصيغ الثقافية الواضحة التى تحدد طريقة حياتهم، مما يفند وجود ثقافة خاصة بهم تميزهم عن غيرهم.

وثمة تساؤلات أخرى اثارتها المعايشة اليومية لهؤلاء، اهمها عن أهمية الاتصال فى تغيير حياة الفقراء وآرائهم وسلوكهم سواء الاتصال المباشر وغير المباشر وعن طبيعة الدور الذى يمكن ان يلعبه الراديو والتليفزيون من خلال الروايات التمثيلية والبرامج الدينية فى بث القيم الجديدة والتى تدفع بعملية التنمية.

وقد كشفت لنا المشاهدة ان العمال الحرفيين والفنيين وأصحاب الورش يتحصلون على مال وفير نسبيا، مما غير فى أنماط استهلاك هؤلاء الأفراد وحولهم إلى الاستهلاك المظهرى، فهل يرجع ذلك إلى ما يؤمنون به من قيم تواكلية أم إلى الرغبة فى تعويض سنوات الحرمان.

والحكم السريع على من يعزفون عن العمل يصفهم بأنهم كسالى، فهل هم كسالى متواكلون، ام ان العمل العضلى ينهكهم ويرهقهم ويجهدهم وتساعد سوء التغذية على الشعور بالتعب المضنى.

وهناك معوقات للتغيير، أهمها ادمان البعض المخدرات وهم يدمنون المكيفات هروبا من مشكلات تعصرهم، وتسرب التلاميذ من المدرسة وهجرة العمالة المدربة التى تؤثر على انتاجية المصانع والورش، كما تؤثر على انماط الاستهلاك بالكفر، وتؤكد التباين بين انماط من لايملكون المال الوفير والعائدين من المهجر، وتزايد التطلعات الطبقية بالاقبال على المزايدة فى أسعار الأراضى الفضاء، وانحلال بعض العلاقات الزواجية.

بيد ان هذه السلبيات لاتميزهم وحدهم، فهى تعم المجتمع كله، ان انماط التفكير وأشكال السلوك التى تسود الكفر ليست كلها فريدة وليست

خاصة بهم وحدهم، كما ان جهود التغير ابتداء من السعى إلى جمع المال أو التطلع إلى تعليم الأبناء أو الإيمان بتنظيم الأسرة أو مظاهر الحراك فى كافة صوره ومظاهر التبرم والرفض والسخرية من الواقع كلها مظاهر تكشف لنا عدم الاستسلام للواقع وانهم لايقدسون هذا الواقع، بل يسعون إلى تغييره. وهذه الرغبة فى التغيير تهدم نظرية ثقافة الفقر التى عممها أوسكار لويس دون سند من التجريب أو الاستقراء العلمى، وتكشف لنا ان امكانية التنمية الإجتماعية لهؤلاء الناس، وتغيير واقعهم والتخفيف من أسباب شقائهم أو الحيلولة بينهم وبين الأسباب التى تؤدى إلى بؤسهم وسعادتهم، وان هذا كله يمكن ان يتحقق لو حدث تغير شامل فى البناء الإجتماعى.

وهذه الدراسات التى قمنا بها لبعض النوايات الإجتماعية بكفر ستوتة بمدينة طنطا لمعرفة مدى امكانيات التنمية بين ذوى المعيشة المنخفض تصنف ضمن الدراسات الاستكشافية، وتهدف إلى معرفة خصائص ذوى المعيشة المنخفض، وجمع المعلومات لتحديد ما اذا كان ثمة جدوى من جهود التنمية أم لا، وتقصى ما اذا كانت هناك جهود للتحسين أم لا، والبحث عن تساؤلات لمدى تقبلهم للتعليم والعمل والهجرة والتخطيط للمستقبل والبحث عن المظاهر السلبية والإيجابية عند ذوى المعيشة المنخفض، وكيفية الاتصال بينهم، وهل ينفقون دخولهم على أبواب الانفاق الضرورية أم لا، ونوعية التيارات السائدة فى الكفر وعلاقات الناس بهم.

وهذه الدراسات الاستكشافية للكفر خطوة بداية لبحوث أخرى، من أجل التعرف على مظاهر مستوى المعيشة المنخفض، فى الكفر، وهذه الدراسات الاستكشافية أمر لا مفر منه فى البلدان النامية من أجل تخزين معلومات موثوق فيها تساهم فى رسم سياسة إجتماعية وصياغة نظريات سوسيولوجية تتلائم مع واقعنا، والتعرف على مجتمعنا على أسس علمية بدلا من إجراء بحوث تقوم على فروض مقتبسة من نظريات إجتماعية تجريبية.

وقد اعتمدنا فى هذه الدراسات الاستكشافية على الملاحظة كأداة لجمع المعلومات عن أهداف وأغراض وتطلعات أفراد النوايات المختلفة فى كفر ستوتة المتاخم لمحطة السكك الحديدية. وكنا نسمع آراء الناس وتعليقاتهم، لكى نفهم سلوكهم، وكنا نلاحظ سلوكهم وتصرفاتهم فى مواقف طبيعية تلقائية، غير موجهة وكنا نتفاعل معهم ونتبادل الحديث ونشترك معهم فى العاب الدومينو بالمقهى، أو نحاول ان نعمل عملا بسيطا فى الورشة أو المصنع وقد جالست العمال خارج المصنع أو الورشة بالمقاهى المجاورة لأماكن العمل حيث يتجمعون. وكنت اتعامل معهم كواحد منهم بعد مازالت الكلفة بينهم وبينى. وكنت خلال مدة البحث اتجنب التعاطف معهم، وألا يصدر عنى أى سلوك ينم على التعالى طوال فترة زياراتى المتكررة لهم، التى استغرقت عاما كاملا بدأ من أول مايو ١٩٨٠ وانتهى فى آخر أبريل ١٩٨١، كنت ازور هذه النوايات ثلاث مرات أسبوعيا، لمدة تقرب من ٦ ساعات يوميا اتردد خلالها بين نواتين.

وهذه الدراسات كما بينت مقدمة لدراسات أخرى أكثر عمقا لطريقة حياة الفقراء وأكثر تحديدا لكيفية معيشة ذوى الدخل المنخفض.

وصف منطقة البحث (الكفر) والبيئة المحيطة به:

يقع الكفر قبلى محطة السكك الحديدية، ويشاع أنه ينسب إلى اسم جارية من جوارى الخديوى إسماعيل، كانت من مريدات صاحب الضريح الكبير بالمدينة، فبنيت أول بيت بالكفر لتقيم فيه عند حضورها احتفالات المولد، ثم استقر بها المقام بالكفر، وتزوجت معلمها شيخ المسجد الكبير.

يصل الكفر بالمدينة نفق، ولكن طريقتا الحياة فى شطرى المدينة متباينة تباينا كبيرا. وليس معنى هذا ان الكفر منطقة منعزلة بعيدة عن اعين سكان المدينة، فسكانه لاينفصلون عن المدينة، كما يعبر سكان المدينة الكفر اذا

رحلوا إلى محافظات ومراكز أخرى. كما يعمل سكان الكفر بالمدينة. وعندما استحكمت ازمة الاسكان بالمدينة وارتفعت أجور المساكن بها، لجأ محدود الدخل إلى الكفر للإقامة به، وبدأ الكفر يشهد تغيرا كبيرا وإتساعاً عمرانيا، وبدأت المنازل تجور على الأراضى الزراعية التى تحيط بالكفر، ولم يعد الكفر قاصرا على أصحاب الحرف اليدوية والعمال الفنيين وعمال الخدمات وعمال وموظفى السكك الحديدية، بل سعى للإقامة به كل من لايقدر على دفع إيجار المسكن فى قلب المدينة واحيائها الراقية.

ومن معالم الكفر شدة قذارته، وضيق طرقاته، فبعض الحارات فى الكفر القديم ضيقة ومتعرجة، اما حارات الكفر الجديد فضيقة ولكنها مستقيمة. الحارات والشوارع غير مرصوفة متربة، وتقذف النساء بفضلات الطعام والنفايات البشرية والمياه المتبقية من تنظيف الأوانى وغسل الملابس إلى الطريق، ولذا كثرت المياه العطنة أمام البيوت، وليس من المستغرب أن تشاهد طفلا يتبرز بجوار بيته تحرسه أمه أو أخته، والذباب الكثير الذى يحوم حول الفضلات والنفايات، وتحرق بعض النسوة وأصحاب الحوانيت الفضلات أمام المسكن، وتكثر بالحى الفئران التى تؤرق الناس. ويشاهد المارة جثثها العطنة ملقاه بجوار المساكن، وتوجد فى وسط الحارات القديمة بالكفر مراحيض عامة يستعملها هؤلاء الذين خلت بيوتهم من المراحيض الخاصة، ومن الأمور المألوفة أن تجلس بعض النسوة أمام البيوت يتبادلن الحديث. وتكاد تخلو الشوارع الخلفية من الرجال - الا العاجزين عن العمل - أثناء ساعات النهار، فالرجال يسعون إلى الرزق فى الورش والمصانع والأدارات الحكومية أو يجلسون على المقاهى فى انتظار عمل.

أغلب المساكن بالكفر صغيرة الحجم. بعضها يحمل الطابع الريفى وأغلب البيوت القديمة مبنية من دور واحد. اما الجديد منها فبنى من دورين أو ثلاثة أدوار. وتبلغ نسبة المساكن الجديدة التى بنيت من الاسمنت

والحديد المسلح ٦٧ ٪ من المساكن المقامة بالكفر ولقد بنيت ١٤,٥ ٪ من البيوت من الطوب النى. وتتدنى نسبة المساكن المبنية من الطوب الأحمر إلى ٩ ٪ وقد بنيت ٧ ٪ من البيوت من الطوب الأحمر والطوب النى معا. أغلب أبواب المساكن مفتوحة نهارا، بعض المساكن تهبط لها درجة أو درجتين، وتقع حجراتها تحت سطح الأرض حتى أن عابر الطريق يمكنه أن يشاهد ما يحدث داخل هذه الحجرات اذا كانت النافذة مفتوحة. وضيق السكن ورطوبته سببا أمراضا كثيرة لبعض سكان الكفر وأكثرها انتشارا الروماتزم والربو. وتصنع بعض الأسر الخبز فى بيوتها على الطريقة الريفية، ومن أجل هذا تتزاحم بعض النسوة أمام الجمعيات الاستهلاكية لشراء الدقيق، والبعض يربى الطيور للاستفادة منها، أو تربى الحيوان نظير مبلغ من المال تتقاضاه من صاحبه.

يسكن حوالى ثلاثة أرباع الأسر فى مسكن مستقل، بينما يعيش الآخرون فى مساكن مشتركة، تشغل حوالى ربع الأسرر بالكفر مساكن مكونة من حجرة أو حجرتين، بينما يعيش أكثر من ثلث الأسر فى مسكن مكون من ٣ حجرات، كما يسكن ربع الأسر فى مسكن مكون من ٤ حجرات. بعض شركاء المسكن من الأقارب والبعض الآخر من الغرباء الذين يتزاحمون على مرحاض مشترك. وتبين لنا البيانات المتاحة أن متوسط عدد الغرف للأسرة الواحدة بالكفر يبلغ ٣ غرف، كما أن متوسط التزاحم لكل غرفة يبلغ ١,٦ شخصا.

يوجد بأغلب المساكن مرحاض خاص للأفراد القاطنين بها، بينما حرمت ٦ ٪ من المساكن من المرحاض، وعلى هؤلاء الذهاب إلى المراحيض العامة أو الزاوية القريبة من المساكن لقضاء حاجتهم أو التبرز فى وعاء من الصفيح ثم القذف به إلى قارعة الطريق، وهؤلاء المحرومون من دورة المياه والمرحاض يستحمون داخل المسكن. ولقد جهزت ٥٧ ٪ من المساكن

بمطابخ خاصة، مقابل ٤٣ ٪ من الاسر تخلو مساكنها من مكان مخصص لاعداد الطعام. وهؤلاء يجهزون وجبات الطعام فى حجرات المعيشة. ولقد امتد التيار الكهربائى إلى ٩٦ ٪ من المساكن. بينما حرم الباقون من الكهرباء. كما وصلت مواسير المياه إلى ٨٧ ٪ من المساكن، والباقون يشترون صفائح المياه من جيرانهم.

ولاتصل شبكة الصرف الصحى إلى المساكن القديمة، ويشم عابر الطريق الرائحة بسبب انعدام شبكة الصرف الصحى التى يحرم منها ٢٩ ٪ من المساكن. ولاتمتد شبكة الصرف الصحى الا إلى ٧١ ٪ من البيوت. ولذا احترفت مجموعة من الاشخاص حرفة السندس (وهو الرجل الذى ينظف المجارى ويحمل النفايات والفضلات الأدمية فى عربة خارج الكفر).

والحرمان من الصرف الصحى والوضع المتردى للمرافق وتلوث البيئة بالنفايات البشرية والحيوانية كلها أسباب واضحة وراء الأوضاع غير الصحية بالكفر والأمراض التى تسببها الاصابة بميكروبات يحملها الهواء ويكثر بالحى اصابة الأطفال بالاسهال والطفيليات المعوية والأمراض التى تنتقل عن طريق البراز بسبب سوء الصرف الصحى.

ولقد رفضت بعض الأسر ان تعيش فى حرمان من التيار الكهربائى أو تدفق المياه من الصنابير أو الصرف الصحى، واشتركت سويا فى جمع المال اللازم لتغيير معالم البيئة إلى صورة أفضل قدر الامكان، ويفند هذا التصرف الآراء التى تصم أصحاب مستوى المعيشة المنخفض بالعجز عن التغيير والسلبية وتقبل واقع البيئة التى تحيط بهم. فقد حاولوا قدر استطاعتهم تغيير واقع البيئة إلى الأحسن، بما يتلائم مع الحد الأدنى لمعيشة لائقة.

ولازالت خمس المساكن بالكفر تحمل الطابع القروى، اذ بنيت داخلها الافران لاعداد الخبز. وهناك بعض الأسر يشاركها الدواب فى المسكن والتى

ترقد ليلا فى فناء البيت.وهؤلاء هم أسر الحوذية. وامر عادى فى الصباح أن تحمل النسوة روث الحصان فوق رؤوسهن ويقذفن به بعيدا عن المسكن فى مقلب للقمامة أو بجوار سكن آخر.

وليس فى هذا مايدعوا إلى الغرابة. فمشكلة تلوث البيئة فى هذا الكفر مثل كل الأحياء المتخلفة ترجع إلى تراكم النفايات البشرية والحيوانية، فى حين أن العالم الغربى يعانى من مشكلة تلوث البيئة من النفايات الذرية ودخان المصانع. فالتلوث موجود هنا وهناك، ولكن الأسباب متباينة.

ويقطن نصف أرباب الاسر بجوار أماكن العمل والنصف الآخر يبعد مكان عمله عن محل اقامته. وهؤلاء يترجلون يوميا عند الذهاب إلى مقار العمل، وقلة تستعمل وسائل المواصلات العامة المزدحمة دوما، وأقل منهم يلجأون إلى استعمال سيارة التاكسى.

ويضم المسكن عادة قطع الأثاث القديم الطراز، مثل أسرة النوم، ومن خلت بيوتهم من العدد الكاف من الأسرة يفترشون الأرض أو «الكنب» للمبيت عليها ليلا، وتأكل أغلب الأسر حول «طبلية» ولم يخصص الا ثلث الأسر غرفة خاصة للطعام. وتتدنى نسبة الأسر التى تخصص غرفا خاصة لمقابلة الزوار إلى ٢٣٪ من عدد الأسر، ويمتلك ٨١٪ من الأسر صوانا لحفظ الملابس.

وتقتنى أسر كثيرة بعض الأجهزة الكهربائية مثل غسالة الملابس وماكينة خياطة أو مروحة أو جهاز تسجيل أو تليفزيون، ولم يعد وجود هذه الأجهزة رمزاً لارتفاع مستوى المعيشة، كما لم يعد افتقادها علامة على انخفاض مستوى المعيشة، فزوجة الحوذى التى تحمل روث الحصان لتقذف بها بعيداً عن سكنها، تتفق أثناء عودتها مع الكهربائى على موعد انهاء تصليح الجهاز بعض الأسر اشترت هذه الأجهزة قديمة والبعض اشترى بالأجل أجهزة

جديدة. والبعض عاد بها من البلاد العربية.

الخصائص السكانية لسكان الكفر:

ولكن من هم سكان الكفر؟ وما خصائصهم السكانية؟ النمط الشائع للأسرة فى الكفر هو الأسرة الأبوية. فالرجل هو الذى يعول أسرته، فأغلب الأسر تعيش من عمل الرجل، وهو الذى يسيطر عليها حتى عندما يكبر. وتبلغ نسبة الأسر التى يعولها الزوج أو الأبن الأكبر ٩١٪ من عدد الأسر، بينما تتحمل النسوة مسؤولية اعالة عشر الاسر الباقية. ويبلغ متوسط حجم الأسرة بالكفر ٤,٩ شخصاً. ولذا فهى أسرة زواجية. وتضم ٨٧٪ من الأسر الزوجين وأولادهما. ولايعنى هذا اختفاء العائلة الممتدة الكبيرة العدد من الكفر فهناك أسر تضم الأخوه والأخوات والأحفاد أو تعول والد أو والدة الزوج أو والد أو والدة الزوجة، مما يؤكد أن الأسر فى الكفر لم تقطع الصلات والروابط الإجتماعية. فهى تأوى أحياناً بعض الأقارب من المسنين أو المطلقات أو الأرامل. فالتكافل الإجتماعى رغم الفقر يلزم الأسر بايواء كبار السن والأرامل والمطلقات، فرغم قلة دخل بعض الأسر فالارتباطات الجمعية تحمل طابع الحياة الجمعية والتماسك الإجتماعى.

وتبين لنا البيانات أن عدد الأسر التى يزيد عدد أفرادها عن ٦أفراد تبلغ خمس أسر العينية، مما يؤكد لنا ان الأسرة الزواجية هى نمط الأسرة السائد، وان الأسرة الكبيرة العدد بدأت تختفى من الكفر، ويتراوح عدد أفراد الأسرة عادة ما بين خمسة أو ستة أشخاص.

ولايوجد فى هذه البيئة ظاهرة أولاد السفاح. فكل الأبناء ولدوا ولادة شرعية، وينسبون إلى الآباء الطبيعيين، كذلك يسود فى الكفر ظاهرة تكرار الزواج، إذ قلما يظل المطلق أو المطلقة دون زواج. فالبقاء بلا زواج للرجل أو المرأة أمر معيب.

وتكشف لنا البيانات ان ٩٢٪ من الأسر بالكفر أسر مسلمة والأسر الباقيات تعتنق المسيحية، وتكثر بالكفر المساجد، وتوجد به أكثر من كنيسة.

وتبين لنا البيانات ان عدد الذين يقل أعمارهم عن العشرين عاما يقارب عدد الذين تزيد أعمارهم عن العشرين، وتدل هذه البيانات على ان ثلث الأفراد تقل أعمارهم عن الخامسة عشر، وان ١٠٪ من أفراد العينة تزيد أعمارهم عن الخمسين. وتبلغ نسبة الاناث ٤٩٪ بينما تبلغ نسبة الذكور ٥١٪ وتكشف لنا البيانات أن أفراد الفئة العمرية (١ - ٥) يقل عن أفراد العينة العمرية (٥ - ١٠).

وتبين لنا البيانات المتاحة أن ثلثي الأفراد من الذكور يعانون من الأمية أو «يفكون الخط» بينما ترتفع نسبة الأميات إلى ٤/٥ عدد النسوة، فالأمية متفشية بالكفر، الذى كان يوجد به كتاب وحيد حتى أوائل الخمسينات، ثم تحول إلى أول مدرسة إبتدائية بالكفر تضم ٥ فصول فى أوائل الخمسينات ثم بنيت مدرستان بالكفر فى الستينات ثم مدرستان أخريتان فى أوائل (السبعينات). وتبين البيانات أن خمس الرجال لا يعرفون القراءة والكتابة وان نصف الاناث أميات. كما نجد ان ١/٣ الذكور يستطيعون بجهد قراءة الخطابات والصحف. وتتدنى نسبة الملمات بالقراءة والكتابة إلى خمس عدد الأناث. ورغم قلة الحاصلين على مؤهلات جامعية بالكفر، فثمة ظاهرتان تسترعيان الانتباه، ألهما أن الذكور الحاصلين على مؤهلات جامعية أكثر من الاناث، والظاهرة الثانية أن كبار السن من المؤهلين جامعيا حصلوا على مؤهلاتهم أثناء العمل لتحسين حالهم الوظيفى كما تبين البيانات أن عدد الحاصلين على مؤهلات متوسطة أكثر من عدد الحاصلات على مؤهلات متوسطة.

ولكن هل الأمية هى سبب فقر هؤلاء وانخفاض مستوى معيشتهم؟ أم

أن انخفاض مستوى المعيشة هو سبب أميتهم؟ ان الإجابة على هذا السؤال تبين أن هناك من أهالى الكفر من نال قسطا من التعليم وتحسنت حالته وحصل على وظيفة ذات مكانة إجتماعية، فغير من مقر اقامته وترك أسرته بالكفر.

ويمتلك ٦٠٪ من الأسر أجهزة تليفزيون فى بيوتهم، ويمكن أن نقول أن مشاهدة هذا الجهاز سيحل محل النميمة. ويسمع الراديو دائماً، وتمتلك ٢٣٪ من الأسر جهاز التسجيل. يقرأ الموظفون الصحف، ويشترى بعض العمال الصحيفة اليومية والبعض لا يقرأها إلا أيام البطالة.

ولكن هناك من فشل أو تسرب من المدرسة، واندفع إلى سوق العمل، بعض هؤلاء نجح وتحول من عامل إلى صاحب عمل، وكما تحرك هؤلاء اقتصاديا تحركوا مكانيا خارج الكفر، اما من بقى بالكفر فأكثرهم من الفاشلين أو المتسربين من المدرسة ولم يتحركوا اقتصادياً أو مهنيا.

ويتزايد أعداد العاملين من عمال الإنتاج وعمال تشغيل وسائل النقل بالسكك الحديدية والعتالين والحرفيين عن غيرهم. ونجد قلة تعمل فى المهن الفنية والادارية العليا، ينقسم هؤلاء إلى مجموعتين مجموعة نشأت بالحى، وتحركت مهنيا ولم تغادره بعد، ومجموعة قدمت إلى الكفر بعد ان عجزت عن دفع إيجار مسكن فى قلب المدينة واحيائها القديمة. ويؤكد ظاهرة سكن المهنيين من أصحاب المؤهلات العليا بالحى أن المناطق المتخلفة لم تعد للفقراء وحدهم اذ يقطن بها أصحاب المؤهلات العاجزين عن إيجاد مسكن يناسب وضعهم المهنى.

وتكشف لنا البيانات المتاحة التى حصلنا عليها أن حوالى ٣٦٪ من أرباب الأسر من مواليد الكفر. اما الباقون فنزحوا إلى الكفر منذ سنوات. أكثر هؤلاء نزحوا من الريف مباشرة. وقلة لجأت إلى الكفر من مراكز حضرية.

نصف المهاجرين اقاموا بالكفر منذ عشر سنوات. فالمهاجرون إلى المدينة هم سبب الامتداد العمراني والزيادة السكانية بالكفر. وهناك أربعة أسباب دعت هؤلاء إلى ترك الموطن الأصلى والنزوح إلى الكفر:

السبب الأول: فرص العمل المتاحة بالمدينة.

السبب الثانى: السعى وراء فرص حياة أفضل.

السبب الثالث: الهروب من المشكلات فى الموطن الأصلى.

السبب الرابع: تشجيع الأقارب المقيمين بالكفر لذويهم القرويين على القدوم للمدينة.

وأكثر هؤلاء الذين هاجروا إلى الكفر هاجروا إليه مباشرة، وتبلغ نسبة هؤلاء ثلثى عدد المهاجرين، اما الثلث الأخير فكان الكفر هو المحطة الأخيرة بعد تحركهم من موطنهم. ولقد أدى هذا التدفق من المهاجرين إلى انتشار العمران بالمنطقة وتزايد عدد المبانى، ولكن ارتبط ذلك بتدهور مستوى الخدمات وانتقالها من سيئ إلى أسوأ.

النواحى الإدارية بالكفر:

الكفر قطاع من شياخة كبيرة بالمدينة، تتبع التقسيم الادارى للمدينة، يخلو من المصالح والادارات الحكومية، ولذا تدار شئون الكفر من الخارج، أما المجالس الشعبية فمنتخبه، تضم ممثلين عن الكفر نجحوا فى الانتخابات الاخيرة، بعضهم من التجار وبعضهم من الموظفين.

يضم الكفر خمس مدارس ابتدائية، ويخلو من المدارس الاعدادية والثانوية، ويضم معهدا دينيا. ويوجد بالكفر «مكتب صحة» لقيد المواليد والوفيات، ولتحصين الأفراد ضد الأوبئة، ويوجد مركز رعاية الأمومة والطفولة. ونقطة للشرطة ونقطة للاطفاء، ومكتب لمراقبة الأسعار.

وتمارس بعض الجمعيات نشاطا إجتماعيا، مثل نشاط جمعية تنمية المجتمع أو جمعية البر والاصلاح التى جمد نشاطها فى الفترة الأخيرة، والجمعية التعاونية للإسكان، وهناك الجمعيات الدينية الاسلامية والمسيحية. هناك نشاط رياضى كبير يمارس داخل نادى السكك الحديدية، يعد من أحسن الاندية التى تمارس نشاطا رياضيا وتخدم الاحياء المتخلفة.

النشاط الاقتصادى:

العمل:

يتوزع العاملون من سكان الكفر على جميع دروب المهن والحرف. بمعنى ان هناك نسبة منهم تعمل فى مهن أصحاب الياقات البيضاء مثل المهن الفنية والادارية العليا والوظائف الكتابية. وكثرة من هؤلاء فى سن الشباب حديثى التخرج الذين يعيشون مع أسرهم. ويشكوا العاملين فى الوظائف الكتابية من قلة الدخل الذى لايوفر لهم الامن الاقتصادى. وهناك من يشغلون أعمالا هامشية لاتحظى بتقدير الناس واحترامهم. وهناك فئة تعمل فى الورش والمصانع مقابل اجر وأهمها مصنع الكاوتشوك الذى أنشئ عام ١٩٦٢ ويضم ٦٥٠ عاملاً، وهناك فئة قليلة تعمل لحسابها. وهؤلاء يعملون فى كل الأنشطة المتواجدة فى سوق العمل. ولكن أكثرهم يعمل فى المهن الدنيا التى لا تحتاج إلى مهارة أو درجة عالية من التدريب والتخصص.

وتبين لنا البيانات المتاحة أن القوة العاملة تتكون من الذكور الذين فى سن العمل وهؤلاء يكونون ٣٠٪ من عدد السكان بالكفر. فكأن القوة التى تعمل لتعول غيرها أقل من نصف عدد الأفراد الذين يعيشون بالكفر. واذا ما تساءلنا ماذا يعملون؟ لتبين لنا ان ٢٠٪ من أرباب الأسر يعملون فى الحرف اليدوية، كما يمارس ١٣٪ أعمال البيع والتجارة، بينما يعمل ١٠٪ فى

مجال الخدمات، ويشغل ١٠ ٪ منهم وظائف ادارية وفنية ويعمل الخمس فى الصناعة، ويحترف ١٥ ٪ أعمال التجارة والبيع فى السوق.

وتبين لنا البيانات المتاحة أن حوالى $\frac{٤}{٥}$ القوة العاملة لم تغير مهنتها أو حرفتها منذ بداية عملها، بينما غير الخمس الباقى عمله. وتظهر لنا البيانات أن قلة لاتتجاوز ٣ ٪ من أرباب الأسر تعمل أعمالاً إضافية غير عملها الأساسى لتدر دخلاً يساعدها على مواجهة تكاليف المعيشة ويعمل بعضهم صباحاً فى القطاع العام أو الحكومة، ثم ينصرف للعمل فى ورشة للقطاع الخاص، أو يعطى دروسا للتلاميذ المتعثرين فى دروسهم أو يعمل فى غير تخصصه لزيادة دخله.

وتدفع بعض الأسر بالأناث إلى العمل لزيادة دخلها. وتضيف هؤلاء النسوة الكثير إلى دخول الأسر. وبذا تساعد النسوة على تحسين مستوى معيشة أسرها، واذا ما تقصينا على المهن التى تعمل فيها هؤلاء النسوة نجد بعضهن يعملن فى التدريس أو التمريض أو حياكة الملابس أو أعمال البيع أو خدمة المنازل داخل المدينة.

وقد اندفع بعض رجال الكفر إلى سوق العمل فى البلاد العربية، وتبلغ نسبتهم ٢ ٪ من أفراد العينة. وهؤلاء يرسلون المال والهدايا لاسرهم. وهم يسافرون ليجمعوا المال ليحسنوا معيشتهم أو ليدبروا مهرا أو «خلو رجل شقة» ولكن الوجه الآخر العائد من العمل فى الخارج هو المزايدة فى أسعار أراضى البناء بالكفر».

وتبين لنا البيانات المتاحة ان ٩ ٪ من أرباب أسر العينة تعانى من البطالة الدائمة أو الموسمية. والبطالة من أهم أسباب انخفاض مستوى معيشة هذه الأسر فاذا كانت البطالة لأيام معدودات لن تقلل من دخل الأسرة بدرجة خطيرة ويمكن مواجهتها بالاقتراض فان دوام البطالة وامتدادها لاسابيع

عديدة سيقوض الركائز الاقتصادية للأسرة، ولاتقتصر البطالة على من هم فى سن العمل بل تشمل الشيوخ والذين تبلغ نسبتهم ٥ ٪ من أفراد العينة والذين دون سن العمل ولا يسمح لهم سنهم القانونى بممارسة العمل وتبلغ نسبة هؤلاء ٣٦،٨ ٪ من أفراد العينة.

بعض أفراد مجتمع الكفر والذين يفتقدون مهارات العمل الفنى أو الحرفى يعملون بضعة أيام، ويستريحون أياما آخر، لممارستهم أعمالاً شاقة تجعلهم لايقدرون على مواصلة العمل باقى أيام الأسبوع، أو بسبب الصراع على فرص العمل القليلة، كما يعمل البعض عملا موسميا، فالبعض يعمل صيفا ويكمن فى الشتاء أو يعمل فى الشتاء ويستريح صيفا. وتبين البيانات أن نصف الذين يعملون أعمالاً فنية يعملون طوال أيام الأسبوع، البعض الآخر يعمل أياما متقطعة، ومثلهم مثل الحرفيون. اما العاملون فى أعمال البيع فيعملون يوما أو بضع يوم خلال أيام الأسبوع. أو كل أيام الأسبوع حسب السوق.

ويعمل الفنيون والحرفيون ساعات كثيرة تتجاوز ساعات العمل التى حددتها التشريعات العمالية، ولكن مقابل أجر، اما العاملون فى المهن الادارية والفنية فهم من موظفى الحكومة وهؤلاء يعملون ستة أيام فى الأسبوع.

يعمل بعض الصغار صيفا، وينتظمون شتاء فى الدراسة، وهم يعملون صيفا فى الورش والحوانيت مقابل شئ من المال لمساعدة أسرهم وتدبير نفقات الدراسة ويفسر العمل الموسمى للصغار بعض أسباب ظاهرة التسرب من المدرسة، فالسبب الأول هو بريق النقود، دون ادراك لقوتها الشرائية الحقيقية المستقبلية، والسبب الآخر والأهم هو دفع بعض الأهالى لأولادهم إلى العمل بعد مافشلوا فى الدراسة للتدريب على حرفة معينة عند أحد

معارفهم، وهم يعملون فى ظروف سيئة وقد يعملون ساعات كثيرة مقابل قروش قليلة. واذا كان عمل الصبية الذكور فى الورش ظاهرة عامة فاننا نفتقد اعداد البنات الصغيرات اللاتى يدفع بهن إلى سوق الخدمة المنزلية وبيوت الطبقة الثرية مقابل الغذاء والكسوة المجانية والأجر الذى يتقاضاه الأب أو الأم كذلك تدفع بعض الأسر بأولادها إلى سوق العمل بعد العودة من المدرسة لحاجتها إلى القروش التى يتحصل عليها وعليه بعد عودته من عمله أن يستذكر دروسه فى ضوء مصباح خافت.

وتؤكد لنا ظاهرة تشغيل الصبية ان طور الطفولة الطويل الذى يعتمد فيه الصغار على اعالة والديهم وعطفهم لاوجود له بين أغلب أطفال الكفر وخاصة أبناء الحرفيين والعمال الفنيين وعمال الخدمات. كذلك يلجأ بعض تلاميذ المدارس الثانوية والابتدائية للعمل صيفا لزيادة دخل الأسر أو لتغطية المصروفات المدرسية.

ومن هذا العرض لسوق العمل فى الكفر، يتبين لنا انه شديد التباين فثمة عمل دائم، وثمة عمل موسمى للكبار، وثمة عمل موسمى للطلبة. وهناك سوق عمل للصبية فى الورش والحوانيت التى يعملون بها طوال العام. والصبية فى بداية حياتهم العملية لايستقرون فى عمل واحد، بل ينتقلون من عمل إلى عمل ومن ورشة لورشة حتى يستقرون فى عمل أخير قد يحدد مستقبلهم المهنى.

السوق:

لا توجد بالكفر الا شارع رئيسى توجد به كافة المحلات التجارية، ويتحول هذا الشارع إلى سوق كبير أيام الاثنين والخميس والجمعة. ويفد القرويون فى هذه الأيام من القرى المجاورة للمدينة ليبيعون سلعهم ومنتجاتهم. أغلب عملاء السوق من سكان المدينة والقرويين وسكان الكفر

الذين يشترون المواد الغذائية. وفي وسط السوق مصب للصرف غير الصحي ومقلب للقمامة بجوار محلات المواد الغذائية. وتقف على بعد خطوات القرويات اللاتي يفترشن الأرض ويبعن الخضروات ومنتجات الريف. وتبيع محلات الجزارة الذبائح الكبيرة العجوز لرخص ثمنها. ولا يشترى سكان الكفر أكثر من $\frac{١}{٢}$ كيلو لحم دائماً في المرة الواحدة وهو يكثرون من شراء اللحم المفروم. وبعض الأسر لاتشترى اللحم الا في المواسم والأعياد. ويتزاحم الرجال والنساء أمام محلات بيع المواد الغذائية. كما تكثر بالسوق العربات التي تصنع الأطعمة المطبوخة لعمال الورش وهناك المحلات التي تبيع المعلبات والأدوات الكهربائية الحديثة. والمساومة أساس التعامل في السوق. فالتجار لا يلتزمون بالأسعار الحكومية، كما يغشون في المكيال ليعوضوا الأسعار التي يفرضها تاجر الجملة، وهم يفرضون أسعارهم على المستهلك الذى يشعر بالاستغلال ويرضخ لحاجته كما يدفع أكثر لينال السلع الأقل جودة والأردأ نوعاً.

ويعامل التاجر المشترى كما يعامل الجزار ذبيحته، فالأول لا يلتزم بأسعار رسمية، والآخر تدفعه حاجته إلى السلعة إلى تقبل الشراء، وهم يشعرون أن أسعار السلع تلتهم مايحصلون عليه من أجر لكثرة عدد من يعولون.

وهناك بعض الأسر التي تعجز عن الحصول على المواد التموينية المقررة لها شهريا لعجزها عن دفع ثمنها، فتتنازل عنها للبدال بلا مقابل أو تتاجر فيها لمن يحتاج إليها ويدفع. وبعض الأسر نادراً ماتشترى الخضروات والفواكه الطازجة الحلواء لارتفاع ثمنها.

وتلاحظ في السوق تلوث البيئة بنفايات البشر، كما تلاحظ التناقض في السلع المطروحة للبيع، وتفاوت القدرات الشرائية للمشترين، وتباين جودة السلع. وهناك السلع الغالية الثمن، وهناك السلع الرديئة الرخيصة السعر.

كيف ينفقون الدخل؟

والدخل العائد من العمل، هو الوسيلة الأساسية للحصول على المال اللازم لاشباع المطالب الأساسية ويحدد سوق العمل دخل أسر أغلب سكان الكفر، البعض يحصل على دخله من وظيفته الشهرية والبعض يعيش على أجره الأسبوعى، والبعض يتحصل على قوت يومه يوما بيوم. ولذا فالاختلاف فى الدخول لايرجع إلى طبيعة نظام الإنتاج، بقدر ما يرجع إلى القيمة التى يضفيها المجتمع على إنتاج وعمل كل عامل.

وتكشف البيانات التى حصلنا عليها ان متوسط دخل الأسرة الشهرى فى الكفر يبلغ ٦١ جنيهاً شهرياً، بمعنى أن متوسط دخل الفرد ساكن الكفر شهرياً يبلغ ١٢ جنيهاً شهرياً أى ١٤٤ جنيهاً سنوياً.

واذا ماراعينا أن حوالى ٣/٥ الأسر بالكفر يتدنى دخلها عن ٦١ جنيهاً شهرياً، وان حوالى ١/٣ الأسر يقع دخلها فى الفئة (٤٠ – ٦٠) جنيهاً شهرياً وان خمس الأسر يقع دخلها فى الفئة (٢٠ – ٣٠) جنيهاً شهرياً لتبين لنا مدى تدنى الدخول بالكفر عن مستوى الدخل فى مصر.

اما عن الدخل العائد من الأعمال الاضافية فهو الاستثناء لا القاعدة، فأغلب دخول الأسر تعتمد على العمل الأصلى لرب الأسرة، ولكن بعض الأسر تعتمد فى معيشتها على دخول الأبناء، وتبلغ نسبة هؤلاء ١٠٪ من عدد الأسر كما تبلغ نسبة الأسر التى تقبل مساهمة الزوجة أو الأبنة فى زيادة دخل الأسرة فتبلغ نسبتها ٢٠٪ من عدد الأسر، ولا ريب أن هؤلاء النسوة يساعدون على رفع دخول أسرهن. بيد أن الدخل العائد من عمل الأبن أقل من العائد من عمل الزوجة، أو تقع أجور هؤلاء فى الفئة ما بين (٢٠ – ٥٠ جنيها) شهرياً.

ويعترف حوالى ثلثى الأسر أن الدخل يكفى، بينما يعترف الثلث الأخير

أن الدخل لايكفى. واجاب $\frac{٢}{٣}$ الأسر بأن الحالة مستورة «والهدوم تغطى الناس» ولا قدرة لديهم على الادخار، بينما اعتراف الباقون بالعجز الكامل على مواجهة تكاليف المعيشة. وهؤلاء الذين تكفيهم دخولهم يشترك بعضهم فى جمعيات ادخارية، وتبلغ نسبة هؤلاء $\frac{١}{٥}$ أعضاء العينة، بينما يلجأ ٤٠ ٪ من الأسر إلى الاستدانة لمواجهة أعباء ومطالب الأسرة. وبعض هؤلاء يعمل أياما بأجر مرتفع ويعيش أياما سمانا ثم تأتى بعدها أيام عجاف أو يعطى لنفسه راحة إجبارية لتعبه وبعبارتهم «فالعمل البدنى متعب ومرهق ومهلك».

أما لماذا تنخفض أجور البعض، فيرجع ذلك إلى طبيعة الأعمال التى يقومون بها، فالبعض يعمل بالخدمات أو يشغل وظيفة كتابية وهؤلاء يحصلون على أجور بسيطة نسبياً. ولكن هناك اتجاها أساسياً فى الدولة لرفع الدخول البسيطة لتحقيق العدالة، ورفع الحد الأدنى للأجور، بيد أن الأسعار تلتهم هذه الزيادة.

ولكن كيف ينفقون دخولهم؟ واذا ماسلمنا أن الدخل هو الوسيلة الأساسية للحصول على السلع والخدمات فان أوجه انفاق هذا الدخل تحدد لنا ما اذا كانت الأسرة تعيش فى مستوى منخفض أم لا. كما أن أوجه الانفاق تتأثر بعدد أفراد الأسرة وفئات أعمارهم التى تؤثر على تباين الحاجات الاستهلاكية.

ويكاد الطعام أن يلتهم ثلثى الدخل فى المتوسط - اذ يبلغ متوسط ماتنفقه الأسرة بالكفر على الطعام ٤٢ جنيهاً شهرياً - وهذا المتوسط الحسابى لما ينفق على الطعام قد يعطى صورة مغايرة عن الحقيقة لأن هناك من ينفقون أضعاف هذا المبلغ على طعامهم، يقابلهم فى الطرف الآخر من ينفقون أقل من نصف هذا المبلغ على غذائهم. ومع ذلك فاذا ما أخذنا هذا

المتوسط الحسابى فى الاعتبار – رغم خداعه – وقسمناه على متوسط أفراد الأسرة فى الكفر وهو ٤,٩ شخصاً، لوجدنا نصيب الفرد ٨ جنيهات تقريبا كل شهر، أى حوالى ٢٧ قرشاً يومياً ينفقها على شراء ٣ وجبات غذاء.

وتخضع الأسر فى السوق لاستغلال باعة التجزئة، فهم يدفع أكثر لبائع التجزئة لينالوا أقل ولكن ماذا يأكلون. هم يتناولون أطعمة تخلو من البروتين الحيوانى، كما يقل تناولهم للخضروات والفاكهه المرتفعة السعر.

وإيجار المسكن قليل نسبيا، اذ لا يدفع حوالى خمس الأسر إيجار المسكن، فهم يسكنون فى بيوت حكر أو ملك ويبلغ متوسط الإيجار الشهرى للمسكن ٤ جنيهات شهرياً ويعد الإيجار الشهرى للمسكن فى الكفر رمزياً بالنسبة للإيجارات الحديثة فى المدينة.

وتبين البيانات ان ٦٤٪ من الأسر لاتشترى سلعا كمالية، بينما تنفق بعض الأسر فى المتوسط ٣,٥ جنيها شهريا لشراء ماتحتاجه من سلع كمالية، وتبين البيانات انه كلما قل الدخل قل الاقبال على شراء هذه السلع، والعكس صحيح فكلما ازداد الدخل وجد الفائض الذى يوجه إلى شراء السلع الكمالية. وتشترى بعض الأسر السلع الكمالية بالأجل المربح أو تحرير المستندات أو تنفق ماتجمعه من الجمعيات الادخارية لشراء سلع معمرة جديدة.

ولا تعرف ٩٠٪ من الأسر معنى الترفيه أو الترويح خارج البيت – فالترفيه عندهم رفاهية، حتى من ينفقون على الترويح ونسبتهم قليلة، فالمبلغ المخصص لذلك ضئيل جداً لايتجاوز جنيهاً كل شهر.

وتبين البيانات ان ٥٠٪ من الأسر لاتدفع شيئاً مقابل تعليم أولادها، فالتعليم مجانى والأبناء يجمعون فى الصيف كل مايحتاجونه من أدوات دراسية وملبس. ولكن النصف الآخر يدفع نفقات تعليم تبلغ ٦ جنيهات فى

المتوسط توجه إلى شراء الأدوات الدراسية أو مصروفات المدرسة الخاصة وأجر المدرس الخصوصى وهذا بند من بنود الانفاق يؤرق الأسر الموسرة قبل الأسر الفقيرة. كما تبين لنا البيانات ان نصف الأسر لاتخصص بندا ثانيا للعلاج، وهى تعتمد على العلاج المجانى بينما تدفع النصف الآخر ٦ جنيهات نفقات علاج أفرادها شهرياً.

واذا ماوضعنا جانبا الأسر التى لايدخن أفرداها، نجد أن بعض الأسر تدفع ٩ جنيهات شهرياً من أجل أرضاء مزاج رجلها. اما بند المواصلات فقليل لايتجاوز ١,٢٠٠ مليمجنيه فى المتوسط. ان نفقات الطعام وأجر المسكن والعلاج كلها ثوابت شهرية، يحسب حسابها اما اذا احتاجت الأسرة لنفقات الملبس فى الاعياد أو عند دخول المدارس، فتبدو المشكلة وعلى أغلب الأسر ان تدبر ذلك إما بالاستدانة أو انفاق ما ادخرته فى جمعية ادخارية. والشراء من الدلالة.

وقد ابانت لنا الاجابات التى حصلنا عليها ان أغلب الأسر تنفق كل دخلها ولا تستطيع الادخار الا بعض الأسر. ولكن هل ينفقون على الضروريات أم يتجاوز الانفاق إلى مظاهر الرفاهية. تبين لنا البيانات ان كل الدخل ينفق على المأكل والملبس وتعليم الأبناء والعلاج وأجر المسكن ماعدا الحالات التى ينفق فيها رب الأسرة جزءاً من أجره على تدخين السجائر أو المعسل أو شراء المخدرات وهؤلاء يحرمون أسرهم من الضروريات.

الثقافة المميزة لسكان الكفر:

هل لسكان الكفر ثقافة تميزهم عن سكان المدينة، وهل ثمة ما نستطيع أن نسميه ثقافة الفقر لأهل الكفر. بعض سكان الكفر قدريون يرددون دائماً «كل شئ من عند الله» «قانع بما اعطاه ربى» «ربنا يرزق» فالقدرية سمة أساسية من سمات أهل الكفر، ويرجع ذلك إلى الشعور الدينى القوى ولكن

ليس معنى هذا أنفراد الكفر بالقدرية، فالقدرية سمة مميزة لكل المصريين

ولكن التدين لم يمنع من اغتياب الناس فهم يعلقون دوماً «مفيش حد سايب غيره فى حاله» واغتياب الآخرين عمل من أعمال النسوة اللاتى يجلسن ساعات طويلة أمام البيت فى الكفر القديم بلا عمل إلا إجترار سير الناس ورصد حركاتهم، ويساهم فى ذلك الشيوخ الجالسون فى المقاهى. بيد أن الشباب يرفض هذا السلوك فهم يصفون أهل الكفر بأنهم يكثرون من الكلام، ولذا فهم يودون ترك الكفر بمن فيه. إن تباين موقف الكبار والشباب وصغار السن من الاغتياب ليؤكد لنا آن سلوك الفقراء لايورث.

ويؤمن الكثرة بالخرافات وتلجأ قلة إلى أهل الشعوذة والسحرة ويقيمون حلقات الزار طلبا للشفاء ولكن تلك سمة لاتخص أهل الكفر وحدهم.

وهم لايدخرون، ولا يرجع ذلك إلى اسرافهم بل يرجع إلى كثرة أبواب الانفاق وقصور الدخل وكثرة عدد الأبناء، وعدم استقرار العمل والرغبة فى تعويض أيام الحرمان، «فما دام القرش بيجرى لازم الكل يعيش مبسوط» والاستندانة ظاهرة طبيعية بين سكان الكفر، فالناس تدين وتستدين. البعض يشترى بالأجل الأدوات المنزلية أو الملابس حتى الدواء تحصل عليه بعض الأسر من الصيدلية بالأجل.

وهم يتمسكون بالتقاليد ومظهريه الاحتفال بالأعياد والمواسم رغم قلة الدخل حتى ولو اضطروا إلى الاستدانة أو تبديد ماجمع من جمعية ادخارية فى اعداد كعك العيد أو شراء الملابس، وهذه الانماط من السلوك لاتخص أهل الكفر وحدهم بل تكاد أن تكون جزءاً لا يتجزأ من ثقافة المصريين.

واذا ما تحولنا إلى بعد لا اقتصادى آخر عن سكان الكفر، نجد انهم قوة سياسية، فى الانتخابات لو احكم توجيههم، فتركزهم فى الكفر يعطيهم قوة ويجعل من أصواتهم الانتخابية قوة مرجحة ومؤثرة فى الانتخابات، ويحمل

أغلب الكبار تذاكر انتخابية، وهم يذهبون إلى صناديق الانتخابات لا عن اقتناع بشخصية وتاريخ نضال المرشح ولكن خوفاً من دفع الغرامات التى قد تفرض عليهم، وهم يفتقدون الثقة فى قياداتهم «فالقيادات تتكلم كثيراً وتنفذ قليلاً».

وتلعب الجماعات الدينية دوراً واضحاً فى التوجيه السياسى بالكفر، ويمارس رجال الحزب الوطنى دورا فى حل مشكلات الحى ابتداء من توزيع المواد التموينية للحد من استغلال التجار مرورا باعداد دروس لتقوية التلاميذ فى الصيف وانتهاء باعداد دورات رياضية فى الصيف.

عرف الفقراء فى الحى نظام التأمينات الإجتماعية، وأهمية التأمين كما سعى المحتاج منهم للحصول على معاش السادات الذى بدأ تطبيقه منذ عام مضى، بيد أن البعض أهدر حقوقه لقدم قيد اسمه فى مكاتب العمل وعدم الاشتراك فى التأمينات الإجتماعية. وهم يدركون تمام الادراك أن عدم الاشتراك فى التأمينات يعود عليهم بالضرر اذا مات العائل ولن تعانى الا أسرة العامل وحده، التى ستمد يدها للسؤال. ومع ادراك أهمية التأمينات الإجتماعية الا أنهم يسايرون رغبة أصحاب الورش فى احتساب التأمينات الإجتماعية على أجر أقل من الأجر الفعلى خشية أن يزيد مايستقطع من أجرهم نظير مساهمتهم فى التأمينات.

والعلاقات القرابية بالكفر تقتصر على مجرد المجاملات، وهى شكلية فليست كل الأسر لديها فائض تساعد به غيرها. والزواج التكرارى أمر مألوف بالحى وقلما يبقى الرجل أو المرأة بلا زواج سواء بعد الطلاق أو الترمل. وهناك بعض حالات تمرد على الأسرة مثل الشاب الذى ترك أسرته تعيش فى غرفة بالكفر، وخرج من الحى ليسكن خارجه ليمكن له مقابلة الأصدقاء أو حالات هروب بعض الصبية أو الفتيات من أسرهم بسبب قسوة

الآباء أو زوجاتهم أو لارغام البنات على الزواج من عجوز غنى.

وبالمثل فالعلاقات مع الجيران صورية، تفقد طابع الود والتماسك الجمعى. والمجاملات مفقودة، فلم تعد المشاركة الوجدانية صادقة سواء فى الأفراح أو الأحزان. فهناك جنائز لم تنتهى مراسيمها بعد، والجيران يتأهبون فى الوقت نفسه لحفل زفاف، تطرق الآذان أصوات النواح مختلطة بالزغاريد دون مجاملة لأهل الميت.

ورغم أن الكفر يخلو من المرافق، والتى لم تعرف طريقها إلى الحى الا قريبا فان أهل الكفر يساهمون مساهمة إيجابية ملموسة فى خدمة الحى. فهناك انشاط الأهلى ابتداء من جمعية الاسكان وجمعية تعمير المساجد. وهناك جمعية تنمية المجتمع ودار الحضانة لرعاية أبناء العاملات وجمعية تحفيظ القرآن. ورغم الهدف الرسمى لهذه الجمعيات فبعضها قاصر عن أداء وظيفته.

التطلعات الوالدية:

الرأى الشائع عن الفقراء لدى الانثروبولوچيين وعلماء الإجتماع انهم قوم يؤمنون إيماناً قوياً بعجزهم عن تغيير البيئة، وانهم يسلمون بأن حياتهم شكلتها قوى خارجة لا يمكنهم السيطرة عليها والارتباط القوى بالحاضر والاعتقاد باستحالة التخطيط والتسليم بالواقع والإيمان بأن العالم فى وضعه الحالى أفضل من عالم الغيب. ومن ثم فالتخطيط للمستقبل عبث، ولكن البيانات التى تحصلنا عليها تفند هذا الرأى الشائع وتدحضه، اذ تبين لنا ان أكثر الآباء يفكرون فى مستقبل أفضل لأولادهم وان هذا المستقبل يحدده النجاح فى الدراسة، لذا يتطلعون إلى تعليم أولادهم حتى المرحلة الجامعية، ويعطونهم الفرص لابراز كفاءتهم وقدراتهم للوصول إلى أعلى مراحل التعليم لتغيير واقعهم الإجتماعى، فالأمل كله يوجه إلى تعليم الأبناء والنظر

إلى التعليم باعتباره طوق نجاه الابناء من العوز والحاجة ومن المستوى المتدنى الذى يعيش الوالدان فيه. وهو الرافعة التى تنشل هؤلاء الصغار وتغير من واقعهم. فالآباء فى الكفر لم يفقدوا الأمل فى تحسين أحوال أولادهم التعليمية والمهنية ولم يعدهم اليأس عن التفكير فى مستقبل أولادهم.

وتكشف لنا البيانات المتاحة ان مايزيد عن أربعة أخماس الآباء يتمنون أن يكمل أولادهم مشوار التعليم حتى الجامعة. ولكن عدد الذين يتطلعون لاستمرار البنات حتى الجامعة أقل. اذ نجد ان $\frac{٣}{٤}$ الآباء يتطلعون إلى تعليم البنات تعليما جامعيا. والحرفيون والعمال الفنيون وعمال الخدمات أقل من غيرهم تطلعاً إلى استمرار البنات فى التعليم. وهم فى هذا يميزون الإبن على الإبنة ويتطلعون إلى تعليم الإبن تعليما جامعياً وتعليم الإبنه تعليماً متوسطاً فبعد طول أسر فى شباك الأمية والحرمان من التعليم كان التعليم الجامعى هو طريق الخلاص من العوز والفقر. والسبب الواضح فى اعتبار التعليم طريق النجاة من العوز هو تحديد الأجر بالمؤهل الدراسى، ووضع أصحاب المؤهلات العليا فى مكانة إجتماعية تفوق مكانة غيرهم.

وتكشف لنا البيانات ان قلة من الأباء عجزت عن اتخاذ قرار عن مستقبل أولادهم، وتقبلت الواقع كما هو، والرغبة فى تحسين الوضع والمثابرة على استمرار الأبناء فى الدراسة، هما السببان الرئيسيان وراء الحاح نصف الآباء على تقوية الأبناء فى دروسهم، واقتطاعهم جزءا من الدخل لدفع أجر المدرس الخصوصى.

ويتمنى أكثر من $\frac{٣}{٤}$ الآباء توظيف الأبنة، فلم تعد الأبنة حبيسة أربعة جدران، اذ آمن الآباء بأهمية عمل الأبنة، وهذا الإيمان بعمل الأبنة من أهم المؤشرات على التغيرات التى حدثت بالكفر، والإيمان بأن العمل مصدر للاحترام والحصول على الأجر.

وتدل هذه البيانات ان ٤/٥ الآباء الأميين يتطلعون إلى تعليم أولادهم حتى الجامعة، مما يعنى آن رفض الأمية أصبح حقيقة واقعة فهم يرفضون أن يعيش أولادهم نفس واقعهم، وأصبحوا يدركون أهمية التعليم فى تغيير المكانة والسلطة والمهنة، ويجمع كل الآباء المتعلمون أيا كان نوع تعليمهم على أهمية تعليم الأبناء تعليماً جامعياً، ولكن هناك قلة اعترفت بقصور قدرات أولادها عن الاستمرار فى الدراسة حتى الجامعة، واقتصرت تطلعاتها على تعليم الابن حتى المرحلة المتوسطة. كما بينت لنا البيانات ان الاميين يميزون الابن على الابنة، فثمة فرق بين تطلعات الأب المتعلم والأب الأمى ازاء تعليم الأبنة فى الكفر فالأب المتعلم أكثر حرصا على تعليم الأبنة حتى الجامعة ولا يفرق بين الأبن والأبنة أما الأمى فيميز الولد عن البنت فى مجال الدراسة وغيره.

واذا كان الآباء الحاليون يتطلعون إلى تعليم أولادهم ولا يتقبلون أن يورث أولادهم أميتهم فان الاجابات التى حصلنا عليها تكشف ان ٨٥٪ من آباء المجيبين كانوا أميين يجهلون القراءة والكتابة، وحتى الآباء الجامعيين أعضاء عينة البحث نجد ٧٠٪ منهم كان آباؤهم أميين. فالأمية كانت الوسط الذى يحكم البيئة التى نشأ فيها الآباء، ولكنهم يرفضون أن يستمر أولادهم فى فلك الأمية.

كذلك كشفت لنا الاجابات المتاحة أن جميع الآباء ماعدا الآباء الذين يحتلون الوظائف الفنية والادارية العليا يرفضون تماماً ان يتوارث الأبناء مهن الآباء، فالجميع يتطلع إلى تعليم ابنه ليشغل وظيفة عليا، وهكذا فالآباء الحرفيون وأمثالهم لايرغبون توريث أولادهم لأعمالهم، فهم يرغبون فى تغيير الواقع فى شخصيات الأبناء.

التسرب من المدرسة:

وكانت مجانية التعليم علامة مميزة من علامات التغير فى مجتمعنا

ومؤشرا هاما على تأكيد الحراك الإجتماعى فى المجتمع، وقد كافح بعض الآباء فى سبيل تعليم أولادهم وجنى ثمار المعاناه باستكمال الأولاد مشوار التعليم المجانى.

ولكن رغم مجانية التعليم فهناك قصور فى العملية التعليمية بالكفر، ولم يعد بعض الفقراء يلمسون العائد من مجانية التعليم، حتى ان قلة قليلة زهدت فى تعليم أولادها «فهو راجل على أده» وهناك من رضى بتسرب ابنه من المدرسة بعد ما فشل فى الدراسة وجذبه بريق الأجر. وتكشف لنا البيانات المتاحة ان حوالى ١٠ ٪ من التلاميذ الذكور بالكفر تسربوا من المدرسة الابتدائية ولم يكملوا مشوار التعليم، بينما ترتفع نسبة المتسربات إلى ١٣ ٪ من عدد تلميذات الكفر، فمعدل تسرب البنات من المدرسة أكبر من معدل تسرب التلاميذ ويبدأ التسرب عادة بعد امتحان الصف الرابع الابتدائى.

ولكن لماذا يتسرب هؤلاء رغم مجانية التعليم؟ تبين لنا الإجابات ان كل المتسربين والمتسربات من المدرسة كانوا أبناء لآباء أميين أو ملمين بالقراءة والكتابة أو أبناء لآباء يعملون فى الحرف اليدوية وأعمال الخدمات. وتكشف لنا الإجابات ان استمرار الفشل فى الدراسة هو السبب الرئيسى الظاهر وراء التسرب من المدرسة (٧ ٪ بالنسبة للذكور والاناث). اما الرغبة فى طلب مساعدة الابن فى العمل فتبلغ ٢ ٪، اما طلب مساعدة الابنة فتبلغ ٦ ٪، كما تبلغ نسبة الآباء الذين يعجزون عن دفع المصروفات الدراسية للأبناء إلى ١ ٪، فالعجز المالى ليس سببا وراء التسرب من المدرسة، وتماثل هذه النسبة نسبة الذين يعجزون عن الدراسة بسبب المرض. فالرغبة فى طلب المساعدة من الأبن أو الأبنة أو العجز المالى أو المرض أو رفض تعليم الأبنة كلها أسباب تنال تأييد ٣.٥ ٪ من الآباء. واذا كانت الإجابات أوضحت أن العجز عن دفع المصروفات الدراسية للأبنة هو السبب الثانى وراء حرمانها من التعليم ١.٦ ٪ ويليه فى المرتبة الثالثة الإيمان بحرمان الأبنة من التعليم، فان

الحال يختلف بالنسبة للأبن اذ يحتل العجز المالى للأسرة المرتبة الثالثة بعد المرض، والذى يحتل المرتبة الرابعة بالنسبة للبنات. فالأسرة الفقيرة قلما تبخل على أبنها بالمال وتحرمه من التعليم.

فالسبب الأساسى للتسرب من المدرسة هو فشل الأبن فى المدرسة وعجزه عن الاستمرار فى الدراسة، فالأب لايتحمل مسؤولية فشل ابنه، والحقيقة ان قدرات الأبن على التحصيل المدرسى وظروف التعليم داخل المدرسة هما السببان الرئيسيان وراء احباط تطلعات الأب لتعليم أولاده. اذ ان هناك أسبابا متأصله فى النظام المدرسى بالكفر تسبب فشل بعض التلاميذ فى الدراسة. وهذه الأسباب هى: ١- ارتفاع كثافة التلاميذ داخل الفصل. ٢- نظام النجاح الآلى وصورية الامتحان، مما يؤدى إلى انتقال التلميذ إلى الصف الرابع، وهو غير قادر على كتابة اسمه أو اجراء عملية حسابية بسيطة. ٣- عدم توافر امكانيات التعليم بمدارس الحى. ٤- انعدام الأنشطة المدرسية التى تنمى قدرات التلاميذ بسبب نظام الفترتين، ٥- تزايد المسافة بين المدرسين والقيادات التعليمية مما يؤثر على عطاء المدرس، ٦- اقتصاد بعض المدرسين لقواهم وعدم بذلهم الجهد داخل الحصة، من أجل توفير طاقتهم لساعات الدروس الخصوصية التى يجمعون منها جنيهات تحسن من مستواهم المادى.

فاذا كانت نظرية ثقافة الفقر ترجع الأسباب الحقيقية للفشل الدراسى إلى معتقدات وقيم الفقراء، فاننا نرى انها تقدم تبريرا عقليا لفشل نظام التعليم وعجزه عن خدمة ساكنى الكفر، فالفشل الدراسى لهؤلاء ثم تسربهم من المدرسة هو الذى يدفع البعض إلى احتراف حرف متدنية تفتقد المهارات فى سوق العمل المحدود.

أوقات الفراغ:

ولكن كيف يقضى هؤلاء الذين يقطنون الكفور أوقات فراغهم - تكشف لنا الإجابات ان ٧٠٪ من الأبناء يترددون على دور السينما فى قلب المدينة فى أوقات غير محددة، كما يهوى الشباب من العمال مشاهدة الأفلام السينمائية حتى ان البعض قد يتردد على دور السينما أكثر من مرة أسبوعيا. اما المسرح فأمره مجهول عند الأغلبية الساحقة. فالمدينة كلها تعانى من عقم الحركة المسرحية ويقضى ١٣٪ من الآباء أوقاتهم قعودا على قارعة الطريق أمام البيت للتسامر والحديث. ان لم يكن لاغتياب الآخرين، ومثلهم يذهب إلى المقهى أما يوميا واما على فترات متقطعة، ويقضى أربعة أخماس أرباب الأسر أوقات فراغهم فى البيت. وكثرة من هؤلاء جذبهم التليفزيون إلى قضاء الوقت بالمنزل.

ولقد بينت لنا معايشة أهل الكفر انه بالامكان تقسيم الشبان إلى ٣ فئات، ولقد وجدنا ان الفئة الأولى تمارس النشاط الرياضى والاجتماعى بالنادى الصيفى أو تلعب الكرة بالطرقات، والفئة الثانية من شباب الحى ترفض ممارسة اى نشاط لايعود عليها بالكسب المالى، ويعمل هؤلاء فى الورش والحوانيت مقابل مبلغ من المال، والفئة الثالثة تنكب على قراءة الكتب الدينية أو تتردد على المكتبة العامة بالنادى أو تنضم لمنظمات الشباب وهؤلاء قلة قليلة. والحقيقة ان جهود استغلال أوقات الشبان بالكفر غير مثمرة «لعدم تفاهم وعدم تكتل شباب الحى» ويفتقد الحى كل صور النشاط الثقافى، فلم تعرف قوافل الثقافة طريقها إلى الكفر، ولذا كان النشاط الدينى هو الغالب عند بعض الشبان الذين يتجمعون فى صحن المسجد لتحفيظ الصغار القرآن بدلا من انطلاقهم فى الطرقات.

الخدمات الصحية:

بدأ الأطباء يزحفون إلى منطقة الكفور بعد تكاثر السكان بها، وبدأ عدد العيادات الطبية يتزايد، وأقامت الدولة الوحدة الصحية ومركز رعاية الأمومة والصفولة بعد عام ١٩٦٢ لتحصين الأطفال من الأمراض، وترعى الأمهات أثناء الحمل. فالكفر كان يخلو من الوحدات الصحية حتى العقد السابع من القرن العشرين. كما اقيمت وحدة لتنظيم الأسرة والاقبال على مركز رعاية الأمومة والطفولة شديد. وقد تدفق الأطباء الجدد على الحى، وتكاثر عدد المترددين على عياداتهم طلبا للعلاج وقد يذهب العاجز عن دفع نفقات العلاج إلى المستشفى أو الوحدة الصحية طلبا للشفاء. ولقد زاد عدد الصيادلة بالكفر وزاد استهلاك الكفر من الدواء سواء فى العيادات الرسمية أو العيادات الخاصة، مما يؤكد رفض الناس للوصفات «البلدية» لعلاج المرضى، وهذا كله يفند مفهوما أساسيا من مفهومات ثقافة الفقر، وهو تقبل الأشياء كما هى.

وتكشف لنا البيانات التى حصلنا عليها:

١- أن الأسر التى تتردد على الطبيب الخاص تبلغ نسبتها ٥٧ ٪.

٢- ان الأسر التى تتردد على المستشفى تبلغ نسبتها ٣٥ ٪.

٣- ان الأسر التى تتردد على الوحدة الصحية تبلغ نسبتها ٤ ٪.

٤- ان الأسر التى تؤمن بالوصفات البلدية تبلغ نسبتها ١ ٪.

وهؤلاء الذين يترددون على الأطباء هم القادرون على دفع تكاليف العلاج الخاص. اما المترددون على المستشفيات داخل المدينة فهم العاجزون ماليا عن تدبير أجر الطبيب والراغبون فى الشفاء رغم المعاناه من قلة خبرة أطباء المستشفى الحكومى.

ويعانى كثرة من الأفراد أمراضا مزمنة أهمها الأمراض الصدرية

والبلهارسيا وأمراض الكلى والكبد والمسالك البولية والأمراض الجلدية وأمراض العيون وترجع بعض هذه الأمراض إلى سوء التغذية وعدم التخلص من النفايات، وتطاير الحشرات فى الهواء وتلوث مياه الشرب، واذا ما حللنا نسب وفيات الأطفال باعتبارها معيارا للتخلف والتقدم، لتبين لنا ان ٢٦ ٪ من أسر المسح توفى لهم أطفال فى السنة الأولى من الميلاد، كما توفى لخمس الأسر تقريبا أبناء تقع أعمارهم فى الفئة العمرية ١ - ٥. ماذا يعنى هذا كله؟ لايعنى هذا إلا أمرا واحدا هو ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال.

وتتفق هذه النسب تقريبا مع ما جاء فى تقرير منظمة الصحة العالمية[١] عن نسب وفيات الأطفال فى مصر، اذ تبين ان ٢٦ ٪ من الوفيات فى مصر تقع قبل العام الأول من الميلاد، وان ١٩ ٪ من الوفيات فى مصر تقع لأطفال فى الفئة العمرية ١ - ٥. كما يبين هذا التقرير ان أهم أسباب وفيات الأطفال فى مصر هى الاصابة بالأمراض الآتية: ١- الأمراض المعدية والطفيلية. ٢- أمراض الالتهابات المعوية والاسهال. ٣- أمراض الجهاز التنفسى، ٤- التيفوس، ٥- الحصبة، ٦- الكبد السحائى. وتلك هى الأمراض التى يعانى منها أطفال الكفر.

تنظيم النسل:

تبين البيانات التى حصلنا عليها ان الكفر يتميز بكثرة الانجاب فهل يعود الانجاب الكثير إلى السلوك اللاعقلانى للفقراء واللامبالاة بمستقبل الأبناء أم إلى قصور الوسائل التى تدفع الناس إلى تنظيم النسل.

يتزوج أهل الكفر وخاصة الحرفيون والعمال فى سن مبكر، ولذا تطول فترة أخصاب الزوجات ولكن الإجابات التى حصلنا عليها تبين أن ٥٢ ٪ من الأسر آمنت بفكرة تنظيم النسل وان النصف الآخر يرفض الفكرة لايستعمل

وسائل تنظيم الأسرة. فالبيانات المتاحة عن اتجاهات الناس نحو تنظيم النسل تبين اننا أمام اتجاهين متكافئين. فأنصار قبول فكرة تنظيم النسل يعادلون أنصار رفض فكرة التنظيم وهؤلاء يقلون يوما بعد يوم، بينما يتزايد الأولون يوما بعد يوم.

أما لماذا ترفض النسوة فكرة تنظيم النسل، فلم تحاول أية امرأة ان تبرر الرفض بتبريرات دينية أو حتى اقتصادية بل كانت التبريرات كلها تنصب على (١) كبر السن والذى لم يعد يدفع المرأة إلى اتباع وسيلة لتنظيم النسل أو (٢) أن وسائل تنظيم النسل تسبب اضراراً جانبية.

ولقد كشفت لنا الملاحظة بالمشاركة ان كل حصص الصيدليات من حبوب منع الحمل تنفذ فورا كما ان الطرقات المتربة مليئة بأشرطة حبوب منع الحمل الفارغة التى يقذف بها من النافذة مع غيرها من الفضلات، مما يؤكد تزايد الاقتناع بتنظيم الأسرة، وان الآباء أصبحوا يرفضون كثرة الأبناء الذين يعجزون عن اعالتهم، فلم يعد الأب ينظر إلى أولاده كعدد أو كعزوة بل كحالة تحتاج إلى الرعاية والانفاق.

وتبين لنا الدراسة ان التعليم عامل هام جدا فى تقبل استخدام وسائل تنظيم الأسرة اذ كلما ارتفع مستوى التعليم زاد عدد المؤيدين للفكرة واستخدام وسائل تنظيم الأسرة، وقل عدد الرافضين، فالأمية عامل معوق لفكرة تنظيم النسل. وتؤكد البيانات الآتية أثر التعليم فى تقبل فكرة تنظيم النسل:

التعليم وفكرة تنظيم الأسرة

مستوى التعليم	نعم ٪	لا ٪	غير مبين ٪
أمي	٤٩,٦	٤٠,٣	١٠,١
ملم	٤٧,١	٤٨,٢	٤,٦
ابتدائي	٣٣,٣	٦١,٠	٤,٧
اعدادي	٧١,٤	٢٣,٨	٤,٨
متوسط	٦٢,٣	٣٢,٨	٤,٩
جامعي	٥٧,١	٤٠,٠	٢,٨

ولقد يبدو من البيانات ان الجامعيات أكثر رفضا لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة، ولكن اذا ماوضعنا في الاعتبار صغر السن وحداثة العهد بالزواج وانهم لم ينجبوا بعد العدد المثالي من الأولاد ، تبين لنا ان أسر الجامعيين ليست رافضة لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة.

الحي ومشكلاته:

تبين لنا البيانات المتاحة ان اهم مشكلات الكفر حسب خطورتها عندهم هي:

١- انعدام النظافة ١٥٤ صوتاً.

٢- عدم وجود الانارة الكافية ١٣٩ صوتاً.

٣- مشكلة الصرف الصحي ١٣٠ صوتاً.

٤- مشكلة الاسكان ٨٧ صوتاً.

٥- عدم وجود مدرسة ابتدائية ٥٠ صوتاً.

٦- عدم وجود مستشفى بالكفر ٢٢ صوتاً.

٧- عدم وجود مدرسة اعدادية بالكفر ٥٠ صوتاً.

وهناك مشكلات تؤرق أهالى الكفر، وتشوه صورته وتجعل منه منطقة متخلفة أهمها قذارة حارات الكفر وسوء المرافق وندرة المسكن الصحى.

وينقسم الناس فى موقفهم ازاء حل هذه المشكلات التى تؤرقهم إلى ٤ مجموعات:

المجموعة الأولى وتؤكد أهمية مساهمة الأهالى مع الحكومة فى حل مشكلات الكفر (١٣٢ صوتاً)

المجموعة الثانية وتؤكد ضرورة قيام الحكومة وحدها بحل المشكلات التى تشوه الكفر (١٣١ صوتاً)

المجموعة الثالثة تتميز بالسلبية ولا تعرف كيفية المساهمة فى حل مشكلات الكفر (٤٥ صوتاً)

المجموعة الرابعة تؤكد أهمية دور الأهالى وحدهم فى حل مشكلات الكفر (١٧ صوتاً)

وهؤلاء الذين تميزوا بالسلبية وعدم القدرة على معرفة الحل الملائم أغلبهم من الأميين أو الذين يلمون بالقراء والكتابة ولا تفاوت بين أعداد المتعلمين وغيرهم فى تأكيد المشاركة بين الحكومة والأهالى فى القضاء على المشكلات وبين انفراد الحكومة وحدها بالقضاء على مشكلات الكفر، وهناك إجماع على أنهم لايستطيعون عمل شئ بمفردهم، ويدرك أهمية هذا الحل الجامعيون، فهم يؤكدون أهمية المشاركة فى حل مشكلات الكفر.

وتبين لنا البيانات ان اتجاهات الناس إلى المشكلات تختلف من مشكلة لأخرى، كما أن أسلوب الحل يتباين من مشكلة لأخرى، اذ تتفاوت خطورة المشكلات وآثارها على سكان الحى، ولذا فالمشكلات نسبية ويلقى الأفراد

عبء حلها على الحكومة وحدها، وهناك مشكلات يمكن ان يساهم فى حلها الأهالى بالتعاون مع الحكومة، اما الاهالى وحدهم فقدراتهم محدودة على حل مشكلات الكفر.

هذا التباين فى اتجاهات سكان الكفر من كيفية المشاركة فى حل مشكلات الكفر يجعلنا نتساءل هل تكون طريقة حياة سكان الكفر صيغة لنمط السلوك والقيم يميزهم عن غيرهم وأهم هذه الصيغ الثقافية هى فقد الفاعلية وانعدام الإيجابية؟

الجواب على ذلك بالنفى، فالأكثرية تريد التغيير والمشاركة - ولكن على الحكومة ان تبدأ وتعمل، اذ تعود الناس فى مجتمعنا منذ القدم على عدم البدأ الا بعد اذن الحكومة، وعندما تبدأ الحكومة تبدأ المساهمة الإيجابية من الناس. والرغبة فى المشاركة مع الحكومة فى حل مشكلات الكفر تهدم مفهوما أساسيا فى ثقافة الفقر.

الفصل السابع

الأبعاد الإجتماعية للفقر

في الريف المصري

الفصل السابع
الأبعاد الإجتماعية للفقر
فى الريف المصرى

أولاً : المقدمة :

يشهد الريف المصرى منذ منتصف السبعينات تغيرات جذرية، وقد نجمت هذه التغيرات نتيجة تبنى الدولة لسياسات تختلف تماماً عن السياسات التى كانت تضبط حركة المجتمع من قبل، ولقد بدأت هذه السياسات بقوانين الإنفتاح الإقتصادى والدعوة إلى إطلاق حرية السوق والتجارة، وتحرير مستلزمات الإنتاج فى إطار المنافسة بين القطاعين الخاص والعام، وكذلك تحرير عنصر الإنتاج الأساسى بالقرية وهو الأرض من خلال صدور قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، هذا بالإضافة إلى رفع مستلزمات الإنتاج والوصول بها إلى الأسعار الإقتصادية وإلغاءالدعم منها، وترك أسعار المحاصيل الزراعية لآليات السوق، وقد انعكست هذه التغيرات الهيكلية على حياة سكان القرية المصرية، سلباً وإيجاباً، لكن الذى أثار دهشتى، وزاد من إهتمامى فى الآونة الأخيرة، هو تزايد الفجوة بين فقراء القرية المصرية وأغنيائها بصورة تبعث على القلق والحيرة على مستقبل القرية المصرية، ولعل مصدر القلق أن هناك فجوة وهوة ضخمة تفصل بين سكان المجتمع، فتجعل فئة منه تقف عاجزة عن الوفاء بإحتياجاتها الأساسية، وتعانى أشد المعاناة والحرمان من أبسط مقومات الحياة، وفئة أخرى تستأثر بمعظم الفائض الإجتماعى والإقتصادى، وتهيمن على موارد الثروة فى المجتمع، وتحرص على توجيه هذه الموارد لتحقيق مصالحها، ورغم أن عدداً من الدراسات الإجتماعية قد عالجت موضوع الفقر - وإن كان أغلبها على يد متخصصين فى الإقتصاد

دراسة ميدانية للدكتور محمد ياسر شبل الخواجة.

- إلا أن هذا العدد لايزال محدوداً، فضلاً عن أن محاولات رصد هذا الموضوع على مستوى القرية تكاد تكون نادرة ولعل التركيز على فقراء القرية يأتى من كونهم الأغلبية التى تشكل قوة كبيرة فى العالم الآن، وخاصة فى دول العالم النامى، كما أنهم هم المقدمة الأساسية والحاسمة لتنمية المجتمع المصرى كله، ومن هنا جاءت أهمية دراسة الفقر فى الريف المصرى، بالتركيز على بعض القرى التابعة لمحافظة الغربية.

ثانياً : إشكالية البحث وتساؤلاته :

يمثل تحديد إشكالية البحث خطوة ضرورية للدراسة العلمية المنهجية، فإذا كانت الأصول العلمية تقتضى ضرورة ألا تنشأ فكرة البحث العلمى من فراغ حتى لاتنتهى أيضاً إلى فراغ، فإن السمة الرئيسية التى تميز البحوث العلمية هى أن تكون ذات مشكلة محدودة، وفى حاجة إلى من يتصدى لها بالدراسة والتحليل من جوانبها المتعددة (١).

وفى ضوء ماسبق فإن الإشكالية أو المشكلة التى تسعى هذه الدراسة لإستجلائها تتمثل فى الحصول على صورة عامة وحقيقية عن واقع الفقر فى القرية المصرية وأبعاده الإجتماعية، أى أن تدرس الظروف الإقتصادية والإجتماعية التى يعيش فى ظلها فقراء القرية، والتعرف على مظاهر الحرمان المادى وفلسفة إشباع الحاجات الأساسية والإجتماعية لفقراء القرية بغية إحداث عملية تغيير مقصودة من أجل تنمية القرية المصرية، والنهوض بأحوالها المعيشية الراهنة.

وبعد أن تم تحديد مشكلة البحث باختصار تجدر الإشارة إلى التساؤلات الأساسية التى يسعى الإجابة عليها، والتى يمكن صياغتها على النحو التالى :

١ - ماهى الظروف الإجتماعية والإقتصادية لفقراء القرية المصرية ؟

٢ - مامدى إهتمام الفقراء بالتعليم، ومامدى الحرص على تعليم الأبناء؟

٣ - ماهى أبعاد المشاركة الإجتماعية والسياسية لدى فقراء القرية؟

هذه هى التساؤلات الأساسية التى تنطلق منها الدراسة، وربما تفرعت عنها تساؤلات فرعية أخرى، تتكامل فيما بينها كموجهات أساسية للدراسة الميدانية.

ثالثاً : التحديد العلمى لمفهوم الفقر:

حظى تعريف الفقر باهتمام بالغ فى دراسات العلوم الإجتماعية وخبراء التنمية، حيث صيغت تعريفات متعددة يركز كل منها على جانب أو آخر من جوانب التخصص فى العلم الإجتماعى وليست مسألة تعريف الفقر - كما ينظر إليها - نوعاً من الترف العلمى، لكن ربما ترجع أهميته إلى إرتباطه بمداخل الدراسات التنموية، ذلك لأن أية تنمية حقيقية ووطنية، إن لم تضع هؤلاء الفقراء فى لب إستراتيجيتها لن يقدر لها النجاح، ولن يكتب لها الإستمرار، ومن هنا كان من الضرورى طرح بعض التعريفات بشكل تحليلى فى محاولة للخروج منها بتعريف إجرائى محدد.

ولعل من أكثر التعريفات المطروحة لتحديد مفهوم الفقر، تلك التى تنظر إلى الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، ويمثل دخل الأسرة ومتوسط نفقات الفرد مقياسين كافيين لمستوى المعيشة [٢] ويسير فى هذا الإتجاه ماذهبت إليه قواميس علم الإجتماع فى تعريف الفقر بأنه مستوى معيشى منخفض لايفى بالإحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالإحترام الذاتى لفرد أو مجموعة أفراد، وينظر إلى هذا المفهوم نظرة نسبية نظراً لإرتباطه بمستوى المعيشة العام فى المجتمع، وبتوزيع الثروة، ونسق المكانة، والتوقعات

الإجتماعية[٣].

هذا ويعرّف خط الفقر عادة بأنه الحالة التى يكون الفرد فيها عاجزاً عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء، والملبس، والمأوى الضرورى لنفسه[٤] ويعرف - فيليب عطيه - الفقر بشكل عام بأنه ندرة الموارد أو تبديدها أو توزيعها على نحو غير عادل [٥].

غير أن مفهوم الفقر لا يرتبط فقط بالحرمان والعوز المادى فقط، وإنما هو ظاهرة مركبة تتضمن معايير متعددة كإنخفاض الدخل، وإنتشار الأمية، وسوء التغذية، وتفشى البطالة وإنتشار المرض، وعدم توفر المسكن الملائم، وفى هذا الإطار يقدم - مكنمارا - وصفاً نموذجياً للفقر بأنه «تلك الأحوال المعيشية التى تكون نتيجة سوء التغذية، والجهل، والقذارة، وإرتفاع وفيات الأطفال، وقصر العمر الإفتراضى مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود بالحياة اللائقة» [٦]، وتوحى كلمات مكنمارا بأن الفقر أكثر من مجرد وضع إقتصادى، ومما يؤكد ذلك ما ذهب إليه أحد الباحثين بأنه على الرغم من أن الفقر يعبر عن بعض المؤشرات الإقتصادية كإنخفاض معدل الدخل أو الثروة وتدنى المستوى الإجتماعى الإقتصادى والتى توصف بخط الفقر، إلا أنه عرض لبنية إجتماعية وإقتصادية متخلفة، وأنه يعد الوسيلة الأساسية لتحليل ومناقشة قضية اللامساواة الإجتماعية [٧]لذا لا ينبغى أن نقرن ظاهرة الفقر بصورة دائمة بمضمونها الإقتصادى المادى فقط، فالواقع يشهد كما يذهب فيرنون Vernon أن مصطلح الفقر له مضامين متعددة فهو فقر إقتصادى، وسيكولوجى وإجتماعى، وإن كان الإقتصاديون يستطيعون تحديد ماهو فقير عما هو غير فقير بصورة أفضل [٨].

وهنا يذهب مارك فريد Mark Fried إلى أن الفقر حالة واقعية وليست وحدة تصورية، وأنه يمثل مجموعة مشكلات غير مترابطة مثل تفشى البطالة،

والبطالة المقنعة واللامساواة فى الرفاهية والهجرة، وتفاوت الخدمات فى البيئة الحضرية، وتدهور البيئة الريفية أى أن الفقر واقع إجتماعى يتطلب التفسير(٩) بينما ذهب بعض الباحثين إلى أن الفقراء هم أولئك الذين صنفهم المجتمع فى عداد الفقراء والذين صدرت من المجتمع ردود فعل معينة تجاههم، أى أن ظاهرة الفقر تمثل حالة يعترف بها المجتمع، وحالة إجتماعية لها وضع معين، وأنه أحد ملامح البيئة الإجتماعية (١٠).

وهذا مايوضح أن الفقر ظاهرة إجتماعية معتلة ترتبط بالظروف الإقتصادية السيئة للفقراء، وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى الإدعاء بوجود ثقافة خاصة بالفقراء، وأن هذه الثقافة كما يرى أوسكار لويس ماهى فى الحقيقة إلا ثقافة فرعية تعكس كل من عمليتى التكيف ورد فعل الفقراء نحو مكانتهم الإجتماعية المتدنية فى نطاق المجتمعات الرأسمالية المتدرجة طبقياً ذات الإتجاهات الفردية العالية، ولذلك يرى البعض أن ثقافة الفقر تخص كل جيل ينشأ يتواجد داخلها، حيث أنه من الصعب أن يفلت من دائرتها وأن يخرج منها، وذلك بسبب وجود حواجز ثقافية ضخمة تفصل ما بينه وبين الثقافة العامة للمجتمع.

وبذلك يكون لدينا واقعان، أحدهما واقع فرعى تسوده ثقافة الفقر والتى يمثلها الفقراء الذين يعانون الحرمان الإجتماعى والإقتصادى وهذه الثقافة الفرعية لها سماتها الخاصة بها والمنبثقة منها، والمرتبطة بها دون سواها، وأما الواقع الآخر فإنه يتمثل فى واقع الطبقتين العليا والوسطى وما يسودها من قيم ومعايير وثقافة مغايرة، تتسم بالإرادة الحرة والقدرة على فعل وتغيير الأوضاع القائمة (١١) وهذا ما جعل البعض يؤكدون على أن الفقر يعنى أكثر من مجرد إنخفاض الإستهلاك الفردى بل إنه أصبح طريقة فى الحياة aWay of Life تعيش فى نطاقه جماعات من الأفراد ذات المستويات المعيشية الدنيا، والتى لها قيم مختلفة عن قيم وإتجاهات الأغنياء، (١٢) لكننا نرى أن هذا الرأى لا

يستند على أسس علمية دقيقة، لأن سلوك الفقراء ماهو إلا رد فعل للظروف الإقتصادية التى يمرون بها وإننا لو غيرنا من هذه الظروف لعدل الفقراء فى سلوكهم وتلاءمت ثقافاتهم مع الثقافة الكلية للمجتمع [١٣].

ومما يؤكد ذلك ما أثبتته إحدى الدراسات الأنثروبولوجية من أن الفقراء لا يختلفون فى أهدافهم ولا فى قيمهم ولا فى إتجاهاتهم عن أبناء الثقافة العامة للمجتمع، كل ما فى الأمر أنهم يشعرون بالإحباط ويمنعون من تحقيق أهدافهم، ومن ثم فإنهم يسعون إلى تحقيق أهداف بديلة قد لا يفهمها أو يقرها أبناء الثقافة الرئيسية [١٤].

هذا وفى ضوء إتساع الخلاف فى وجهات النظر حول تعريف الفقر ذهب أحد الباحثين إلى أن الفقر حالة بنائية ملازمة لأسلوب إنتاجى من طابعه وجود التمايزات الخاصة التى تأتى من الملكية الخاصة والتمييز بين أنماط العمل اليدوية والعقلية، وتحديد الأمور بناء على هذا، ويفسر الفقر بما يستتبع ذلك من تناقض فى العلاقات الإنتاجية والتوزيعية المرتبطة بإستغلال طبقة لبقية الطبقات التى لاتملك والتى تكون مجبرة على بيع عملها[١٥].

من كل ماسبق يتضح إلى أى مدى تباينت وجهات النظر وتعددت الآراء حول تعريف مصطلح الفقر تعريفاً علمياً محدداً، رغم سهولة إدراك الفقراء والواقع الأليم الذى يعيشون فيه، الأمر الذى يدفعنا لمحاولة إستخلاص تعريف إجرائى له يأخذ فى الإعتبار الأبعاد التاريخية والإقتصادية والإجتماعية المحددة للفقر، والعوامل الدينامية والبنائية التى تؤدى إلى الإفقار والإبقاء عليه دون تغيير جوهرى، ومن الممكن عرض هذا التعريف على النحو التالى « أن الفقر ظاهرة إجتماعية معتلة تحول بين الأفراد وبين إشباع إحتياجاتهم الأساسية من

مأكل ومشرب ومسكن، كما تحول بينهم وبين تحقيق تطلعاتهم ورغباتهم، لكن الفقر مفهوم نسبى بمعنى أنه يتحدد من خلال قياس دخل الفرد ومستوى معيشته بالمقارنة بأوضاع ودخل الأفراد الآخرين داخل مجتمع معين».

رابعاً : أهم المداخل السوسيولوجية المفسرة للفقر :

لقد احتلت قضية تفسير الفقر إهتماماً بالغاً على يد المتخصصين فى العلم الإجتماعى فى الوقت الحديث وبخاصة على يد علماء بريطانيا وأمريكا، لذا فقد شهد علم الإجتماع وغيره من التخصصات الإجتماعية إهتماماً كبيراً بالتنظير الجديد حول الفقراء الريفيين الذين يتعرضون لصور من المحاصرة والإستغلال، إلا أن هذه المحاولات جاءت متفرقة، وتنتمى لتخصصات متنوعة، الأمر الذى يزيد من صعوبة صياغة نظرية سوسيولوجية مفسرة لأبعاد هذه الظاهرة خاصة إذا ما أخذنا فى الإعتبار الطابع الأمبريقى الذى غلب على الدراسات السوسيولوجية المعاصرة، والإنشغال الشديد بالجزئيات والقضايا الفرعية، دون الإهتمام بالعموميات والقضايا الأساسية، فضلاً عن عدم وجود أية محاولة جادة لدراسة وتصنيف التراث المتوفر حول ظاهرة الفقر الريفى، لكننا يمكن أن نميز هنا بين ثلاثة مداخل نظرية فى تفسير هذه الظاهرة، وفقاً لمعطيات واقعنا الإجتماعى والأمبريقى على النحو التالى:

١ - المدخل الثقافى.

٢ - المدخل الماركسى المحدث.

٣ - مدخل إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية.

لقد جاء هذا التصنيف الثلاثى ملائماً لفهم ظاهرة الفقر الريفى بشكل

عام وإلقاء مزيد من الضوء على تفسير واقع فقراء القرية المصرية بشكل خـاص.

(١) المدخل الثقافي :

يرى أنصار المدخل الثقافى أن خصائص الفقر هى التى تفسر سلوك الفقراء فهم كسالى مسئولون عن واقعهم، ونحن لن نستطيع أن نغير من سلوكهم لأسباب نفسية واجتماعية حتى لو غيرنا الظروف البيئية التى يعيشون فيها، ويجمع بين الفقراءفى العالم كله عناصر مشتركة تميزهم عن غيرهم فهم يعيشون حياة واحدة متماثلة، ويعبرون عن حياتهم فى أنماط سلوكية مشتركة تعرف باسم ثقافة الفقراء أنفسهم، وأنهم لايستطيعون مساعدة أنفسهم، وهم لذلك مسئولون عن ظروف تخلفهم وفقرهم (١٦).

ويُعد أوسكار لويس أبرز مؤسس لهذه النظرية، ويرى بأن الفقراء لهم خصائص ثقافية معينة تفصلهم عن بقية أفراد المجتمع، وتنتقل هذه الخصائص من جيل إلى جيل، وتحافظ على الطابع المميز لحياتهم وقد حدد لويس أبرز السمات التى تجمع الفقراء مثل عدم فعالية المشاركة وعدم التكامل الإجتماعى، وزيادة الحرمان المادى وتكثر حالات هجر الزوج للزوجة والأطفال، وضعف ميكانزمات الضبط، وعدم القدرة على تحقيق الإشباع المؤجل وعدم التخطيط للمستقبل وإنتشار المرض(١٧).

كما يرى أوسكار لويس أن ثقافة الفقر ماهى فى الحقيقة إلا ثقافة فرعية تظهر نتيجة لقوة ضغوط تلك التغيرات الإجتماعية والتكنولوجية التى تقع فى نطاق المجتمع ويتصف بها أولئك الذين نشأوا فى عالم الطبقات الأدنى والتى تشترك مع ثقافة المجتمع الأكبر (١٨). وأن هذه الثقافة وإن كانت تنتقل من جيل لآخر فإنها تعيش فى نطاق حامليها دون أن يشعروا بها، وبوقعها عليهم

ودون أن تثير تعجبهم أو إندهاشهم فيها، وذلك لأنها تعيش معهم كجزء أساسي وضمني في حياتهم سواء شعروا بها أو لم يشعروا، وأن هذه الثقافة غير قابلة للتغيير أو التبديل أو التعديل وذلك بالرغم من مرور الزمان والأيام على هؤلاء الحاملين لها (١٩).

لكن التأكيد على أن مفهوم ثقافة الفقر يشير إلى درجة عالية من التجانس والإتفاق العام بين الفقراء إنما هو تفسير قاصر ويحتاج إلى إجراء مزيد من البحوث الإمبريقية (٢٠).

وإذا كان أصحاب المدخل الثقافي في تفسير الفقر يرون أن سمات الفقر حتمية ولا أمل في تغييرها فإن هذا يجعلهم متناسين الطروحات المختلفة حول تمايز أنشطة الفقر، وكذلك نضالهم المستمر لتقرير مصائرهم، كما أن الإحتكام إلى وجود خصائص مميزة لثقافة الفقر - كما أوضحنا سالفاً - تحول دون فهم الديناميات الإجتماعية الحقيقية ودون إدراك علاقات السيطرة - التبعية التي أنتجها الواقع التاريخي المعاصر (٢١).

ويؤكد ذلك ما أثبتته مارلين قنواتي Kanawati في دراسة حديثة لها أن الفقراء ليس لهم ثقافة خاصة بهم، فالفقر هو حالة بنائية تنتج عن الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والتاريخية التي شكلت حياة هؤلاء الفقراء في المجتمع المصري (٢٢)، كما أن قول - أوسكار لويس - بأن الفقراء سيظلون فقراء وأن هناك قوى ثقافية وإجتماعية داخلية تشدهم إلى حالة الفقر، تتناقض مع الخبرة التي عاشها ويعيشها المجتمع الأمريكي، حيث تتابع عليه موجات من المهاجرين الفقراء، ولكنهم لايظلون في أسفل السلم الإجتماعي، وإنما يرتفع مستواهم، وتتحسن ظروفهم يوماً بعد يوم (٢٣) أي أن الجوانب السلبية في حياة الفقراء يمكن أن تعدل وتتغير إذا غيرنا المواقف التي يعيش فيها الفقراء، وعدلنا الظروف السيئة التي يعيشون فيها، كما أن

هذه النظرية تعمل على تزييف واقع الفقراء والحيلولة دون إكتشاف العوامل والتناقضات البنائية الحقيقية التى تحدث الفقر وتسببه.

(٢) المدخل الماركسى المحدث :

ينطلق المدخل الماركسى المحدث من فكرة أساسية مؤداها أن الفقر الجماهيرى Mass poverty والتخلف لايمثل الحالة الأصلية للمجتمع فى العالم الثالث بل نشأ الفقر وتطور من خلال أساليب الخضوع للنفوذ الرأسمالى بمعنى أنه نشأ وتطور تاريخياً مع نشأة وتطور التقدم فى المراكز الرأسمالية المتقدمة، فالتخلف والتقدم بهذا المعنى وجهان لعملة تاريخية واحدة بدأت مع بداية ولادة النظام العالمى للرأسمالية (٢٤).

وتعتبر إسهامات جون آند فرانك من أبرز إسهامات الماركسية المحدثة فى تفسير الفقر الجماهيرى والتخلف، حيث رأى أن تقدم البلدان الرأسمالية يتم على حساب تخلف البلدان التابعة، وأن العلاقة بين الدولة المتقدمة (المراكز) والدول المتخلفة (الأطراف) على المستويين العالمى والقومى، تتمثل فى إمتصاص الأولى للفائض الإقتصادى وتحويله إلى المراكز العالمية، وطبقاً لهذا الإعتقاد يرى فرانك أن أفقر فلاح أو ريفى فى أبعد قرية من قرى الدول المتخلفة يرتبط إرتباطاً وثيقاً بأكبر الرأسماليين فى الدول الصناعية الأكثر تقدماً (٢٥) ثم يشير سيلسو فروتادوا أن الفقر فى الهوامش يعد فى الأساس نتاج للإقتصاد العالمى الذى تهيمن عليه الدول الغنية، إلا أنه لايربط بشكل دائم التخلف فى البلدان النامية كنتيجة للتطور فى المراكز الرأسمالية لكنه يربط بين العمليتين على أساس التأثير والتأثر المتبادل، كما أنه يعتقد أن ظروف نمو الدول المتقدمة تختلف تماماً عن الظروف الحالية التى تمر بها الدول الهامشية(٢٦).

وكذلك يذهب الإقتصادى المصرى سمير أمين إلى أن فهم ظاهرة الفقر والتخلف يجب أن يمتد لفهم العلاقة بين المراكز (البلاد المتقدمة) والأطراف (البلدان المتخلفة) حيث أن طبيعة هذه العلاقة غير متكافئة وتكون موجهة دائماً لصالح المراكز، وتنشأ عن ذلك قضية التراكم الأولى التى تجرى دائماً لصالح المركز بوصفها صيغ متجددة بشكل ثابت والتى تشكل مجالاً لنظرية التراكم على الصعيد العالمى وعلى هذا فإنه يرى أن العلاقة بين البلدان المتقدمة والمتخلفة تنتمى إلى منظومة عالمية واحدة، وتشكل كلاً متكاملاً مع السوق الرأسملية العالمية (٢٧).

ثم يستطرد سمير أمين قائلاً أن العلاقات الدولية للمراكز خاضعة لمنطق إحتياجات التراكم المتمركز على ذاته، بينما عملية التراكم فى الأطراف عملية تكييف لإحتياجات الأول(٢٨) ومن ثم يستخلص سمير أمين بأن النظام الرأسمالى يخلق نوعين من التوجيهات الأول وهو رأسمالية المركز الديناميـة والثانى رأسمالية الأطراف الجمدة أو المكبوحة وأن كلاً من التوجيهين بينهما ترابط هيكلى (٢٩)، وهكذا يتضح أن أنصار مدخل الماركسية المحدثة يؤكدون أن الفقر الجماهيرى ليس عملية متأصلة أو سمة سلبية لهذه المجتمعات النامية ولكنه نتيجة لعملية تاريخية بنائية تتمثل فى إمتصاص دول المركز لثروات الدول التابعة أو المقهورة (٣٠).

ومن خلال هذا يتبين أن هذا المدخل يفيد كثيراً فى تحليل ديناميات الفقر والتخلف فى الواقع العربى وتشريحه إلا أنه لم يسلم من النقد حيث أنه ركز على العوامل الخارجية وأغفل إلى حد كبير العوامل الداخلية فى إحداث الفقر، بمعنى أنه يسلب رد فعل تلك المجتمعات على التغلغل الرأسمالى، كما أنه افترض على نحو مبالغ فيه أن اقتصاديات العالم الثالث كان بإمكانها التطور لولا التغلغل الرأسمالى المفروض من الخارج إلى جانب إغفاله

للأنساق الثقافية فى العالم الثالث والتى تساعد على تكريس الفقر وإنتشاره فى الدول المتخلفة (٣١).

ومع هذا تظل أهمية مدخل الماركسية المحدثة كأداة تحليلية مهمة فى فهم وتفسير ظاهرة الفقر الجماهيرى الذى تعانى منه مجتمعات الدول النامية، وبخاصة فى موقفه من الفهم الشمولى للواقع والتحليل التاريخى للتخلف من خلال فهم المحتوى العالمى للعلاقة الديلكتيكية بين الدول المتقدمة وبلدان العالم الثالث.

٣ - مدخل إشباع الحاجات الأساسية Basic Needs Approach

يرى أنصار هذا الإتجاه بأن الفقر الجماهيرى يعد تعبيراً عن عدم المساواة الإجتماعية والإقتصادية التى أنتجتها ظروف تاريخية ومعاصرة، أتاحت لجماعات أن تستغل أخرى (٣٢).

لذا فإن مواجهة الفقر والحد من آثاره، ومصاحباته الإجتماعية والإقتصادية والسياسية لن تصبح ذات نتائج حاسمة ما لم تكن قد إستخدمت لمواجهتها أساليب فعالة تقوم أساساً على مواجهة الحاجات الأساسية لجماهير الفقراء فى أقصر وقت ممكن(٣٣) .

لكن مفهوم الحاجات يختلف من فرد إلى آخر، ومن ثقافة إلى أخرى، كما يختلف مفهوم الحاجات الإجتماعية الإنسانية عن مفهوم حاجات الكفاف Subsistence Needs ، فحاجات الكفاف تعنى توفير الحد الأدنى من السلع والخدمات التى تحفظ بقاء الكائن الإنسانى، أما مفهوم الحاجات الإجتماعية الإنسانية فإنه مفهوم دينامى متطور بمعنى أن القدر اللازم من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإجتماعية يزيد ويتنوع، ويرتقى كلما حقق المجتمع نجاحاً فى مجالات التنمية المختلفة، فقد تكون البداية هى توفير

الحد الأدنى للكافة، وهنا يتطابق المفهومان لكن بمجرد تحقيق أهداف التنمية والتقدم الإقتصادى يتمايز المفهومان(٣٤) .

وعلى هذا فإن أية سياسة للتنمية أو الإستثمار Investment لا بد أن تحدد فى بداية إنطلاقها مجموعة الحاجات الأساسية بمستوياتها المختلفة سواء تلك التى تتعلق بالمستوى الأكثر إلتزاماً أو التى تلى المستوى الأول من الحاجات الأساسية (٣٥)كما أن مواجهة الفقر الجماهيرى تتمثل فى الإتجاه العام الذى يقوم على الخفض المستمر للتباين وتقليل حدة التفاوت بين فئات المجتمع المختلفة فى توزيع الثروة والدخل (٣٦).

لكن لوحظ بعد مضى عقود متوالية على إستراتيجيات التنمية المخططة فى بلدان العالم النامى بعد إستقلالها أنها لم تحقق معدلات للنمو تمكنها من مواجهة مشكلة الفقر الجماهيرى بل كشف الواقع تزايد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة بصفة أساسية، لأن الأغنياء أصبحوا أكثر ثراء ثم أصبح الفقراء أيضاً فى كثير من الدول النامية أكثر فقراً، ومن المحتمل أن ينتهى عقد التسعينيات فى أكثر من (٤٠) دولة نامية بمستوى دخل للفرد يقل عما كان فى بدايته. لذا أصبح مصطلح الدول النامية تهكمياً، فالكثير من الدول أصبحت متهالكة أكثر مما هى نامية (٣٧).

ويحدد البنك الدولى الفقراء فى العالم بما لا يقل عن (١١١٥) مليون نسمة، وهو ما يقرب من ثلث جملة السكان فى العالم النامى ومن هؤلاء (٦٣٠) مليوناً يمثلون (١٨ ٪) من جملة عدد السكان فى العالم النامى، يعيشون فى فقر مدقع، حيث يقل دخل الفرد فيهم عن (٢٧٥) دولاراً وهو الحد الأدنى للفقر (٣٨).

وهذا ما يبين أن معدلات الفقر ومظاهره تزداد بصورة تنذر بحدوث

كارثة عالمية تهدد قيادات البلدان المتخلفة، تلك الدول التي فشلت في محاولة التقليل من مواجهة حد الفقر الذي يعاني منه ويعيش في ظله أكثر من ثلث عدد سكانها، لذا فقد أعلن - روبرت ماكنمارا - في حديثه السنوي لمجلس المحافظين عام ١٩٧٢م «أن المهمة إذاً أمام حكومات البلاد النامية هي أن تعيد توجيه سياسة التنمية لديها من أجل أن توجه هجوماً مباشراً ضد البؤس الشخصي للقطاعات الأكثر حرماناً من سكانها، التي تتجاوز (٤٠٪) وهو ما تستطيع الحكومات أن تفعله دون أن تتخلى عن أهدافها في النمو الإقتصادي الشامل القومي، ولكنها يجب أن تكون على إستعداد لأن تخص إقرار أهداف النمو بأولوية أكبر من زاوية الإحتياجات البشرية الجوهرية من زاوية التغذية، والإسكان، والصحة، وتعليم القراءة والكتابة والعمالة حتى لو كان ذلك على حساب بعض الخفض في سرعة التقدم في قطاعات معينة ضيقة ومميزة تعود مزاياها إلى القلة. إن مثل إعادة التوجيه هذه للسياسات الإجتماعية والإقتصادية إنما هي مهمة أساسية في المقام الأول» (٣٩).

ومن هذا الحديث الذي ألقاه مكنمارا في عام ١٩٧٢ وحتى الآن، لا تبدو ثمة نتائج يمكن الإعتماد عليها في تأكيد أن حالة الفقر قد أوشكت على الإنتهاء، مما يدعو إلى أن مواجهة الفقر يجب أن تكون بالهجوم المباشر عليه، بدلاً من أن نترك النمو الإقتصادي غير الموجه يتساقط رذاذاً على الجماهير، وهنا يصبح لمدخل إشباع الحاجات الأساسية دوراً فعالاً في الحرب ضد الفقر في البلدان النامية (٤٠) وإتساقاً مع هذا القصور، يعتقد أنصار مدخل إشباع الحاجات الأساسية أن أية سياسة فعالة للقضاء على الفقر لن تأتي إلا من خلال تدخل الدولة في إعادة توجيه النشاط الإقتصادي، وإعادة توزيع الدخل والثروة بشكل يؤدي إلى إشباع الحاجات الإنسانية لجماهير الفقراء، والوصول إلى أساليب لمواجهة الفقر.

وهكذا يتضح تعدد وتنوع مداخل تفسير الفقر وعدم المساواة داخل المجتمع وربما يرجع ذلك إلى عدم وجود إتفاق واضح على المسببات الأساسية له، فالذين يؤكدون أن المجتمع هو السبب يرون أن الخطأ يكمن فى التوزيع غير العادل للثروة، وبالتالى يجب أن يستند تفسير الفقر فى ظل أنساق التبعية القائمة دون إهمال لميكانزمات القهر والإستغلال التى تنطوى عليها الأبنية الإجتماعية القائمة من دور فى إيجاد الصورة الحالية لفقراء الدول النامية، وفى مقابل ذلك يرى أصحاب المدخل الثقافى، أن جذور الفقر تكمن فى الفقراء أنفسهم أو بمعنى أدق فى ثقافتهم، وبناء على ذلك يرى الباحث أن التفسيرات التى تستند إلى إشباع الحاجات الأساسية ومواجهة الفقر الجماهيرى الشامل هى أصلح التفسيرات المطروحة لتفسير الفقر فى الريف المصرى خاصة فى ظل التزايد الصارخ بين الطبقات الإجتماعية وعدم المساواة بين الفقراء وغيرهم، وفى ضوء ذلك سوف نلقى الضوء بصورة موجزة على مدى تأثير سياسة الإنفتاح الإقتصادى على أوضاع الفقر فى القرية المصرية.

خامساً: الإنفتاح الإقتصادى وفقراء القرية المصرية:

تبنى النظام السياسى القائم فى مصر منذ منتصف السبعينات سياسة عرفت بسياسة الإنفتاح وقد ساهم فى تطبيق هذه السياسة حدوث مجموعة من التحولات البنائية فى هيكل الإقتصاد المصرى كان من أهمها ظهورنمط جديد لتوزيع الدخل، إنخفض فيه نصيب الفقراء، وزاد فيه نصيب الأغنياء وبالتالى فقد أفضى الإنفتاح إلى تزايد عدم المساواة فى الدخل لصالح شرائح البرجوازية الريفية على حساب مصالح العمال والفلاحين الفقراء والمعدمين، وهذا يعنى أن أبعاد الفقر ومصاحبته الإجتماعية بدأت تتسع وتتعدد حتى وصلت إلى أحجام تبشر بالسوء خلال حقبة الإنفتاح فلقد بلغ معدل الفقر

فى الريف المصرى ككل عام ١٩٨٢ حوالى (٣٣٪) من السكان الزراعيين وحوالى (٢٣٪) بين سكان الريف وبالمقارنة بتقديرات معدل الفقر فى منتصف السبعينات والتى بلغت (٤٢٪) و (٤٤٪) فإننا نلمس إنخفاض معدل الفقر فى الريف على مدى هذه السنوات القليلة إلا أن الأعداد المطلقة للفقراء آخذة فى التزايد من ثلاثة ملايين عام ٦٤/ ١٩٦٥ إلى حوالى (٥,٨) ملايين عام ١٩٨٢/٨١ وهكذا تضاعفت أعداد الفقراء خلال سبعة عشر عاماً [٤١].

كما أن أقاليم مصر الريفية تتمايز فى فقرها، فلقد ثبت أن الفقر الريفى يستوعب نحو (٧٠٪) من الأسر الريفية فى محافظتى سوهاج وأسيوط وأن (٦٠٪ - ٧٠٪) من بين الأسر الريفية فى محافظات البحيرة والدقهلية وكفر الشيخ والمنوفية، وبنى سويف، والفيوم والمنيا وقنا، وأن (٥٠٪ - ٦٠٪) من الأسر الريفية فى محافظات الشرقية والقليوبية يستوعبها الفقر أيضاً [٤٢].

كما تشير نتائج دراسة لسمير رضوان وبنت هانس إلى أن (٨٧٪) من مساكن الأسر الفقيرة مبنية من الطوب اللبن، وأن ٨ - ١٠٪ فقط مبنية من الطوب الأحمر، كما تشير الدراسة نفسها إلى أنه بالنسبة لخدمات مياه الشرب والكهرباء فإن (١٢٪) و (٣٠٪) فقط من مساكن الفقراء تتمتع بهذه الخدمات على الترتيب فى حين أن هذه النسب بالنسبة لمساكن غير الفقراء تصل إلى (٣٦٪)، (٦٠٪) على الترتيب [٤٣].

فضلاً عما سبق فلقد أثرت سياسة الإنفتاح على أوضاع مختلف الفئات الإجتماعية بالريف المصرى، والتحسن النسبى الذى طرأ على أوضاع بعض الفئات، والتغير الواضح فى شكل العلاقات الإجتماعية التى تربط بينها، كل ذلك يشير إلى أن الريف المصرى يشهد تمايزاً طبقياً واضحاً وجديداً لا تلعب فيه الملكية أو حجمها أو الحيازة ونمط إستغلالها الدور الرئيسى، ولكن رأس

المال السائد والمنقول، والسيطرة على مواقع إتخاذ القرار، ومراكز السلطة أصبحت ذات دور بارز في هذا المجال، حيث إحتلت فئة الرأسمالية الزراعية مواقع فئة كبار الملاك وشبه الإقطاعيين وأصبحت تمارس دورها فى الحياة الإجتماعية والإقتصادية فى القرية (٤٤) لكن يبدو أن الطبقات التى تعانى أشد المعاناة فى مرحلة الإنفتاح تتألف من أصحاب الدخول الثابتة، وعمال الخدمات فى الريف، والأسر التى لم يهاجر أعضاؤها إلى الخارج، وصغار المزارعين والمستأجرين، وأصحاب المشروعات الحرفية الصغيرة خاصة فى ظل الإرتفاع المتصاعد لتكاليف المعيشة اليومى فبتحليل أرقام نفقات المعيشة نلاحظ أن الرقم العام لتكلفة المعيشة فى الريف قد إرتفع عام ١٩٨٩ عنه فى عام ١٩٨٦م من (٩١,٨) إلى (١٥٥,٣) (٤٥).

الأمر الذى ينعكس حتماً على تدهور أوضاع محدودى الدخل وعجزهم عن إشباع إحتياجاتهم الأساسية، وحرمانهم من الحد الأدنى اللازم للحياة عند مستوى الكفاف، هذا ولم يؤد تدفق أعداد المهاجرين من القرية للخارج إلى حدوث حراك إجتماعى صاعد لفقراء الريف المصرى حيث يميل هؤلاء المهاجرون إلى إستخدام مدخراتهم فى الإستهلاك التبذيرى والترفى بدلاً من توجيهها توجيهاً إستثمارياً ومن ثم بدأ ينضم أصحاب الدخول الدنيا - الذين تحسنت دخولهم بسبب الهجرة - إلى أصحاب الدخول العليا التى تولدت، من مصادر غير إنتاجية - فى الغالب - إلى تبنى نمط للإنفاق ضعيف القدرة على توليد تلك الظاهرة المسماة «بتسرب الدخول» إلى الفقراء ويضعف الأمل وبالتالى فى إستمرار التحسن فى مستويات الدخول الدنيا (٤٦).

وهكذا يتبين أن أوضاع فقراء الريف وظروفهم الإجتماعية والإقتصادية لم تتحسن فى ظل سياسة الإنفتاح بل تزايدت الأعداد التى تعيش تحت خط

الفقر، وزيادة الفجوة فى الدخل بين فقراء القرية وأغنيائها بصورة مستمرة، وإذا كان هذا وضع فقراء القرية كما تعكسها البيانات والأرقام الإحصائية خلال حقبة الإنفتاح، فما هى ظروفهم وأوضاعهم الراهنة وما هى ظروفهم الإجتماعية التى يعيشون فى ظلها اليوم؟!

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١ - الإطار الجغرافى وعينة الدراسة:

تم إختيار ثلاثة قرى مصرية إختياراً واعياً بالخصائص التى يجب أن تتوافر فيها لتكون حمالة بتضاريس وأبعاد الظاهرة المدروسة وكانت القرية الأولى هى قرية محلة مرحوم مركز طنطا - محافظة الغربية - ومحلة مرحوم قرية زراعية شبه حضرية، تتمتع بقسط وافر من الخدمات التعليمية، والصحية والترفيهية والثقافية، وتربطها بالمدينة وسائل مواصلات سهلة ومتعددة، ويتميز أهلها بدخل مرتفع نسبياً كما تتعدد فيها المهن والحرف بجانب الزراعة حيث تأثرت بإنتشار بعض الصناعات الحديثة نظراً لقربها من مدينة طنطا (حوالى ٤ كيلو متر) فبدأ أهلها يتمثلون بعض مظاهر التغير التى تنتشر فى المدينة إلى حد كبير.

والأخرى هى قرية شبرا النملة مركز طنطا - محافظة الغربية - وهى مجتمع زراعى فى المقام الأول، وتشتهر بزراعة المحاصيل الحديثة مثل الحدائق والفواكه، بالإضافة إلى بعض المحاصيل التقليدية مثل القمح، والبطاطس والأرز، وتتمتع هذه القرية بقسط لا بأس به من الخدمات المختلفة،وبها شبكة من المواصلات المتعددة التى تربطها بالقرى المختلفة والمدن المجاورة.

أما القرية الثالثة فهى قرية كفر القصار، مركز كفر الزيات، محافظة الغربية، وهى قرية زراعية تعيش على الزراعة التقليدية منذ فترة طويلة، وتعيش

هذه القرية فى عزلة عن القرى الأخرى ويعمل معظم أفراد هذه القرية فى الأرض، وتعانى هذه القرية من قلة الخدمات وتفتت الملكية الزراعية، حيث أن غالبية حائزيها من أصحاب الملكيات الصغيرة والمعدمة.

وقد إحتكم الباحث فى إختيار هذه القرى على عدد من المحكات يأتى فى مقدمتها، أنها متباينة أيكولوجياً ، وجغرافياً، بما يعكس تبايناً فى الموارد الطبيعية، وبعض ركائز القاعدة الإنتاجية، كما أنها متباينة من حيث الطرد السكانى الذى يعكس حالة الفرص الإجتماعية وإشباع الحاجات الأساسية، وأنها أخيراً متباينة من حيث الأوضاع الإجتماعية والتباينات الطبقية للسكان، فقرية محلة مرحوم كان تعدادها فى عام ١٩٩٣ ، ٢٩,٤٤٧ ألف نسمة مقابل ١٠,٦٧٦ فى قرية شبرا النملة، وثلاثة آلاف فى كفر القصار (٤٧) .

ولقد ترتب على هذه الأحجام السكانية مقارنة بأنماط توزيع الأرض أن كبار الملاك (١٠ أفدنة فأكثر) تراوح نصيبهم من الأرض الزراعية بين (٨٪) فى قرية محلة مرحوم، (١٥٪) فى قرية شبرا النملة، (٢٪) فى كفر القصار.

أما عينة الدراسة فكانت عشوائية بحتة، مع مراعاة أن يكون المبحوثون من لهم علاقة بالحياة الدائمة فى القرية وبالعمل الزراعى ومن الشرائح الدنيا، والمحدودة الدخل فى قرى الدراسة. وقدبلغ حجم العينة الكلى (٤٥٠) حالة وقد توزعت هذه الحالات على قرى الدراسة على النحو التالى:

١ - محلة مرحوم	٢٠٠ حالة.
٢ - شبرا النملة	١٥٠ حالة
٣ - كفر القصار	١٠٠ حالة
الجملة	٤٥٠ حالة

٢ - أدوات جمع البيانات:

لقد إستخدمت الدراسة عدة أدوات لجمع البيانات هى :

أ - الملاحظة المباشرة للسلوك الإجتماعى للمبحوثين فضلاً عن أن هذه الأداة كانت أساسية فى الإيحاء بفكرة البحث من ناحية ورصد التحولات العامة، وانعكاساتها على أوضاع الفقراء فى القرية، هذا بالإضافة إلى دورها فى تشكيل خلفية ملائمة لتحليل المعطيات الميدانية.

ب - أما الأداة الثانية فقد تمثلت فى إستمارة المقابلة المقننة والتى تعد مقياساً مباشراً لتحديد الإختلافات والفروق بين القرى المختلفة فضلاً عن التعرف على مظاهر الفقر وأبعاده المختلفة، وقد إشتملت إستمارة المقابلة على العناصر الرئيسية التالية:

١ - يحاول الجزء الأول الحصول على البيانات الأولية اللازمة وهى السن وموطن الإقامة، والحالة المهنية، والتعليمية، والزواجية، والأبناء ذكوراً وإناثاً.

٢ - أما الجزء الثانى: فيحاول قياس الظروف الإقتصادية والإجتماعية لفقراء الريف من حيث حجم المسكن، وأثاثه ومرافقه الأساسية والدخل، والتغذية، وفلسفة إشباع الحاجات الأساسية وأنواع المرض، وطرق علاجه.

٣ - أما الجزء الثالث فيحاول التعرف على الفرص التعليمية المتاحة للأبناء، ومد الإهتمام بتعليمهم، وإمكانية توفير مكان مخصص للإستذكار، والتسرب من المدرسة، وأسبابه والغرض من العملية التعليمية ومدى الإستفادة منها.

٤ - ويتضمن الجزء الرابع أبعاد المشاركة الإجتماعية والسياسية عن طريق التعرف على التصويت فى الإنتخابات، ومدى المواظبة على قراءة جريدة معينة، والإنتماء الحزبى، والوعى بالأحزاب القائمة، والمشاركة فى الندوات والمشروعات التى تخدم القرية.

جـ - أداة المناقشة الجماعية المركزية (F. G. D).

جيث تعتبر أداة المناقشة الجماعية وسيلة أساسية للبحث والتقصى فى العمل الميدانى حيث تساعد على تزويد الباحث برؤية ثرية متعمقة عن التفاعل الإجتماعى، والسلوك البشرى، وفهم الدوافع والأسباب وراء تبنى آراء ومعتقدات بعينها (٤٨).

فضلاً عن مساهمتها فى تعميق وإثراء تحليل المعطيات الميدانية الكمية، هذا وقد إعتمدت المقابلات الجماعية المركزة على البنود التالية:

التاريخ الشخصى، وقياس الظروف الإقتصادية والإجتماعية لفقراء القرية من خلال التعرف على مظاهر الحرمان المادى من ناحية الشكل السائد للمسكن، وطبيعته، والمرافق الموجودة فيه وأنواع التغذية، والأمراض التى تصيب الأسرة، وكيفية علاجها وشكل الملبس، والإتجاه نحو تعليم الأبناء، ومدى المساواة بين الجنسين فى التعليم، ومدى تخصيص مكان للإستذكار، وأبعاد المشاركة السياسية من خلال التعرف على التصويت فى الإنتخابات وحضور الندوات وإجتماعات الحزب، والإنتماء الحزبى والمشاركة فى المشروعات العامة.

٣ - بعض الملامح العامة لمجتمع البحث:

١ - **خصائص التركيب النوعى**: وقد أظهرت البيانات التى حصلنا عليها من قرى الدراسة أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث، حيث بلغت

نسبة الذكور (٨٢,٤ ٪) مقابل (١٧,٦ ٪) للإناث، ولا نجد فى حقيقة الأمر ما نبرر به هذه الخاصية الفارقة بين الجنسين سوى ظروف إجراءات البحث الميدانى ومحددات إختيار مفردات العينة التى تقتصر على مجتمعات ريفية مازالت تشهد بعض الرواسب المتعلقة بصعوبة مقابلة المرأة الريفية وإجراء إستبيان معها مما جعل نسبة الإناث فى العينة منخفضة كثيراً عن نسبة الذكور.

٢ - **خصائص التركيب العمرى**: والتركيب العمرى هو توزيع مفردات عينة البحث على فئات العمر المختلفة، وفى هذا الصدد كشفت الدراسة الميدانية أن الفئة العمرية (٥٠ - ٦٠) تمثل أعلى نسبة إذ بلغت (٣٠,٧ ٪) ويليها الفئة العمرية من (٣٠ : ٤٠) حيث بلغت (٢٠,٩ ٪) ثم تبلغ الفئة العمرية (٤٠ - ٥٠) نفس النسبة السابقة تقريباً ثم فئة (٢٠ -) التى حققت (١٤ ٪) ثم فئة (٦٠ فأكثر) وحققت (٩,١ ٪)، أما أقل الفئات حجماً فكانت فئة الأقل من عشرين عاماً، وكانت نسبتها (٦,٢ ٪) ومفاد ذلك أن ينعكس بناء العينة على الإتجاهات المختلفة لأفرادها حيث أن الغالبية العظمى تقع فى فئات العمر الأكثر من عشرين عاماً الأمر الذى يشير إلى أن غالبية أفراد العينة تقع فى فئة العمر المنتجة.

٣ - **خصائص التركيب المهنى**: يرتبط الفقر والحرمان المادى بنوعية المهن التى يعمل فيها الفقراء، فالفقير هو من يعمل فى المهن البسيطة والدنيا والتى تدر أجوراً منخفضة، وعلى هذا فقد أظهرت البيانات التى حصلنا عليها أن (٢٨,٤ ٪) فى مجتمع البحث يعملون مزارعين فى الأرض، أما نسبة العاملين كعمال زراعيين لدى الغير فقد بلغت (٢١,١ ٪) وهؤلاء يحصولون على أجور منخفضة نسبياً، كما ظهر لنا أن ما يقرب من (١٧,٨ ٪) يعملون فى وظائف تجلب لهم دخولاً منتظمة وثابتة، كما يعمل (١٤,٦ ٪) كسعاة وحرفيين، وفئة قليلة لا تتنجاوز (٢,٧ ٪) تمارس التجارة، فى حين أظهرت

لنا البيانات أن هناك فئات أخرى تعمل فى أعمال حقيرة غير محددة وهؤلاء هم أقل الناس دخلاً وقد بلغوا (٦,٧ ٪) بينما بلغ (٨,٤ ٪) بأنهم عاطلين ولا يعملون أعمالاً معينة، وعلى أية حال فقد كشف التوزيع المهنى عن تنوع قديفيد كثيراً فى تحليل وتفسير معطيات الدراسة كما يشير إلى أن أهم السمات المميزة لفقراء القرية هى العمل فى أعمال يدوية بسيطة وتدر عائداً منخفضاً يكاد يكفى القوت الضرورى للحياة.

٤ - **الحالة التعليمية**: أما عن المستوى التعليمى لفقراء القرية، فنجد أن حوالى نصف مفردات العينة يعانون من الجهل والأمية وذلك بنسبة (٥١,٨ ٪) كما ترتفع نسبة الذين يلمون بمبادئ القراءة والكتابة إلى (٢٣,٣ ٪) ونال ما يقرب من (١٢,٧ ٪) مؤهلاً أقل من المتوسط، هذا وقد إنخفضت نسبة من لديهم الشهادة الإبتدائية إلى (٥,٧ ٪) وبلغت نسبة من لديهم مؤهل متوسط (٤,٧ ٪) من إجمالى حجم العينة فى حين إنعدمت نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية، وهذا يشير إلى أن أغلب أفراد العينة تعيش فى ظلمات الجهل والأمية، تلك الظاهرة التى تقترن دائماً بالفقر، صحيح أنه من الصعب حسم مسألة أيهما السبب وأيهما النتيجة إلا أنه من الثابت أن الإثنين بينهما علاقة تبادلية تفاعلية، كما أنهما يؤديان معاً إلى نشأة مشكلات مجتمعية عديدة [٤٩].

٥ - **الحالة الإجتماعية** : كما أظهرت لنا الإجابات أن نسبة المتزوجين فى مجتمع البحث هى أغلب النسب حيث بلغت (٦٨,٩ ٪) وتلى هذه النسبة فئة غير المتزوجين، وقد بلغت (١٥,٣ ٪) فى حين بلغت نسبة الأرامل (٩,٦ ٪) من إجمالى حجم العينة، بينما إنخفضت نسبة المطلقين إلى (٦,٢ ٪) وتكشف هذه البيانات عن إنخفاض نسبة الطلاق بين أفراد العينة وربما يرجع ذلك إلى أن العينة بأكملها تنتمى إلى مجتمعات ريفية، لا

يمثل الطلاق ظاهرة ملفتة للأنظار، ولكن ذلك لا يعنى سعادة الزوجين وتماسك الأسرة فى مجتمعات البحث فهناك مظاهر عديدة للتفكك الأسرى والشجار المستمر بين الزوجين، والإنحراف بين الأبناء فى قرى الدراسة.

٦ - **عدد الأبناء**: كما تكشف المعطيات الميدانية عن زيادة عدد الأبناء الإناث عن عدد الأبناء الذكور حيث بلغ متوسط عدد الإناث (٥٠,٩ ٪) مقابل (٤٩,١ ٪) لمتوسط عدد الذكور، كما أظهرت لنا الإجابات التى حصلنا عليها من مجتمعات البحث الثلاثة أن متوسط حجم الأسرة هو (٥,٨ ٪) فرداً بين العينة، وهذا ما يبين أن الأسرة الزواجية التى تتكون من خمسة إلى ستة أفراد فى المتوسط هى الأسرة السائدة أما الأسرة الممتدة بالمفهوم السوسيولوجى فنظام بدأ يتجه إلى الإختفاء فى قرى الدراسة، الأمر الذى يعنى إنتقال الكثير من خصائص التحضر إلى القرية المصرية.

وبعد عرض إجراءات الدراسة الميدانية ووصف بياناتها الأساسية سوف يتم تخصيص الأجزاء التالية لتناول المعطيات الميدانية بالشرح والتحليل والتفسير، وإستخلاص النتائج والقضايا الأساسية.

أولاً: الظروف الإقتصادية والإجتماعية لفقراء القرية المصرية:

وفى هذه النقطة يحاول البحث إلقاء الضوء على الظروف التى يعيش فيها فقراء القرية فى المجتمعات الثلاثة التى أجرى فيها البحث هل يعيشون فوق المستوى المطلوب للحياة أم دون ذلك المستوى، وما هى مظاهر الحرمان المادى والإجتماعى التى يعيش فى ظلها فقراء القرية المصرية فى الوقت الراهن، وذلك للإسهام فى توضيح البعد الإجتماعى لجماعات الفقراء، والعمل على تطوير بيئاتهم وتمكينهم من رفع مستوى معيشتهم والوصول بهم إلى الحد الأدنى من الحياة الكريمة واللائقة.

(أ) طبيعة المسكن الريفى وشكله:

من المعروف أن المسكن الريفى حاجة إنسانية ضرورية ليسكن فيه الإنسان ويأوى إليه بعد طول عناء العمل ومتاعب الحياة اليومية، لذا فقد حاولت التعرف على مدى إقامة فقراء القرية فى بيوت ينعمون فيها بالراحة أم يقيمون فى بيوت عاجزة ينهكها الحرمان والشقاء، وقد كشفت لنا النتائج أن غالبية الأسر تعيش فى مسكن مستقل وذلك بنسبة (٥٦,٤ ٪) مقابل (٤٣,٦ ٪) يعيشون فى مسكن مشترك، والمسكن فى مجتمعات البحث صورة معبرة وصادقة لمدى المعاناة التى يعانيها هؤلاء الفقراء فبعض المساكن مبنية من الطوب النيئ وذلك بنسبة (٤٤ ٪) ويعلوها سقف من الخشب أو البوص، وتعانى هذه المساكن من رشح المياه التى تهددها بالسقوط وأرضية هذه المساكن ترابية ومنخفضة عن الشارع مما يعرضها لتجمع مياه الأمطار فى فصل الشتاء بينما بلغت نسبة المساكن المبنية بالطوب الأحمر حوالى (٢٢,٩ ٪) وبالخرسانة المسلحة حوالى (١٦,٩ ٪)، أما المساكن المبنية من الصفيح فبلغت (١٦,٢ ٪) من إجمالى حجم العينة، أما عن الأثاث الذى لاحظناه فى تلك المساكن فهو قديم ومتهالك وغير صالح للحياة الآدمية ويتكون أثاث هذه المساكن من سرير قديم مصنوع من الحديد أو من الخشب أحياناً، ينام عليه الأب والأم، أما الأولاد فيفترشون حصيرة على الأرض يغطيهم غطاء قديم ومستعمل عادة من الأسر المتيسرة، فضلاً عن أن المسكن بالداخل سيئ التهوية ومظلم ويكاد يخلو من النوافذ التى تجدد الهواء أو تسمح بدخول أشعة الشمس لتطهر المسكن حتى يكون صالحاً للحياة.

٢ - حجم المسكن والمرافق الموجودة فيه:

ومن حيث عدد حجرات المسكن فى مجتمعات البحث، فقد إتضح أن المساكن التى تضم غرفتين هى السمة الغالبة حيث بلغت (٤١,١ ٪) تليها

المساكن التى تضم غرفة واحدة حيث بلغت (٣٨٪) بينما تبلغ نسبة الأسر التى تقيم فى مسكن رحب يتكون من ثلاث أو أربع غرف حوالى (٢٠,٩٪) بالإضافة إلى ضيق المسكن وإزدحامه، فهناك مظهر آخر من مظاهر الفقر يرتبط بالمسكن وهو إفتقار المسكن للمرافق الأساسية، إذ أن مساكن كثيرة فى قرى البحث تخلو تماماً من دورات المياه وذلك بنسبة (٣٧,٦٪) مقابل (٦٢,٤٪) توجد بها دورات للمياه وهذا ما يجعل بعض أفراد الأسر يلجأون لقضاء حاجاتهم فى الخلاء أو مساجد القرية أو بالإشتراك فى دورات المياه مع الغير والتى لا تكون عادة صالحة للإستعمال الآدمى الأمر الذى يؤدى إلى تفشى الأمراض والإنحرافات الجنسية، وبالرغم من أن مجتمعات البحث تتوفر فيها مواسير للمياه النقية الصالحة للإستعمال والشرب إلا أن البيانات أظهرت أن (٣٤,٢٪) محرومون من مياه الشرب النقية مقابل (٦٥,٨٪) تتمتع بمياه الشرب النقية، كذلك بجانب حرمان بعض الأسر من المياه النقية فإنها محرومة من الكهرباء أيضاً وتضاء أغلبها بمصابيح الكيروسين كما أن قرى الدراسة تخلو تماماً من المجارى العامة التى تصرف الفضلات مما يجعل المجارى تطفح أمام البيوت وفى الشواع مما يساعد على تراكم الذباب، والبعوض والحشرات التى تملأ مجتمعات البحث الثلاثة. وتطرح هذه المعدلات أنه بالرغم من إدخال مشروعات إضاءة الريف وإدخال مياه الشرب والصرف الصحى إلا أنه لا يزال فقراء الريف محرومين من التمتع بهذه الخدمات الأساسية وبخاصة من مياه الشرب النقية، والكهرباء التى تنير بيوتهم من الداخل.

٣ - الفقراء ومدى توفير مكان ملائم للأبناء:

كذلك يرتبط بالفقر والحرمان المادى وضع الأبناء داخل المسكن، ومدى تمتعهم بالراحة فيه، وهنا أوضحت إجابات المبحوثين أن ما يقرب من نصف

العينة يقيمون فى غرفة مشتركة وذلك بنسبة (٤٨,٤ ٪) بينما يضم (٣٢ ٪) فى غرفة واحدة مع الأب والأم فى حين تتدنى نسبة الأولاد الذين يخصص لهم غرفة مستقلة للنوم إلى (١٩,٦ ٪) من عدد أفراد العينة، وهكذا تطرح هذه المعدلات التى حصلنا عليها أنه إذا كانت غالبية الأسر تعجز عن تدبير طريقة ملائمة لنوم الأبناء، فإن هناك ظاهرة أخرى كشفت عنها الدراسة الميدانية وهى عدم قدرة الأسر على تخصيص مكان ملائم للنوم، حيث نجد أن (٣٨,٧ ٪) فقط يخصصون الأسرة لنوم الأولاد، بينما تكتفى بعض الأسر بأن تفرش لهم حصيرة على الأرض ينامون عليها وذلك بنسبة (٣٣,٥ ٪)، أما النسبة الأخيرة والتى تبلغ (٢٧,٨ ٪) فتوفر لهم كنبة عند النوم، وهكذا نستطيع أن نستخلص مما سبق أن ظاهرة إشتراك الأبناء مع والديهم فى غرفة نوم واحدة أو أن ينام الأخر مع أخته فى فراش النوم ظاهرة مرضية لها آثارها النفسية السيئة على سلوك الأبناء الذين هم فى سن الشباب، وما تدفعهم لإستثارة الدوافع الجنسية المكبوتة داخلهم وبالتال تفشى الرذيلة بينهم.

٤ - الفقراء والدخل الشهرى:

يفيد الوقوف على معدل الدخل الشهرى لأفراد العينة فى أى بحث إجتماعى وذلك لأن الدخل هو الذى يحدد مستوى الإنفاق التقريبى للأسرة، ومستوى معيشتها، ومع ذلك فإن الإفصاح عن الدخل الشهرى الحقيقى يعتبر مصدراً غير دقيق، خاصة فى مجتمعات ريفية لا تزال تشهد بعض الرواسب المتعلقة بالإدلاء بحقيقة هذا الدخل، ومع هذا فقد أظهرت لنا الإجابات أن الدخل تنخفض معدلاته كلما إتجهنا إلى الفئات الأعلى. فأكثر الفئات حجماً (٤٠ ٪) هى التى تحصل على دخل شهرى يتراوح ما بين (٥٠ - ١٠٠ جنيه) تليها الفئة الأدنى مباشرة وتضم الذين يحصلون على أقل من (٥٠ جنيه) وقد بلغت (٢٨,٤ ٪) ففئة (١٠٠ - ١٥٠) وقد بلغت

نسبتها (٢٣,٨ ٪) وأخيراً أدنى الفئات هى التى تضم الذين يحصلون على دخل شهرى يتراوح من (٢٠٠ - ٢٥٠ جنيها) حيث بلغت (٢,٥ ٪) بينما تنعدم الفئات التى تحصل على أكثر من ٢٥٠ جنيهاً شهرياً.

وهكذا يبدو واضحاً إنخفاض دخول معظم الأسر فى مجتمعات البحث الثلاثة مما يؤثر فى حرمانها من الحصول على السلع والمنتجات والعجز عن توفير متطلبات الحياة الضرورية خاصة بعد إرتفاع لهيب الأسعار وتصاعد نسبة التضخم مع الأخذ بسياسة الإصلاح الإقتصادى مما يجعل الحياة عسيرة بالنسبة لذوى الدخل المحدود. يؤكد ذلك بعض المبحوثين فى المقابلات الجماعية بقولهم «إن الدخل الشهرى أصبح لا يكفى لسد إحتياجات الأسرة من الغذاء الضرورى لبناء الجسم للأولاد ويقتصر معظم الطعام على تناول الخبز الجاف والجبنة القريش والمخلل والفول المدمس ولا يتم تناول اللحوم والأسماك والفواكه إلا فى الأعياد والمواسم، بل إن هناك بعض الأسر تقضى أغلب يومها على وجبة واحدة أو وجبتين على الأكثر حتى أن بعض الأبناء ينامون ومعدتهم خاوية من الطعام».

وإستكمالاً لما سبق حاولت الدراسة التعرف على ما إذا كان الدخل يكفى مطالب الأسرة أم لا. وهنا أوضحت الإجابات أن الغالبية العظمى من المبحوثين ترى أن الدخل لايكفى إحتياجات الأسرة وذلك بنسبة (٨١,٨ ٪) مقابلة (١٨,٢ ٪) فقط يرون أنه يكفى بالكاد مطالب الأسرة الأساسية، لذا فقد حاولنا التعرف على الطريقة التى يتصرف بها محدودو الدخل فى حالة عدم كفاية دخل الأسرة، وقد تبين أن (٤٠,٥ ٪) يلجأون إلى الإستدانة من الغير بينما أجاب (٣٤,٨ ٪) بأنهم يأخذون بالأجل من البقال فى حين أشار (٢٤,٧ ٪) بأنهم يعملون عملاً إضافياً لسد إحتياجات الأسرة الأساسية، ومن الواضح أن معطيات هذا البند تؤكد المعطيات التى سبق عرضها من قبل فى

إطار المسكن الريفى وضيقه وإزدحامه وإنعدام المرافق الأساسية فيه مما يعكس مدى الحرمان المادى لفقراء القرية والعجز عن توفير الحد الأدنى من ضروريات الحياة الأساسية.

٥ - الفقراء وأنواع الأطعمة الأساسية:

أصبح من البديهى أن الفقر يرتبط إرتباطاً شديداً بأمراض سوء التغذية، وقد أثبتت الدراسات العلمية أن أمراض سوء التغذية من أهم العوامل التى تعوق الإنتاج وتؤدى إلى تكوين أجسام هزيلة عاجزة عن العمل وتدوير عجلة الإنتاج، لذا فقد حاول البحث التعرف على أنواع الأطعمة السائدة فى مجتمعات البحث الثلاثة، وتكشف لنا الإجابات التى حصلنا عليها أن (٣٣,٦ ٪) يكثرون من تناول المواد النشوية مثل الأرز والمكرونة والبطاطس فى حين أشار (٣٠,٤ ٪) بأنهم يكثرون من أكل المواد البقولية مثل الفول والعدس ويقبلون على تناول المواد البروتينية مثل اللحوم، والسمك، والبيض بصورة متفاوتة، وأخيراً أشارت فئة قليلة لا تتجاوز (١٠ ٪) إلى تناول أطعمة أخرى مثل الجبن والمربات والعسل، وفى هذا السياق كشفت نتائج المقابلات الجماعية أن غالبية القرويين وبخاصة الفقراء يعزفون عن أكل الفاكهة رغم أنهم يزرعونها ولا يشربون الألبان رغم أنهم يربون الماشية لأنهم يبيعونها ويشترون بأثمانها ما يحتاجونه من السلع والمنتجات الأخرى.

٦ - المهنة وطريقة الحصول على رغيف العيش:

من القضايا الملفتة للنظر فى مجال الدراسة، تلك الآثار التى ترتبت على سياسات الإصلاح الإقتصادى وخطط التنمية فى القرية المصرية، وما نجم عنها من الإرتفاع المتصاعد لأسعار الحبوب فى ظل الأزمة الغذائية العالمية مما أدى إلى تخلى القرويين عن صنع الخبز داخل بيوتهم واللجوء إلى السوق

لشراء الخبز الجاهز، ومن هنا سعت الدراسة للكشف عن طريقة الحصول على رغيف العيش فى علاقته بمتغير المهنة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

يوضح العلاقة بين الحالة المهنية وطريقة الحصول على رغيف العيش

طريقة الحصول على العيش	الحالة المهنية									
	عامل زراعى	مزارع	حرفى	ساعى	موظف	تاجر	لايعمل	مهن غير محددة	العدد	٪
عن طريق الشراء من السوق	٦٥	٧٤	١٥	١٢	٦٢	٤	٢٢	١٨	٢٧٢	٦٠,٥
من خلال تجهيزه فى البيت	١٣	٤٦	٨	٩	١٢	٦	٤	٢	١٠٠	٢٢,٢
الإثنين معاً	١٧	٨	٥	١٨	٦	٢	١٢	١٠	٧٨	١٧,٣
المجموع	٩٥	١٢٨	٢٨	٣٩	٨٠	١٢	٢٨	٣٠	٤٥٠	١٠٠

كا^{٢} = ٧٩,٦ توجد علاقة ذات دلالة معنوية

وتكشف المعطيات الميدانية المبينة فى هذا الجدول أن (٦٠,٥ ٪) تشترى الخبز من السوق فى القرة بينما أشار (٢٢,٢ ٪) بأنهم يصنعون الخبز فى بيوتهم، ويعتمد الباقون (١٧,٣ ٪) على الشراء والخبيز معاً، وربما تطرح هذه المعدلات أفكاراً جديدة حول إتجاهات التغير الإجتماعى فى شكلها الظاهر حيث تتضمن مواجهة القرويين لحياة جديدة تتطلب منهم التوافق معها، لكن تدل هذه الظاهرة فى معناها الحقيقى على مدى الفقر والفاقه التى يعانى منها محدودو الدخل فى مجتمعات البحث وعجزهم عن شراء الحبوب التى يصنع منها الخبز ومما يؤكد ذلك أن هناك أرتباطاً معنوية عند مستوى

(٠,٠١) أى أن الظاهرتين متـرابطتـان بمعنى أن المهنة تؤثر على إختـيـار الطريقة المفضلة للحصول على رغيف العيش.

وإستطراداً مع ما سبق أوضحت الدراسة أن هناك أسباباً عديدة لشراء الخبز من السوق، يأتى فى مقدمتها: أن عمل الخبز أصبح مكلفاً وذلك بنسبة (٢٦,٢ ٪) بينما أجاب (٢٢,٧ ٪) بأن هذه الظاهرة ترجع إلى إنتشار المخابز الآلية فى القرية، لأن الخبز الجاهز مدعم من الحكومة وتمثل (٢١,٨ ٪) وأسباب أخرى مثل غلاء أسعار الحبوب، وتمثل (١٨,٢ ٪) وأخيراً أشار (١١,١ ٪) بعدم توفر الوقت للخبيز وكلها معطيات تطرح مدى الحرمان المادى الذى يعانى منه فقراء القرية فى الوقت الراهن، لأن صناعة الخبز داخل البيت كانت تمثل قيمة كبيرة لدى الريفيين بإعتبارها تمثل رمزاً للثراء واليسر والقدرة المالية التى تتفاخر بها الأسرة الريفة.

٧ - الفقراء والأمراض التى تصيبهم:

يتفق الخبراء على أن الفقر فى حد ذاته ليس عاملاً مسبباً للمرض، ولكن ما يرتبط بالفقر من ظواهر ومشكلات هو الذى يؤدى إلى الإصابة بالأمراض أو إلى تفاقمها وإنتشارها فهناك على سبيل المثال مشكلات سوء التغذية التى ينتج بعضها عن الفقر، وهناك الأمراض المعدية التى تنتشر بسبب عدم توفر إمكانيات كافية لتخصيص أدوات معينة يستخدمها المريض دون غيره، كما أن هناك الأمراض التى تنتشر فى الأحياء الفقيرة حيث طفح المجارى وتجمعات القمامة وهى كلها تساعد على إنتشار الروائح الكريهة وتسبب الأمراض.

وإذا كانت قلة الإمكانيات تؤدى إلى عدم توفر الظروف الصحية الملائمة لذا فقد حاول البحث أن يتقصى أنواع الأمراض التى يتعرض لها فقراء القرية

وهنا تكشف البيانات أن أمراض البلهارسيا هى أكثر الأمراض التى تصيب فقراء القرية وذلك بنسبة (٣٨,٧ ٪) فالنزلات الشعبية بكافة أنواعها تمثل (٢٢,٢ ٪) كما تزداد أمراض الجهاز التنفسى وقد بلغت نسبتها (١٦,٩ ٪) ثم أمراض ضغط الدم وتمثل (٨,٢ ٪) ثم أمراض القلب وتمثل (٦,٤ ٪) ثم الأمراض الجلدية وتمثل (٥,١ ٪) وأخيراً أمراض العيون وتمثل (٢,٥ ٪)من إجمالى حجم العينة.

ونخلص من ذلك إلى أن أمراض البلهارسيا هى أهم الحالات المرضية التى تهدد فقراء الريف فى مجتمعات البحث، ولا شك فى أن هذا المرض يمثل تهديداً خطيراً لحاضر المجتمع المصرى ومستقبله، نظراً لما يترتب عليه من تدهور لصحة الإنسان الذى يعتبر عصب الإنتاج والتنمية فى القرية، فضلاً عما يسببه من إستهلاك متواصل للإمكانيات العلاجية المتوفرة فى الوقت الحاضر.

٨ - الحالة التعليمية للفقراء والطريقة المفضلة للعلاج:

وتحاول الدراسة فى هذا الجزء التعرف على الطريقة التى يتصرف بها الفقراء فى حالة الإصابة بمرض معين فى ضوء علاقتها بالحالة التعليمية. هل يذهبون إلى الطبيب فى عيادته الخاصة؟ أم يتجهون إلى الوحدة الصحية؟ أم يبحثون عن طريقة أخرى بديلة؟ ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٢).

جدول رقم (١)

يوضح العلاقة بين الحالة التعليمية والطريقة المفضلة للعلاج

طريقة الحصول على العيش	الحالة المهنية								العدد	٪
	عامل زراعى	مزارع	حرفى	ساعى	موظف	تاجر	لايعمل	مهن غير محددة		
عن طريق الشراء من السوق	٦٥	٧٤	١٥	١٢	٦٢	٤	٢٢	١٨	٢٧٢	٦٠,٥
من خلال تجهيزه فى البيت	١٣	٤٦	٨	٩	١٢	٦	٤	٢	١٠٠	٢٢,٢
الإثنين معاً	١٧	٨	٥	١٨	٦	٢	١٢	١٠	٧٨	١٧,٣
المجموع	٩٥	١٢٨	٢٨	٣٩	٨٠	١٢	٢٨	٣٠	٤٥٠	١٠٠

كا ٢ = ٦٥,٣٧ توجد علاقة ذات دلالة معنوية

وتوضح لنا الإجابات المبينة فى هذا الجدول أن أغلبية المبحوثين يلجأون إل الوحدات الصحية للعلاج بنسبة (٣٣,٨ ٪) حيث يتوفر الكشف والعلاج المجانى، كما يذهب (٣١,١ ٪) إلى العيادات الخاصة. فى حين بلغت نسبة المبحوثين الذين يترددون على المشايخ والأضرحة (١٦,٤ ٪) طلباً للشفاء، بينما أشار (١٤ ٪) أنهم يلجأون إلى الوصفات البلدية والطب الشعبى وأخيراً أجاب (٤,٧ ٪) بالتواكلية والإهمال.

وتظهر لنا هذه الإجابات أنه على الرغم من إيمان المبحوثين بالتطبيب كوسيلة للعلاج إلا أن هناك فئات منهم تؤمن بالوصفات البلدية أو التردد على المشايخ، وهذا ما يؤكد على إزدواجية السلوك بين الفقراء وتناقضه، كما يتبين أن الفقراء يضطرون إلى إختيار أرخص الطرق والكشف بالمجان ، لكن

يشير بعض المبحوثين أثناء المقابلات الجماعية إلى مشكلات الرعاية الصحية بالمستشفيات الحكومية بقوله: «إن الأطباء لا يلتزمون بآداب المهنة فى هذه الوحدات فضلاً عن قصور الخدمات وقلة الدواء بها، بل إن الأطباء يطلبون من المريض شراء الأدوية من خارج الوحدة»، ويدعم هذا ما توصل إليه - على المكاوى - فى دراسته التى أسفرت عن نتائجها عن أن المؤسسات الصحية ترهلت دون تجديد أو إتمام، وبالتالى خلت الساحة أمام القطاع الصحى الخاص، وتزايدت أعباء الوقاية والعلاج على الشرائح والطبقات الفقيرة ومحدودى الدخل وإختل مبدأ الرعاية الصحية المجانية [٥٠].

وفى محاولة الدراسة الكشف عن العلاقة بين التعليم والطريقة المفضلة للعلاج تبين أن الأميين يلجأوون إلى الوحدة الصحية بنسبة (٣٢,٦ ٪) ثم العيادة الخاصة بنسبة (٢٤,٥ ٪) ثم اللجوء إلى الأضرحة والمشايخ بنسبة (٢١,٩ ٪) ثم الوصفات البلدية بنسبة (١٦,٧ ٪) وأخيراً تخاذ موقف السلبية والتواكلية.

وفى فئة الذين يقرأون ويكتبون كانت المعدلات (٤٠,٩ ٪) للوحدة الصحية (٣٠,٥ ٪) للعيادة الخاصة (١٤,٣ ٪) للمشايخ، (٧,٦ ٪) للوصفات البلدية، وأخيراً التواكلية.

وفى فئة الحاصل على الإبتدائية حققت الوحدات الصحية (٣٢,٤ ٪) كوسيلة ملائمة للعلاج والنسبة نفسها للوصفات البلدية، والمشايخ والأضرحة (١٧,٦ ٪) ثم (١١,٧ ٪) للتواكلية وأخيراً (٥,٩ ٪) للعيادة الخاصة، وبين المؤهلات الأقل من المتوسطة حققت العيادة الخاصة (٦٤,٩ ٪) كوسيلة للعلاج، ثم الوحدة الصحية (٢٢,٨ ٪) والوصفات البلدية (٨,٨ ٪) وأخيراً (٣,٥ ٪) للمشايخ والأضرحة، وبين المؤهلات المتوطة كانت المعدلات

(٥٧,١ ٪) للعيادة الخاصة فى مقابلة (٤٢,٩ ٪) للوحدات الصحية، وقد تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة عند مستوى (٠,٠١) وهو أمر يشير إلى وجود إرتباط عال بين الظاهرتين إلى درجة كبيرة.

وهكذا تشير النتائج المرتبطة بالظروف الإقتصادية والإجتماعية التى يعيش فى ظلها أفاد العينة، أن غالبيتهم فى مجتمعات البحث الثلاثة يعيشون دون المستوى الملائم للحياة ويعانون من الفاقة والحرمان المادى، فإذا كانت تلك هى صور الحياة الإجتماعية للفقراء فى القرية المصرية، فما مدى إهتمام الفقراء بالتعليم، والحرص على تعليم الأبناء؟

ثانياً: الفقراء وتعليم الأبناء:

لا شك أن التعليم أصبح أحد الأسباب الهامة والعملية لإعادة بناء الإنسان والمجتمع، لذا يحاول البحث فى هذا الجزء من الدراسة الميدانية أن يوضح مدى إهتمام فقراء الريف بالتعليم، ومدى حرصهم على تعليم الأبناء خاصة وأن مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم بدأ يتقلص ويكاد يكون معدوماً، لأن الفرص التعليمية المتوافرة لأبناء الطبقات الغنية والثرية مثلاً تجعلهم متفوقين على أبناء الطبقات الفقيرة والدنيا أو على الأقل أكثر حظاً فى نوعية التعليم، كما أن المدارس أصبحت سبباً فى زيادة الشعور بالإحباط وخيبة الأمل عند الفقراء الذين لا يستطيعون الوصول إلى التعليم أو الإستمرار فيه وفق شروطه القاسية، وعاملاً مساعداً على زيادة حدة التمايز الإجتماعى، حيث إستقطبت مدارس اللغات أبناء الطبقة الجديدة من أغنياء الإنفتاح، بينما لجأ أبناء الطبقة الوسطى إلى التعليم الخاص نظراً لإتفاع تكاليف النوع الأول بشكل لا يقدرون على مجاراته، هذا ولم يبق أمام أبناء الطبقات الفقيرة

من الفـلاحين والعمـال وصـغار الموظفين إلا التـعليم الرسـمى العـام الذى تفاقمت مشاكله وتدهور وضعه بشكل ملحوظ فى ظل المنافسة غير المتكافئة مع التعليم الأجنبى والخاص (٥١).

١ - الحالة التعليمية للفقراء ومدى الموافقة على تعليم الأبناء:

تحـاول الدراسـة فى هذه النقطة التعرف على مدى موافـقة الآباء على إلتحاق أبنـائهم بالتعليم فى ضوء متغير التعليم بإعتـبار أن التعـليم مازال يمثل أحد المحاور الرئيسية لقياس الآثار الترابطية بينه وبين غيره من المتغيرات الأخرى إما سلبـاً وإما إيجـاباً ولتوضيح ذلك فقد جـاء موضوع الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

يوضح العلاقة بين الحالة التعليمية وتعليم الأبناء

هل توافق على تعليم الأبناء	الحالة التعليمية						العدد	٪
	أمي	يقرا ويكتب	حاصل على الإبتدائية	مؤهل أقل من المتوسط	مؤهل متوسط	جامعي		
نعم	١٢٧	٥٨	٢١	٤	٢١	-	٢٦٧	٥٩.٣
لا	١٠٦	٤٧	١٣	١٧	-	-	١٨٣	٤٠.٧
المجموع	٢٣٣	١٠٥	٣٤	٥٧	٢١	-	٤٥٠	١٠٠

كا^{٢} = ١١.٦٢ توجد علاقة ذات دلالة معنوية

وتوضح المعطيات الميدانية المبينة فى هذا الجدول أن نسبة الموافقين على تعليم جميع الأبناء (٥٩,٣ ٪) مقابل (٤٠,٧ ٪) لا يوافقون على إلتحاق جميع أبنائهم فى التعليم. وفى هذا الصدد يقول أحد المبحوثين فى المقابلات الجماعية: «إن الواحد لازم يخلى بعض الأبناء فى التعليم والبعض الآخر يتعلم حرفة معينة يساعد والده فى مصاريف الأسرة لأن التعليم أصبحت تكاليفه عالية وإحنا ما نقدرش عليها ولا على إعطاء الأبناء دروس خصوصية». ولكن هل تؤدى زيادة معدلات التعليم عند الوالدين إلى زيادة معدل الموافقة على تعليم الأبناء؟. وهنا توضح البيانات أن (٥٤,٥ ٪) يوافقون على تعليم الأبناء مقابل (٤٥,٥ ٪) لا يوافقون على تعليم جميع الأبناء وكذلك رأي ذلك (٥٥,٢ ٪) ممن يقرأون ويكتبون مقابل (٤٤,٨ ٪) لا يوافقون، وفى فئة الإبتدائي يوافق (٦١,٨ ٪) على تعليم الأبناء مقابل (٣٨,٢ ٪) لا يوافقون، وكذلك فى فئة المؤهل المتوسط (٧٠,٢ ٪) مقابل (٢٩,٨ ٪) لا يوافقون، أما فئة المؤهل المتوسط فتوافق بالكامل على تعليم جميع الأبناء، وقد تبين أنه ليست هناك فروق ذات دلالة معنوية عن مستوى (٠١ ٪).

ونستخلص مما سبق أن العلاقة بين مستوى التعليم ومعدلات الموافقة على تعليم الأبناء ليست واضحة، بمعنى أن هناك إدراكاً شبه عام على أهمية تعليم الأبناء بصرف النظر عن المستوى التعليمي للمبحوثين ومما يؤكد ذلك ما كشفت عنه نتائج المقابلات الجماعية من أن «التعليم ضرورى للأولاد لما له من فائدة على مستقبلهم وأنه يوفر لهم حياة كريمة. والواحد لازم يعلم أولاده مهما كلفه كل ما يملك طالما أن الأولاد قادرون على مواصلة الدراسة، ويستطيعون تحصيل المعلومات حتى لو وصلوا كلهم للجامعة».

٢ - متغير السن وأهمية التعليم للجنسين:

لعل تدرج السن فى إتجاه الكبر يساعد على تنمية الوعى بأهمية التعليم بالنسبة للأبناء، خاصة وأن الدولة كفلت مجانية التعليم لكافة أبناء الشعب، لذا فقد حاولنا أن نعرض مدى العلاقة بين متغير السن وأهمة التعليم للجنسين (الذكور والإناث) ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم(٤).

جدول رقم (٤)

يوضح العلاق بين فئات السن وأهمية التعليم للجنسين

أهمية التعليم بالنسبة للجنسين	فئات السن						العدد	٪
	أقل من ٢٠	٢٠-٣٠	٣٠-٤٠	٤٠-٥٠	٥٠-٦٠	٦٠ فما فوق		
أهم بالنسبة للذكور	١٣	٣١	٤٨	٣٥	٨٢	٨	٢١٧	٤٨,٢
أهم للإناث	٦	٧	٥	١٤	١٨	٩	٥٩	١٣,١
مهم للإثنين معاً	٧	٢٢	٤١	٣٧	٣٨	٢٤	١٦٩	٣٧,٦
غير مهم بالمرة	٢	٣	-	-	-	-	٥	١,١
المجموع	٢٨	٦٣	٩٤	٨٦	١٣٨	٤١	٤٥٠	١٠٠

كا^{2} = ٤٩,٦ توجد علاقة ذات دلالة معنوية

بشكل عام أشارت النتائج المبينة فى هذا الجدول إلى أن (٤٨,٢ ٪) يؤكدون أهمية التعليم بالنسبة للذكور فى حين أجاب (٣٧,٦ ٪) بأهمية التعليم لكلا الجنسين فى حين أشار (١٣,١ ٪) بأهمية التعليم بالنسبة للإناث، بينما أجابت نسبة ضئيلة لا تتجاوز (١,١ ٪) بعدم أهمية التعليم

بالمرة. هذا وقد توزعت المعدلات الداخلية للبيانات على فئات السن على النحو التالى:

فقد أشار (٤٦,٤ ٪) من الفئة العمرية الأولى (أقل من عشرين عاماً) إلى أهمية التعليم للذكور: فأهميته للإثنين معاً، (٢٥ ٪) فأهميته للإناث (٢١,٤ ٪) بينما أجاب (٧,٢ ٪) بأنه غير مهم بالمرة.

أما الفئة الثانية (٢٠–) فقد أكد (٤٩,٢ ٪) منها أهمية التعليم للذكور (٣٤,٩ ٪) للإثنين معاً، (١١,١ ٪) للإناث، (٤,٨ ٪) بغير مهم بالمرة، وفى الفئة العمرية الثالثة (٣٠ –) فقد أجاب (٥١,١ ٪) للذكور (٤٣,٦ ٪) للإثنين معاً، (٥,٣ ٪) للإناث.

وفى الفئة العمرية الرابعة (٤٠ –) أكد (٤٣ ٪) أهمية التعليم للإثنين معاً، (٤٠,٧ ٪) للذكور (١٦,٣ ٪) للإناث.

أما الفئة العمرية الخامسة (٥٠ –) فقد أشار (٥٩,٤ ٪) للذكور، (٢٧,٥ ٪) للإثنين معاً، (١٣,١ ٪) للإناث.

أما الفئة العمرية الأخيرة (٦٠ فما فوق) أشار (٥٨,٥ ٪) بأهمية التعليم للإثنين معاً، (٢٢ ٪) للإناث، (١٩,٥ ٪) للذكور.

وقد تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠,٠١ ٪) ومعنى ذلك أنه كلما تزايد المستوى العمرى تزايد معه الوعى بأهمية التعليم للأبناء جميعاً.

٣ – الفقراء والغرض من العملية التعليمية:

من المعروف أن التعليم يمثل هدفاً أساسياً من أهداف أى برنامج تنموى،

كما أنه أداة رئيسية لتحقيق الأهداف التنموية الطموحة، لذا فإن الدراسة حاولت الكشف عن الغرض من العملية التعليمية عند فقراء القرية، هل هو تزويد الأبناء بالمعرفة وتنمية قدراتهم ومواهبهم أم هو مجرد شهادة للحصول على وظيفة معينة؟ أم وسيلة للمساعدة على تحسين الوضع الإجتماعى بشكل عام؟ وهنا توضح إجابات المبحوثين أن حوالى (٢٩,٨ ٪) يؤكدون أن التعليم أصبح وسيلة أساسية لمساعدة الأبناء على الزواج الأفضل فى حين رأى (٢٧,٥ ٪) بأن الهدف من التعليم عندهم هو الحصول على وظيفة معينة تدر دخلاً ثابتاً، كما أشار (١٥,٦ ٪) بأن التعليم يساعدهم فى الحصول على المال بينما أجاب• (١٤,٧ ٪) بأن التعليم يساعدهم فى تحقيق مركز إجتماعى أفضل، وأخيراً رأى (١٢,٤ ٪) بأن التعليم ينمى قدرات الأولاد ومواهبهم.

ومن خلال ذلك يتضح أن التعليم هو أمل الأغلبية فى تغيير المكانة الإجتماعية والترقى فى السلم الإجتماعى والحصول على وظيفة ذات العائد الثابت والمناسب، وهذه النظرة إلى التعليم تعبر عن ميكانزم الحراك الإجتماعى والمهنى فى المجتمع، بحيث تحول التعليم إلى مجرد أداة لتحصيل المعلومات بشكل برجماتى يمكن أن يخدم مباشرة أغراض الإنتفاع العلمى[٥٢].

٤ - الفقراء ومدى قدرتهم على توفير مكان ملائم لإستذكار دروس الأبناء:

وتحاول الدراسة فى هذه الفقرة التعرف على مدى توفير الأسرة لمكان ملائم لإستذكار دروس الأبناء، وكان هدفنا لقياس ذلك الكشف عن إمكانية الأسرة الريفية لتهيئة المناخ الملائم لإستذكار دروس الأبناء، وهنا توضح

إجابات المبحوثين أن معظم الأسر تعجز عن توفير مكان مخصص للأبناء بشكل عام، حيث يندر أن يتوفر للأبناء في مراحل التعليم المختلفة حجرة مخصصة للإستذكار ومتابعة دروسهم نتيجة لإزدحام المسكن بالأفراد وضيقه، وكثرة الضوضاء فيه، لذا يفضل الأبناء مراجعة دروسهم خارج البيت سواء عند الأصدقاء أو فى الغيط، وقد يرجع ذلك إلى عجز الأسرة الريفية الفقيرة عن العيش فى مسكن رحب وملائم يساعد على توفير المناخ الملائم لإستذكار دروس الأبناء، بل إن هناك بعض الأسر تعجز عن تدبير النفقات الأساسية لتعليم أبنائهم الصغار مثل توفير ملابس المدرسة، وثمن بعض الأدوات الكتابية، ومصاريف الدراسة، وبالتالى لا يستطيعون متابعة دروس الأبناء أو إعطائهم دروساً خصوصية، وهذا يكشف عن مدى الحرمان المادى والفقر الذى تعانى منه الأسرة الريفية التى تعجز عن العيش فى مسكن ملائم أو توفير الحد الأدنى للمعيشة أو حتى توفير المناخ الملائم لتعليم الأبناء.

٥ - الوضع المهنى للفقراء وظاهرة تسرب الأولاد من المدرسة:

فى هذه الفقرة تحاول الدراسة الوقوف على ظاهرة تسرب الأولاد من المدرسة، تلك الظاهرة التى تلحظ دائماً فى الأسر الأشد فقراً، لـلدرجة التى صارت معها سمة تدرج ضمن سمات الأسر الفقيرة، بل إن كثيراً من الباحثين يربط بين حجم هـذه الظاهرة، ودرجة الفقر فى المجتمع، وينظر إلى التصدى لها كشرط ضرورى ولازم لخروج المجتمع - الذى يعانيها - من دائرة التخلف والفقر المدقع، ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

يوضح الحالة المهنية وظاهرة التسرب من المدرسة

هل عندك أولاد في المدرسة لم يخرجوا منها؟	الحالة المهنية								العدد	٪
	عامل زراعى	مزارع	حرفى	ساعى	موظف	تاجر	لايعمل	مهن غير محدود		
نعم	٦٤	٨٥	١٢	١٨	٧	٦	٢١	٩	٢٢٢	٤٩,٣
لا	٣١	٤٣	١٦	٢١	٧٣	٦	١٧	٢١	٢٢٨	٥٠,٧
المجموع	٩٥	١٢٨	٢٨	٣٩	٨٠	١٢	٣٨	٣٠	٤٥٠	١٠٠

كا^{٢} = ٨٥،٥٨ توجد علاقة ذات دلالة معنوية .

بشكل عام أظهرت إجابات المبحوثين المبينة فى هذا الجدول أن (٤٩,٣ ٪) عندهم أولاداً تسربوا من المدرسة مقابل (٥٠,٧ ٪) لم تحدث هذه الظاهرة بين أبنائهم، وهذا ما يوضح تفاوت حظ أبناء الأسرة الواحدة من التعليم وهذا التفاوت فى التعليم سيؤدى حتماً إلى تفاوت المكانات الإجتماعية لمجتمع القرية، هذا وقد توزعت ظاهرة تسرب الأولاد من المدرسة على الفئات المهنية كما يلى:

ففى فئة العمال الزراعيين أجاب (٦٧,٤ ٪) بأن عندهم أولاداً تسربوا من المدرسة، مقابل (٣٢,٦ ٪) أشاروا بعدم وجود هذه الظاهرة وكذلك فى فئة المزراعين أجاب ثلثاها بتسرب الأولاد مقابل الثلث لم يتسرب أحد من أبنائهم من المدرسة، أما فى فئة الحرفيين فقد أكد (٤٢,٩ ٪) بوجود هذه الظاهرة مقابل (٥٣,٨ ٪) نفى وجودها، أما فئة الموظفين فقد أكد وجودها

(٨,٨ ٪) مقابل (٩١,٢ ٪) أشاروا بعدم وجودها، وفى فئة التجار فقد أجاب نصفهم بوجودها ونفى النصف الآخر وجودها، وفى فئة الذين لا يعملون فقد أجاب (٥٥,٣ ٪) بوجود هذه الظاهرة (تسرب الأولاد) مقابل (٤٤,٧ ٪) بعدم وجودها، أما فى فئة الذين يعملون فى مهن هامشية أجاب (٣٠ ٪) بوجود هذه الظاهرة بين الأبناء مقابل (٧٠ ٪) نفوا وجودها، وقد أوضحت المعالجات الإحصائية وجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠,٠١ ٪) وهذا يدل على أن هناك إرتباطاً وثيقاً بين الظاهرتين، أى أن للمهنة أثراً كبيراً على وجود ظاهرة تسرب الأولاد من المدرسة أو عدم تسربهم وإستكمالاً لما سبق حاولت الدراسة الميدانية الكشف عن أسباب ظاهرة التسرب بين الأبناء من وجهة نظر المبحوثين، وهنا تبين أن الغالبية (٣٣,٨ ٪) يرجعون هذه الظاهرة إلى تشغيل الصبية لمساعدة الأسرة، ثم يلى ذلك مباشرة الذين ذكروا (٢٩,٧ ٪) بأنها ترجع إلى قلة دخل الأسرة، ثم أكد (١٨,٩ ٪) بأن خروج البنات من أجل الزواج هو الذى يساعد على زيادة نسبة التسرب من المدرسة فى حين رأى (١٠,٤ ٪) إنتشار هذه الظاهرة بسبب أن الأولاد ليس لديهم ميل للتعليم، وأخيراً أجاب (٧,٢ ٪) بأنها ترجع إلى بعد مكان المدرسة عن البيت.

ومن خلال ذلك يتضح أنه ليس هناك تكافؤ فى الفرص التعليمية لأبناء الأسر الفقيرة، حيث أن الفقير لا يدخر وسعاً فى إرسال أبنائه إلى المدرسة والإهتمام بتعليمهم إلا أنه إذا وجد أحد أبنائه يتعثر فى الدراسة لا يلبث أن يخرجه من المدرسة لإدخاله فى ميدان العمل أو تعليمه حرفة أوصنعة معينة يعمل فيها، ومن ثم يكون التسرب بعد المرحلة الإلزامية وإقتحام سوق العمل فى سن مبكرة.

رابعاً: الفقراء والمشاركة الإجتماعية والسياسية:

ليس هناك خلاف على أن المشاركة تشكل أداة هامة من أدوات التنمية الإجتماعية ووسيلة لتحقيق أهداف التنمية اللاحقة، لذا لا يتصور إمكانية نجاح أى عمل جماهير يدون وجودقدر كاف من المشاركة، لهذا فقد أشار أحد الباحثين بأن مطلب المشاركة الشعبية أصبح مبدأ أساسياً للحياة الإجتماعية والتخطيط الديموقراطى (٥٣).

والحديث هنا عن المشاركة يعنى المشاركة سواء فى النواحى السياسية أم الإجتماعية لأن الفصل بينهما قد يكون لأغراض التحليل فقط، طالما أن الواقع الإجتماعى كل لا يتجزأ، بل إن جوانبه تتداخل وتتبادل التأثر التأثير بشكل توافقى، والمشاركة فى إعتقادى هدف ووسيلة، فهى هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على إشتراك المواطنين فى مسئوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم، وهى وسيلة لأنه عن طريق مجالات المشاركة يتذوق الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها ومسالكها وتصبح جزءاً من ثقافتهم وسلوكهم (٥٤) ومن هذا المنطلق يصبح البحث عن دور فقراء القرية فى حجم وأنماط المشاركة التى يمارسونها ذا أهمية خاصةً فى الكشف عن البعد الإجتماعى الآخر الذى يعانى منه الفقراء، وإبراز العوامل التى تسهم فى تحديد ملامح ومظاهر الحرمان الذى يعانى منها فقراء القرية المصرية.

١ - الحالة التعليمية ومدى وجود بطاقة إنتخابية:

يتفق العلماء أن التعليم إذا ما أحسنت صياغة أهدافه بوضوح، وأجيد إختيار توجهاته فإنه يعمل على دعم مجموعة من القيم الأساسية المؤثرة فى تشكيل المبادرات الفردية، والجهود المشاركة، لذا فقد سعت الدراسة فى البداية إلى التعرف على حجم من لديهم بطاقات إنتخابية فى ضوء الحالة التعليمية. ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

يوضح العلاقة بين التعليم ومدى وجود بطاقة إنتخابية

هل لديك بطاقة إنتخابية	الحالة التعليمية							
	أمى	يقرأ ويكتب	حاصل على الإبتدائية	مؤهل أقل من المتوسط	مؤهل متوسط	جامعى	العدد	٪
نعم	١٤٣	٦١	١٩	٣٥	١٦	-	٢٧٤	٦٠,٩
لا	٩٠	٤٤	١٥	٢٢	٥	-	١٧٦	٣٩,١
المجموع	٢٣٣	١٠٥	٣٤	٥٧	٢١	-	٤٥٠	١٠٠

كا^{2} = ٢,٧٣ لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية

وتوضح البيانات بشكل عام أن (٦٠,٩٪) لديهم بطاقات إنتخابية والنسبة الباقية وهى التى تزيد عن ثلث العينة (٣٩,١٪) ليس لديها بطاقة إنتخابية ومعنى ذلك أن الذين يحرصون على الحصول على بطاقة الإنتخاب كمقدمة ضررية لإستخدام حق الإنتخاب قد تفوقوا على غيرهم بينما توزعت هذه المعدلات على متغير التعليم على النحو التالى:

ففى فئة الأمية بلغت نسبة الذين ليست لديهم بطاقة إنتخابية (٦١,٤٪) مقابل (٣٨,٦٪) لديهم بطاقة إنتخابية، وكذلك بلغ (٥٨,١٪) بأنه ليست لهم بطاقة إنتخابية مقابل (٤١,٩٪) لديهم البطاقة، أما فى فئة الحاصلين على الإبتدائية فقد بلغت نسبتهم (٥٥,٩٪) مقابل (٤٤,١٪) لديهم بطاقة إنتخابية، وفى فئة المؤهل دون المتوسط أجاب (٦١,٤٪) بعدم وجود مقابل (٣٨,٦٪) بوجودها وأخيراً فئة المؤهل المتوسط فكانت الغالبية فيها ليست

لديها بطاقة إنتخابية وذلك بنسبة (٧٦,٢ ٪) مقابل (٢٣,٨ ٪) أجابوا بوجودها.

وقد تبين أنه ليست هناك فروق ذات دلالة معنوية، ومعنى ذلك أن التعليم - رغم أهميته - ليس له تأثير إيجابى فى جذب إهتمام الفقراء لممارسة حقهم الإنتخابى من خلال الحصول على بطاقة إنتخابية ولا فرق بين المستويات التعليمية المختلفة، لذا فقد تصاعدت فى الآونة الأخيرة أصوات تنادى بضرورة إصلاح الهيكل التعليمى ومحتواه وضرورة ربطه بقضايا المجتمع وتوجهاته التنموية الأساسية.

وفى إطار ذلك سئل الذين لديهم بطاقات إنتخابية عما إذا كانوا يذهبون إلى الإدلاء بأصواتهم فى صناديق الإنتخاب أم لا؟ وهنا توضح إجابات المبحوثين أن (٣٩,١ ٪) أجابوا بأنهم يذهبون إلى صناديق الإنتخاب بصورة دائمة، وكذلك أكد (٢٢,٣ ٪) بأنهم يذهبون إلى الإنتخابات بصورة متفاوتة مقابل (٣٨,٦ ٪) أجابوا بعدم الذهاب على الإطلاق.

وهذا ما يوضح أن هناك عزوفاً واضحاً من جانب جمهور البحث عن التصويت فى الإنتخابات خاصة لو أضفنا نسبة الذين ليست لديهم بطاقة إنتخابية إلى نسبة الذين لا يذهبون إلى الإدلاء بأصواتهم إلى الإنتخابات رغم أن لديهم بطاقة إنتخابية، وربما يرجع ذلك إلى أن الفقراء لا يبالون بالتصويت فى الإنتخابات العامة لأنها بعيدة عن دائرة إهتمامهم المباشرة، وإحساسهم بعدم فعاليتهم السياسية، وعدم تحقيق مطالبهم الأساسية فضلاً عن إنشغالهم بأمور حياتهم المعيشية الخاصة. ومما يؤكد ذلك ما أسفرت عنه نتائج المقابلات الجماعية فى هذا الصدد «أن الذهاب إلى صناديق الإنتخاب أو عدم الذهاب إليها لا يغير من الوضع اللى إحنا عايشين فيه من نتيجة الإنتخابات، فالحكومة عايزة تنجح المرشحين اللى تبعها وبس، وبعد ما

بينجحوا كل واحد بيروح لحاله ولا شيء يحدث من أجل تحسين ظروفنا وأحوالنا الصعبة».

٢ - موطن الإقامة ومدى الإهتمام بقراءة جريدة معينة:

المسألة الثانية التى حاولنا أن نعرفها هى مدى إهتمام الفقراء بقراءة جريدة معينة على إعتبار أن الإفصاح عن قراءة جريدة حزبية يشير إلى درجة من درجات المشاركة السياسية. وهنا تظهر إجابات المبحوثين أن (٢٤,٤ ٪) يحاولون قراءة جريدة معينة مقابل (٣٣,٨ ٪) لا يقرأون أية جريدة حزبية على الإطلاق، والنسبة الباقية وهى التى تزيد عن نصف أفراد العينة غير ملمين بمبادئ القراءة والكتابة وبالتالى فهم غير قادرين على قراءة جريدة معينة، ونستخلص من هذا أنه إذا أخذنا قراءة جريدة معينة بإعتبارها إحدى القرائن على المشاركة فى الإهتمامات العامة، فإنه يتضح ضآلة نسبة الذين يهتمون بقراءة جريدة معينة، مما يعنى أن من السمات المميزة للفقراء سيادة الفتور السياسى فى مجتمعات البحث الثلاثة، وقد ظهرت لنا فروق ذات مهمة بين موطن الإقامة والحرص على قراءة جريدة معينة، مما يؤكد لنا أن الإلمام بالمعرفة السياسية من خلال متابعة قراءة جريدة حزبية له دلالة إجتماعية وسياسية ترتبط بمتغير مكان الإقامة الذى يساهم فى زيادة تمسك الفرد وحرصه على قراءة جريدة معينة.

٣ - الحالة التعليمية والعضوية فى الأحزاب السياسية:

وفى هذه الفقرة تحاول الدراسة الميدانية ربط متغير التعليم بالإنتماء لأحد الأحزاب السياسية لدى فقراء القرية بإعتباره إحدى صور المشاركة السياسية المهمة ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)

الحالة التعليمية والعضوية فى الأحزاب

هل تنتمى لأحد الأحزاب الموجودة	الحالة التعليمية						العدد	٪
	أمى	يقرأ ويكتب	حاصل على الإبتدائية	مؤهل أقل من المتوسط	مؤهل متوسط	جامعى		
نعم	١٨	٧٩	١٥	٢٢	١٣	-	٩٧	٢١,٥
لا	٢١٥	٧٦	١٩	٣٥	٨	-	٣٥٢	٧٨,٥
المجموع	٢٣٣	١٠٥	٣٤	٥٧	٢١	-	٤٥٠	١٠٠

كا٢ =٦٨,٩٨ توجد علاقة ذات دلالة معنوية

بشكل عام أظهرت الإجابات أن (٢١,٥ ٪) فقط هم أعضاء فى أحدالأحزاب السياسية مقابل (٧٨,٥ ٪) غير منتمين لأى من الأحزاب القائمة الآن، لكن توزعت معدلات الأعضاء على الفئات التعليمية، بحيث شكل الأميون الأعضاء (١٨,٥ ٪) وفى فئة من يقرأ ويكتب (٢٩,٩ ٪) وفى فئة الحاصلين على الإبتدائية بلغت نسبة الأعضاء (١٥,٥ ٪) بينما فى فئة المؤهل دون المتوسط كانت نسبة الأعضاء (٢٢,٧ ٪) أما فى فئة حملة المؤهلات المتوسطة فقد تبين أن أعضاء الأحزاب فى هذه الفئة يمثلون (١٣,٤ ٪) ومن الواضح أن هناك علاقة بين إرتفاع مستوى التعليم وزيادة الإنتماء الحزبى بين جمهور البحث، وقد تبين وجود علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠,٠١ ٪) ومعنى ذلك أنه كلما تزايدت معدلات التعليم حدثت معها زيادة طردية فى حجم العضوية فى الأحزاب السياسية بإعتبارها

إحدى صور المشاركة السياسية المهمة، وهنا نلاحظ أن العلاقة الواضحة بين التعليم وممارسة المشاركة السياسية بين فقراء القرية، كانت ذات طبيعة مغايرة حيث كانت هناك علاقة عكسية بين التعليم والبطاقة الإنتخابية والإدلاء بالصوت في الإنتخابات، بينما كانت هناك علاقة إيجابية بين التعليم وصور المشاركة الأخرى مثل عضوية الأحزاب السياسية، وهذا ما يؤكد ما سبق أن ذكرناه سالفاً أن للتعليم في مصر دوراً محدوداً في تنمية قدرات المشاركة السياسية ويحتاج هذا الدور إلى تدعيم بشكل أو بآخر، وفي إطار ذلك حاولت الدراسة الكشف عن أهم الأسباب التي تؤدى إلى عزوف فقراء القرية عن الإنضمام إلى عضوية الأحزاب السياسية، وهنا تبين أن هناك أسباباً عديدة لعدم الإنتماء الحزبي يأتي في مقدمتها الإنشغال بأمور المعشة بنسبة (٤١,٩ ٪) يلي ذلك مباشرة عدم معرفة المبحوثين بالأحزاب الموجودة بنسبة (٢١,٣ ٪) ثم أجاب (١٩ ٪) بأن هذه الظاهرة ترجع إلى أن الأحزاب لاتعمل شيئاً في حين أجاب (١٠,٢ ٪) بأنهم لا يحبون العمل بالسياسة، ومن هذا يتضح أن عزوف الفقراء عن العضوية لأحد الأحزاب يرجع إلى إنشغالهم بأعباء المعيشة اليومية الصعبة، فضلاً عن أن نتائج العمل السياسي غير مؤكدة أو مفيدة ولا طائل من ورائها، وأن هناك فجوة بين القول والفعل في المجتمع وذلك يدفع إلى الإبتعاد عن المشاركة.

٤ - النوع ومدى المشاركة في الندوات العامة:

حاولت الدراسة في هذه الفقرة الكشف عن دور المبحوثين في الندوات أو الإجتماعات التي تعقد بالقرية التي يسكنها، كنوع من أنواع الإهتمام العام بقضايا المجتمع، فضلاً عما إذا كان النوع عاملاً مؤثراً في المشاركة في هذه الندوات العامة أم لا، ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

يوضح النوع والمشاركة فى الندوات العامة

هل تذهب إلى الندوات العامة فى القرية	النـــوع		العدد	٪
	ذكور	إناث		
نعم	١٠٣	٢٣	١٢٦	٢٨
لا	٢٦٨	٥٦	٣٢٤	٧٢
المجموع	٣٧١	٧٩	٤٥٠	١٠٠

كا٢ = ٠,٠٤ لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية

وبشكل عام تكشف المعطيات الميدانية المبينة فى هذا الجدول أن نسبة المشاركين فى الندوات العامة بلغت (٢٨٪) مقابل (٧٢٪) من غير المشتركين فى هذه الندوات العامة. ويمكن إضافة هذه النتيجة إلى النتائج السابقة لتثرى وتعمق فهمنا لمظاهر اللامبالاة والشك السياسى والإغتراب التى كشفنا عن إنتشارها بين فقراء الريف المصرى، كما تبين أن معدلات المشاركة فى ذلك محدودة إلى درجة كبيرة وفقاً لمتغير النوع، فجملة الذين يتشاركون من الذكور بلغت (٢٧,٨٪) ومن جملة الإناث بلغت (٢٩,١٪) لذا فقد تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين النوع والمشاركة فى هذه الندوات.

ونستخلص مما سبق أن معدل المشاركة الضئيلة بصورة عامة فى مجتمعات البحث الثلاثة، وكذلك بين الذكور والإناث مع فارق محدود

لمشاركة الإناث، ويمكن أن يفسر ذلك فى ضوء إنخفاض عدد الإناث فى العينة من ناحية، وكون هذه الندوات محدودة فى الريف عامة.

٥ - السن والمساهمة فى المشروعات العامة:

وتحاول الدراسة فى هذه الفقرة الكشف عما إذا كان متغير السن ذا تأثير فى مجال الموافقة على المساهمة فى المشروعات العامة أم لا؟، بإعتبارها أعلى صور المشاركة الإجتماعية والسياسية الأكثر فعالية، طالما أننا إنطلقنا من إطار تصورى شامل فى فهم ومعالجة تنمية المشاركة الإجتماعية ولتوضيح ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩)

يوضح السن والمساهمة فى المشروعات العامة

هل تساهم فى المشروعات العامة	فئات السن							
	أقل من ٢٠	٢٠-٣٠	٣٠-٤٠	٤٠-٥٠	٥٠-٦٠	٦٠ فما فوق	العدد	٪
نعم	٧	١٨	٤٣	٢٦	٦١	٢٣	١٧٨	٣٩,٥
لا	٢١	٤٥	٥١	٦٠	٧٧	١٨	٢٧٢	٦٠,٥
المجموع	٢٨	٦٣	٩٤	٨٦	١٣٨	٤١	٤٥٠	١٠٠

كا^{٢} = ٥٨، ٨٥ توجد علاقة ذات دلالة معنوية

وتوضح المعطيات الميدانية أن (٣٩,٥ ٪) من جملة العينة يوافقون على المساهمة فى المشروعات العامة مقابل (٦٠,٥ ٪) يرفضونها لظروف المعيشة

الصعبة، لذلك يرى بعض الباحثين «أنه فى مراحل معينة من التنمية القومية تمر بها الدولة يكون الناس فيها أكثر نشاطاً وأكثر إشتراكاً وأنه يزداد حجم وعدد المشاركين، كلما زادت درجة نمو الدولة إقتصادياً، وكلما زاد دخلهم وتحسن مستواهم المادى».

هذا وقد توزعت المعدلات على فئات السن المختلفة على النحو التالى:

ففى الفئة العمرية الأولى (أقل من عشرين) أيد ربع المبحوثين مبدأ المساهمة فى المشروعات العامة مقابل ثلاثة أرباع يرفضون ذلك، وكذلك فى الفئة العمرية (٢٠ –) أيد (٢٨,٦ ٪) هذا المبدأ مقابل (٧١,٤ ٪) لايوافقون عليه، وفى الفئة العمرية (٣٠ –) فقد وافق (٤٥,٦ ٪) على المساهمة فى المشروعات العامة مقابل (٥٤,٣ ٪) يرفضونها.

وفى الفئة العمرة الخامسة (٥٠ –) فقد أكد (٤٤,٢ ٪)) المساهمة مقابل (٥٥,٨ ٪) يرفضونها، وفى الفئة العمرية الأخيرة (٦٠ فما فوق) أجاب (٥٦,١ ٪) بالموافقة على المساهمة مقابل (٤٣,٩ ٪) يرفضونها وقد تبين وجود علاقة دالة عند مستوى معنوى (٠,٠١ ٪) ومعنى ذلك أنه كلما تقدم السن فى إتجاه الكبر إزداد معدل الموافقة على المساهمة فى المشروعات العامة التى تهم القرية. وهكذا يمدنا التحليل السابق الذى أدرناه حول العلاقة بين متغير السن والمساهمة فى المشروعات العامة بأن تقدم السن نحو الكبر ينمى الإحساس بالواجب والمسئولية والإهتمام والكفاءة والثقة بالنفس والتميز بإعتبارها قدرات ضرورية لابد منها لعملية المشاركة بكافة صورها المختلفة.

الخاتمة والنتائج العامة

فى ضوء ما تقدم من تحليل ومناقشة، سواء على المستوى السوسيولوجى أم على المستوى الميدانى لمظاهر الفقر والحرمان المادى الذى يعانى منه فقراء القرية المصرية، نجد أنه من الأهمية بمكان التأكيد على أن أية محاولة للإصلاح الجزئى لأوضاع الفقراء فى الريف المصرى، والسياسات التنموية الموجهة له، سيكون محكوماً عليها بالفشل. ووفقاً لذلك فإن التصدى لظاهرة الفقر الريفى تقتضى بالضرورة وضع إستراتيجية لتطوير الريف المصرى تكون جزءاً من إستراتيجية شاملة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، تكون قادرة على الإرتقاء بالإنسان المصرى مادياً ومعنوياً وثقافياً ليباشر دوره الفعال فى مسيرة التنمية وذلك لا يتأتى إلا من خلال ربط العلم الإجتماعى بقضايا المجتمع وهمومه، والكشف عن مشكلاته وظواهره التى يعانى منها والتصدى الفعال فى مواجهتها.

هذا ولقد إستهدفت هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

١ - ماهى الظروف الإجتماعية والإقتصادية لفقراء القرية المصرية؟

٢ - مامدى إهتمام الفقراء بالتعليم، والحرص على تعليم الأبناء؟

٣ - ماهى أبعاد المشاركة الإجتماعية والسياسية لدى فقراء القرية؟

وفى هذا الإطار سوف نحاول التوقف عن بعض النتائج العامة التى خلصت إليها الدراسة التى تساعدنا فى الإجابة عن التساؤلات السابقة:

١ - وعن الظروف الإقتصادية والإجتماعية لفقراء القرية المصرية كشفت الدراسة أن فقراء القرية يعيشون فى مساكن غير صحية، سيئة التهوية، ومظلمة، ومكتظة بالسكان، وتعانى من قلة المرافق الأساسية، كالمياه

النقية والكهرباء والمجارى وتنعدم فيها ضروريات الحياة اللازمة، كما أنهم ينتمون إلى أسر تعانى من مظاهر الحرمان المادى وضآلة الدخل، وسوء التغذية، حيث يعانى أفراد المجتمع من نقص حاد فى المواد البروتينية الأساسية التى تساعد على تكوين الأجسام السليمة، كما أنهم يعجزون عن صناعة الخبز داخل البيت، كما كشف لنا البحث أن فقراء القرية يعانون من نقص الخدمات الصحية، وتنتشر بينهم الإصابة بأمراض البلهارسيا، والنزلات، وأمراض الجهاز التنفسى، وفى إطار ذلك أوضحت البيانات أن الفقراء يضطرون إلى إختيار أرخص الطرق للعلاج كالطب الشعبى والمستشفيات الحكومة نظراً لتقديم الكشف والعلاج بالمجان والإقامة المجانية.

٢ - وعن إهتمام الفقراء بالتعليم، والحرص على تعليم الأبناء، كشفت الدراسة عن إيمان الفقراء بأهمية التعليم للأبناء مما يعبر عن القيم النامية والمتغيرة فى المجتمع الريفى، إلا أن تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم بين الأبناء يكاد يكون معدوماً، حيث أن هناك تفاوتاً صارخاً بين الأخوة فى التعليم حيث أوضحت النتائج عن إرتفاع نسبة التسرب من المدرسة بسبب عوامل عديدة يأتى فى مقدمتها تشغيل الصبية لمساعدة الأسرة، وقلة دخل الأسرة، وأن البنات خرجن من المدرسة للزواج، وقلة ميول الأولاد للتعليم، ولاشك أن التفاوت فى تعليم الأبناء يؤدى إلى تباين المكانات الإجتماعية داخل الأسرة الواحدة، كما كشف لنا البحث أن الغرض من العملية التعليمية يتمثل فى تغيير المكانة الإجتماعية والترقى فى السلم الإجتماعى، والحصول على الوظيفة ذات العائد المناسب والثابت، وهذه النظرة إلى التعليم تعبر عن ميكانزم الحراك الإجتماعى، والمهنى، وتنظر إلى التعليم بإعتباره وسيلة لتحصيل المعلومات والمعرفة بشكل برجماتى.

٣ - وعن أبعاد المشاركة الإجتماعية والسياسية لفقراء القرية، فقد أبانت لنا البيانات عن إرتفاع ملحوظ للذين لديهم بطاقات إنتخابية بإعتبارها مقدمة ضرورية لممارسة حقوقهم الإنتخابية، لكن تبين أن هناك عزوفاً واضحاً بين فقراء الريف عن المشاركة فى الإنتخابات العامة نظراً لأن هذه الأمور تخرج عن دائرة إهتماماتهم المباشرة، فضلاً عن إنشغالهم بأمور معيشتهم الحياتية الصعبة، كما أوضحت الدراسة أن هناك إرتباطاً عالياً بين الحالة التعليمية والعضوية فى الأحزاب السياسية، لكن تدنت معدلات العضوية فى الأحزاب القائمة، ولعل هذا ينطوى على دلالة هامة تتمثل فى أن الأحزاب القائمة لم تتمكن بعد من جذب قطاع عريض من المجتمع وهم فقراء الريف وهو أمر يرتبط بعدم وضوح الممارسة الديموقراطية فى المجتمع المصرى بالإضافة إلى إنخفاض المستوى المادى للمبحوثين وعزوفهم عن العمل بالسياسة كما كشفت الدراسة عن أن النتائج الخاصة بالنوع والمشاركة فى الندوات العامة، معدلات المشاركة فيها محدودة إلى درجة كبيرة سواء بين الذكور والإناث، وهذا يدل على ضعف المشاركة الإجتماعية وتفشى السلبية واللامبالاة بين أفراد العينة، كما تبين تدنى معدلات الموافقة للمساهمة فى المشروعات العامة، وتنم كل النتائج التى حصلنا عليها فيما يتعلق بأبعاد المشاركة السياسية والإجتماعية للفقراء فى الريف عن تفشى السلبية واللامبالاة والعزوف عن المشاركة الإجتماعية بشكل عام والسياسة بصفة خاصة.

وهكذا يتضح أن هذه الدراسة قد ألقت الضوء على عدد من القضايا المرتبطة بالفقر فى الريف المصرى سواء من حيث الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية، أو الجوانب التعليمية أو النواحى السياسية، والواقع أن الطابع

الإستطلاعى الوصفى الذى غلب على الدراسة الحالية يفتح الطريق أمام دراسات أخرى فى المستقبل يمكن أن يضطلع بها المتخصصون فى هذا المجال، لتعميق فهمنا لهذه الظاهرة، والوقوف على العوامل ذات الفعالية فى وجودها أو إختفائها، حتى نستطيع أن ننمى قدرتنا على وضع إستراتيجية أفضل لمواجهة الفقر الجماهيرى والتقليل من حدته فى الريف المصرى.

الفصل الثامن

الإنفاق وسلوك المستهلك في المجتمع الحضري

- مقدمة.
- المفاهيم النظرية للإنفاق.
- الفروض الأساسية لنظرية سلوك المستهلك.
- الإنفاق وطبيعة الدراسة والبحث.
- مداخل دراسة الإنفاق.
- المجتمع المحلى الحضرى (كمجتمع للداسة).
- الأسرة كوحدة للتحليل.
- أهم نتائج الدراسة الميدانية.

الفصل الثامن

الإنفاق وسلوك المستهلك

فى الإنفاق الحضرى

مقدمة:

تهتم الدراسات السوسيولوجية المعاصرة بتحليل الأنساق والنظم الإقتصادية كجزء من دراسة المجتمع والحياة الإجتماعية، فليس غريباً أن تتناول هذه الدراسة موضوعاً يدخل ضمن نطاق الدراسات الإقتصادية البحتة.

وإذا كان موضوع هذه الدراسة هو البناء الإجتماعى وإتجاهات الإنفاق فى المجتمع، الحضرى، كان لابد من الإهتمام بالمعلومات التفصيلية عن السلوك الإنفاقى للمستهلك أى السلوك الشرائى للفرد أو الأسرة. ولن يتم ذلك دون محاولة تفسير السلوك البشرى لتأكيد إرتباط هذا السلوك بالأنساق الإجتماعية التى تتكون بدورها من مجموعة من أنساق التفاعل عند الفرد وإتصالها بغيرها من أنساق التفاعل الأخرى فى المجتمع.

فالإنفاق يعنى ما ينفقه الفرد من الدخل النقدى نظير إشباع حاجاته الضرورية وغير الضرورية، فالضرورية كالمأكل والملبس والمسكن، وغير الضرورية كالمتعلقة بالثقافة والترفيه والزينة، ويعبر النوع الأول عن إشباع الحاجات البيولوجية حتى يتسنى الإبقاء على حياة الأفراد، أما النوع الثانى فيمكن أن يطلق عليه إشباع الحاجات الإجتماعية والتى تنشأ من خلال الحياة الإجتماعية ومعايشة الأفراد بعضهم لبعض فى المجتمع وتحددها تلك

---

* د. درية السيد حافظ - كلية الآداب جامعة طنطا.

المجموعة المركبة من العوامل التى تشكل ما يمكن أن نسميه بمركب الثقافة.

ونحاول هنا وبرؤية واضحة أن تشير إلى تلك العوامل المسيطرة والمؤثرة على سلوك المستهلك من خلال التحليل السوسيولوجى للسلوك الذى يتطلب ضرورة الربط بين الأنساق الإجتماعية والثقافية وأيضاً نسق الشخصية وهذا ما أكدته كتابات علم الإجتماع فيما يختص بالمداخل النظرية فى تفسير السلوك البشرى وتحتوى النظرية السوسيولوجية من المصادر ما يؤكد العلاقة بين الأنساق الإجتماعية والشخصية مع الإهتمام بعمليات التطبيع والتنشئة الإجتماعية.

وإذا كان الفكر الإقتصادى يصل إلى تحليل السلوك الإقتصادى للمستهلك فى ضوء مقولات نظرية خالصة كالعرض والطلب والأثمان والتقدير العقلى للمنفعة فإن التحليل المقارن والمتعمق للنظم الإقتصادية يكشف عمالها من دور كبير فى إتساق وإطراد الحياة الإجتماعية للمجتمع الأمر الذى يحتم معه دراستها من خلال السياق الإجتماعى والثقافى الذى تظهر فيه. ولهذا كان لظهور النظريات الحديثة والدراسات الإمبيريقية للإستهلاك أهمية فى تأكيد دور العوامل الإجتماعية فى تحليل عملية الإستهلاك والإنفاق. ومعها بدأ التفكير فى أهمية التحليل السوسيولوجى للعمليات الإقتصادية وضرورة إدخال المتغيرات الإجتماعية عند صياغة نظرية الطلب مثلاً، لما يتطلبه البحث فى هذا المجال من ضرورة التعرف على الشخصية الإجتماعية والخصائص الإجتماعية لأنماط الإنفاق والإستهلاك.

ونفترض هنا أن دراسة الإنفاق والإستهلاك ميدان ملئ بالفروق الفردية القائمة بين جمهور المستهلكين كأفراد أو جماعات وإن هذه الفروق ترجع

إلى عوامل متعددة منها ميول الأفراد، ومقاييس تفضيلهم لسلعة ما دون غيرها، ومنها أيضاً ما يكشف عن سلوك البعض من مرونة أو قدرة على التنازل عن بعض المطالب أو الحاجات إما بالإستبدال أو بالأكتفاء بجزء منها، وما يكشف عن حجم الدخل النقدى للفرد[1] والقدرة الشرائية التى يمثلها هذا الدخل، ومنها أخيراً العوامل التى قد تدفع الفرد فى بعض الأحيان للإقبال على سلعة ما دون إهمال أو تباطؤ.

لهذا يكون الهدف من دراسة هذا الموضوع هو التحقق من مدى كفاءة هذه العوامل فى تفسير تنوعات أنماط الإستهلاك وتباينها وذلك من خلال:

١ - الكشف عن مدى أهمية المتغيرات المتصلة بالبناء الإجتماعى كالعمر وحجم الأسرة والمكانة الإجتماعية والمهنة والدخل والتعليم ودرجة التحضر بإعتبارها عوامل تؤثر فى إتجاهات سلوك الإنفاق ونوعية الطلب.

٢ - الكشف عن أهمية العوامل الإجتماعية والنفسية المحددة لإتجاهات الأفراد وأثر الحاجات والدوافع فى تحديد السلوك الإقتصادى وإتجاهات الإنفاق.

٣ - الإشارة إلى أهمية الخصائص الحضرية فى تشكيل مظاهر السلوك.

٤ - الإشارة إلى أهمية العلاقة القائمة بين المتغيرات السكانية (كمعدلات

---

(١) ويتكون الدخل النقدى للفرد من الأجر الذى يحصل عليه لقاء عمل أو مهنة، ومن الريع وهو ما يحصل عليه أصحاب الأرض أو العقارات والموارد الطبيعية الأخرى، ومن الفائدة على رأس المال المستثمر فى أى مشروع ومن الربح الذى يحصل عليه كصاحب عمل.

زيادة السكان والخصائص السكانية ومناطق الإقامة) فى علاقتها بمعدلات الإستهلاك.

ومن المتصور أن تتيح لنا مناقشة هذه القضايا نظرياً والتحقق منها عملياً إمكانية التعرف على ما يؤثر به البناء الإجتماعى والحياة الحضرية فى توجيه سلوك الأفراد وتكوين الإتجاهات الشرائية نحو سلع معينة فى وقت معين.

وقد كان لا بد من التعريف بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالإنفاق والدخل والعلاقة بينهما وأن نعرض أيضاً لبعض المفاهيم والصيغ الإقتصادية التى تفسر نوعيات الإنفاق. أيضاً كان لابد من تحديد منهج لدراسة الموضوع وإختيار أدوات البحث والإشارة إلى خصائص مجتمع الدراسة ومبررات إختيار المجتمع الحضرى.

لذلك تضمنت الدراسة التعرف على بعض الحقائق النظرية المتعلقة بالإرتباط الوثيق بين النظم الإجتماعية التى تؤثر فى السلوك الإنفاقى وأيضاً محاولة التعرف على الشخصية الإجتماعية والخصائص الإجتماعية لأنماط السلوك فى المجتمع الحضرى.

ويعتبر البحث الميدانى هو الطريق إلى تفسير معضلة الإنفاق والكشف عن العوامل المتعددة التى تتفاعل فيما بينها لتؤدى إلى الحصول على سلعة ما دون غيرها.

لذا يتضمن هذا الفصل لمعنى الإنفاق والعلاقة بين الإنفاق والدخل وشكل الإنفاق العائلى وقد لزمت الإشارة بإختصار إلى بعض المفاهيم والصيغ الإقتصادية فى تحديد نوعيات الإنفاق وذلك من خلال عرض سريع للفروض الأساسية لنظرية سلوك المستهلك ثم الإشارة إلى نظرية المنفعة وإستخدام

أشكال منحنيات السواء وحساب طلب المستهلك الفرد. وفى نهاية الفصل نجد بعض نتائج الدراسات الميدانية فى هذا المجال.

وتعبتر سيادة المستهلك فى المجتمعات المتقدمة من المبادئ الأولى، أى أن هدف هذه المجتمعات هو البحث عن الأصلح للفرد أو لمجموعة من الأفراد والمألوف دائماً هو أن يصرف هؤلاء الأفراد أموالهم كما يفضلون، وهذا يتعلق بما يتضمنه بناء المجتمع وبالتالى أصبحت رغبات جمهور المستهلكين هى التى تقرر نوعية ومواصفات السلع والخدمات التى تنتجها النظم وتقدمها الإدارات، والتقدم الفنى الهائل الذى نجم عن تقديم هذه المجتمعات يرتبط بالضرورة بالقدرة الهائلة على الإنتاج وعلى زيادة الإستهلاك.

حقيقة أن الغرض من الإنتاج فى جميع النظم هو إشباع الحاجات (أى الإستهلاك) إلا أنه يتخذ شكلاً يختلف فى المجتمعات المتقدمة عنه فى المجتمعات النامية التى لا تكاد بمواردها المحدودة وقدرتها الإنتاجية المتاحة أن تشبع الحاجات الضرورية لأفرادها ولذلك فالإستهلاك الفردى فيها يكون محدوداً ويكون الإشباع بقدر محسوب.

وفى نفس الوقت تحاول المجتمعات النامية توفير قدر مناسب من التعليم ومن الرعاية الصحية ولذلك فمن المعروف دائماً أن تقدم الدول يقاس بما تستطيع هذه الدول أن توفره من الإنتاج والخدمات وبمقدار ما يستهلك الأفراد من هذا الإنتاج وإذا أخذ فى الإعتبار أنه إذا ما اضطرت الدولة إلى أن تقطتع من الإنتاج لتوفير القدر اللازم من الإستثمارات التى تسمح بإستمرار الإنتاج فيما بعد وزيادته ففى هذه الحالة يكون المتبقى للإستهلاك الفردى أو الجماعي محدوداً. ولهذا ففى الدول المتقدمة والتى حققت قدراً ضخماً من تراكم رأس المال والتى تتمتع بصفة خاصة بمزايا التقدم الفنى نجد أن الحاجات الضرورية والترفيهية للأفراد تكون متحققة فى الواقع.

وزيادة الإستهلاك تعتبر أمراً سهلاً نسبياً فى الدول ذات الدخل المنخفض

إذ يتعلق الأمر فى الواقع بحاجات ضرورية تكاد تكون حاجات بيولوجية، أما فى الدول المتقدمة والغنية فإن معظم الحاجات الأولية يكون قد تحقق إشباعها - بالرغم من وجود حالات فقر بالمعنى الضيق فى هذه المجتمعات - ولذلك فإن الزيادة فى الإستهلاك تأتى غالباً من حاجات نفسية وإجتماعية تنشأ عند الفرد، ومن السهل معرفة أن الأفراد - أياً كان التنظيم الإجتماعى السائد - يحتاجون إلى المأكل والملبس والرغبة أيضاً فى التعليم والرعاية الصحية.

والذى لا شك فيه هو أن الرغبة فى التغيير المستمر والتى تتخذ شكل تغيير الملابس (متابعة المودة) أو تغيير موديل السيارة أو الأجهزة الكهربائية والإلتكترونية إلى آخر هذه الأشياء التى نجمت عن المدنية الحديثة، لا شك أن كل هذا يعد من قبيل الحاجات الإجتماعية قبل أن يكون حاجات بيولوجية لدى الأفراد.

تعريف الإستهلاك أو الإنفاق الإستهلاكى:

إن الإهتمام بالمستهلك فى السنوات الأخيرة يرجع إلى أنه قد أصبح سيد السوق وفى إرضائه وإشباع رغباته تحقيقاً للأهداف المرجوة لكل من المنتج والموزع. ومن المعروف أن المشكلة الأولى للتسويق هى إنتاج السلع التى يرغبها المستهلك ويستطيع شرائها فى الوقت المناسب والمكان الملائم المعقول. كما أن إستمرار التغير فى إتجاهات المستهلكين ورغباتهم من وقت لآخر يعد السبب الثانى لزيادة الإهتمام بالمستهلك النهائى الذى يستخدم السلع والخدمات لإشباع رغباته الشخصية أو رغبات أسرته.

وخير مثال لإيضاح التغير فى إتجاهات المستهلك ذلك التغير المستمر فى السوق العالمية للسيارات، حيث أصبح الإتجاه فى السنوات الأخيرة يميل إلى إقتناء السيارات ذات الأحجام الكبيرة مع إجراء تعديلات ثانوية عليها من حيث الشكل أو الإستخدام بهدف جعلها أكثر جاذبية للمستهلك، كما إتبع

منتجو السيارات الأمريكية سياسة التشكيل وذلك بإنتاج نماذج جديدة وسيارات مختلفة من حيث الشكل أو الحجم لمقابلة المنافسة التى تواجهها من السيارات الأوروبية الصغيرة الحجم التى غمرت الأسواق الدولية بسبب تفضيل المستهلك لها لإقتصاديتها فى نفقات الوقود وسهولة القيادة ورخص الصيانة والإصلاح علاوة على إنخفاض الثمن الأساسى لها.

ومهما كان السبب فقد رأى منتجو السيارات أخيراً أن يستفيدوا من هذه الظاهرة إلى أقصى حد ممكن، والمنتج الذى يستطيع أن يطور إنتاجه بسرعة يكون أكثر إستفادة فى تحقيق مزيد من الربح لأنه يتمكن من تقديم سلعة مناسبة للحاجة القائمة فى الوقت المناسب.

يتضح من هذا أهمية دراسة المستهلك والتعرف على حاجات ورغبات جمهور المستهلكين ولذا يتطلب الأمر مزيداً من الدراسات نظراً إلى التغيرات الواضحة التى حدثت فى إتجاهات المستهلك، مع ملاحظة الإرتفاع المستمر فى الدخل الفردى ومستوى المعيشة وإزدياد القوى الشرائية أيضاً، فهى فى إرتفاع مستمر وتحولت إلى طلب فعلى على السلع والخدمات ولذلك يمكن أن تكون البداية لدراسات عديدة هدفها هو تحليل المستهلك من حيث تعداد السكان وقيمة الدخل ونوعيات الإنفاق فى محاولة الوصول إلى العوامل المؤثرة فى الإستهلاك وسلوك المستهلك. وقد ثبت فعلاً من الدراسات التى أجريت حتى الآن أن هناك إختلافات بين فئات المستهلك فيما يتعلق بنوع السلع التى يفضلونها وطريقة إستهلاكهم لها (١)، كما أن هناك كثيراً من القوى المؤثرة فى هذا الإستهلاك بعضها إقتصادى ويتعلق بالثروة وتوزيعها والدخل القومى وتوزيعه والأسعار، والبعض الآخر يتعلق بالسكان، فتعداد السكان وتوزيعهم بين الريف والحضر يؤثر تأثيراً مباشراً فى خفض أو زيادة الإستهلاك لسلعة معينة دون غيرها لتغير نمط الإستهلاك المصاحب لتغير

(1) Kassarjian, : Op. Cit., 1968, p. 21.

الحياة بين الريف والحضر. وتتدخل أيضاً العادات والتقاليد الإجتماعية وأحياناً المعتقدات الثقافية والدين كعوامل مؤثرة في الإستهلاك [١].

وإذا كان المستهلك يشترى المنتجات بناءاً على طلبه وحاجاته فهذه الحاجات والرغبات إنما تتقرر عن طريق الإدراك والدوافع الشخصية، فلا بد أيضاً من الإهتمام بالعوامل النفسية مع العلم بأن خصائص شخصية الفرد تتشكل عن طريق الأسرة والأصدقاء والجماعات الأخرى التي يشترك فيها الفرد والذي يلفت النظر هنا أن هذه العوامل مجتمعة ترتبط إرتباطاً وثيقاً ببناء المجتمع الذي يعيش فيه الفرد.

وأخيراً لا بد من الإشارة أو التنويه إلى ما يحدث من رد فعل للإتجاهات والحاجات وأنماط السلوك عند المستهلك نتيجة لإستقباله لأي من الإعلانات وقد إنتشرت وسائل الدعاية وإزداد الإهتمام بوسائل الإعلان عن السلع المختلفة، فهل يغير الإعلان من السلوك؟ أو يدعم الإتجاه نحو سلعة ما دون الأخرى وهل هناك إرتباط بين الإعلان والسلوك [٢]. وإذا ما كان الأمر كذلك فلا بد أن يؤثر ذلك في عملية الشراء في النهاية.

وتحتاج الدراسات الإقتصادية في مجال السوق لكي تقدم السلع المناسبة إلى التعرف على حاجات ورغبات المستهلكين وهذا يتطلب دراسة المستهلك بشئ من الدقة والتفصيل نظراً للتغيرات الواضحة التي تحدث في سوق المستهلك.

---

(1) Ferber, R., : Research on Household Bihaviour, American Economic Review, Vol. 52, 1962, pp. 19 - 63.

- Frank, R. E., : Correlates of Buying Behavior For Grocery Proucts, Journal of Markering, Vol. 31, 1967, pp. 48 - 53.

(2) Joyce, T. : What Do We Know About How Adverting Works?, J. Walter Thopson Co. Ltd, London, 1967, p. 151.

والإستهلاك هو الهدف النهائى من جميع وجوه النشاط الإقتصادى للأفراد والجماعات وعلى الأخص لكل أنواع الإنتاج أو هو إستغلال السلع والخدمات، وهو فى الإطار العام للنظرية الإقتصادية البحث عن كيفية إنفاق الدخول للحصول على الإشباع المستمد من إستهلاك أو إستعمال السلع والخدمات. وقد يستخدم المصطلح - الإستهلاك - للتعبير عن الإنفاق الذى يستهدف هذا الإشباع، وينصب الإهتمام هنا على دراسة إرتباط أنماط الإستهلاك بعدد من المتغيرات الإجتماعية وبالرغم من أنه يصعب تحليل الإنفاق الإستهلاكى على كل السلع والخدمات التى يحتاجها المستهلك، إلا أنه يمكن تحديد كم المنفق ما بين السلع مثل المواد الغذائية والسلع المصنعة وبعض الخدمات، أى توزيع الدخل على بعض البنود الرئيسية للإنفاق الضرورى وغير الضرورى للأسرة (١).

ويختلف الإستهلاك عن الإستثمار - الذى يعنى إستخدام سلعة ما فى إنتاج سلعة أخرى - وكذا يختلف عن الإنفاق - الذى يستهدف الحصول على مزيد من الدخل فى الزمن اللاحق - ولذلك كان الإنفاق على المأكل

---

(١) وقد وجد أن هناك تفاق حول تعريف الإستهلاك بالمعنى المذكور بالرسالة، وكان ذلك خلاصة لما ذكر بمعظم المراجع العربية الأجنبية:

(أ) دكتور محمد عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الإجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص ٧٨.

(ب) دكتور إبراهيم مدكور، معجم العلوم الإجتماعية، مرجع سابق، ص ٣٧.

(جـ) دكتور على عبد الواحد وافى، مرجع ابق، ص ٥٢. وأيضاً:

- Stanlake, G. F., : Op. Cit., 1974, p. 2.

- Kassarjian, Robertson, : Op. Cit., 1968, p. 49.

- Smelser, : Op. Cit., 1965, p. 99.

والملبس وما يحتاجه الفرد من خدمات إستهلاكاً أما الإنفاق على إستخدام العمال والآلات وشراء المواد الخام فيعد إستثماراً.

وهذه الدراسة تقتصر على النوع الأول أى الإنفاق العائلى أو الإستهلاكى وهذا علماً بوجود ما يميز بين نوعين من هذا الإنفاق العائلى: فالأول وهو الإنفاق على السلع والخدمات بهدف الإستهلاك، والثانى هو الإنفاق على السلع التى يهدف المستلهك من ورائها إلى زيادة الدخل كشراء منزل أو أرض أو عمل مشروع خاص، ويشار إلى هذا النوع من الإنفاق بالإستثمار الفردى ولكن إن جاز هذا التعبير من وجهة النظر الفردية فلا يعتبر كذلك من وجهة نظر المجتمع حيث لا يترتب عليه زيادة محسوسة فى حصيلة المجتمع من السلع والخدمات [١]. ففى بعض الحالات تؤدى الزيادة فى الدخل إلى زيادة الإستهلاك. ويجب الإشارة هنا إلى الإختلاف بين الإستهلاك الخاص أو العائلى الذى هو موضوع الدراسة وبين الإستهلاك الحكومى أو العام بغض النظر عما إذا كان القائم بالإنفاق هم الأفراد بوصفهم مستهلكين أم الحكومة بوصفها سلطة عامة. ومن الإستهلاك العام: الإنفاق الحكومى على الخدمات مثل الدفاع والأمن والصحة والقضاء، على أساس أن هذا النوع من الإنفاق يستهدف إشباع حاجات عامة لدى الجمهور.

يتضح إذن أن الإستهلاك هو تعبير عن الحرية المطلقة للإختيار فللمستهلك السيادة العليا فى إقتصاديات المشروع الخاص [٢]، بما له من حق فى إنفاق أمواله كيفما شاء فى تقرير شراء ما يلزمه من السلع أو الخدمات [٣].

---

(١) دكتور إبراهيم مدكور، مرجع سابق، ص ٣٦، ٢٢٦.

(2) Halm, N. G., : Op. Cit., 1967, p. 49.

(3) Ibid, p. 25.

الإنفاق والدخل:

يقال أن الزيادة فى بنود الإنفاق ليست بسبب الزيادة الحقيقية فى الإستهلاك ولكن قد ترجع إلى مجرد إرتفاع الأسعار. ويقال أيضاً أن العلاقة بين الدخل والإستهلاك هى عادة علاقة طردية فكلما زاد الدخل زاد الإستهلاك والعكس بالعكس.

والدخل فى التحليل الإقتصادى هو القيمة النقدية لمجموع السلع والخدمات التى تتحقق فى فترة من الزمن، وهو بذلك نقيض الإستهلاك الذى يعنى جملة السلع والخدمات التى تستهلك فى فترة معينة، وصافى الدخل هو الفرق بين جملة الدخل وجملة الإستهلاك الذى إقتضاه إنتاج هذا الدخل، ومن صافى الدخل يخصم مبلغ آخر للإستهلاك الشخصى والباقى ثروة تضاف إلى ما كان موجوداً من سلع ورؤوس أموال فهو إذن إضافة جديدة للدخل القومى.

ويمكن تفسير العلاقة بين الدخل والإستهلاك[1] بأن أحد الأهداف الأساسية التى تستخدمها الأفراد من الحصول على الدخل هو أشياء حاجاتهم الحاضرة من ختلف السلع الخدمات. وتفترض النظرية الإقتصادية أنه عند مستوى معين من الدخل ينفق الأفراد كل دخلهم على الإستهلاك ولا يدخرون شيئاً، وتفسير ذلك أنه إذا لم يتجاوز دخل الفرد حداً معيناً،يكون من

(١) وفى هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ما يسمى بالميل للإستهلاك:

Propensity to Consume والذى إستعمل منذ وقت كينز للإشارة إلى العلاقة بين الدخل والإستهلاك ويميز بين الميل المتوسط والميل الحدى للإستهلاك. فالأول هو النسبة بين مجموع الإستهلاك عند مستوى معين من الدخل وبين هذا الدخل. أما الثانى فهو النسبة بين مقدار التغر فى الإستهلاك ومقدار التغير فى الدخل. والمقصود بالدخل فى هذه العلاقة بين الدخل والإستهلاك هو الدخل القابل للتصرف فيه، إذ أن الأفراد يحددون حجم إستهلاكهم وإدخارهم بناءاً على ما يتلقونه من دخول. (معجم العلوم الإجتماعية، مرجع سابق، ص ٥٨٩).

غير المتصور أن يفكر فى الإحتياط للمستقبل قبل أن يشبع حاجاته الأساسية فى الوقت الحاضر، وإذا إنخفض الدخل إلى مادون هذا الحد مال الأفراد إلى أن ينفقوا أكثر من دخولهم وذلك بالسحب من مدخراتهم السابقة أو بالإقتراض من الآخرين أى بالقيام بما يسمى بالإدخار السالب.

الإنفاق على السلع الإستهلاكية:

تبين أن الإستهلاك يتضمن الإنفاق على السلع والخدمات، ولكن كيف يوزع المستهلك إنفاقه الحالى بين الأنواع المختلفة من السلع الإستهلاكية؟ يفترض دائماً رجل الإقتصاد أن المستهلك قد قرر مقدار ما سينفعه على السلع الإستهلاكية خلال الفترة الحالية وأنه يرتضى أثمان جميع السلع. وتصبح مشكلة المستهلك هى كيف ينظم مشترياته من هذه السلع بحيث يحصل على أقصى إشباع ممكن بإنفاق مقدار معين من النقود. ومقدار ما تحققه السلعة من إشباع يسمى المنفعة Utility[1] ولذلك فالمستهلك ينظم مشترياته بحيث يستطيع أن يحصل على أقصى منفعة كلية ممكنة بإنفاق معين. وكل مستهلك يستطيع أن يقدر ما يمكن أن تحققه سلعة معينة من منفعة له، مع ملاحظة أن نفس السلعة قد تعطى منافع مختلفة بالنسبة للفرد نفسه ولكن فى ظروف مختلفة.

وليس فى إستطاعة أى مستهلك أن يشترى كل السلع التى يمكن أن يحصل منها على منفعة فلكى يشترى كمية أكبر من سلعة فإنه لا بد أن يشترى كمية أقل من سلعة أخرى أو ربما لا يشترى منها أى كمية على الإطلاق ولهذا فإن مشكلة الوصول بالمنفعة إلى أقصاها تتمثل فى إجراء إختيار رشيد بين سلعة وأخرى [2]. وهذا الإختيار يمكن تمثيله فى صورة مقارنة بين كل سلعة على حدة مع النقود. وفى هذه المقارنة فإننا

(1) Kassarjian, : Op. Cit., 1968, p. 45.

(2) Stanlake, : Op. Cit., 1974, p. 116.

نستخدم الكمية من النقود التى يكون المستهلك على إستعداد لدفعها للوحدة من أى سلعة كمقياس للمنفعة التى تعطيها له تلك الوحدة. وهنا توجد قاعدة عامة مؤداها أنه كلما إزداد مالدى الفرد من إحدى السلع كلما قل إستعداده للتضحية فى سبيل الحصول على وحدة إضافية من تلك السلعة.

وتسمى الوحدة الأخيرة التى يقوم المستهلك بشرائها بالوحدة الحدية Marginal Unit. وهى ليست وحدة بعينها ولكنها تتغير مع تغير الكميات التى يقوم المستهلك بشرائها. فإذا إشترى المستهلك خمس وحدات تكون الوحدة رقم (٥) هى الوحدة الحدية وإذا إشترى سبع وحدات تكون الوحدة رقم (٧) هى الوحدة الحدية وهكذا. والمنفعة المشتقة من الوحدة الحدية تسمى بالمنفعة الحدية Marginal Utility [١].

هيكل الإنفاق العائلى وتوزع الدخل:

قد يوجد أحياناً إتساع فى حجم الأسواق وزيادة فى عدد السكان ومع ذلك فإنها لا تشكل الطلب الفعلى على السلع المعروضة نظراً لإنخفاض القوة الشرائية لمجموع السكان. لذلك تهتم الدراسات الإقتصادية بمعرفة الدخل القومى والدخل الحقيقى للفرد والذى يمكن أن يحدد القوة الشرائية.

إن معرفة الدخل الحقيقى للفرد يمكن الأفراد من الحصول على السلع والخدمات التى يطلبونها. أما المبالغ المنفقة فيحددها إتجاه الأفراد، فإما الإنفاق أو الإدخار. وهناك عوامل أخرى تؤثر فى الإستهلاك فكلما كان الإيراد أكبر كلما كانت هناك فرصة للفرد فى أن يحصل على عدد أكبر من السلع والخدمات. وقد يقيد إرتفاع الأسعار من حرية الفرد ويحد من قدرته على

(١) دكتور محمد على الليثى، مبادئ علم الإقتصاد، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٥ ص ٧٨.

الحصول على عدد أكبر من الوحدات ولا يكفى أن يعرف متوسط دخل الفرد فى السنة ولكن ما يهم هو إختلاف هذا الدخل من منطقة إلى أخرى مما ينعكس أثره على تقوية بعض الأسواق دون غيرها ولذلك يمكن النظر إلى المناطق ذات الكثافة السكانية والتى يتمتع أصحابها بإرتفاع نسبى فى مستويات المعيشة على أنها مناطق تتسم بزيادة معدلات الإستهلاك. وهذا التوزيع ليس مستقراً وثابتاً إذ يحتمل إختلاف عدد السكان من منطقة إلى أخرى وإختلاف الدخول أيضاً.

وللتعرف على أسباب الزيادة فى نوعيات الإنفاق أو مقاديره المادية لا بد من معرفة هيكل الإنفاق ومحاولة التنبؤ بالتغيرات المنتظرة – للإنفاق – خلال السنوات القادمة على ضوء ما حدث فى السنوات الماضية. فيلاحظ فى الآونة الأخيرة زيادة الإنفاق على السلع الكمالية وشبه الكمالية لأن الزيادة فى الدخل تؤدى إلى وجود فائض بين الإيرادات والمصروفات، هذا الفائض ينفق على السلع غير الأساسية. وعادة تؤدى زيادة الدخل إلى زيادة النسبة المنفقة لإقتناء السلع المصنعة مثل الملابس والسيارات والأجهزة الكهربائية (المنزلية) نظراً للتغيرات الإجتماعية التى تطرأ على المجتمع.

المفاهيم الإقتصادية وتحديد نوعية الإنفاق :

هناك مشكلتان أساسيتان بصدد سلوك وإتجاهات المستهلكين:

الأولى: هى تحديد السلوك للتعرف على نوع السلع وعلاماتها التجارية التى يفضلها المستهلك.

الثانية: هى تحديد الأسباب التى تؤدى بالمستهلك إلى هذا الإختيار.

ولكن ماذا تعنى مشكلة إختيار السلع بالنسة لرجل الإقتصاد؟ وكيف تجيب النظريات الإقتصادية على هذا التساؤل؟ هذا ما أحاول أن أعرض له فى هذه الفقرة. يستطيع المستهلك أن يتخذ قرار الشراء على أساس التجارب والخبرات نتيجة لإستخدام وتجربة السلعة. والمعلومات الإضافية يستطيع أن

يستمدها من البائع أو من المكتوب على السلعة أو المعلومات المذكورة فى الإعلانات. ومما يزيد من تعقيد مشكلة الإختيار أن بعض التجار (تجار التجزئة) لا يعرضون جميع أنواع العلامات التجارية وإنما يحتفظون بكميات أو مجموعات دون عرضها مما يعوق المستهلك أن يحصل على أقصى إشباع. ولكى يكون المستهلك الأخير متأكداً من جودة السلعة المشتراه عليه أن يزور عدداً كبيراً من المتاجر لكى يتعرف على الأنواع المعروضة أولاً.

والواقع أن زيادة التشكيلات والأنواع المعروضة لا تسهل على المستهلك الإختيار إذ أنها ليس لها قيمة حقيقية أمامه طالما أنه لا يعرف الخصائص الحقيقية لكل نوع.

قد يكون هناك بيان مكتوب على غلاف السلعة والثمن الذى تعرض به قد يساعده على الإختيار ولكنه لا يمكن القول أن إرتفاع الثمن هو دليل الجودة فى جميع الأحوال، كما أن البيان المكتوب قد يكون فى غير مستوى فهم المستهلك وإدراكه.

إن تكرار عملية الشراء وخاصة بالنسبة للسلع التى يتكرر معدل شرائها يعطى المستهلك فرصة أفضل لكى ينجح فى الإختيار، وأيضاً توافر العلامات التجارية والأنواع المعروضة وزيادة المنافسة بينها تؤدى إلى تحسين السلعة وزيادة الخدمة وتخفيض الثمن، إلا أن المستهلك يفضل المزيد من المعلومات الإضافية عن السلع المختلفة خشية الوقوع فى الغش أو اللبس نتيجة لتشابه العلامات التجارية والأنواع المعروضة. وقد تختلف طريقة إقتناع المستهلك بالسلعة، فأحياناً يسترشد بالبيانات المكتوبة على السلعة وأحياناً يفيد تصميم الإعلان، فيوضح خصائص السلع ومزاياها وطريقة الإستفادة منها، وتوجد بعض فئات المستهلكين ممن لا يقتنعون إلا بالتجربة الشخصية أو بالإستقصاء عن السلع ممن قد سبق لهم إستعمالها، ويضيف دخول بعض أنواع السلع

الحديثة بعداً جديداً لتفسير إرتفاع رقم المبيعات لبعض السلع دون غيرها وخاصة إذا قابلت هذه السلع حاجة ورغبة لدى المستهلك، ولذلك كان لا بد من الدراسات المستمرة للإجابة على ما يدور من تساؤلات حول سلوك المستهلك وتفضيله أو إختياره لسلعة ما دون غيرها.

الفروض الأساسية لنظرية سلوك المستهلك:

يفترض رجل الإقتصاد دائماً أن المستهلك يبدأ سلوكه الإقتصادى بمقدار محدود من الدخل ينفقه فى شراء مختلف السلع الإستهلاكية. هذا فى مقابل أن المستهلك يواجه مجموعة كاملة من الأسعار المقررة فى السوق والتى لا يستطيع التأثير عليها أو تغيرها بالزيادة أو النقصان، ولو كان دخله كبيراً إلى الحد الذى يستطيع معه شراء جميع السلع التى تروق له لما نشأت هذه المشكلة أو المفاضلة. لكن الواقع بخلاف ذلك فإنه كلما زادت الكميات التى يشتريها المستهلك من سلعة ما قلت قدرته الشرائية على إقتناء السلع الأخرى ومن ثم فلابد أن يقارن المستهلك بين مزايا السلع وأن يفضل إحدها على الأخرى ومن خلال هذه المقارنة يحدث الإشباع الإضافى الذى يحصل عليه من كل وحدة (من النقود) ينفقها فى شراء هذه السلع ولهذا التحليل أهمية فى نظرية السلوك لدى الإقتصاديين بفرض أن:

أولاً : أن لدى المستهلك قدراً محدوداً من المال «الدخل النقدى».

ثانياً: أن هناك مجموعة ثابتة من الأسعار، وأن جميع وحدات السلع متجانسة وكل منها تتماثل تماماً مع الوحدات الأخرى للسلعة.

ثالثاً: أنه يستطيع أن ينفق كل دخله النقدى بمقادير صغيرة جداً.

رابعاً: أن المستهلك دائماً يسلك سلوكاً رشيداً فى إنفاق هذا الدخل.

وبذا تجيب النظريات الإقتصادية على التساؤل الدائم المتضمن كيفية

إختيار المستهلك للسلعة المشتراة بإفتراض أن المستهلك يستهدف الحصول على أقصى إشباع ممكن من موارده النقدية المحدودة. وهذا يعنى أن المستهلك يتبع مبدأ الرشادة الإقتصادية - الذى سبق الإشارة إليه - بوضع خطة يقرر فيها شراء بعض السلع الأخرى، وقد يضع المستهلك بعض الإعتبارات التى يمكن أن تواجه خطته فى الإنفاق فيفاضل بين أسعار السلع التى يوجه دخله إليها، فيدخل هنا عامل الأسعار وقد يكون التفضيل بين مجموعات السلع فيفكر فى شراء مجموعة دون أخرى من السلع وقد يفضل أحياناً بقاء النقود سائلة فى تفضيل نقدى وقد يرجئ الشراء فى الزمن الحاضر ويفضل الإدخار فتكون المفاضلة بين الإنفاق على الإستهلاك وبين الإدخار. والخلاصة أن المستهلك فى إختياره يحقق أقصى إشباع ممكن من وجهة نظره هو.

هنا يمكن توضيح أهمية تقدير المستهلك للقيمة التى يضعها للسلعة ويقصد بذلك منفعة السلعة التى تتوقف على الكمية التى يحوزها المستهلك، والتى تعنى أنه كلما زاد لديه عدد الوحدات من السلعة الواحدة كلما قلت الأهمية التى يعلقها على الوحدات الإضافية من الإستهلاك لنفس السلعة. ومن هنا جاءت الفكرة الإقتصادية لقانون تناقض المنفعة الحدية وفكرة إمكان القياس العديد للمنفعة لتقدير المنافع الكلية والمنافع الحدية للوحدات المتعاقبة من إستهلاك سلعة ما، مثال ذلك الشخص المدخن للسجائر والذى تعود على تدخين عدد ثابت يومياً ويمكنه زيادته، ولكن إضطرته الظروف للتقليل من عدد السجائر التى يدخنها فى اليوم، فإنه يصبح شغوفاً لمزيد منها وتقل درجة شغفه تدريجياً، فالسيجارة الأولى تلقى شغفاً كبيراً يقل بمقارنتها بالسيجارة رقم ١٠ مثلاً وهكذا.

نظرية المنفعة الحدية:

أو النظرية الذاتية فى القيمة وترتبط بفكرة المنفعة والندرة أو ما يسمى فى

تاريخ الفكر الإقتصادى بنظرية قيمة المنفعة ويقول أنصار هذه النظرية أن المنفعة هى أساس القيمة [1]، فالشئ الذى لا منفعة له لا يمكن أن تكون له قيمة. والمنفعة أمر ذاتى فمنفعة الطعام لشخص جائع أكبر منها بكثير لشخص قد أشبع جوعه، وكذا المؤلف العلمى أو الفلسفى فلا منفعة له لدى الشخص الأمى.

ولهذا كانت المنفعة الحدية تعتمد على الأهمية التى يعلقها الفرد على سلعة ما ومقدار الشعور بالرضا الذى يشعر به حين يستهلك هذه السلعة ولا بد من الإشارة إلى أن أصحاب هذه النظرية يطلقون إسم قيمة الإستعمال على الأهمية التى يعلقها الإنسان على المال، ولذلك فهم يقولون أن الأموال التى تزيد الكميات الموجودة منها عن حاجة الإستهلاك تكون أشياء نافعة ذات قيمة. أما قيمة الإستعمال فلا يتمتع بها إلا الأموال التى تلزم لشراء الكميات التى يرغب الإنسان فى إستهلاكها فقيمة الإستعمال فى لغة هذه المدرسة ليست مرادفاً للمنفعة بل أن المنفعة هى قابلية المال لإشباع الحاجة، فى حين أن قيمة الإستعمال هى الأهمية التى يعلقها الإنسان على مال معين.

وطبقاً لهذه النظرية فإن منفعة السلعة هى التى تحدد قيمتها ويقصد بذلك النفع الذى يعود على المستهلك من إستهلاك السلعة، وقد فرق أصحاب المدرسة الحدية من أمثال جيوفنز[2] Jevons ومنجر Menger بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية للسلعة أى أن المنفعة الحدية تعنى مدى الإشباع الذى يحصل عليه المستهلك من إستهلاك الوحدة الأخيرة من السلعة ولقد

(1) Laidler, H. W., : Social - Ecoomic Movement, Routledge, Keganpaul, Ltd, 1948. p. 204.

(2) Laikler, : Ibid, p. 204.

أوضحوا أن المنفعة الحدية تتناقص كلما زاد عدد الوحدات المستهلكة من سلعة معينة أما المنفعة الكلية فهى مجموع المنافع الحدية التى يحصل عليها المستهلك من إستهلاك الوحدات المتعاقبة من السلعة. وتتحدد قيمة السلعة فى نظر هذه المدرسة على أساس المنفعة الحدية فقط. وعلى ذلك فكلما إزداد عدد الوحدات المستهلكة - وإنخفضت المنفعة الحدية - كلما قل الثمن الذى يكون المستهلك مستعداً لدفعة.

هكذا ساعدت نظرية المنفعة الحدية على تفسير ما سمى بالقيمة [١]، فبالرغم من أهمية الماء والملح وإعتبارهما من أنفع السلع فى معظم المجتمعات وأكثرها إحتياجاً من مثيلتيهما من الذهب والماس على سبيل المثال إلا أن المنفعة الحدية للماء (متوفر) والملح أقل بكثير إذا ما قورنت بالمنفعة الحدية للذهب (نادر) والماس [٢].

وتعتمد المدرسة الحدية فى تحليلها على المنهج المجرد وترى أن قوانين الإقتصاد يمكن إستنباطها بحجج منطقية من مبادئ عامة فى سلوك الفرد الإقتصادى، مبادئ يدركها العقل الإنسانى دون حاجة إلى دراسة عميقة. ويقول أصحاب هذه المدرسة أن التحليل النظرى فى الإقتصاد هو الفرد

(١) لقد نسب كل من آدم سميث وريكارد وماركس قيمة أى سلعة إلى كمية العمل المبذول فى إنتاجها فالسلعة التى يستغرق إنتاجها ساعتين تساوى ضعف قيمة السلعة التى تساوى إنتاج الوحدة منها ساعة واحدة فقط. وقد أطلق على هذه النظرية (نظرية العمل للقيمة: Labour Theory of Value) ولما كان العمل عنصراً من عناصر الإنتاج فقد رأى جون إستيورت ضرورة توسيع نظرية العمل لكى تصبح نظرية نفقة الإنتاج للقيمج، أي أن قيمة السلعة تتحدد على أساس جمعيان نفقات الإنتاج بما فيها قيمة الجهد المبذول فى العمل.

- laidler, : Ibid, p. 164.

- Halm, : Op. Cit., 1967, pp. 131 - 134.

(٢) دكتور محمد على الليثى، مرجع سابق، ص ٧٨.

وسلوكه، فالفرد هنا من حيث هو مستهلك له حاجات معينة يريد إشباعها، أما السلوك فيؤخذ بعيداً عن ظروف المكان والزمان. ويصبح الدافع الأول فى سلوك الإنسان فى نظرهم هو مجرد الرغبة فى الحصول على أكبر إشباع ممكن لحاجاته (١).

قد عمد فريق كبير من الحديين إلى إستعمال المنهج الرياضى مؤكدين أن الإقتصاد علم كمى، والمنهج الرياضى هو خير المناهج فى دراسة الكميات.

وقد تعرضت هذه النظرية للنقد على أساس أنها تهتم بالطلب أو درجة منفعة السلعة (فكلما زادت منفعة السلعة زاد الطلب والعكس بالعكس) وتهمل العرض أو النفقات، ولذا جمع مارشال(٢) Marshall بين العرض والطلب فى نظرية واحدة تصلح أساساً لتحديد قيم الأشياء أو أثمانها. وكان المحل الثانى للنقد هو صعوبة قياس المنفعة والتى يختلف قياسها من شخص لآخر، ولكن رغم ذلك لجأ الفكر الإقتصادى إلى إيجاد قانون تناقص المنفعة الحدية وإعتبره ملزماً لقياس السلوك البشرى لما يتسم به من قدرة على قياس منفعة أى سلعة يمكن إستهلاكها، ويمكن أيضاً بواسطته التنبؤ بإستهلاك الوحدات المستقبلة من السلع (٣).

---

(١) دكتر إسماعيل صبرى عبد الله، مرجع سابق، ص ٢١٨.

(2) Smelser, : Op. Cit., 1965, p. 94.

ويعتبر مارشال أول من جمع العرض والطلب ولقد شبه مارشال العرض والطلب بحدى المقص فى عملية القطع، إذ يلزم توافهما معاً حتى يمكن إستخدام المقص:

دكتور محمد على الليثى، مرجع سابق، ص ٨٠.

(3) Stanlake, G. F. Op. Cit., 1974, p. 116.

قانون تناقص المنفعة الحدية:

ويلخص هذا القانون العلاقة بين الإستهلاك والإشباع فهو يستخدم لتوضيح مدى إستعداد المستهلك للتضحية من أجل الحصول على وحدات أكثر من السلع، ومع تزايد الكمية التى يقوم المستهلك بإستهلاكها خلال فترة زمنية محددة تتناقص المنفعة الحدية وهذا ما يسمى بقانون تناقص المنفعة الحدية (١):

Low of Diminishing Marginal Utility ويعنى هذا القانون أن المنفعة الكلية – وتشمل مجموع المنافع الحدية – وإن كانت تتزايد مع زيادة الوحدات المستهلكة من سلعة معينة إلا أن هذا التزايد يكون بمعدل متناقص حتى تصل المنفعة الحدية إلى الصفر وهنا تثبت المنفعة الكلية. ولكن إذا ازدادت الوحدات المضافة من السلعة إلى أكثر من هذا الحد فإن المنفعة الحدية قد تصبح بالسالب وتبتدئ المنفعة الكلية فى التناقص.

ودلائل هذا القانون أن السلع لا تعتبر بدائل كاملة. فالفرد فى قيامه بالإستهلاك إنما يرغب فى الحصول على مجموعة من السلع بكميات معينة يعتقد أنها تعطيه أكبر إشباع ممكن. وذلك أن تزايد الإستهلاك من سلعة معينة دون سائر السلع الأخرى لن يؤدى إلى زيادة إشباع المستهلك كثيراً. ويمكن القول أن هناك نسباً مثلى لمجموعة السلع التى يود الفرد الحصول عليها، فإذا إستطاع تحقيق تلك النسب فإنه يحصل على أقصى إشباع ممكن، أما إذا إزدادت الوحدات المستهلكة من إحداها مع بقاء كميات السلع الأخرى على حالها فإن المنفعة الحدية التى يحصل عليها المستهلك من الوحدات الإضافية تقل بالتدريج حتى تنعدم. يضاف إلى هذا الإعتبار أنه بالرغم من أن حاجات الإنسان فى مجموعها متعددة ولا يمكن إشباعها، إلا

(1) Stanlake, : Ibid, p. 117.

أن الإشباع الكامل بالنسبة لحاجة واحدة ممكن. فكلما إقترب المستهلك من نقطة التشبع بالنسبة لهذه الحاجة كلما إنخفضت المنفعة الحدية حتى تصل المنفعة الكلية - المشتقة من إستخدام السلعة لإشباع تلك الحاجة - إلى أقصاها وتصبح غير قابلة للزيادة فتصبح المنفعة الحدية مساوية للصفر وقد تنقلب إلى كمية سالبة (١).

وتوجد قاعدة عامة مؤداها أن المستهلك فى مشترياته يحاول أن يعادل المنفعة الحدية بالثمن فإذا فاقت المنفعة الحدية الثمن فإن هذا يعنى أن المستهلك قد قيم وحدة إضافية بأعلى ممايجب أن يدفعه فى مقابلها، ولذلك فإنه سيزيد من مشترياته لهذه السلعة، وبالعكس إذا كانت المنفعة الحدية بأقل من الثمن فإن هذا سيؤدى إلى تقليل المستهلك لمشترياته، أى أن المستهلك سينحو دائماً فى توزيع مشترياته إلى طريقة تجعل المنفعة الحدية لكل سلعة بالنسبة له مساوية للثمن.

ومن هذا يتضح أن هناك ثلاث طرق لتصوير سلوك المستهلك فى تقريره لمعدل شرائه من السلع المختلفة للوصول لما يسمى بوضع التوازن:
Equilidrium Position حيث يحصل من إنفاقه على أكثر منفعة كلية ممكنة وهذه الطرق هى:

١ - أنه يعادل بين المنافع الحدية للسلع وأثمانها.

٢ - أنه يعدل مشترياته بحيث تكون النسبة بين ثمن كل زوج من السلع مساوية للنسبة بين منافعهما الحدية.

٣ - أنه يعدل مشترياته بحيث تتعادل المنفعة المشتقة من القرش الواحد المنفق على الوحدة الحدية من كل سلعة.

---

(١) دكتور محمد على الليثى، مرجع سابق، ص ٩٠، ٩٢.

وجدير بالذكر أن كمية السلعة التى يقوم المستهلك بشرائها فى الأسبوع مثلاً ثابتة مع إفتراض أن كل من ذوقه وكمية النقود التى يريد إنفاقها على الإستهلاك الحالى وثمن السلعة وأيضاً أثمان السلع الأخرى، معروف وباقى لم يتغير. ولكن أى تغير فى أى منها يؤدى إلى تغير كميات السلعة التى يقوم المستهلك بشرائها، فإذا تغير ذوقه بحيث إزدادت رغبته فى شراء سلعة معينة يكون مستعداً لأن يدفع أكثر فى مقابل الوحدة الأولى من السلعة وكذلك بالنسبة للثانية والثالثة. ويسمى هذا بزيادة الطلب Increasein Demand، والعكس إذا قلت رغبته فى السلعة يقل الطلب أو تنقص مشترياته عن ثمن معين ويسمى هذا بنقصان الطلب: Decrese Indemand.

ويعبر علم الإقتصاد عن ذلك كله فى شكل منحنيات أو رسوم بيانية من خلال تصور الأثمان على المحور الرأسى وكميات السلع على المحور الأفقى [1]. وبذا يمكن أن يتكون المنحنى المطلوب (منحنى المنفعة الحدية أو منحنى الطلب).

توازن سلوك المستهلك - فكرة منحنيات السواء:

ويتضح من خلال نظرية المنفعة وإستخدام قانون تناقص المنفعة الحدية أن الصورة النقدية كانت أساس مقارنة البدائل من السلع وذلك عن طريق إستخدام النقود فى قياس منفعة السلعة. والنقود يمكن أن تشترى أى سلعة ولهذا لا بد وأن تحتوى هى الأخرى على المنفعة.

ولما كانت كل السلع التى يمكن شراؤها بالنقود تخضع لقانون تناقص المنفعة الحدية فإن هذا أيضاً ينطبق على النقود، وهذا لا يحتاج إلى تدليل فمنفعة الجنيه تقل بالنسبة لشخص واحد فى أوائل الشهر عنها فى آخره [1].

---

(١) وذلك بإفتراض أن مدة الدفع هو الشهر.

وللتخلص من هذه المشكلة إتجه الإقتصاديون إلى إستخدام طريق آخر وعدم إستخدام النقود كمقياس للمنفعة وذلك بمقارنة السلع ببعضها البعض عن طريق إستخدام منحنيات السواء: Indifferece Curves[1] أو خريطة السواء، وهى عبارة عن مجموعة من المنحنيات التى يمثل كل منها مستوى معين من الإشباع ناتج عن إستهلاك الفرد لكميات مختلفة من السلع والخدمات المتاحة له فى وقت معين. وكل ما يفترضه هذا التحليل هو أن المستهلك يستطيع سلفاً تحديد تفضيله بالنسبة لجميع مجموعات السلع والخدمات التى قد تتاح له للإختيار من بينها.

الإنفاق وطبيعة الدراسة والبحث:

تشير هنا ضرورة إهتمام الدراسات النظرية والبحوث بإقامة الحوار والمناقشة حول العلاقة بين البناء الإجتماعى ونمط الإستهلاك ذلك فى الوقت الذى لم توجه فيه العلوم الإجتماعية عامة أو علم الإجتماع خاصة العناية الكاملة فيما يتعلق بدراسات السوق والمؤثرات المتعلقة بسلوك المستهلك، وذلك فيما عدا بعض الدراسات محدودة الأهداف التى تمت فى مجال الأنثربولوجيا الثقافية، والتى تكاد تقتصر فائدتها على المجتمعات الصغيرة (أى أنها بعيدة عن نظم إقتصاد السوق).

هذا بالإضافة إلى التصورات العديدة فى المجال السيكولوجى بصدد التفسيرات غير المباشرة للسلوك الشرائى، ورغم أن الدراسات والبحوث فى مجال النشاط الإقتصادى والمتعلقة بدراسة السلوك الشرائى عديدة إلا أنها لم تحقق إنجاز علمياً أو شروحاً ملزمة فيما يتصل بالموضوع، وما هى إلا سلسلة متلاحقة وسريعة من المعرفة، قد تفيد جزئياً فى عرض السلع والخدمات فى

---

(١) دكتور محمد سلطان أحمد، فى الإقتصاد التحليلى، دار الجامعات المصرية، سنة ١٩٦٦، ص ٨.

السوق. وما يتحقق بعد ذلك من نتائج ليست بالكم أو الكيف المرغوب.

ولكن هذا الإنجاز قد نجح فى إيجاد مجال للمقارنة بين أنماط السلوك الشرائى وإيضاح أن العوامل الإقتصادية هى جزء من كل معقد يتضمن الدوافع السيكولوجية، والثقافية، والعديد من العوامل الإجتماعية المؤثرة. وأن الواقع الفعلى للحياة ليس بالأمر السهل وأن هناك ضرورة ملحة لتفسير هذه الظاهرة الإقتصادية من خلال هذا الواقع لهذا جاءت ضرورة البحث الإمبريقى فى هذا المجال وإتخاذ الإجراءات المنهجية اللازمة وإعداد الإستبيان المناسب وتحديد مستويات التحليل وهذا من أجل إيجاد صيغ أكثر فهماً للسلوك الشرائى بإعتباره نمطاً من أنماط السلوك البشرى بصفة عامة.

هذا وقد أشار جوزيف نيومان Joseph W. Newman فى مقال له منذ عام ١٩٥٧ إلى الضرورة الملحة لفهم رجال السوق لطبيعة العملية الشرائية وطبيعة الإستهلاك [١].

ونظراً لصعوبة البحث فى هذا المجال كانت هناك ضرورة أن تتولى العلوم الإجتماعية البحث فى هذ الموضوع، وخاصة وقد طرح تساؤل هام حول أهمية العلاقة بين الدور الإجتماعى والتسويق[٢] بعد أن كانت التساؤلات قاصرة على دراسات سلوك المستهلك فقط. فهل يؤثر التسويق على الوضع الإجتماعى للإنسان؟ وكيف؟ ثم كيف يؤثر التسويق فى تحديد الشكل العام

---

(1) Newman, J. W., New in sights and new progress for marketing harvar business review, Novemner, December, 1957.

- Chisnall, pP. M., : Op. Cit., 1985, P. 14.

(2) Perston, Leel., Social issues in marketing , Scott, Foresman and Company, 1968. p. 4.

للحياة لدى الفرد والأسرة؟ وهل هذا متعلق بتحقيق رفاهية المستهلك Welfare of Consumer من حيث تحقيق أقصى إشباع ممكن للمجتمع، والعمل على إكتشاف الوسائل التى تحقق هذا الهدف. فدائماً ما تسعى الأنشطة النوعية للتسويق إلى معرفة طبيعة الأهداف الإجتماعية للأفراد والمجتمع [1].

لذا تكمن أهمية هذه الدراسة فى الإجابة على مثل هذه التساؤلات التى تستوجب إجراء البحث الميدانى الذى يقرر إلى أى مدى تصل فعالية التسويق حتى يصل إلى الحد الذى يجعل منه سبباً علياً يدفع الفرد إلى الإنفاق. أو أنه هو النشاط العلى الذى يستهدف الإنفاق النقدى لتستمر الحياة بطرق قد تكون أقل أو أكثر إشباعاً للأفراد.

فإذا لوحظ فى الآونة الأخيرة زيادة الإنفاق على السلع الكمالية وشبه الكمالية فهل هذا يرجع إلى الزيادة فى الدخل التى تؤدى إلى وجود فائض بين الإيرادات والمصروفات، فيتاح للفرد الفرصة أن ينفق على السلع غير الأساسية، أو أن التغيرات الإجتماعية والثقافية التى تطرأ على المجتمع، تؤدى إلى زيادة النسبة المنفقة وإقتناء السلع المصنعة كالملابس والسيارات والأجهزة الكهربائية (المنزلية)، وبالتالى تمتص الفائض الذى يمكن أن يكون قيمة نقدية إدخارية.

أن الدخل الحقيقى للفرد (أو كم الدخل لدى الفرد) يمكن الأفراد من الحصول على السلع والخدمات التى يطلبونها. أما المبالغ المنفقة فالذى يحددها هو إتجاهات الأفراد نحو الإنفاق أو الإدخار. وهذا يتضح عند تحليل هيكل الإنفاق العائلى. وقد يتيح الإيراد الأكبر من الدخل فرصة للفرد فى أن

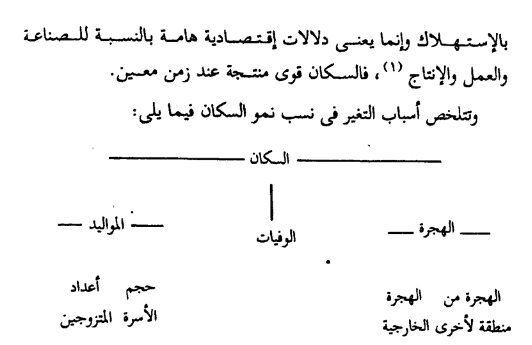
(1) Ibid, p. 245.

يحصل على عدد أكبر من السلع والخدمات إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في الإستهلاك، وإذا ما تسبب إرتفاع الأسعار في تقييد حرية الفرد والحد من قدرته على الحصول على عدد أكبر من الوحدات من سلعة معينة فإن هذا قد ينعكس عل بعض الأسواق دون غيرها، ولذلك تقوى الأسواق في المناطق ذات الكثافة السكانية عن غيرها أو يتمتع أصحابها بإرتفاع نسبي في المناطق ذات الكثافة السكانية عن غيرها أو التي يتمتع أصحابها بإرتفاع نسبي في مستويات المعيشة وبالتالي تتسم هذه المناطق بزيادة معدلات الإستهلاك. وهذا التوزيع ليس ثابتاً أو مستقراً إذ يحتمل إختلاف عدد السكان من منطقة إلى أخرى وإختلاف الدخول أيضاً. ولهذا يؤخذ متغير السكان في مجال التسويق كأحد العوامل التي يمكن أن يكون لها نتائج مباشرة على حالة السوق، نظراً لأن مجموع السكان هو الذى يشكل السوق المحتمل، وتعنى الزيادة العددية في السكان أعداداً إضافية من المستهلكين وتعنى إتساع الأسواق. كما يجب أيضاً متابعة التغيرات في هيكل السكان من حيث السن والنوع لأنها تعنى تغيراً في طبيعة وقوة الطلب على الكثير من السلع المطروحة في السوق.

كما أن تحركات السكان من منطقة إلى أخرى كالإنتقال من الريف إلى الحضر أو تحرك السكان داخل المدينة الواحدة من الغرب إلى الشرق يؤثر في زيادة الطلب أو نقصانه في سوق دون أخرى أى أن التغير في حجم الطلب وفي نوعيته إنما يرجع إلى عامل السكان، ولذلك يهتم رجال السوق والتسويق بإستمرار بمتابعة المناطق التي يزيد فيها عدد السكان بشكل ظاهر، والمناطق التي يقل فيها السكان وأيضاً تلك التي تتمتع بنسب ثابتة. هذا وتجب الإشارة هنا إلى أن حجم السكان كمتغير لا يعنى فقط علاقته

بالإستهلاك وإنما يعنى دلالات إقتصادية هامة بالنسبة للصناعة والعمل والإنتاج [1]، فالسكان قوى منتجة عند زمن معين.

وتتلخص أسباب التغير فى نسب نمو السكان فيما يلى:



ولهذا كان حجم السكان من القوى المؤثرة فى إستهلاك السلع، هذا بالإضافة إلى أنه بدون السكان لا توجد سوق أصلاً، ولذلك فإن عدد السكان وإتجاهاتهم لهما أثر مباشر على الطلب للسلع المتعددة وتبدأ دراسات السكان بتحديد عدد المستهلكين داخل البلاد إذا كان الهدف هو دراسة السوق المحلية أما إذا كان الأمر متعلق بالأسواق الخارجية فلابد من التعرف على المستهلكين المحتملين فى تلك المناطق.

ونظراً لهذا الإرتباط الأساسى بين كم المستهلك وحجم السكان كان لابد من الأخذ فى الإعتبار أن الزيادة المستمرة فى عدد السكان (واء أكان ذلك نتيجة للتكاثر أم هى نتيجة لزيادة الرعاية الطبية وإنتشار التعليم) تتطلب زيادة فى الموارد والإمكانات الإقتصادية وذلك لتأثير ذلك على مستوى المعيشة

---

(1) Harvery, J., : Op. Cit., 1983, p. 28.

والدخل القومى فكلما زاد عدد السكان فى مجتمع ما بنسبة تزيد عن نسبة الزيادة فى الموارد والإنتاج. إنخفض الدخل الحقيقى للفرد والعكس صحيح.

ولهذا كان لا بد من توجيه السياسات الإقتصادية فى المدى القصير والمتوسط لمواجهة الأعداد المتزايدة بسرعة بالنسبة لسوق العمل من ناحية وأيضاً بالنسبة لسوق السلع الإستهلاكية.

ولهذا فإن لتطور سياسات السكان أهمية خاصة فى بلدان الدخل المنخفض حيث يزيد معدل نمو السكان عن ٣٥٪ سنوياً الأمر الذى يعنى مضاعفة السكان كل ٣٢ عاماً وقد تقل، وإنخفاض معدلات الخصوبة قد يعنى إنخفاضاً فى عدد السكان إلا أنه يعنى فى الوقت نفسه إنخفاضاً فى نسبة قوة العمل على المدى الطويل ولكن من الوجهة الأخرى وبحساب آخر قد يؤدى بطء النمو السكانى إلى إحتواء أبعاد مشكلة العمالة فى المستقبل، وبدون هذا الإحتواء من الممكن أن يفرض الطلب الهائل على البنية الأساسية الإقتصادية والإجتماعية عبئاً رهيباً على المميزات العامة وقدرات التخطيط فى كثير من البلدان النامية.

وجدير بالذكر أن إحصاء السكان وإحتمالات الزيادة فى سنوات مقبلة ليس كافياً لدراسة السكان كجمهور إستهلاكى وإنما توزيع السكان على المناطق البيعية والأسواق المختلفة، ودرجة تركز السكان فى مناطق أخرى وإحتمال إنتقالهم لأسباب عديدة، (كل ذلك) من القضايا الهامة عند دراسات الإستهلاك والسوق لما لها من تطبيقات واضحة فمثلاً تؤدى هجرة السكان من الريف إلى الحضر إلى إنخفاض عدد الأيدى العاملة فى الزراعة وبالتالى يزداد الإعتماد على الآلات الزراعية والجرارات فى الوقت الذى يزداد فيه الطلب على المنتجات والأجهزة المنزلية التى يحتاج إليها سكان الحضر مما يتطلب توسعة السوق وزيادة عدد المتاجر فى مناطق أو عدد

الإستقبال. وهذا التحول يعنى تحول الإهتمام إلى أسواق معينة وسلع معينة وزيادة فى عدد المستهلكين لكل نوع من أنواع السلع، وهذه الظاهرة تعنى طلباً جديداً وخلق أنماط إستهلاكية جديدة إذا ما حاولت هذه الفئات المهاجرة إلى المدينة أن تعيش بطريقة مماثلة لحياة الحضر، وبالتالى فالمستهلك ليس مجرد فرد يبحث عن حاجاته الأساسية وإنما هو كائن إجتماعى ينتمى لبيئة إجتماعية ثقافية متميزة ذات تأثير هام فى تنشئة ونمو سلوك هذا الفرد كمستهلك.

وإذا كان كثير من الإنتقادات التى وجهت إلى نظرية الإستهلاك تضمنت فى أغلبها إفتقار النظرية إلى إندماج المتغيرات السوسيولوجية المتعلقة بالبناء الإجتماعى، وذلك لإختلاف طبقات المستهلكين بحسب إختلاف البعد الإجتماعى والطبقة الإجتماعية فإن هذا الإختلاف يرتبط بما تحتويه الأبنية الإجتماعية من نماذج مختلفة تعبر - بعد تحليل النسب العامة للإنفاق والإدخار والنسب التفصيلية لإستهلاك السلع - عن شكل ونمط الإستهلاك.

وهكذا كان لا بد أن تستمر المحاولات العلمية والعملية فى مجال علم الإجتماع لتأكيد أهمية العوامل الإجتماعية فى تحليل عمليات الإستهلاك والنشاط التسويقى الذى يعكس شبكة متراكبة من أنماط متباينة من الأدوار والعلاقات الإجتماعية المتفاعلة والتى بلغ كل منها حداً معيناً من التركيب والتنظيم.

هذه الأنماط المتباينة من الأدوار تقودها مجموعات متفاعلة من الأفراد، يحكم كل منها إطار مرجعى خاص بالفعل الإجتماعى الصادر عنه، هذا الإطار إنما هو تحديد للأنساق الإجتماعية التى ينتمى إليها الفرد والتى تنعكس بالتالى على شخصيته وسلوكه.

وقد تعددت الكتابات السوسيولوجية لتؤكد العلاقة بين الأنساق الإجتماعية والشخصية، والإهتمام بعمليات التطبيع [1]. وإذا كان النسق الإجتماعى فى تفاعل دائم مع الأنساق المحيطة به فإن المجتمع يصبح هو الإطار التجريبى المرجعى الأول، فهو إذن على درجة عالية من التعقيد تتضمن ضرورة الربط بين الأنساق الإجتماعية والثقافية ونسق الشخصية.

وهذا ما دعى إلى ضرورة بذل الجهود المكثفة لإدماج الإسهامات النظرية والإمبريقية لفهم هذا السلوك من خلال متغيرات بناء هذا المجتمع.

مداخل دراسة السلوك الإنفاقى:

تعددت المفاهيم والنظريات الإقتصادية فى شرح وتفسير نوعية الإنفاق وسلوك المستهلك، إلا أننا هنا نحاول بيان الإتجاهات الحديثة فى دراسة السلوك الإقتصادى من خلال عرض لبعض المداخل التى تتناول دراسة سلوك المستهلك، وهى وإن إختلفت إلا أنها مجتمعة يعتمد كل منها على الآخر وعند مناقشة إحداها لا بد من التعرض للأخرى. وتبدأ من مستوى الفرد ويعتبر أصغر وحدة داخل البناء الإجتماعى وتنتقل إلى الجماعة حيث يتفاعل الأفراد كل مع الآخر وأخيراً تصل إلى العوامل الثقافية ويكون مستوى التحليل هنا هو العوامل السوسيوثقافية Socioculture Factors. إذن المدخل الأول لتحليل العوامل يعتمد على دراسة العوامل الفردية حيث أن

---

(١) أشار بارسونز إلى أهمية الصلة بين الفرد وبيئته الإجتماعية أو بالوسط الإجتماعى Social Milieu الذى ينتمى إليه ويشير هذا المصطلح إلى أن الفرد يتفاعل مع المثيرات المادية واللامادية فى آن واحد وتعتبر إستجاباته للمثيرات المادية عن تأثره بما يحيط به من المظاهر الإجتماعية والقيم والمعايير فى المواقف المختلفة.

- Parsons, T., : Social Structure and Personality, The Free Pree Press, London, 1970, p. 79.

أنظر.

الفـرد هو الوجـود السـيكولوجى ويتـعلق بكيـفـيـة تأثيـر كل من الإدراك Congition والملاحظة والإدراك الحـسى Perception، والتـعلم Learning، والمعتقدات Beliefes، والإتجـاهات Attitudes، وأخيـراً الدوافع والشـخصـة Personality، Motivation على سلوك المستهلك.

المدخل الثانى ويعتمـد على تبادل الفعل أو التفـاعل Interaction بين الفـرد وغيـره من الأفـراد أى أن هذا المدخل يعتـمـد على دراسـة العـوامل الإجتماعية وتعتبر الجماعة هى وحدة التحليل.

أما المدخل الثالث والأخير فيكون من منظور العوامل السوسيوثقافية وهى بتعبير آخر تتضمن دراسة الطبقة الإجتماعية من ناحية والثقافة من ناحية أخرى وتأثير كل منهما على تقويم أفعال الفرد كمستهلك.

أولا: ويحاول العديد من العلماء الوصول إلى نتائج تفيد المعرفة العلمية النظرية والإمبيريقية فى ميدان سلوك المستهلك فقد وضع البورت G. W.(1) Allport شكلاً تخطيطياً يحدد فيه مستويات الدراسة والعوامل التى تتداخل لتؤثر فى سلوك المستهلك ويلاحظ منذ البداية أن البـورت قد حاول الجمع بين مستوى الفـرد والجمـاعة وأهتم أيضاً بتحليل العـوامل الثـقـافة ودراسة الطبقات الإجتماعية ليصل بذلك كله ومن خلال مناقشة المشتريات والحاجة إلى الخدمات إلى ما يمكن أن يستهلكه الفرد فعلاً من الإنتاج السلعى أو الخدمات فى المجالات المختلفة.

ثانيـاً: إسـتـخـدام مناهج البـحـث السـيكولوجـيـة فى دراسـة السلوك الإقتصادى:

إهتم المدخل الثانى بأن يضع سلوك المستهلك بين محورين، فقد حاول جورج كاتونا George Katona إقامة العلاقة بين شرح وتفسير كل من علم

(1) Kassanjan, Op, Cit, p. 4.

الإقتصاد وعلم النفس فى دراسته للسلوك الإقتصادى [1]. وذلك عندما حاول دراسة الموضوع كأحد المتغيرات الإقتصادية مستخدماً مناهج البحث المستخدمة فى البحوث السيكولوجية. وقد بدأ بمحاولة لفهم المدخل العلمى للنظريات الإقتصادية والتى قسمها إلى مجموعتين:

أ - تحاول إستنتاج القضايا التى تتعرض لكيفية حدوث الفعل عند فرد أو أفراد من خلال تأثير الفرض أو القضية.

ب - تلتزم بالبرهنة على هذا الفرض الذى يكون محل إختبار النظرية.

وقد إتجه كاتونا نحو دراسة السلوك أسوة بما قدمه كل من بارسونز Parsons وشلز Shils، فى مجال إهتمام النظريات الإقتصادية الحديثة بالفعل Action فالإدراك العلمى المدروس للقضايا الإقتصادية لا يتم إلا بدراسة واعية للفعل [2] أو السلوك (ويلاحظ هنا إستخدام لفظ Action أى الفعل مرادف للفظ السلوك Behevior) ويرى كاتونا ضرورة وجود صيغة للأبنية النظرية للعلوم الإجتماعية، ولا يمكن الإعتماد فى ذلك على الفروض التى لم يتحقق منها علمياً. والسلوك هو أساس هذه الفروض النظرية ولكن ما هو هذا السلوك وكيف تتحدد خصائصه؟ إن الوضع الإقتصادى ليس هو فقط العرض والطلب والثمن بل يتمثل فى معرفة الرجل الرشيد كيف يقرر وكيف يختار فالإختيار الرشيد يعطى صلاحية الإستمرار فى السلوك وبالتالى فى الثبات الإقتصادى. وقبل تحديد خصائص السلوك العقلى أو الرشيد لا بد أولاً من تقرير الموقف الذى يتضمن هذا النمط من السلوك. إذن لا بد فى

---

(1) Katona, G., : Rational Behavior and Economic Behavior, Psychologgical Review, Vol. 60, 1953, pp. 307 - 318.

(2) Parons, T., & Shil, E. A., (Eds.) : Toward A General Theory of Action, Harvard Univ. Press, 1951, p. 28.

هذه الحالة من إستخدام المنهج السيكولوجى فى دراسة السلوك الإقتصادى، وقد تكشف الدراسة فى هذ المجال عن وجود أنماط أخرى من السلوك مما يثرى الفكر وهذا يتوقف على الحدس والإحساس العام للقائمن بالبحث والملاحظة.

ويختلف السلوك الإقتصادى فى تحديد الإختيار فقد يميل الفرد إلى شراء سلعة معينة، تليفزيون مثلاً بينما يميل آخر إلى إدخار المبلغ المقرر به الشراء بإيداعه أحد البنوك، فأى الإختيارين أفضل وأيهما يعتبر إختياراً رشيداً؟

تشير الدراسات إلى أن إختيار المستهلك يتأثر بما يدور فى ذهنه من تصور أو تخيل هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إلى الحاجة. وعند مناقشة Imagine إختيار المستهلك يحاول الإقتصاديون إيجاد الخيط الذى يربط بين كل من الإتجاهات (أى الإتجاه الإجتماعى) والفكر والحاجة والإختيار، وتختلف الآراء فى هذا المجال فترى النظرة التقليدية أن تفضيل المستهلك مبنى على تصوره للمنفعة Utility - كما ذكر من خلال النظريات الإقتصادية والتحليل الإقتصادى - وأن المستهلك يقرر إختيار السلعة التى يرغب فى شرائها بعد أن يتحقق من أن هذا الإختيار قد يحقق له أكبر إشباع ممكن أى أن المستهلك يسلك سلوكاً إقتصادياً رشيداً فى إنفاقه للدخل. وتهدف هذه النظرة إلى أن المستهلك دائماً يحاول الحصول على أقصى إشباع ممكن من موارده النقدية المحدودة. أما النظرية الحديثة فتحاول الإستغناء عن مصطلح المنفعة وإستبداله بتوافق الإختيار مستخدمة فى ذلك خريطة التفضيل البيانية والتى تعتمد أساساً على مجموعة المنحنيات. ورأى آخر يطرحه سيمون Simon عام ١٩٥٧م، بأن إختيار المستهلك لا بد وأن يكون عقلانياً وذلك لإعتبارين:

أولهما: أن تقييم الإختيار يعتمد على القيم Values والمعتقدات Beliefs.

وثانيهما: لأن المستهلك لايمكن أن يسمو إلى درجة أقصى من الإشباع.

ويؤكد هذا الإتجاه الذى سلكه كاتونا وغيره فى دراسة سلوك المستهلك أنه إعتمد فى تحديد خصائص السلوك العقلانى Raional على المنهج السيكولوجى إلى جانب التحليل الإقتصادى. ويجب التنويه إلى أن إستخدام تعبير السلوك الإقتصادى Economic Behavior يعنى ما يقره السلوك من أمور إقتصادية مثل الإنفاق Spending، والإدخار Saving، والإستثمار Investing وتستخدم بعض النظريات نفس التعبير لتعنى به سلوك الرجل الإقتصادى.

وفى نفس المعنى أيضاً يستخدم مصطلح Rationality، وتعنى كما ذكر الرشادة الإقتصادية أو السلوك الإقتصادى الرشيد، والهدف واحد فى جميع الإستخدامات.

ثالثاً: وتعتمد أيضاً الدراسات التى إهتمت بسلوك المستهلك على عدد من المداخل السلوكية، فقد أشار فيليب كوتلر Philip Kotler فى مقالة له عن النماذج السلوكية وتحليل السلوك الشرائى[1] إلى أن المشترى ويعنى به المستهلك يكون موضعاً لكثير من التساؤلات... فمن الذى يشترى؟ وكيف؟ ولماذا؟ وهذه الأسئلة دائماً ما تكون موضعاً لأى دراسة فى هذا المجال ولكن الذى يختلف هو مداخل الدراسة، وإن كانت النتائج فى النهاية تدور حول العوامل السوسيولوجية والسيكولوجية المؤثرة فى السلوك الإقتصادى للفرد. ويرى كوتلر فى مقال له أن الإجابة على التساؤل الأول والثانى تتعلق بسلوك الفرد المشترى، ولكن التساؤل الثالث فالإجابة عليه تميل إلى تنوع أو إختلاف الصيغ السلوكية التى تعتبر مرجعاً للباحثين. والمشترى من وجهة

(1) Korlen, p: Op. Cit, 1965, p. 37.

نظر كوتلر هو مجموعة معقدة من العوامل الصادرة عن سيكولوجيتين والتى تقوده فى النهاية إلى الإستجابة الصريحة للمشتريات.

ويشبه كوتلر سيكولوجية المشترى بجهاز إستقبال يستقبل عوامل الشراء أو المؤثرات التى تدفع الرد إلى الشراء عن طريق مصادر وطرق مختلفة، مثل وسائل الدعاية والإعلان أو أسلوب البائعين فى جذب إنتباه المشترى، وقد تكون الأسرة أو الملاحظة الشخصية. وتكون النتيجة – ومن خلال سيكولوجية الفرد – هى الإستجابة بشراء سلعة محددة لها علاماتها المميزة وأيضاً من بائع ثابت وبكمية ثابتة، وقد يحدث بعد ذلك تكرار الشراء بنفس السلعة.

كما أشار كوتلر إلى أهم النماذج السلوكية التى تفيد فى تفسير هذا التصور لعمليات الشراء وتفسير التحول الذى يطرأ على الفرد وتنتج عنه عملية اشراء ثم يتجه فعلاً إلى شراء سلعة معينة من مكان محدد.

رابعاً: الفريد مارشال وبناء نظرية سلوك المستهلك:

يعتبر الفريد مارشال من أهم علماء الإقتصاد الذين إهتموا ببناء نظرية سلوك المستهلك والتى تعتبر أن قرارات الشراء الصادرة عن المستهلك هى نتيجة للعقلانية أو الرشادة الإقتصادية، والشعور بالحذر الإقتصادى: Concious Economic Calculations، أى الشعور بأهمية إجراء الحساب الإقتصادى، بمعنى أن المشترى الفرد ينشد عند صرفه للدخل أن يحصل على السلع التى تحدد له أقصى منفعة أو إشباع Satisfaction، مقابل ما يراه من مقدار مناسب من الثمن أو السعر Price. وفى هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ما قدمه آدم سميث عام ١٧٧٦م حين إعتمد على مبدأ المنفعة الذاتية: self - Interest وإعتبره المحرك الذى يدفع الفرد فى كل أفعاله وبالتالى كان

هو الأسلوب أو الأســاس الذى بنى عليــه ســمــيث نظريتــه فى التــقــدم الإقتصادى[1] .

كـمـا يمكن الإشـارة أيضـاً إلى جـرمى بنثـام Jeremy Bentham عـام ١٧٨٠ ، فقـد نقح بنثام هذه النظرة وربطهـا بالرفـاهيـة وتقـييـم الدور الصـادر منكل فـعل مـتـوقع ولكن نظرية بنثام والتى سـمـيت بحـسـاب الرفـاهيـة Bentham's Felicifec Calculus لا يمكن أن تطبق عـمـليـاً على سلوك المستهلك.

تمت هذه الحلقات الفكرية خلال الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر إلى أن صيـغت نظرية المنفـعة الحدية بعد ذلك وعلى فـترات مـتقـاربة وفى مناطق مـخـتلفـة من العـالم، فـفى إنجلتـرا كـانت نظرية جيـوفنز Jevons ومارشال، وفى إستراليا كان منجر Menger ، ولكن يعد مارشال من أهم من كتبوا فى النظريات الإقتصادية القديمة والحديثة. وتعتبر مؤلفاته فى تحليل صيغ العرض والطلب Supply & Demmand هى الأساس الذى يعتمد عليه الفكر الإقتصادى الحديث. وتهدف أعمال النظرية إلى الواقعية، ولكن من حيث المنهج بدأ بتـوضـيح الفـروض Assumptions وتبسيطها وإختيار تأثير التغير فى حالة المتغير الواحد وهو السعر أو الثمن مع ثبات المتغيرات الأخرى، وإستخدام قياس المال Measuring Rod of Money كمؤشر لحدة أو كثافة سيكولوجيـة الرغـبـات البـشـرية. وإلى الآن وفى ظل النظريات الإقـتـصـادية الحديثة مازالت نظرية مارشال وما تنطوى عليه من فروض توضح وتنقى ما يجب معرفته من معلومات عن نظرية المنفعة وما يسعى إليه رجل الإقتصاد من الوصول إلى أقصى درجة منها.

وإذا كانت الدراسات الإقتصادية هى الدراسة العلمية لمجموعة من الظواهر الإجتماعية التى تدور مباشرة حول تدبير ثروة المجتمع المادية وعمليات الإنتاج

(1) Kassarjian, : Op. Cit., 1968, p. 18.

والتوزيع وما يتعلق بهما من عوامل تساهم فى تحديد قيمة السلع والخدمات والعوامل التى تتفاعل فى الأسواق على إختلاف أنواعها، سواء كانت أسواق السلع الإستهلاكية أو السلع الإنتاجية أو سوق الأوراق المالية، وإذا كان مركز إهتمام الدراسات الإقتصادية أيضاً يتجه إلى بعض ظواهر النشاط الإنسانى فى المستوى الإجتماعى لا فى المستوى الفردى أى دون الوقوف عند المستوى الفردى للتفاعل، فإن تأثير العوامل الإقتصادية فى المواقف الفعلية للشراء يمكن دراستها من خلال التجريب وإجراء الدراسات الإمبيريقية وتصميم الإختبارات والتحليلات الإحصائية للبيانات المتعلقة بالدخل والإنتاج والسعر[1] أيضاً ومن أمثلة ذلك:

أ - العلاقة بين إنخفاض سعر السلعة وإرتفاع المبيعات منها.

ب - إنخفاض سعر السلع البديلة Substitute Products وإنخفاض المبيعات من السلع الأساسية فى نفس الفترة الزمنية.

جـ - إرتفاع الدخل الحقيقى للمستهلك وإرتفاع المبيعات بشرط ألا يكون الإنتاج من السلع الرديئة.

د - الإرتفاع الهائل فى النفقات وفى نفس الوقت إرتفاع المبيعات.

هذه الأمثلة من القضايا التى تحتاج إلى دراسات لمعرفة الأسباب المؤدية إلى وجود علاقة بين المتغيرات الإقتصادية. ولكن لا تستطيع العوامل الإقتصادية وحدها شرح وتفسير هذه الأسباب المؤدية إلى إختلاف حجم المبيعات من سلعة ما فى وقت معين.

وفى نفس الوقت يلاحظ أن النموذج الذى وضعه مارشال قد تجاهل القضايا الأساسية التى تعالج كيفية الوصول إلى الشكل النهائى أو إلى

(1) Ibid., p. 25.

الصيغة التى يتطلب أن يكون عليها الإنتاج السلعى والأنواع المفضلة من قبل المستهلك. ولكن وإلى حد ما يمكن الإستفادة من الصيغة الإقتصادية التى قدمها كوتلر وذلك عند تحليل الجزء الخاص بسيكولوجية المستهلك الفرد.

خامساً: التعلم وتفسير العادات الإستهلاكية:

تؤكد الدراسات فى العلوم الإجتماعية دائماً الحاجة إلى نظرية فى التعلم بصورته الإنسانية (١). والتعلم هو عملية نمو فى الوظائف المختلفة للإنسان وتبدأ معه منذ بداية اللحظات الأولى للحياة. وبالتعلم يكتسب الفرد أنماطاً من السلوك هذه الأنماط هى العادات التى تختلف بإختلاف الظواهر التى يعيش فيها الفرد ولذلك تختلف أساليب الحياة من شخص لآخر بإختلاف المجتمعات. ويعتبر التعلم دليل على تغير السلوك وينتج عن الإدراك الحسى مثل القراءة أو التفكير. وبالتعلم يكتسب الفرد ما ينمى عاداته الإستهلاكية (٢).

وتسعى نظريات التعلم بصفة عامة لتفسير جوانب من السلوك فتهتم بتفسير الإتجاهات والقيم، ولهذا يمكن الإستفادة من مجال الدراسة من مثل هذه النظرية وتفسير كيف تتكون عادات الشراء أو عادات خاصة بنوع السلع المرغوب فيها وأيضاً كيف يمكن إحلال عادة محل أخرى.

---

(١) وقد أكد جيمس جبسون J. J. Gibson وذلك فى بحث نشره عام ١٩٥٠ بعنوان «ما تنطوى عليه نظرية التعلم بالنسبة لعلماالنفس الإجتماعى»، دكتور مصطفى سويف، مقدمة لعلم النفس الإجتمعى، مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٦٦، ص ٧٤.

(2) Burk, M. c., : Survey of Interpretetions of Consumer Behavior, Journal of Farm Ecomomics, Vol. 49, 1967, pp. 1 - 31.

ولذلك كان تعلم هذه العادات (الإستهلاكية) له تأثير فى معدلات البيع والشراء فى أسواق السلع المختلفة ومن هذا الإتجاه حاول كوتلر الإستفادة من نظرية بافلوف فى التعلم Pavlovia Learning Model كنظرية عامة للسلوك.

ويؤكد علماء النفس أن البناء السيكولوجى للفرد يتحد بواسطة عوامل خارجية وداخلية وأن هذا السلوك هو نتيجة لبناءء أو لتكوين نمطى للمنبه، وهذا يدل على أن عمليات التنشئة الإجتماعية لديها قدرة التأثير على كيفية تشكيل الدوافع الناتجة عن الجينات الإجتماعية.

سادساً: إستخدام نظرية فرويد للكشف عن المؤثرات فى السلوك:

وفى مجال الإستفادة من النماذج السلوكية أيضاً حاولت الدراسات الإستفادة من نظرية فرويد فى التحليل النفسى The Freudian Psychoanalytic بإعتبارها أحد المصادر التى يمكن الإستفادة منها فى الكشف عن المؤثرات فى السلوك وهذه لا يمكن إغفالها لأنها تكاد تنفرد دون غيرها من النظريات بإلقاء الضوء على دور الوالدين فى تكوين عادات الطفل. ومن خلال نظرية فرويد يرى كوتلر [1] أن هناك دوافع رمزية تحرك الفرد كمشترى وهى تشبه تماماً الوظائف الإقتصادية للمؤسسات الإجتماعية مثل ذلك إذا تغير شكل قطعة الصابون مثلاً من المربع إلى الدائرة فهذا هام جداً وقد يثير شئ ما عند المستهلك. ومثال آخر قد تستبعد ربة البيت من ذهنها شراء نوع الكيك المخلوط المعلن عنه لأن فى سهولة الحياة بالنسبة لها ما يشعرها أحياناً بالذنب، وخير لها أن تصنع بنفسها ماتريد وتجد لذة فى بذل أقل مجهود لخدمة أفراد أسرتها.

وهكذا تفيد دائماً الدراسات التى تبحث عن الدوافع، ويمكن أن تقود

(1) Kasarjia,: Op. Cit., 1968, p. 23.

الباحث إلى وسائل أفضل للإعلان وتكشف فى نفس الوقت عن رجل الإعلان الخيالى المبدع.

وهذا يفيد السوق فى مجال الإعلان فالجيد منه يكون له تأثير قوى للإقناع بالشراء عن السلعة المعلن عنها. وتفيد أيضاً هذه الدراسات فى تحديد آمال وأهداف المشترى وأحلامه التى تعمل كمؤثرات على الشراء وقد يكون هذا التأثير أقوى فاعلية من تأثير العقل أو الإعجاب المباشر. ولكن لا بد من ملاحظة أن إختلاف طبيعة المجتمعات قد تفقد الإعلان قيمته فى إقناع الأفراد، فالمجتمعات التقليدية قلما تميل إلى ذلك.

سابعاً: العوامل الإجتماعية وتفسير السلوك :

يعبر هذا النموذج الذى يتضمن تفسير وتحليل السلوك عن آراء فابلن Veblen التى جمع فيها بين العوامل الإجتماعية والسيكولوجية فى تفسير سلوك المستهلك[١]، وهى تعبر عن تيارات الفكر المختلفة التى تتبلور فى العلوم الإجتماعية الحديثة. ويعنى بها علم الإجتماع بفرعه الجديد «علم الإجتماع الإقتصادى» وعلم النفس الإجتماعى فعليها الإعتماد الأساسى لدراسة سلوك وإتجاهات الأفراد والعوامل المؤثرة فى تقريب السلوك الشرائى والمتعلقة بالمستويات المختلفة للمجتمع ونوجز هذه العوامل[٢] فيما يلى :

١ - الثقافة وتتضح فى أنماط السلوك المقنن وهى أيضاً محتوى

---

(١) تمثل كتابات بافلن، عن طلب المستهلك ودراسات الفراغ إتجاهاً جديداً فى تفسير السلوك الإقتصادى، ومن هذه الكتابات:

- Veblin, T.,: Theory of Leiure Clas, Moern Library, N. Y., 1934.
- Sanob & Veblen : Effects In The Theory of Consumer Demand, Quarterly Journal of Economics, 64, 1950: Smelser, Op. Cit., 1965, p. 94.

(2) Kassarjian,: Op. Cit., 1968, p. 24.

العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع الواحد الذى يتميز بطريقة معينة فى الحياة.

٢ - الثقافات الفرعية Subcultures وتتمثل فى القومية والدين.

٣ - الطبقة الإجتماعية Socialclass وتعبر عن إختلاف الأفراد ليس فقط فيما بينهم كأفراد بل كطبقة إجتماعية تتميز بطريقة فى الحياة. وقد يؤدى التصنيف الطبقى من خلال عوامل مجتمعية كتقسيم العمل وتحديد الثروة والدخل وأحياناً المهارة والقوة إلى تحديد المكانة الإجتماعية للشخص أو الأسرة أو الجماعة داخل النسق الإجتماعى وما يتبع ذلك من تحديد للحقوق والواجبات وأنواع السلوك. أى أن مفهوم الطبقة يرتبط فى بعض الدراسات بعمليات التنشئة الإجتماعية، ولهذا تختلف محددات الطبقة حسب طبيعة البحث أو الدراسة فيضاف البيئة وهى كل ما يثير سلوك الفرد أو الجماعة ويؤثر فيه مما يؤدى إلى الإختلاف فى شكل الإتجاهات فتصبح متغيرات مستقلة بالنسبة لسوق التجزئة وبها يمكن التنبؤ بالسلوك الشرائى.

٤ - الجماعات المرجعية Reference Groups تلك التى يطمع الفرد أن يكون عضواً فيها ولكنه يتأثر بها ويجد فيها هويته وإتجاهاته وقيمه. ولذلك فهى من أقوى المؤثرات فى شخصية الفرد، وتعتبر الجماعة المرجعية بهذا المعنى مصدراً للقيم والمعايير والمستويات السلوكية للأفراد، وهى تضع الأساس للمقارنة المستمرة بين ما يعيشه الفرد وما يطمع إليه[1].

٥ - الجماعات المباشرة Face to Face Groups وهى جماعات المواجهة أو

(١) الدكتور محمد عاطف غيث وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٧٨.

الجماعات العضوية والتى يكون الفرد عضواً فيها، ولها تأثير مباشر على الفرد وعلى ذوقه وآرائه تجاه مجتمعه الصغير وبها يظل الفرد تحت تأثير الإحتكاك المباشر كالأسرة، والأصدقاء، وجماعات الجيرة، وزملاء العمل، أو الأفراد التى يمكن إقامة علاقات ودية بينهم.

٦ - يجب أيضاً ملاحظة أن تأثير عضوية الجماعات غير الرسمية أكثر فعالية من تلك التى تأتى عن طريق جماعات المهنة أو الجماعات الرسمية أحياناً. وتظهر قوة تأثير الجماعات الصغيرة على إتجاهات الفرد بوضوح من خلال عديد من التجارب والإختبارات السيكولوجية وتتضح أيضاً فى كثير من الدراسات النظرية والإمبيريقية فى علم الإجتماع [(1)]. ويبرهن على ذلك دافيد ريزمان David Riesman فيؤكد أن ميل الأفراد إلى التأثير بالزملاء أو الأصدقاء فى تحديدهم للقيم يعظم تأثرهم بآبائهم أو بمن يكبرونهم سناً. ولهذا يكون أصحاب السوق فى يقظة دائمة لأشكال الإتجاهات التى تسيطر عليها نماذج الأسر المختلفة وأيضاً لما يمكن أن يحدث لها من تغير.

تعقيب:

وهكذا تتأكد أهمية العوامل الإجتماعية فى تحليل عملية الإستهلاك وخاصة بعد ظهور دراسات باريتو Vilfredopareto وجون هيكز John Hicks وكينز Keynes الذى أشار إلى التوازن بين الإستهلاك والإدخار والمطالبة بإدخال المتغيرات السوسيولوجية عند صياغة نظرية الطلب، كما أكدت دراسات ميلتون فريدمان Milton Friedman أهمية متغيرات العمر وحجم الأسرة فى تشكيل أذواق الأفراد. وكما عرضت أيضاً دراسات جورج كوتونا والتى تضمنت رفضاً تاماً للنظرية الإقتصادية فى دراسات الإستهلاك وذلك

(1) Kassarjian,: Op. Cit., 1968, p. 38.

حينما أكد أنه من الخطأ محاولة صياغة إفتراضات حول السلوك الإقتصادى دون إجراء الدراسات الواقعية التى تمكن الباحث من الوصف الفعلى لسلوك الأفراد، وبناءاً على ذلك قام هو بإجراء عديد من الدراسات الواقعية والتى أشارت نتائجها إلى أثر الدوافع والإتجاهات على القرارات الإقتصادية وأن هذه العوامل تتدخل كمتغيرات بين الإنتاج كمثير وأنماط الإستجابة الكامنة لدى الأفراد، وقد أطلق كاتونا إسم علم النفس الإقتصادى وجعل منه مدخل لدراسة سلوك المستهلك كما أطلق من قبل ديوسنبرى Duesenberry مدخل علم الإجتماع الإقتصداى لضرورة التعرف على الشخصية الإجتماعية للأنماط الإستهلاكية، ورغم أهمية هذه المداخل إلا أنها تحتاج لمزيد من الشرح لإستجابة المستهلك[1] . ويلاحظ أن كثيراً من الإنتقادات التى وجهت إلى نظرية الإستهلاك تضمنت فى أكثرها إفتقار النظرية إلى إندماج المتغيرات السوسيولوجية المتعلقة بالبناء الإجتماعى وذلك لإختلاف طبقات المستهلكين بحسب إختلاف البعد الإجتماعى والطبقة الإجتماعية وفى نفس الوقت يرتبط هذا الإختلاف بما تحويه الأبنية الإجتماعية من نماذج مختلفة يمكن أن تبين (بعد التحليل) النسب العامة للإنفاق والإدخار والنسب التفصيلية كنسب الإستهلاك لسلع بعينيها ترمز إلى شكل ونمط الإستهلاك.

وبالتالى نشير هنا إلى أن محور المناقشة فى هذا الموضوع يدور حول التفاعل بين العناصر الإقتصادية والبناء الإجتماعى فى ضوء نظرة بنائية للمجتمع الذى يتضمن مجموعة من الأنساق الفرعية Sub - Systems التى تتداخل وتتفاعل فى تشكيل وتحديد أنماط السلوك وتنظيم الحاجات الإنسانية حسب أنماط القيم السائدة فى المجتمع [2]. وتتميز هذه الأنساق –

(1) Kassarjian,: Op. Cit., 1968, p. 20.

(2) Parsons, T.: Op. Cit., 1951, p. 91.

التى يتكون منها البناء الإجتماعى - بالواقعية والوظيفية والدينامية وترتبط فيما بينها ترابطاً وظيفياً لتكامل البناء الإجتماعى وإستمراره، كما تتباين هذه الأنساق فيما بينها تبعاً للوظائف التى تؤديها.

وإذا كان الموضوع هو دراسة الإتجاهات التى تحدد إختلاف الأنماط الرئيسية للسلوك الإستهلاكية للأسرة لتحديد نمط الإنفاق كان لابد من الأخذ فى الإعتبار ما يلى:

أ - أهمية إرتباط السلوك بالأنساق الإجتماعية الأخرى التى تتكون بدورها من مجموعة من أنساق التفاعل عند الفرد وتتصل أيضاً بغيرها من الأنساق الأخرى للتفاعل فى المجتمع، كالأسرة، والدين، والعلاقات الإجتماعية، والقيم والثقافة.

ب - أن تهتم الدراسة بتفسير إتجاهات وسلوك الأسرة الواحدة كوحدة مستهلكة وكنسق إجتماعى ودعامة أساسية فى البناء الإجتماعى الكلى، ومن خلالها تنتقل القيم والمعايير والعادات والتقاليد وتتكون الإتجاهات الإجتماعية عند الأفراد.

المجتمع المحلى الحضرى (كمجتمع للدراسة):

تشترض طبيعة الموضوع إختيار عينة البحث من داخل المجتمع المحلى الحضرى وهو بصفة عامة تصور يعتمد على توضيح فائدته التحليلية فى وصف السلوك وصفاً موضوعياً. ويعرف المجتمع المحلى بأنه منطقة تسود فيها حياة مشتركة تتحقق لها مجموعة من الخصائص تجعلها متميزة عن المناطق الأخرى. والذى يهتم به هذا البحث هو أن حياة الأفراد معاً فى إطار المجتمع المحلى تعمل على تطوير خصائص متميزة تتمثل فى العادات والتقاليد الناشئة عن شكل التفاعل الخاص لهذا المجتمع والذى يميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى.

ويشير مفهوم الحضرية Urbanism إلى حالة Stare أو كيفية Quality أو طريقة الحياة على حد تعبير ويرث، ومن المتصور أن تكون خاصية مميزة للمدينة أو المجتمع المحلى الحضرى والواقع أن كثيراً من الأفكار التى إستوعبها تراث علم الإجتماع الحضرى والتى حاولت أن تلخص خصائص المجتمع الحضرى، مثل كتابات زيمل وسروكين وزيمرمان وويرث، تصدق من جانب كبير منها كمحاولة لتحديد خصائص الحضرية كطريقة فى الحياة. وأهم ما تتميز به الحياة فى المجتمع الحضرى هو كونها تعبير عن مجموعة من النظم الإجتماعية والإتجاهات التى تظهر عندما يستقر الأفراد فى هذا المجتمع لمدد طويلة وفى شكل جماعات كبيرة تتميز بالكثافة العالية واللاتجانس وتزداد زيادة ملحوظة وتتغير فى نفس الوقت إذا ما زاد حجم المجتمع، ولهذا تعتبر الفروق البيئية والمهنية وحجم المجتمع وكثافة السكان واللاتجانس والتنقل الإجتماعى من الخصائص التى يمكن أن تتميز بها المجتمعات الحضرية [1] والتى يمكن أن أوضحها فيما يلى:

١ - يمكن أن يؤدى إختلاف البيئة الإجتماعية بين الريف والحضر إلى الفصل بسهولة بين نموذجين كبيرين من التنظيم الإجتماعى، فالمدينة[2] بيئة من خلق المجتمع ولذلك تغيرت بها الملامح العامة للبيئة

(1) Wirth, L.,: Urbanism As Away of Life, A. J. S, 1938, Vol, 44, pp. 1 - 24.

- Sorokin, p., Zimerman, C.,: Principles, of Rural - Urban Sociology, Holt, N. Y., 1929, P. 13.

(٢) كانت دراسات المدينة هى محور الإهتمام الرئيسى فى كثير من الدراسات وعلى الرغم من ظهور إتجاهات عديدة لمحاولة فهم بناء المدينة وديناميتها إلا أن هذه التجاهات قد أدخلت فى إعتبارها القرية كوحدة بنائية مقابلة للمدينة فالخصائص التى إعتبرها كثير من العلماء مميزة للمدينة كانت خصائص مقابلة لتلك الخصائص المميزة للقرية، ويعتبر ما كتبه سروكسين وزمرمان فى هذا الصدد من أهم الفروق الريفية الحضرية. هذا بالإضافة إلى ما تضمنته نظرية لويس ويرث والذى إعتقد أن الحضرية كطريقة فى الحياة يمكن أن يصل =

الطبيعية وبالتالى الظروف التى تساعد على قيام حياة إجتماعية من نوع معين.

٢ - كلما نما حجم المدينة قل إحتمال معرفة الفرد ببقية سكان المدينة معرفة شخصية فتتسم الروابط بالسطحية الأمر الذى يؤدى إلى تغير طابع الحياة الإجتماعية كما يؤدى أيضاً إلى تعرضها للإمتداد الخارجى وضرورة إيجاد وسائل الإتصال.

٣ - تؤدى زيادة كثافة السكان فى منطقة معينة إلى ظهور مستويات التباين والتخصص الذى لا يكون قاصراً على نوع العمل فقط بل يمتد أيضاً إلى مناطق العمل نفسها. فكل منطقة فى المدينة لها خصائصها الثقافية والإجتماعية المميزة لها تبعاً لنوع النشاط الغالب عليها.

٤ - يتعرض سكان المناطق الحضرية لتغيرات إجتماعية مستمرة تؤدى إلى تغيير وتعديل إنتماءاتهم الثقافية.

٥ - الإختلاف بين الإتصال الفيزيقى (المكانى) فى المدينة وبين الإتصال الجماعى حيث يتسم الأول بالشدة ويتسم الثانى بالسطحية يؤدى إلى تصنيف السكان إلى فئات وتظهر الفروق الطبقية التى تؤدى أحياناً إلى

= إلى نموذج أو مقياس واقعى يصلح للتميز بين أنماط متعددة عن الحياة الإجتماعية فى المجتمع الحديث. وقد أكد ويرث أن الزيادة فى الحجم والكثافة العالة للسكان ولا تجانس الحياة الإجتماعية إنما يؤدى إلى مجموعة من القضايا يمكن أن تصلح لتحليل حياة المدينة أو الحياة الحضرية بوجه عام.

- الدكتور عاطف غيث، علم الإجتماع الحضرى - مدخل نظرى، دار الكتب الجامعية ١٩٧٢، ص ٥.

تقسيم المدينة إلى مناطق متمايزة من حيث المستوى الإجتماعى والإقتصادى (١).

٦ - سكان المناطق الحضرية هم أكثر عرضة للتنقل الإجتماعى والجغرافى أقل ولاءاً للجماعة وذلك نتيجة الإنتماء إلى الجماعات المختلفة الأمر الذى يؤدى إلى ولاءات مختلفة متصارعة مما يتطلب نماذج متعارضة من السلوك.

٧ - يعتبر حجم السوق من أهم العوامل التى يترتب عليها وجود أنواع متعددة من النشاط الصناعى أو التجارى وتتعدد مظاهر التخصص.

٨ - يؤدى التمايز الإقتصادى إلى وجود جماعات إجتماعية مختلفة فمنها الذى يتصل بأنواع المهن ومنها أيضاً الذى يتصل بالمركز الإجتماعى والوضع الطبقى.

٩ - تؤدى المنافسة وهى الخاصية الأساسية للمدينة الحديثة إلى خلق نوع من المرونة بين أقسام الحياة الإجتماعية ولذلك فالتنقل الإجتماعى من أهم مميزات البناء الإجتماعى الحضرى.

١٠ - لابد وأن تتأثر طريقة الحياة فى الأسرة كأحد أنساق البناء الإجتماعى فى المجتمع الحضرى بالتصنيع والتخصص وغلبة الطابع التجارى. مما يؤثر بدوره فى إتجاهات وسلوك الأفراد وشكل الإنفاق ونمط الإستهلاك.

---

(١) الدكتور محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص ٥.

- وأشير إلى أن هذه الخصائص قد عرضت بتلخيص شديد بالنسبة إلى كثرة الدراسات والتحليلات التى ظهرت فى هذا الصدد فبالإضافة إلى دراسات سروكين رزمرمان وما قدمه لويس ويرث، نجد روبرت ردفلد وهو من أظهر العلماء الإجتماعيين الذى أكد الفهم البنائى للقرية والمدينة وأوضح أنه يستحيل وجود فلاحين دون مدينة وأيضاً وجود مدينة دون فلاحيها. وقد حاولت إستخلاص ما يمكن أن أفيد به موضوع الرسالة فى هذا المجال.

والخلاصة أن المجتمع الحضرى يعتمد على نسق أكثر تعقيداً لتقسيم العمل فيتسم البناء المهنى بالتباين إلى الحد الذى يجعله أساساً لنسق التدرج الطبقى فيما بعد. كما يتميز المجتمع أيضاً بإرتفاع معدلات التنقل الإجتماعى والفيزيقى (أو المكانى) أما بالنسبة للعلاقات الإجتماعية فتتسم إلى حد كبير بالطابع السطحى.

لماذا إختيار المجتمع الحضرى:

أ – الزيادة المستمرة فى التوزيع النسبى للسكان فى المناطق الحضرية عنها فى المناطق الريفية لما تتمتع به هذه المناطق الجاذبة للسكان من وسائل الترفيه وفرص العمل والكسب وإتساع حركة التصنيع الأمر الذى يشجع الكثير من الأفراد على الهجرة إليها.

وقد ثبت ذلك من خلال الإحصاءات العامة للدولة فى أعوام ١٩٦٠، ١٩٦٦، ١٩٧٦ فبينما كانت نسبة الزيادة السكانية فى الحضر لعام١٩٦٠ – ٣٧,٤ ٪ وصلت إلى ٤٠,٥ ٪ عام ١٩٦٦ وإرتفعت إلى ٤٣,٩ ٪ عام ١٩٧٦، وفى نفس الوقت ينخفض التوزيع النسبى للسكان بالمناطق الريفية فبينما كان ٦٢,٦ ٪ عام ١٩٦٠ إنخفض إلى ٥٩,٥ ٪ عام ١٩٦٦ ووصل إلى ٥٦,١ ٪ عام ١٩٧٦[١] . جدول رقم (٤) تعداد السكان عام ١٩٧٦.

ب – إختلاف توزيع الدخل النقدى بين الريف والحضر: فإذا قارنا متوسط الدخل النقدى للفرد فى الريف بمثيله فى الحضر نجد أنه يزيد فى الحضر عنه فى الريف.

---

(١) التعداد العام للسكان والإسكان لعام ١٩٧٦، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج الأولى، جدول رقم (٤)، ص ٢٥.

الأسرة كوحدة للتحليل:

إن الأسرة هى ذلك التجمع الإجتماعى الذى يرتبط أعضاؤه بروابط قوية ويتكون من الأب والأم والأبناء الذين يعيشون معاً، وقد تناول البحث الميدانى دراسة الأسرة من حيث:

أولاً: بعض جوانب الحياة الإجتماعية داخل الأسرة بإعتبارها هى الشكل الأساسى للتأثيرات الإجتماعية المتبادلة والتى ينتج عنها تكوين الإنسان الواعى بكل الإتجاهات والمعتقدات والعادات والقيم المجتمعية، وهى أيضاً العنصر البنائى الحقيقى والواقعى الذى يعكس توجهيات هذه القيم والمعتقدات والمعايير التى تنظم العلاقات الإجتماعية/ وتحدد مدى الترابط والإنسجام أو التوتر فى أداء السلوك المرتبط بأدوار معينة، تلك القيم والأدوار هى التى يتوحد فيها الأفراد منذ الطفولة وأثناء التفاعل فى المواقف الأسرية.

ولا بد من الإشارة إلى أن القيم الأسرية تتأثر بالأوضاع المهنية وتخضع لتأثيرات العمل وتصبح لمشاركة الوالدين خارج الأسرة نتائج فى تأثيرها على الأبناء، ولذلك لم تصبح الأسرة هى البناء المستقل المغلق ولكن أصبحت نسقاً داخل البناء الإجتماعى إلا أنه يتميز عن الأنساق الأخرى بثلاث[1] :

أ – إن الأسرة هى الأساس الذى تقوم عليه بقية الأنساق، إذ تعتمد الأنساق فى إستمرارها على ما يتعلمه الفرد داخل الأسرة من نماذج السلوك المرتبط بالأدوار.

ب – إن إرتباط الوالدين بالأدوار التى يؤديها كل منهما فى النسق الإجتماعى ينعكس على وظيفة الأسرة الأولى وهى التنشئة الإجتماعية.

(1) Goode William, J.,: The Family, New Jersey, Prentic HallInc, 1964, pp. 2, 3.

جـ - الأسرة هى النسق الإجتماعى الأول الذى يؤثر فى تكوين الفرد وبناء شخصيته بينما تتعامل الأنساق الأخرى مع الفرد فى مرحلة لاحقة من مراحل نموه.

ثانياً: دراسة الحياة الإقتصادية متضمناً فى ذلك دراسة ميزانية الأسرة أى مصدر الدخل ومقداره (مقدراً بالجنية فى فترة زمنية محددة) وأبواب الصرف أو أوجه الإنفاق. وقد أكدت الدراسات دائماً أن الأسرة هى الوحدة الأساسية للإنتاج والإستهلاك وأشار إلى ذلك جورج ميد George Mead (١)، كما أشار أيضاً Leplay (٢)، إلى أنه إلى جانب إعتبار الأسرة هى الوحدة الإجتماعية الأساسية إلا أن أحد الوظائف الأساسية والرئيسية لها هى توفير موارد المعيشة للأفراد من خلال العمل الذى تتحدد طبيعته بالمكان أو بالظروف الجغرافية، وقد إستخدم لوبلاى دراسة ميزانية الأسرة كمقياس موضوعى لحياة الأسرة وجعلها قاعدة التحلل الكمى للحقائق الإجتماعية (٣).

ثالثاً: تعتبر دراسة ميزانية الأسرة أسلوب هام من أساليب التخطيط، إذ أنها توضح شكل الإنفاق ونموذج الإستهلاك للأسر، فيتمكن المجتمع من الإستفادة بها ووضع خطط الإنتاج عل ضوئها. وقد كانت الطريقة المتبعة فى الدراسة هى الحصول من العينة محل البحث على بيانات عن قيمة دخل الأسرة الشهرى ومصدره وأوجه الإنفاق المتنوع، أى قيمة الدخل المصرف عن نفس الفترة وقد تم تبويب هذه البيانات إلى:

---

(1) Groves, Ernestr,: The Family And Its Social Functions, Chicago, New York, 1940, p. 527.

(2) Groves, Ibid., pp. 527 - 528.

(٣) وقد أشار الدكتور محمد عاطف غيث إلى ذلك فى كتابة علم الإجتماع، دار المعارف ١٩٦٣، ص ٤١.

١ - مصدر الدخل وقيمة الإيراد بالجنية الشهرى (كفترة زمنية محددة) سواء أكان هذا الدخل من مهنة أو وظيفة أو أية مصادر أخرى.

٢ - قيمة الإستهلاك مقدراً بكم الإنفاق بالجنية لأوجه الصرف المتنوع من سلع وخدمات عن نفس المدة (أى مدة شهر).

٣ - تم تحديد أوجه الإنفاق المتنوع فى المتغيرات الآتية:

أ - سلع الإستهلاك الجارى وتشمل من المواد الغذائية الخبز، اللحوم، الأسماك والبيض، الخضر الطازجة، والمحفوظة، والمعلبات، والبقول، والتوابل، والمواد السكرية، والفواكه الطازجة، منتجات الألبان، النشويات، المواد الدهنية، والمكيفات.

ب - السلع الإستهلاكية المعمرة وتشمل : الملابس، والأحذية، والأثاث والمفروشات والأدوات المنزلية والسلع الأخرى كالثلاجات والأدوات الكهربائية (١).

جـ - الخدمات وتشمل النفقات الطبية والعلاج، نفقات التعليم والثقافة

---

(١) ويمكن ترتيب المجموعات السلعية حسبما جاء من مذكرة جهاز تخطيط الأسعار «تطور إستهلاك السلع الضرورية» رقم ٢٨، القاهرة - نوفمبر، ١٩٧٣، إلى :

أ - سلع ضرورية وتشمل الوقود، البقول الجافة، المشروبات، الحبوب والنشويات والخضر، السكر، الزيوت والدهون.

ب - سلع شبه كمالية تشبه مجموعة من الألبان ومنتجاتها الأقمشة والملابس، أدوات ومواد النظافة الشخصية والمنزلية، الفاكهة، السمك والبيض واللحوم.

جـ - السلع الكمالية: وتشمل المكيفات، الأثاث والسلع المعمرة، الأدوية. ولكن يلاحظ أنه من السهل تقسيم السلع إلى ثلاث مجموعات ضرورية كمالية وشبه كمالية، ولكن من الصعب تصنيف أنواع السلع المختلفة تحت هذه المجموعات وذلك لإختلاف الأهمية النسبية لهذه المجموعات الثلاث بالنسبة لإجمالى الإستهلاك العائلى خلال السنوات المختلفة.

والمواصلات أو نفقات الإنتقال، قيمة إيجار المسكن وإستهلاك الكهرباء والمياه، نفقات الترفييه أو الرياضة.

٤ - بالنسبة لقيمة المدخرات النقدية تحسب من واقع بيانات الدخل النقدى المدونة بإستمارة البحث وطرح قيمة الإنفاق الإستهلاك من قيمة إجمالى النقد.

أهم ما وصلت إليه الدراسة من نتائج:

١ - أشارت الدراسة إلى الجهود التى يبذلها علماء الإجتماع فى مناقشة العلاقة بين علم الإجتماع وعلم الإقتصاد لدراسة وتحليل الأنساق والنظم الإقتصادية كجزء من دراسة المجتمع، كما أشارت الدراسة أيضاً إلى أن إنفاق الأسرة ما هو إلا رمز للمجتمع الذى تعيش فيه وشكل للإنتماء الطبقى، والإنفاق بهذا يفيد فى التكامل بين الأسر كوحدة وبين الجماعات الأخرى داخل المجتمع، وذلك لأن الطلب على السلع يعتبر من مستلزمات الأسرة وبه تحافظ على وضعها ومكانتها فى المجتمع.

٢ - تبين من الدراسة التأثير غير المباشر للأنساق الإجتماعية على النسق الإقتصادى فى المجتمع، وكثيراً ما يتم ذلك عن طريق التأثير فى شروط العرض والطلب كما هو فى ظاهرة الإقبال على شراء بعض السلع الموسمية (كشراد باميش رمضان أو شراء الأغنام خلال المواسم والأعياد) فإرتفاع السعر فى بعض الأحيان وزيادة كم المستهلك من نفس السلعة يرجع أساساً إلى أسباب دينية. وهذا غير مألوف بالنسبة لعلماء الإقتصاد. فالإقتصاد فى نظرهم له خصائصه وإستقلاله بحيث يمكن الوصول فيه إلى قوانين إقتصادية خالصة بعيدة عن النظم الإجتماعية الأخرى.

٣ - ثبت علمياً تعدد العوامل المؤثرة فى إنفاق الأسرة للدخل النقدى الذى

تحصل عليه وقد كشفت الدراسة عن هذه العوامل من خلال:

أ - العلاقة بين خصائص العينة كجزء من المجتمع الحضرى وحجم المنفق على السلع المتنوعة.

ب - العلاقة بين الحجم والسن والجنس بشكل الإنفاق العام للأسرة.

جـ - علاقة متغيرات البناء الطبقى بشكل وتنظيم الإنفاق.

وهذا للكشف عن أثر الخصائص الحضرية والإنتماء الطبقى فى تقرير الإتجاهات والسلوك فهى الموجه الأول فى تنظيم إنفاق دخل الأسرة.

٤ - إن مجرد دراسة العوامل المختلفة التى تؤثر على طلب المستهلك لا يعتبر كافياً فى هذا المجال، بل لابد من إجراء الدراسات والبحوث الحقلية وبذل مزيد من الجهد فى تحليل هذه العوامل ليس عن طريق المعالجة الإقتصادية وحدها بل لابد من الإهتمام بالتحليل السوسيولوجى فى دراسة هذه الموضوعات.

٥ - إهتمت الدراسة بالإشارة إلى المداخل المتطورة فى علم الإجتماع وضرورة الإستفادة من دراسات الأسرة وأسلوب الحياة فى فهم السلوك الإستهلاكى ومحاولة الإستفادة من متغيرات البناء الإجتماعى ودور الثقافة والشخصية فى هذا المجال.

٦ - تشير الدراسة إلى تأكيد أهمية إسهام نسق القيم والمعايير كوسائل تنظيم التفاعل فى البناء الإجتماعى، والتى يكتسب بها الفرد أنماطاً معينة من السلوك والإتجاهات. فحياة الفرد الإجتماعية تصبح مجموعة من العادات المكتسبة التى تشكل جزءاً كبيراً من شخصيته فكل منا له عاداته الخاصة به والمتعلقة بالمأكل والملبس هذا بالإضافة إلى العادات الفكرية والوجدانية والتى تؤدى دوراً هاماً يساعد الفرد على التوافق مع المجتمع

الخارجى والتى تؤثر بدورها على إتجاهات الفرد نحو شغل وقت الفراغ ووسائل الترفيه.

٧ - تشير الدراسة أيضاً إلى أنه عند إستخدام التحليل السوسيولوجى يكون من الضرورى تتبع تغيرات الدخل فى أجزاء معينة من المجتمع وملاحظة عملية بناء أنساق التوقعات للأسر كوحدات إستهلاكية والنتيجة هى إختلاف دور أنماط التوقع التى تسيطر على عادات الصرف والإدخار للأجزاء المتمايزة فى المجتمع. وهذا يعتبر بعيداً عن المعنى المقصود من الصيغة المشهورة التى وضعها كينز عن النزعة الحدية للإستهلاك كقانون سيكولوجى أساسى.

٨ - وفى فهم سلوك المستهلك (الأسرة أو الفرد) حاولت الدراسة بيان:

أ - أن الشكل العام لتنظيم الإنفاق يرمز دائماً إلى الإنتماء المجتمعى أو الطبقى وأن إختلاف طبقات المستهلكين يكون أكثر أهمية فى تقرير السلوك الشرائي عنه من الدخل.

ب - أن أهمية إبراز الشكل العام للإستهلاك يسهم فى بناء التوقعات التى يعطيها الإنفاق فى مستويات المجتمع المختلفة.

٩ - إن الإنفاق هو موقف سلوكى كأى موقف يوجد فيه الفرد له دوافعه وإن لم يشعر الفرد بهذه الدوافع فإنه لن يسلك السلوك الذى يحتاجه هذا الموقف والموقف الشرائى موقف متغير غير مستقر كما أنه من الصعب بل يستحيل على الباحث أن يستقرئ جميع المواقف الشرائية وأن يلخصها فى قائمة بالدقة المطلوبة، ونضيف أيضاً أن الإنسان يتميز بسلوكه المتغير ومن الجمود أن توجد له قائمة يقال أنها تسيطر عليه وتوجهه ومن الخطورة أن نضفى صفة الجمود والثبات على حياة الإنسان ولذلك يكون التصور القائم للواقعة الشرائية أنها دافعة موقفية

بمعنى أنها حالات تنشأ عن موقف معين وإذا تعددت المواقف فسيكون هناك العديد من الدوافع التى تثيرها هذه المواقف والإنسان دائم التفاعل فى المواقف الخارجية بهدف تحقيق أكمل توافق ممكن له.

الفصل التاسع

التطـرف

الفصل التاسع

التطــــرف

ترجع أهمية موضوع التطرف وما يصاحبه من عنف إلى كوننا نتصدى لدراسة مشكلة من مشكلات الواقع المعايش فنحن نهتم بدراسة مشكلة إجتماعية مصيرية، كما ترجع أهمية دراسة التطرف والعنف إلى أن الأفراد هم موضوع الصراع وأن مصر هى الميدان والأرض التى يتم فوقها هذا الصراع الطائفى. فالذى يطمع فى مصر يعرف أن هدفه لن يتحقق من عتادة وعدده. ولكنه سيتحقق من تفتيت المجتمع. وإحداث شرخ فى البناء وتصفية الإنتماء بإشارة التعارضات[1] ونحن عندما نتصدى لدراسة التطرف لا نتطرق إلى الإسلام كعقيدة ودين ولا إلى المسيحية كعقيدة ودين، فهذا ليس موضوع دروسنا. فالدين له قدسيته وإحترامه وهو جزء من ثقافة هذا الوطن كامن فى تراث الشعب. وفى وعى الجماهير.

ولقد قدمت تعريفات كثيرة لمشكلة التطرف الدينى ولكن تتفق هذه التعريفات كلها فى كونها لم تعرف التطرف تعريفاً دقيقاً. لأن طبيعة المشكلة لم تحدد بعد تحديداً صارماً كما تكشف هذه التعريفات مع التناقل بين مفهوم الوطن ومفهوم الطائفية.

هل عرفت مشكلة التطرف تعريفاً دقيقاً وهل طبيعة المشكلة محددة. هناك من يعرف المشكلة الطائفية بإعتبارها مشكلة أمنية وأن المشكلة هى أن بعض التيارات السياسية الدينية تتبنى العنف فى مواجهة الشرعية.

تعريف ثان يعرف المشكلة الطائفة بأنها إتجاه إلى التدين غير العقلانى.

---

(١) طارق البشرى.

تعريف ثالث يرى أن الفتنة الطائفية تعبير عن هزيمة العقل العربى ومحاولة جادة لصرف الجهد الوطنى عن التصدى للتحديات الحقيقية وشغله بقضاياها هامشية تخالف المصالح الوطنية.

تعريف رابع يرى أن الفتنة الطائفية سلوك يستهدف الإساءة.

يذكر لسان العرب أن جماع معنى الفتنة (الإبتلاء والإمتحان والإختبار) والفتنة قد تعنى المحنة. أما الطائفة فهى جماعة من الناس. فالفتنة الطائفية تعنى أن الوطن فى محنة لإختلاف جماعته هذا هو المعنى العام أما المعنى الخاص. فهو الصراع بين المسلمين والأقباط لأسباب سياسية ودينية. يلجأ فيه أحد الطرفين أو كلاهما إلى العنف المادى لفرض إرادته. كما حدث فى حوادث الخانكة وحوادث الزاوية الحمراء وكفر الشيخ وجميعها تميزت بالعنف. تتبت عليها كلها أثار نفسية وسياسية.

وأياً كانت التعاريف التى تعرف الفتنة الطائفية فإن التطرف مشكلة إجتماعية. ذات جوانب إجتماعية متعددة يعانى منها المجتمع. وتتعدد مظاهرها. إبتداء من المظهر التشريعى والمظهر الدينى والمظهر الأمنى والمظهر الإقتصادى والمظهر التعليمى. ولقد نشأت هذه المشكلة نتيجة لغياب حرية التفكر. فى مرحلة سابقةمما جعل مصر تقع فريسة بشكل خطير من أشكال التمزق. أمكن السيطرة عليها أو التعصب الدينى، وإستثمرت فيه معاناة الناس ونقص الخدمات وأن هناك قوى تسعى إلى تعميق الفتنة الطائفة وتتمنى إزدياد سعيرها، ولكنها لن تصل إلى أهدافها.

والفتنة الطائفية ليست قاصرة على مصر وحدها، فالفتنة الطائفية إمتداد للصراعات الطائفية فى لبنان. وهى إحدى أدوات لعبة السياسة الإستعمارية لإشعال نار الصراع فى العالم الثالث وتحاول إسرائيل لعب نفس اللعبة فى مواجهة الإنتفاضة، ولقد كتب الكاتب الصحفى فهمى هويدى فى عدد الأهرام الصادر فى ٢٥/ ١٠/ ١٩٨٨ يقول:

«وفى محاولة لتفتيت المقاومة العربية، فإن السلطة الإسرائيلية قامت بأكبر من سعى لإستمالة بعض المسيحيين فعقد تبد كوليك رئيس بلدية القدس إجتماعاً فى الثانى من أغسطس مع ١٥ من ممثلى الطوائف المسيحية، بعد أسبوعين من مقتل أحد المسيحيين المقدسين. ولقد دعا رئيس بلدية القدس اليهودى دعاء ممثلى الطوائف المسيحية إلى إستخدام نفوذهم والضغط على أفراد طوائفهم لتهدئة الخواطر ونشر الأمن».

فاللعبة واحدة من الثمانينات سواء فى مصر أو لبنان أو الأرض المحتلة. ولكن اللعبة ليست جديدة علينا فلو تراجعنا إلى الوراء وتصفحنا طبيعة العلاقات من المسلمين والأقباط إبتداء من القرن ١٩ فإنه لم يوجد من يتعرض للمضايقة بسبب عقيدته الدينية وإن لم يخلو الأمر من محاولات للتفرقة بين المسلمين والمسيحين.

ولكن متى تزايدت الفتة الطائفية. وأصبح التمزق الوطنى مشكلة واضحة؟

هناك من يؤرخ التمزق الوطنى ببداية عهد الإنفتاح وهناك من يتسرع ويربط الفتنة الطائفية بمرحلة ما بعدى كامب دافيد ولكن تحديد هذا التاريخ أو ذاك – لنقطة الصفر لبداية المشكلة الطائفية، يخالف الحقيقة. فالمشكلة الطائفية ذات تاريخ فى مصر سواء تاريخها القديم أو الحديث. رغم أن الإسلام يرفض الطائفية عبر تاريخه الطويل.

وقد قال سيدنا رسول الله ﷺ «من أذى دميا فأذى خصمه ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة».

«من أدى دميا فقد أذانى، ومن أذانى أذى الله».

والتاريخ الإسلامى ناصع بالأمثلة والأحداث التى تحكى كيف عامل بنى

المسملين اليهود والنصارى. وكيف تسامح وعامل خلفاء المسلمين وحكامهم النصارى وغيرهم مقتدين فى ذلك بقول الله عز وجل فى كتابه الكريم:

«ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن» والتاريخ الإسلامى يؤكد أن المسألة ليست مسألة تسامح أو عطف بل هو موقف مبدئى يقرر حتى المواطنة لأهل الكتاب الموجودين فى المجتمع الإسلامى. وعليهم كل واجبات وإلتزامات المواطنة.

كما يكشف تحليل مضمون فكر جماعة التحرير الإسلامى التى أسسها صالح سرية وهى الجماعة التى إستخدمت العنف فى إقتحام الكلية الفنية العسكرية، وفكر جماعة التكفير الهجرة رغم أنها تسخر من الردة الوطنية فى أحد وثاقها وفكر جماعة الجهاد، وفكر الأخوان المسلمين خلو وثائقهم من مواقف معادية نحو أبناء الأديان الأخرى.

هذه من الناحية النظرية فالوثائق تدل على التطلع إلى إقامة حكم إسلام، وتكاد كلها تكون خالية من تحديد الموقف من الطوائف غير المسلمة، إلا أن الممارسة العملية شئ آخر... وقد إرتبطت ممارسات البعض بالعنف.

ويحدد العنف بأنه سلوك عدوانى إيجابى بدنى أو مادى أو معنوى ضد بعض ممثلى السلطة أو بعض الأفراد أو الممتلكات العامة والخاصة.

ولقد حدث هجوم على بعض المحلات التى يملكها الأخوة المسيحيون. كما حدث إعتداء على دور عبادة المسيحيين وحدثت إصابات لبعض الأشخاص وسقط بعض القتلى منهم مسلمون ومسيحيون. كما أن إحداث الفتنة الطائفية فى منطقة الزاوية الحمراء بالقاهرة والتى إشترك فيها قيادات القبط وأعضاء المنظمات الإسلامية السياسية بتوزيع المطبوعات.

كما عادت الجماعات الإسلامية المتطرفة لسلوكها ضد الدولة عام

١٩٨٦م ولقد بلغ الصراع بين أجهزة الأمن وجماعات الإسلام السياسى ذروته، ولقد عادت هذه الجماعات المتشددة لفرض وجودها على الساحة السياسية عبر سلسلتين(١) من أعمال العنف، ووقعت أولهما فى بداية عام ١٩٨٧ فى عدد من محافظات الصعيد وكفر الشيخ وأخذت شكل إعتداءات على الأفراد كما تم حرق بعض محلات الفيديو ومحلات الخمور، كما تمثلت السلسلة الثانية من أعمال العنف فى محاولة إغتيال وزير الداخلية الأسبق، ورئيس تحرير مجلة المصور، وبعض المسئولين وترتب على ذلك قيام الأمن بإعتقال الزعماء المتشددين لإنهاء أعمال العنف وأعضاء هذه الجماعات الدينية التى مارست العنف وهو ما يجعلهم هدفاً لردود أفعال قوية من السلطة الحاكمة.

العنف هو الإستعمال غير القانونى لوسائل العسر المادى أو البدنى إبتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية. العنف فى جوانبه النفسية يحمل معنى آخر، معنى من معانى التوتر والإنفجار يهم فى تأجيجها فى داخل الفرد أو الجماعة، ما يسود العالم من تناقضات ساسية واقتصادية عقائدية (٢).

وهناك تفسيرات نفسية وتفسيرات تاريخية للعنف، إذ ليس العنف نية شيطانية وهناك أنواع للعنف مثل العنف الطلابى، والعنف الأسود والعنف الطلابى الذى ساد أوروبا فى الستينات. وهناك أنواع من العنف، عنف المتمردين، وعنف من يمسك السلطة أو العائلة أو المؤسسة الدينية أو المؤسسة الإقتصادية، ومن ثم فالعنف الذى يثير جدلاً كقضية خروج على القانون هو عنف الأفراد أو الجماعات والتى تمثل حركتها نوعاً من الخروج عن الإرادة الإجتماعية المقننة ومن هنا يتعين أن نعرف ونفرق بين العنف الذى يمثل

(١) راجع التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٨٧ - الأهرام.

(٢) من بوادرها ظاهرة العنف والمجتمعات المعاصرة.

الإستعمال غير المقنن لوسائل القصر البدنى أو المادى من أجل أهداف شخصية وبين القوة الجماعية التى تستند إلى سند قانونى والحقيقة إن تاريخ المجتمع المصرى كله يكشف أنه يرفض العنف، ومن جانبنا نرى العنف فى كل أشكاله شكل إجتماعى إذ كيف نبنى مجتمعنا وهو فى حالة إنقسام.

فالمسألة الطائفية فى مصر وما إرتبط بها من عنف قضية إجتماعية سياسية فى المقام الأول وليست قضية دينية. مثلها مثل الحروب الصليبية التى لم تكن أبداً حروباً دينية إنها كانت حروباً سياسية. ذات دوافع إقتصادية، مولتها مراكز مالية بقصد نهب الشرق، والصليب لم يكن نكسة ملائمة لتعبئة الجيوش.

والمسألة الطائفية ليست مسألة دينية. إلا أن الدين يستثمر لأغراض دينيوية بقصد طمس حقائق إجتماعية. والهاء الشعب عن قضيته الحقيقية. قضية التنمية وزيادة الإنتاج والتحرر لصالح شرائح معينة. وتستهدف المسألة الطائفية أولاً القضاء على المشروع الوطنى الذى يسعى إلى المحافظة على الهوية المصرية فى مواجهة الغزو الأوروبى. فالفتنة الطائفية ليست إلا لعبة قصد بها الهاء الشعب عن الصراع السياسى العالمى.

وهناك قوى صاحبة مصلحة فى إشعال التوتر الداخلى، هى اليمين الإجتماعى الأشد تخلفاً وجموداً. فالإسلام فى تاريخه الطويل لم يعرف العنف.

ومن ثم يمكن لنا أن نقول أن الفتنة الطائفية تلتهب وتتزايد نارها فى فترات غياب مشروع قومى للدفاع ضد الأجنبى وفى غياب مشروع للبناء الداخلى وغياب مشروع قومى تنموى نابع من ضمير الشعب ويمكن أن تفهم ظاهرة الصراع الطائفى إبتداء من السبعينات كأحد نواتج أزمة التحول الجديد الذى بدأ فى مصر منذ سياسة الإنفتاح (١).

(١) فغاب مشروع القومى من ناحية السلطة والقوى السياسية، أدى إلى نمو ظاهرة التطرف، حتى أصبحت أزمة التطرف أزمة مجتمع يفتقد ما يتطلع إليه بعد ما تجذرت السلبية.

والتيارات المتطرفة التي ظهرت منذ العقد الماضى تنكر حق الآخرين فى إعتناق دعوات وتوجهات أخرى غير تلك التى يعتنقها هؤلاء المتطرفون. بل تذهب إلى حد أن تنكر على الآخرين حقهم فى أن يناقشوا ما تطرحه هذه التيارات المتطرفة. وتسعى هذه الجماعات المتطرفة إلى تكفير النظام والمجتمع والشعار الذى ترفعه كل الجماعات هو تطبيق الشريعة الإسلامية وتكفير المجتمع القائم وقيام المجتمع الإسلامى وأعضاء هذه الجماعات هم الذين يفسرون تطبيق الشريعة الإسلامية. وهم يسعون أساساً لتوظيف الدين فى الحكم.

ما الأساس السوسيولجى للتطرف؟

هل التطرف موجود فى المدينة وحدها، أم فى الريف والمدينة - وفى أى البيئات يوجد فى المدينة؟

هل يرتبط التطرف بالصراع الطبقى، وهل إتجاهات التطرف الدينى إنعكاس لصيغة جديدة من صيغ الصراع الطبقى.

إن ملحمة التيارات الدينية هى الفئات العريضة الشعبية سواء فى المدينة أو القرية.

وتشكل الهجرة من الريف إلى المدينة عاملاً سوسيولوجياً هاماً لتغذية التطرف فهؤلاء يهربون إلى المدينة بحثاً عن عمل. وهؤلاء المهاجرون يتوحدون بقيم محافظة تقبل بسهولة القيم والأفكار المتطرفة التى هى تؤثر على إسلوبهم فى الحياة وطريقتهم فى تحصيل العيش.

فالجماعات الدينية المتطرفة ترتكز على علاقات وقيم مطروحة وسائدة فى الريف وفى الأحياء الفقيرة فى المدينة، وبين أبناء الطبقة المتوسطة.

إذن ما الدوافع السوسيولوجية إلى ظهور التطرف؟

التطرف أصبح مشكلة إجتماعية يئن منها المجتمع، ويتعين علينا لمعرفة

هذه الدوافع، أن ندرس الإتجاهات الدينية العمال والفلاحين. ونعرف مدى إستعدادهم للإنضمام إلى الجماعات السياسية ذات الطابع الدينى والتوحد بأفكار تلك الجماعات.

ولقد ساعد الإحباط الإجتماعى لدى الطبقات الكادحة والشباب على تقبل أفكار التطرف، وتبنى الأفكار الدينية بطريقة غير عقلانية، تلك الأفكار الدينية التى تطرح لبديل إجتماعى للواقع الإجتماعى.

إن المشكلة الطائفية المعاصرة تعكس أزمة الهوية المصرية، كما تعكس الفراغ السياسى. كما تعبر عن أزمة نموذج الإختيار الحضارى. وهل هو النموذج الإسلامى أم النموذج الغربى الرأسمالى أم النموذج الإشتراكى. وهل نعود إلى الجذور الإسلامية والجماعات الدينية المتصارعة سواء الإسلامية أو القبطية التى لا تهتم بمشكلات المجتمع إبتداء من الغذاء والإسكان والتنمية الإقتصادية وإنتهاءاً بالتعليم.

وثمة تحولات إجتماعية حدثت فى مجتمعنا أدت إلى ظهور الجماعات الإسلامة فى السبعينات أهمها:

١ - التغير فى البنية الإقتصادية والإجتماعية وزيادة مظاهر التباين الإجتماعى وسيادة قيم السلبية والأنانية والفردية والتطلع إلى الثراء السريع.

٢ - المبالغة فى مظاهر التغريب.

٣ - الإنفتاح الإقتصادى ومناخ الصلح مع إسرائيل وما قبل عن ذلك من تناقضات إجتماعية وسياسية وإقتصادية.

وثمة دراسة بينت أن تطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادى منذ السبعينات وتحوله إلى إنفتاح إستهلاكى وما ترتب على تلك السياسة من تبلور الطبقة العليا الإقتصادية بطريقة تنافى كل قوانين الإقتصاد الرشيد، كل ذلك أدى

إلى إحباط إجتماع شديد لدى الطبقات الفقيرة، مما أدى إلى إنخراط هؤلاء في جماعات دينية وتبنى الأيديولوجية الدينية بطريقة عقلانية تلك الأيديولوجية التى لا تقدم حلولاً لمشكلات التعلم والإسكان والإنتاج والتنمية.

٤ - إستعمال العنف وإعتقال رجال الأخوان، إستخدام العنف معهم فى المعتقل فى خلق الجماعات المتطرفة.

ولقد ساعد البطش فى بعض الأحيان على وجود المشكلة. ولم يكن لدى الأخوان فكر سياسى وإقتصادى. ولكن نزولهم تحت الأرض لممارسة أنشطتهم ساهم على التعاطف مع أفكارهم.

٥ - فقدان المشاركة السياسة. وغياب الديمقراطية وغياب قضية يتبناها الشعب إمتداد فى رجل الشارع.

٦ - هجرة العمالة المصرية نحو البلدان العربية، ومعايشتهم لمعتقدات وأفكار جديدة وعاد هؤلاء كأصحاب إتجاهات دينية.

٧ - هاجر الأقباط إلى أمريكا وإستراليا وأصبح الأقباط يتصورون أن لديهم مهمة مقدمة هى الدفاع عن أقباط مصر.

٨ - لم تعد مصر هى البلد القائد فى نظر البعض فقد تصارعت قوى عديدة لقيادة المنطقة إبتداء من أوائل السبعينات، وتحالفت قوى لأبعاد مصر، مما ساعد على إنتعاش قوى سياسية دينية متطرفة وطمعها فى الإستيلاء على السلطة.

٩ - هزيمة ٦٧ بإعتبارها نتيجة حتمية لإنهيار الحل العلمانى الذى تسير عليه البلاد منذ إنشاء الدولة العصرية على يد محمد على.

١٠ - تباعد الشباب وفقده الثقة فى التنظيمات الحزبية القائمة، وتبنى

الشباب المهموم لأفكار رفض الآخرين تلك الأفكار التى ترفض التعايش مع أفكار الآخرين.

١١ - إفتقاد التيار الدينى المستنير الذى يستطيع أن يواجه من أرضية دينية الدعوات الدينية المتشددة التى تستخدم الدين كقوة مانعة للتطور والتقدم. ذلك التيار الذى يؤمن أن الدين ينظم علاقة الإنسان بربه وعلاقته بنفسه وعلاقاته بالآخرين. وأن قيام الدولة ينهض على أساس زيادة الإنتاج القيم الفكرية المتفتحة التى تستوعب الحضارات.

لايمكن أن نرجع إلى سبب وحيد فقد تكاتفت وترابطت الأسباب كلها فى نشأة التطرف، إذ أدت تلك الأسباب إلى حالة من الفشل والإختناق والإغتراب والجمود والقهر وكلها عوامل لنضوج ثمرة التطرف فى التربة الخصبة.

السؤال الذى يطرح هل يساهم العنف والتطرف فى حل مشكلات المجتمع ودفع عجلة التنمية وزيادة الإنتاج، هل يساهم العنف والتطرف فى تغيير المجتمع إلى الأفضل والأحسن، هل العنف يعكس الذكاء الإنسانى أم ضد الذكاء الإنسانى فى حل المشاكل الإنسانية.

ومن ثم فالقضية هل التطرف بكل أشكاله أم الذكاء هو الأداة التى تعتمد عليها فى زيادة الدخل وحل مشكلة الإسكان وتوفر مكان لكل طالب والطعام لكل فم وإستغلال الطاقة البشرية لإستثمار الثروة.

إن إستخدام العنف لتطبيق نشر أفكار الجماعات المتطرفة، أو رد فعل السلطة إزاء هؤلاء ليس هو الشكل الوحيد للعنف الذى يهمنا فهناك صور أخرى للعنف أهمها إغتصاب الفتيات والنساء. ومحاولة قتل الأهل والأصدقاء. إبتداء من الوالدين الذين نهى الله سبحانه وتعالى عن نهرهما

وحاـد لغة التخاطب معهما فى الآية الكريمة.

«وقل لهما قولاً كريماً» كما طلب من الأبناء طلب الرحمة لهما،

«قل ربى إرحمهما كما ربيانى صغيرا».

إلا أن حالات عنف كثيرة ظهرت، كقتل الأبناء لأحد الوالدين ومساهمة الزوجة فى قتل الزوج أو سعى الزوج إلى قتل الزوجة.

ماذا يعنى التطرف والعنف؟ الإجابة فى كلمتين «تدمير المجتمع».

الفصل العاشر

مشكلة تلوث البيئة

الفصل العاشر

مشكلة تلوث البيئة

تزايد الإهتمام في السنوات الأخيرة بمشكلة تلوث البيئة رغم أن هذا الإهتمام أقرب إلى الكلام فى المؤثرات والكتابة فى الصحف. وأبعد عن مجال البحث العلمي. إلا أنه يعكس خطورة المشكلة والوعى بوجودها وخطورتها.

ولقد قرأنا عن خطورة دفن النفايات فى الصحراء، والأضرار التى تلحق بالأفراد والمجتمع من التخلص من فضلات المصانع وآثار تلوث الهواء.

وخطورة المشكلة ترجع إلى أنها قضايا تمس حياة الإنسان اليومية فهى مشكلة تمس الغذاء والصحة والأولاد والأبناء، فهى مشكلة تمس سلامة الحياة ذاتها وتؤذى صحة الإنسان والمواشى والمواد الغذائية فى البر والبحر.

ومن أهم نتائج تلوث البيئة تعرض الإنسان للإصابة بأمراض كثيرة تهدد صحته ومن ثم تهدد قضية الإنتاج، ومن ثم فقضايا تلوث البيئة هى قضايا بيئية.

ولأن مشكلة تلوث البيئة هى مشكلة الإنسان وهى مشكلة تتعلق بسلوكه وموقفه من الطبيعة فإن حل هذه المشكلة ينبع من إدراك العلاقات بين الإنسان والبيئة. فهى مشكلة سلوك فى المرتبة الأولى. كما أن الأضرار التى لحقت بالبيئة هى من صنع الإنسان وحده ولقد عادت هذه الأضرار عليه بعدما أضرت الطبيعة وتردت أحوال البيئة.

والمعنى اللغوى للتلوث، يعنى لطخ الشئ.

أما البيئة فهى المكان الذى نعيش فيه، والبيئة ليست منفصلة عن أعمال وتطلعات وإحتياجات الإنسان.

ومن ثم فتلوث المكان أى تلوث البيئة يعنى إعاقة التنمية، ما دمنا نعنى التنمية محاولة تحسين وضعنا ومكانتنا فى هذا المكان. فالبيئة والتنمية مرتبطان ولا يقبلان اللإنفصام. ومن ثم فتلوث البيئة كما يعنى إعاقة التنمية يعنى مستقبل مهدد يهدد الأبناء والأحفاد. ولا يقتصر تلوث البيئة على مجتمع الأغنياء الناجم عن إرتفاع مستوات معيشة الموسرين. والنفايا الذرية وإستخدام الطاقة والمواد الكيميائية.

ولكن الفقر يلوث البيئة ويوجد توتزاً بيئياً. سواء فى بيئتهم السرطانية فى أطراف المدن أو النزوح إلى المدن المكدسة.

وإذا ما سألنا أنفسنا ماذا يعنى تلوث البيئة فإننا نقول أن البيئة هى الإقتصاد وهى التنمية وهى الترفيه، ومن ثم فإن تلوث البيئة يعنى تعرض إقتصادنا وصحتنا ونمونا الصناعى والحضارى للخطر، ويعنى آثار وخيمة على مستقبل الأبناء والأحفاد.

وأهم أضرار تلوث البيئة. هى تعرض صحة الإنسان للخطر، والصحة الجيدة هى أساس رفاهية البشر وإنتاجيتهم ومن ثم فأى ضرر يلحق بالصحة ينعكس على زيادة الإنتاج ومستوى المعيشة، والمشاكل الصحية كثيرة نتيجة نقص التغذية وما يسببه تلوث الهواء من أمراض الجهاز التنفسى وأثر ظروف الإسكان الردئ على إنتشار الدرن وما تسببه المواد الكيماوية من الإصابة بالسرطان. كما تلوثت مياه البحيرات والأنهار وما إستتبع ذلك من آثار على مياه الشرب وثمرات البحر، ولن أقول إفساد جمال الطبيعة.

ومن العبث أن نقول أن تلوث البيئة أمر محلى، فالأنظمة البيئية لا تراعى

حدود المكان فتلوث المياه يتحرك خلال الأنهار والبحيرات والبحار المشتركة، وينقل الهواء التلوث الجوى على مسافات شاسعة.

وقد يمتد إلى تحويل المجارى المائية وإطلاق العوادم والغازات المضرة فى الجو كلها أمثلة لتدخل الإنسان فى الطبيعة ولكن إلى وقت قريب كان هذا التدخل محدود، ونطاق تأثيره ضيق – أما اليوم فهو حاسم فى مداه وتأثيره وأكثر تنظيماً وتهديداً لأنظمة دعم الحياة.

وكما بينا من قبل فإن آثار تلوث البيئة لا تقتصر على الدول الصناعية، بل إلى الدول الفقيرة، وإذا كانت الدول الغنية تحاول التغلب على تلوث البيئة بإستخدام العلم، فإن الدول الفقيرة تكرس التلوث، ويعانى فقراء الحضر من الأمراض ومعظمها ناجم عن رداءة البيئة، فأكثرهم مصاب بأمراض الجهاز التنفسى، والسل الرئوى والطفيليات المعدية والأمراض المرتبطة بسوء المرافق وطفح المجارى ومياه الشرب الملوثة مثل الإسهال والدوسنتاريا والتهاب الكبد.

ويمكن إفتراض أن تلوث البيئة من هواء وماء فى مدن العام الثالث أقل خطورة من العالم الصناعى المتقدم. ولكن الواقع غير ذلك فالمدن فى العام الثالث والمكدسة بالسكان تتفاقم فيها مشكلات تلوث الهواء والماء والفضلات والضوضاء بسرعة ويمكن أن يكون لها آثار خطيرة على حياة السكان وصحتهم وعلى مستواهم الإقتصادى ووظائفهم.

كما أن التوسع المادي العشوائى للمدن له آثار خطيرة على البيئة الحضرية والإقتصادى الحضرى فالنمو العشوائي يجعل توفير المسكن والطرق ومرافق المياه والمجارى والخدمات العامة باهظة التكاليف، مما يهدد صحة المواطن الفقير وسعادته.

ويزداد تلوث البيئة نتيجة لزيادة العمران وأثر زيادة التصنيع ولإنتشار وسائل النقل والمواصلات وإنخفاض المستوى المعيشى لبعض الفئات وعجزهم عن تنظيف المنازل من الداخل وإلقاء بعض الأفراد الفضلات والنفايات فى الطرقات العامة حتى أصبحت تشوه وجه مصر.

ولقد تزايدت مشكلة تلوث البيئة وتضخمت حتى أصبح من الضرورى معالجتها، ويمكن أن نقول أنه فى الوقت الذى نسى فيه الإنسان المعاصر فى الدول المتقدمة قوة الجماعات، بدأ تلوث البيئة يقلل من راحته ويهدد إنسانيته.

والأسباب التى تلوث البيئة كثيرة وأهمها [1]:

١- إستخدام الوقود فى الأغراض المنزلية والصناعية وإدارة محطات الرى والصرف وميكنة الزراعة ولقد تزايد إستخدام الآلات الزراعية إبتداء من آلات الزرع والحرث وآلات رش المبيدات.

٢- كما تكاثرت المصانع المقامة وسط المساكن داخل المدن وعلى ضفاف النهر، وما صاحب ذلك من نمو زيادة مقدار المخلفات الصناعية والأدخنة الصاعدة من المصانع أو من دخان السجائر. ولهذه الأدخنة أضرار جسيمة على البيئة بما عليه من إنسان وحيوان ونبات وتربة نتيجةتلوث المياه والتربة والمحصول الزراعى.

٣ - التوسع فى إستخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية وما ترتب على ذلك من تلوث التربة الزراعية ومن ثم تلوث كل الخضروات والفواكه أى كل المنتجات الزراعية.

---

(١) راجع: عايدة بشارة، دراسات فى بعض مشاكل تلوث العين.

ويمكن الإشارة إلى عدة أنواع من تلوث البيئة أهمها:

١ - تلوث الهواء.

٢ - تلوث المياه (البحيرات والترع والرياح).

٣ - تلوث الغذاء.

٤ - تلوث التربة.

وبعد أن نعرض لأنواع من تلوث البيئة المعترف بها في قاعات الدرس نشير إلى ظاهرة شاذة فريدة لا يهتم بها في قاعات الدرس التي تدرس تلوث البيئة لأنها خاصة ببلدان العالم الثالث وحده وتلك الظاهرة هي إلقاء القمامة وفضلات المنازل في الطرقات أمام البيوت سواء الإلقاء بها من النافذة أمام المنزل أو وضعها في الأماكن الفضاء لتتعفن.

أولاً: تلوث الهواء:

وبها يعتبر الهواء أكثر عناصر البيئة تلوثاً في الوقت الحاضر ليس في مصر وحدها بل في أنحاء العالم. ولا يعني تلوث الهواء دخاناً يتصاعد من مدخنة مصنع أو آلة أو فرن ولا غازات تنطلق من سيارات ودرجات بخارية ولكن معناه بالنسبة للإجتماعيين أعمق من ذلك بكثير.

لقد أدى تلوث الهواء إلى تواجد أجسام غريبة على الجسد الإنساني، مما أثر في عملية التنفس وعلى حيويتهم ونشاطهم ودمائهم.

ولقد أثبتت الداسات أن الغلاف الجوي يحتوي على بعض المواد التي لا توجد في تكوينه الأصلي، وأهم هذه المواد الجديدة الدخان، ثاني أكسيد الكربون، وأول أكسيد الكربون القطران والأملاح والرصاص.

وأدت هذه المواد إلى تلوث الغلاف الجوي ومن ثم سببت أضراراً

للإنسان والحيوان والنباتات ونحن نعرف من معلوماتنا البسيطة أن ثانى أكسيد الكربون والدخان يأتيان من إحتراق الوقود ومن ثم يأتيان من دخان المصانع وعوادم السيارات والجرارات والدراجات البخارية وسيارات النقل والصنادل البحرية التى تسير بالمازوت والمخابز وقمائن الطوب الأحمر التى تقام على ضفاف النهر وفى الجزر النيلية حيث يتوفر الطمى ويسهل جرفه أو حرق الأعشاب والأشجار وروث الحيوان.

وإذا ما عرفنا أن أعداد السيارات فى مصر تتزايد عاماً بعد عام وخاصة سيارات النقل وسيارات الأجرة وسيارات نصف النقل وخاصة الحافلات القديمة التى ينبعث منها الدخان الأسود ونشم رائحته لعرفنا مدى الضرر المتزايد الذى يصيب صحة الإنسان.

كذلك تؤذى قمائن الطوب الأحمر الحرث والنسل نتيجة ما ينبعث منها من ثانى أكسيد الكربون وروائح كريهة ويقول الخبراء أن مشكلة تلوث الهواء الذى ينشأ عن مصانع الطوب فى إنجلترا من أصعب مشاكل تلوث البيئة.

وليت الأمر يقتصر على دخان المصانع وعوادم السيارات فهناك الكميات الضخمة من الأتربة المترسبة التى تتكاثر فى المناطق المحيطة بحلوان وعلى أطراف المناطق الصحراوية وخاصة فى فترة الخماسين.

ومن هذه النفايات الغازية التى تنطلق إلى الهواء عدد كبير من المركبات - الناتجة عن عدم إحتراق الوقود إحتراقاً كاملاً فى الآلات ولقد أثبت البحث العلمى أن بعض تلك المركبات الموجودة فى جو المدن هى تلك المركبات التى تسبب السرطان (١). فتدخين السجائر يزيد من فرصة حدوث

---

(١) عبد المحسن صالح: المدينة الحديثة ومشكلة التلوث ص ١٠٠.

السرطان والذين يقودون سياراتهم لمسافات تصل إلى ١٢ ألف ميل سنوياً فى داخل المدن المزدحمة تتضاعف نسبة الإصابة بالسرطان، وتتضاعف هذه النسبة إذا عاش الإنسان فى منطقة شديدة التلوث أما إذا إجتمعت هذه العوامل الثلاثة فإنها تؤدى إلى زيادة إحتمال الإصابة بالسرطان، وهكذا أصبح دخان السجائر وعوادم السيارات وأدخنة المصانع أخطر ما أنتجته المدنية الحديثة على صحة الإنسان.

ثانياً: تلوث التربة:

يساعد إستخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية للقضاء على الافات الحشرات والقواقع التى تضاف للتربة لقتل الحشرات والديدان فى تلوث التربة وتدهور خصوبتها، ويستتبع ذلك أضراراً تلحق بكل ما يزرع بالأرض، ومن يأكل هذا الزرع من طيور ومواشى وبنى البشر، كما تلوث تلك المبيدات المياه والمحصول وليت الضرر قاصر على الراشد فهى تنتقل إلى الرضيع فى لبن الأم الملوث ليتلوث به.

والإنسان عندما إستخدم هذه الكيماويات لم يدر أن هذا التلوث سوف ينتقل إلى أجسامنا مع ما تأكل وتشرب ثم يختزن فيها لسنين طويلة وقد يتداخل فى عمليات الحياة السارية فى خلايانا وأنسجتنا. وقد يبيد حياتنا وقد يكون تدمير المواد الكيماوية لأجسامنا أخطر من تدمير القنابل الذرية لحياتنا.

ونحن نشاهد ونلاحظ التزايد المستمر فى إستخدام المبيدات الحشرية زيادة مرعبة فى كل دول العالم ومنها مصر، وهذا يعطينا المؤشر على زيادة مشكلة تلوث البيئة الريفية، السنوات الأخيرة.

إن الضرر حقاً هو تلك المبيدات التى لا يتخلص منها جسم الإنسان، أى

تلك المبيدات التي يحتفظ بها وتتراكم في الجسم سواء أجسام الطيور أو أجسام الحيوانات أو الأسماك أو النباتات ثم تنتقل هذه السموم إلى الإنسان عن طريق الفم. فالمبيدات الحشرية تلوث الأرض والمحصول الزراعي والحيوان وفي نهاية المطاف يصل التلوث إلى معدة الإنسان.

ولقد أثبتت الدراسات العلمية التي قام بها فريق من كلية الزراعة جامعة الإسكندرية[1] إرتفاع مستوى الملوثات الضارة أو المعادن الثقيلة كالرصاص والزئبق والأملاح السامة عن الحدود المسموح بها دولياً في مياه الشرب بالإسكندرية والساحل الشمال ويذكر أن مياه نهر النيل في خط سيره من المنبع إلى المصب يحمل العديد من نواتج أنشطة هذه الدول بإعتبارها ملوثات. ولقد ثبت إرتفاع معدل الرصاص والزئبق الموجود بالمياه في بعض المناطق التي يتم فيها صرف مخلفات المصانع ويؤثر ذلك على الإصابة بالعسر الكلوي والأمراض التي تصيب العظام والتعرض للإصابة بمرض القلب أو ظهور أعراض الأنيميا.

كما أظهرت الدراسة ردود خطر تلوث مصادر مياه الشرب ببعض المبيدات التي ترش بالطائرات.

ثبت أيضاً كما يقول عبد المحسن صالح ظهور أعراض التسمم في مصر بين العمال الذين يستخدمون في رش المبيدات خصوصاً إذا كانوا يقفون ضد الريح فيدخل في رئتهم ويلتصق بجلودهم، وبعد قليل ينقلون إلى المستشفيات.

وترتب على إستخدام المبيدات الحشرية فقد البيئة الزراعية لكثير من الطيور التي كانت تعرف بإسم صديق الفلاح مثل الهدهد وأبو قردان تلك

(١) زيادة تركيز الزئبق بمياه الر والشرب. راجع العلم والتنمية.

الطيور التى كانت هبة من الطبيعة للفلاح للقضاء على الآفات.

ثالثاً: تلوث المياه:

يدعو الدين إلى الطهارة والنظافة إلا أن الإنسان لربه لكنود.

ونحن نشاهد فى البرنامج التليفزيونى «هيه كلمة» أين يتبول ويتبرز الإنسان فى الريف والأضرار التى تلحق نتيجة تلوث المياه. نحن نشاهد يومياً أن الفلاح يستحم فى النهر مع المواشى، ويرمى الفضلات فى النهر، ويغسل ملابسه، وبالإضافة إلى مساهمة الإنسان فى تلويث النهر، تساهم المصانع التى أقيمت على ضفتى النهر والكازينوهات فى تلوث المياه. وهكذا تلوث كل مياه الأنهار والبحيرات والترع وشاطئ البحر الأبيض ولقدثبت علمياً تزايد عدد الميكروبات فى مياه الأنهار إلى عشرات الألوف.

أهم مصادر تلوث المياه:

١ - أن التلوث الناتج عن البقايا السائلة والعوادم التى تتخلف عن المصانع وتلقى إلى المسطحات المائية.

٢ - التلوث الناتج عن إستخدام المبيدات فى رش المحاصيل الزراعية.

٣ - النفايات الآدمية من بول وبراز فالماء الذى يدخل البيوت نظيفاً من غير ضرر يخرج محملاً بما لا يخطر على بال من بقايا فضلات الإنسان مروراً بالدهون وبقايا الأطعمة.

٤ - ما تتخلص منه المذابح ومصانع الجلود.

وما دام الأمر كذلك فلابد أن تنتشر أوبئة رهيبة ولقد تم أخذ عينة أسماك من بحيرة مريوط بالإسكندرية وتبين أن بها كمية عالية من الزئبق... وبطبيعة الحال فهناك من يأكل هذه الأسماك. وعندما تتراكم نسبة من هذه

العناصر الكيماوية فى جسم من يأكل السمك تبين لنا خطورة الأمر، ومدى تلوث مياه البحيرة.

وإذا ما عرفنا أيضاً أن حوالي ١٥ ٪ من أهل مصر ليس لديهم حتى الآن مياه نقية للشرب ويحصلون على المياه من الترع لا يتضح لنا نوع المياه التى يشربوها.

رابعاً: الضوضاء:

صورة أخرى من صور تلوث البيئة والضوضاء وما يهمنا ليس الضوضاء، بل الآثار النفسية والجسدية الضوضاء متعددة إبتداء من وسائل النقل والأصوات المنبعثة من أجهزة الراديو، وأبواق السيارات والأحداث التى تنبعث من المقاهى والورش والمحلات والطرق الجنونى على الآلات وكلها تعمل على تخريب الجهاز العصبى للإنسان، لأنها تزيد من سرعة النبض وتنشيط الجهاز العصبى وزيادة إفراز مادة الأدرنالين مما يسبب إرتفاع نسبة السكر فى الدم وإرتفاع الضغط.

المحتويات

الصفحة

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر

